لجنة التأليف والترجمة والنشر

أسباب الحرب العالمية

قبل فاجعة سيراجيفو

بقلم

سيدني برادشو فاي

SIDNEY BRADSHAW FAY

أستاذ التاريخ الأوروبي الحديث بجامعة هارفارد

[illegible]

محمود إبراهيم الدسوقي

الجزء الأول

الأسباب الخفية للحرب

تصدير

من المسائل التى لا يعيرها الساسة شيئاً من اهتمامهم الجدى حين تكدر السلم وتخشى الحرب ، تبعة الحروب . لكنهم يعنون أكبر عناية بشكل هذه التبعة دون موضوعها ، ويسعون الى التماس العــــذر من دخول الحرب قبل الحرص على درء الخطر وإيثار السلام . فاذا ماوضعت الحرب أوزارها باتت تلك التبعة الشكلية هى الأساس وهى الدعامة التى يرتكز عليها إملاء الغالب على المغلوب . ولتكن دولة بعينها فى عين الحقيقة والواقع ما شاءت لها الحقيقة وشاء الواقع أن تكون ، فلن ينجيها من ظلم التبعة الشكلية مجهود مضن ومسعى عنيد ، ولن تفتأ تتكسر مجهوداتها واحدا واحداً على صخرة القوة حتى ينسف الصخرة حدث جديد . والأحداث التى تغير وجه العالم كثير ما هى ، وكثيرا ما تضيف الى عبر التاريخ صحائف تغفل عبر التاريخ .

فى ١٨ يونيه ١٩١٤ ذهبت نفسان بريئتان ضحية الاغتيال السياسى الدنىء وفى أوائل أغسطس ١٩١٤ خطا الى الموت ملايين من بنى الانسان فى سبيل هاتين النفسين ومن جراء مقتلهما لا يبحثون على من تقع تبعة هذه المأساة . إنما البحث والتنقيب والاستقراء من عمل أناس أبعد ما يكونون عن العاطفة والهوى . والهوى والعاطفة من لازمات الساسة والجماهير فلا خير فى بحث يزجيه أولئك وهؤلاء . بذا ظلت تبعة الحرب العالمية الى اليوم لا يعترف بها فريق بعد إذ وجدها البحث على كاهل كل فريق . الشعوب بحكم العاطفة وبغضاء الحرب وذكريات الأمس القريب لا تطيق أن يحمل اسمها وصمة هذه المسئولية الهائلة أو يقر فى سمعها وقع الحق ؛ والساسة بحكم الهوى

واستشعار الذنب يمارون فى الحق ويجارون الرأى العام ويحاولون بين هذه المماراة والمجاراة أن يثيروا فى النفوس حفائظ الماضى القريب .

والاشفاق من ذلك الماضى القريب وسيرته المرعبة النكراء هو الذى حدا بمثل الأستاذ سدنى برادشوفيي أن يتحرى أسباب مأساة الأمس ويرد الوقائع المشوهة الى أصلها البرىء . وسدنى فيي مؤلف هذا الكتاب رجل يسلم عارفوه على لسان «ملحق التيمس الأدبى» الصادر فى ٢٥ ابريل ١٩٢٩ بانه « أدق من تحرى أسباب الحرب العالمية وأصولها وأحسنهم اطلاعاً وأكثرهم اتزاناً . . . . وقد جاء كتابه الذى وعد به الناس زماناً وترقبوا صدوره بفارغ الصبر ، خطيراً حقاً . وسيأخذ مكانه فى الحال كخير مرشد ودليل فى تيه هذه القصة المستفيضة المعقدة التى عالجها . فهو كتاب لم يصنفه متحزب وإنما وضعه بحاثة منصف . وهو بهذه المثابة يختلف عما كتب بكثرة عظيمة فى كل من ألمانيا وأمريكا وكان الى حد كبير من قبيل الدعاية . . . . انه ليس ثمة كتاب يمكن أن يعدله أو يوازيه فى بحثه الدقيق أو فى غزارة مادته » .

ولا غرو فسدنى فيي من أعلام المؤرخين الأمريكيين . ابتدأ حياته العلمية فى جامعتى هارفارد وكولومبيا . وهو اليوم أستاذ فى أولاهما وفى كلية رادكليف للتاريخ الأوربى الحديث . هادىء ، متواضع ، خبير بالحالة الأوربية ، نزيه فى الحكم ، عضو فى كثير من الجمعيات العلمية الأمريكية التى نذكر منها على سبيل المثال :

1 — American Historical Association.

2 — New York Council on Foreign Relations.

وفى عدة أخرى من الجمعيات العلمية الأجنبية مثل :

Société d'Histoire Moderne.

وهو من محررى :

New York Times, American Historical Review.

ومن المساهمين فى تحرير كثير من الصحف والمجلات الكبرى مثل :

The current History, The nation, New Republic.

حاز شهرة عالمية كعالم ومؤرخ ناشر ، واشتغل بتبعة الحرب العالمية منذ نهاية الحرب فأنشأ فيها فصولا ممتعة ألقت كثيراً من الضوء الباهر على خبايا هذه المسألة حتى كشفها بكتابه الذى أقدمه اليوم بين أيدى القراء

و « أسباب الحرب العالمية » يقع فى الأصل الانجليزى فى نحو مائة وألف صفحة ، ضربت صفحا فيها عن التكرار ، ومالا يمس جوهر الموضوع وما يرهق قراء العربية من إسهاب كثير . فخلص للقارىء ثلثاه فى ترجمة لم يدخلها تصرف أو تلخيص اللهم إلا باباً واحداً من أبواب الكتاب أوردت خلاصته دون نصه وأشرت فى صاب الترجمة اليه .

فلعلى أكون قد أصبت بما نقلت الى قراء العربية من بحث فى مسالة قد تقلب المعاهدات المعقودة من جراء الحرب رأساً على عقب ، ولا تشفق على « قدسيتها » المزعومة ذرة اشفاق ؟

القاهرة فى ٥ نوفمبر ١٩٣٢ — محمود ابراهيم الدسوقى

فهرس الكتاب

الجزء الأول

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

المقدمة

لما أشعلت الحرب العالمية النار فجأة فى أوربا ، وأخذ الرأى العـام الأمريكى ، تحت تأثير الدعاية والتحامل الذى ملك مشاعره من جراء الحرب ، ينعى على ألمانيا وأمبراطورها أنهما أحدثاها ، لم يشأ كاتب هذه السطور أن يضرب على هذه النغمة بل دله فهمه للتاريخ على أن الحرب العالميـة كبقية الحروب التى نشبت فى الماضى لا يمكن أن تلقى التبعة عنها أو الجانب الأكبر منهـا على أمة بمفردها أو شخص بمفرده . فان نظرة بسيطة فى الوثائق التى احتوتها الـكتب الرسمية (الأزرق والأصفر والبرتقالى) وهى التى نشرتها من مبدإ الأمر حكومات انجلتره وفرنسا والروسيا ، أقنعت كاتب هـــذه السطور بأن هذه النشرات القائمة على الوثائق لم تـكن بحال من الأحوال كافية ولا مما يعتمد عليها المرء وهو مطمئن فى ايراد حكم ثابت نهائى . وهذا ما حدا بمؤلف هذا الـكتاب أن يلزم الصمت خلال الحرب ، أللهم إلا ما كان يتناوله من البحث فى هذا الموضوع فى فصول الدراسة .

لـكنه لمـا استخرجت الحـكومتان الاشتراكيتان الحديثتان فى ألمانيا والنمسا من محفوظاتهما السرية التى تتصل بأزمة يولية ١٩١٤ السياسية مجموعة كاملة جداً من الوثائق ونشرتاها فى سنة ١٩١٩ ، بدا أن فى طيها ما يعين أخيراً على الوصول إلى رأى تقريبى فى الأسباب المباشرة للحرب . وقد أقدم كاتب هذه السطور على ابدائها فيما نشره سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ فى « أمريكان هستوريكال ريفيو » تحت عنوان « ضوء جديد على أسباب الحرب » فلفت

بذلك الباحثين فى هـذه البلاد إلى أصوبية اعادة النظر فى الآراء التى كونت تحت تأثير المعركة عن التبعـة المباشرة فى إحداثها . وسرعان ما أدى نشر وثائق أخرى وخاصة من المصادر الروسـية إلى نهوض طائفة من الـكتاب يطالبون بتعديل المادة التى تعلن فى معاهدة فرساى مسئولية ألمانيا وحلفائها وحدهم، وخاصة بعد الذى تبين لهم من رفض الحكومتين الفرنسية والانجليزية نشر أى سجل كامل مقنع عن مسلكهما فى يولية ١٩١٤

وكاتب هذه السطور لا يحدوه فى الصفحات التاليـة أى باعث سياسى لتبرير معاهدة فرساى أو المطالبة بتعديلها ، لـكنه يتوخى ما عرّفه أسـتاذ عظيم بأنه المهمة الصحيحة للمؤرخ وهو أن يقص كيف وقعت الواقعة . . . وقد بلغت الآن كتلة الوثائق والتراجم مبلغاً يجعـل من المحتمل شيئاً من اثنين : إما أن يحصر كاتب التفاته فى أعمـال رجل بمفرده أو دولة بمفردها ويستنبط من الوثائق فقرات تؤيد مذهبـه فيصل بذلك فى سهولة إلى الادلاء برأى يبدو مقنعاً لغير عليم بأن هذا الرجل أو ذلك أو هـذه الدولة أو تلك سلـكت من حيث بواعثها وأساليبهـا مسلك الملائكة أو الشياطين . وإما أن يحاول كاتب مخلص أن يتناول جميع وجوه المسـألة فى انصاف فيفسر الأعمال من وجهة نظر أصحابها أنفسهم لا من وجهات نظر أنصارهم أو خصومهم ويحاول الوصول إلى حكم نزيه . ولا حاجة بى إلى القول بأن الاحتمال الأخير هو ما حاولته فى هذا الجزء . وللقارئ رأيه فى مبلغ توفيق .

س . ب . ف

أسباب الحرب العالمية

أسباب الحرب العالمية

الفصل الأول

تمهيـــد

فى تاريخ الكارثة التى نزلت بالمدنية القديمة عنـــد ما تغلبت العسكرية الاسبارطية على ديمقراطية أثينا ميز المؤرخ اليونانى توسيديدس بين الأسباب الخفية والاسباب المباشرة للحرب : بين تراكم المواد القابلة للالتهاب تدريجاً فى خلال سنوات عديدة ، وبين الشرارة الاخيرة التى أشعلت النار . وهذا تمييز طيب ينطبق أيضاً على الحرب العالمية . وكثيراً ما أدى إغفال هـــذا الاعتبار إلى تخبط الفكر فى صدد تبعة الحرب ؛ إذ ليس من المحتمل أن تتفق تبعة الأسباب الخفية مع تبعة الأسباب المباشرة للحرب . وقد تلام كثيراً دولة بعينها لأنها أوجدت طوال سنين عديدة حالة عامة تهدد السلام، ولكنها مع ذلك قد لا يكون لها دخل يذكر فى النشوب النهائى للحرب والعكس بالعكس .

ويمكن القول أن مسألة أسباب الحرب مرت فى خلال الاثنى عشر عاماً الماضية بثلاثة أدوار كان كل دور منها يتقرر إلى حد ما بما يتيسر من مادة جديدة تساعد على الحكم فى الموضوع . وقد اقتصرت المناقشة فى الدورين الأولين الى حد كبير على الاسباب المباشرة أو بعبارة أخرى على استعراض الحوادث المتلاحقة ابتداء من اغتيال الارشيدوق النمسوى فى سيراجيفو فى يوم ٢٨ يونيه إلى نشوب الحرب بين ألمانيا وانجلترا فى يوم ٤ أغسطس . أما فى الدور الثالث فقد شرع الباحثون فى تحرى الأسباب البعيدة تحرياً

أكثر توسعاً وتوخياً للانصاف . ويمكن أن يقال إن وجهة النظر فى كل من هذه الأدوار قد تغيرت تغيراً محسوساً فقد كان الكتاب بادىء الرأى يسعون فى خلال الحرب إلى إلقاء الذنب فى إحداث هذه « الجريمة » التى لانظير لها على بضعة أفراد فى طليعتهم الامبراطور ورجال الجامعة الجرمانية والاقطاب العسكريون فى النمسا وألمانيا

ثم لما نشرت فى عام ١٩١٩ وثائق أخرى أوفى مما سبق نشره تبين فساد رأى الحلفاء بالقاء كافة التبعة على عاتق ألمانيا وحلفائها . وذهب فريق الكتاب الذين طالبوا بتعديل معاهدة فرساى من النقيض الى النقيض فألقوا التبعة على عاتق قادة للحلفاء هم المسيو اسفولسكى والمسيو بوانكاريه والمسيو سازونوف بل السير أدوارد غراى أيضاً

وأخيراً لما أدرك الناس تدريجاً ان الدول جميعاً تنهض بشىء من تبعة الحرب قل أو كثر ، وعظم انتباههم إلى الاسباب الخفية التى عجلت بالحرب ، قل ميل المتتبعين للتاريخ والحقوقيين منهم إلى الأخذ بذلك الحل السهل الذى يلقى وزر الحرب على عاتق هذا الفرد أو ذاك فعادوا إلى التفسير الأصح وهو أن الحرب إنما نشأت عن نظام الفوضى الدولية التى كانت نتيجة المحالفات والتسليحات والسياسة السرية

لكن هذا النظام مع ذلك من عمل الأفراد ، فأفعالهم الشخصية أقامته وسببت انفجاره فى سنة ١٩١٤ . وستكون مهمة المؤرخ فى المستقبل بيان البواعث السياسية والاقتصادية والنفسية التى حملت هؤلاء الأفراد على أن يفعلوا ما فعلوه . كما انه سيدع الكلام عن وزر الحرب ما دام انه لم يكن هناك شخص مسئول يمكن ادانته بأنه دبر حرباً أوربية عامة ولكنه لن يفتأ يبحث فى المسئولية التى يجب أن ينهض بها كل سياسى عما قدم من أعمال ساعدت فى النهاية على وقوع الكارثة . ولهذا آثر كاتب هذه السطور استعمال عبارة مسئولية الحرب ، على ذنب الحرب ، أما الكلمة الألمانية

Kriegsschuldfrage فتحتمل المعنيين . ولنستعرض الآن بصفة اجمالية مختلف الأدوار التي مر بها البحث والتي قررتها إلى حد ما الادلة التي اتخذت أساساً لها .

١ — البحث في المسئولية فيما بين سنة ١٩١٤—١٩

كان البحث أثناء الحرب وفي خلال انعقاد مؤتمر فرساي في التبعة المباشرة عنها يستند فيما عدا استناده إلى التحامل القومي والبغضاء التي ولدتها الحرب وتشويه الحقائق عمداً في سبيل الدعاية ، إلى التصريحات العامة التي فاه بها بعض كبار الموظفين والى مجموعات الوثائق التي بادرت كل حكومة بنشرها بعد يوليه سنة ١٩١٤.

وأول هذه الوثائق الكتاب الابيض الألماني الذي عرض على مجلس الريخستاج في ٣ أغسطس ووُضع على قول المستشار الألماني « تحت ضغط الحوادث الداهمة » وكان الغرض من هذا الكتاب إقامة الدليل للشعب الألماني على أن بلاده تخوض غمار الحرب دفاعاً عن نفسها من عدوان الروسيا . . . فكان أن ذهب الشعب الألماني إلى الميدان وهو يعتقد إعتقاداً صادقاً بأنه يحارب حقاً دفاعاً عن نفسه في حرب فرضتها عليه الروسيا . بيد ان هذا الكتاب الأبيض كان له خارج ألمانيا أسوأ وقع ممكن فقد لوحظ إنه لم يحتو رسالة واحدة مما تبودل بين برلين وفينا على الرغم من اشتماله على ٢٧ برقية . وما كان ليخفى على أحد أن دولتي الوسط لا بد أن تكونا قد نشطتا في خلال أزمة يوليه إلى تبادل البرقيات فقد كانت ألمانيا تؤكد أنها حاولت الضغط على النمسا لتحملها على قبول المفاوضة إحتفاظاً بالسلام ، لكن الكتاب الأبيض لم يكن يحتوي وثيقة واحدة تثبت هذا التأكيد . فكان طبعياً بعد هذا أن يظن الناس أن ألمانيا لم تجرؤ على نشر الحقيقة .

هذا مع ان الكتاب الابيض الالمانى كان كما نعلم الآن يشتمل على جانب عظيم من الحقيقة وإن لم يشتمل على الحقيقة كلها .

والذى يتباين مع الكتاب الأبيض الالمانى الكتاب الأزرق الأنجليزى الذى عرض على البرلمان فى ٦ أغسطس فانه اشتمل على ١٥٩ وثيقة رتبت حسب تواريخها بالضبط وتركت تحدث عن نفسها بنفسها . وقد اشعرت هذه الوثائق بأن السير ادوارد غراى كان يسعى مخلصاً لصون السلام وانه إنما أخفق فى سعيه هذا من جراء المانيا ورفضها جميع مقترحات الصلح وبسبب النمسا وتسرعها مع صربيا . ومن ثم تعجل رهط من الكتاب خارج المانيا فى استنتاج أن ألمانيا والنمسا دبرتا الحرب وإنهما وحدهما المسئولتان عنها . وقد عزز هذا الرأى ما نشرته الحكومات الاخرى من الوثائق فى غضون الاشهر التى تلت

وفى ٧ أغسطس نشرت روسيا كتابها البرتقالى وبه ٧٩ وثيقة فنوهت بما بذلته من المساعى دفاعاً عن السلم . وقد عمدت الى التزوير وإغفال الوثائق فى اخفاء الحقيقة فيما يتعلق بالتعبئة الروسية العامة وألقت تبعة الحرب على عاتق دولتى الوسط .

وفى شهر أكتوبر نشر الكتاب البلجيكى الرمادى فأتى فيه على تفاصيل انتهاك ألمانيا الصارخ لحرمة القانون الدولى بخرقها حياد بلجيكا . ثم جاء الكتاب الأزرق الصربى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ متضمناً ٥٢ وثيقه تصف ما عانته تلك الدولة من اضطهاد النمسا دون الاشارة بحرف واحد الى تبعة الصرب عن جريمة سيراجيفو تلك التى أميط عنها اللثام أخيراً

وبعد أن افسح الوقت أمام الحكومة الفرنسية بضعة أشهر لتنسق مجموعة من الوثائق أصدرت هذه الحكومة كتابها الاصفر فى أول ديسمبر سنة ١٩١٤ وقد جاء هذا الكتاب مخالفا للمجموعات التى سبقته فى أنه احتوى مختارات من مجموعة برقيات مزعومة يرجع تاريخها الى ما قبل مقتل

الارشيدوق النمسوى بعدة أشهر . وقد أوردت هـذه البرقيات ما يدل على نزوع ألمانيا إلى العدوان واستعدادها العسكرى مما جعل القارىء يخرج منها بعد كل الذى سمعـه من الغلو عن حكايات الفظائع الألمانيـة فى بلجيكا وفرنسا بأن الامبراطور غليوم كان يرى أن لامناص من الحرب مع فرنسا ، « ويعتقد بتفوق الجيش الألمانى الساحق وبفوزه الأكيد » .

وقد بدا أن بقية الكتاب الأصـفر الفرنسى تماثل الكتاب الأزرق الانجليزى فى أنه مجموعة كاملة صريحة مقنعة من الوثائق المرتبـة حسب تواريخها . وقد حفلت هذه الوثائق بما يقوى الشبهة فى تواطؤ المانيا والنمسا ونيـاتهما الحربية ، وما يؤكد على النقيض من ذلك رغبة فرنسا فى السلم كما يشهد بها على سبيل المثـال انسحاب الجنود الفرنسية عشرة كيلو مترات خلف الحدود . وظل الأثر من الكتاب الأصفر الفرنسى على هـذه الحال سنوات عديدة حتى ظهر أنه لم يكن لا كاملا ولا صريحا . إذا استبعدت منـه بالمرة بعض البرقيات الهامة وحوّر بعضها .

وفى ٣ فبراير سنة ١٩١٥ نشرت النمسا كتابها الاحمر رداً على الكتاب الأزرق الصربى . وقد كان شأن الكتاب الأحمر كشأن الكتاب الأبيض الألمانى بمعنى أنه لم يعول عليـه فى خارج هذين البلدين على وجه العموم واعتبر فى ذاته دليلا على ما تحمل الدولة التى أصدرته من التبعة ، وقد كان كلما طال أمد هذه المجزرة بين الأمم شهرا فشهرا وازدادت فظاعة ومرارة تفاقمت بغضاء الحرب وتحامل الأمم واستفحلت الدعاية السامة حتى كان من نتائجها المخربة ان لم يحفل بتمحيص حتى مثل الوثائق الميسورة الآن أو يستطع تمحيصه الا نفر قليل ، فلقد كان كبار الموظفين من كافة الدول يلقون أثناء الحرب الخطب يبررون بهـا أعمالهم ويلقون التبعة على أعدائهم ، فنشأ عن ذلك أنه عند نهاية الحرب رفعت لجنة شكلت برئاسة المستر لانسنج للبحث فى المسئولية عن الحرب تقريرا إلى مؤتمر الصلح قالت فيه :

« ان الحرب نشبت بسبق اصرار دولتى الوسط وحليفتيهما تركيا وبلغاريا وكانت نتيجة أفعال مقصودة ارتكبت لتجعل نشوبها أمراً لا مفر منه . وقد تعمدت ألمانيا بالاتفاق مع حليفتيهـا النمسا والمجر احباط كل ما قدمته دول الحلفاء من مقترحات سلمية عديدة » ولسوء الحظ لم يسمح لأحد من الألمان بالاشتراك فى أعمال هذه اللجنة كما سلم المستر سكوت أحد أعضائها متأخرا وبعد ذلك بخمس سنوات.

بلى لقد سمح رسميا لوفد ألمانى بتقديم كتاب ألمانى أبيض عن المسئولين عن الحرب صنفه الاستاذ هانس دلبريك المؤرخ الشهير والاستاذ مندلزون — بارتولدى والكونت مونجيلاس والدكتور مكس فيبر فكان على قول المستر سكوت — وثيقة رسمية لا سبيل إلى اغفال أهميتها أو الاقلال من شأنها احتوت أدلة قيمة جديدة على أن الاتهـام الذى ساقته اللجنة كان خطأً من الوجهة التاريخيـة ولا مبرر له من الوجهة الأدبية . لكن اللجنة مع هذا وبالرغم من هذا لم تأبه به وأرغمت ألمانيا على قبول املاء المنتصرين فى المادة ٢٣١ من معاهدة فرساى وهى :

« تؤكد الدول المتحالفة والمشتركة — وتسلم ألمانيـــا — بأن ألمانيا وحلفاءها مسئولون عما وقع من الخسائر والاضرار التى أصابت الدول المتحالفة والدول المشتركة وعما نزل برعاياهم بسبب هذه الحرب التى أرغموا على دخولها من جراء اعتداء ألمانيا وحلفائها » .

٢ — بحث المسئولية بعد سنة ١٩١٩

(١) وثائق جديدة عن الاســـــباب المباشرة

دخلت المسألة الخاصة بالاسباب المبـاشرة لأعلان الحرب فى دورها الثانى على أثر نشر وثائق كاوتسكى . وقد تبين من هـذه الوثائق ومما نشر بعدها من وثائق ومذكرات أن ألمانيا لم تعد العدة لحرب أوربية ولا كانت

راغبة فيها . وأخذ الباحثون فى مختلف البلدان يتفقون تدريجاً على أن ألمانيا بعد أن شجعت النمسا بغباء بادىء ذى بدء على القيام بعمل ضد الصرب ظناً منها (وهو ظن أظهرت الحوادث خطأه فيما بعد) إن فى الاستطاعة حصر دائرة النزاع ، عادت تحاول كبح جماح النمسا لما تبين لها أن الروسيا يحتمل أن تتدخل فى هذا النزاع وجعلت تسعى جهد طاقتها فى أن لا يتحول النزاع النمسوى الصربى إلى حرب عالمية

وقد كانت وثائق كاوتسكى هذه التى نشرت فى ديسمبر سنة ١٩١٩ أثراً من آثار الثورة الألمانية التى نشبت فى ختام الحرب . فقد جعلت الجمهورية الألمانية الجديدة الزعيم الاشتراكى المحنك كارل كاوتسكى وكيلا لوزارة الخارجية وفوّض اليه تصنيف جميع الوثائق المحفوظة فى وزارة الخارجية الألمانية والتى يمكن أن تكشف عن أسباب الحرب العالمية ، فأكب هو ومساعدوه على نسخ كتلة من الاوراق استخرجوها من ثمانية عشر مجلداً تحتويها محفوظات المراسلات السياسية التى تبودلت فى خلال أزمة يوليه سنة ١٩١٤ وتوفروا على ترتيبها وشرحها . فكان هذا المصنف الفائق الدقة العديم المثال من حيث الكمال والمحتوى من التفاصيل ما لم يرد لسوء الحظ فى الوثائق التى نشرت فى أوائل الحرب — نقول كان هذا المصنف سبباً لأن يحكم المرء لأول مرة — عن علم وعن إنصاف — على البواعث التى حدت الساسة الذين كانوا يديرون دفة السياسة الألمانية فى سنة ١٩١٤ ومبلغ شرفهم ومقدرتهم . فقد دل الباحثين على أن ألمانيا بذلت فى خلال الأيام العصيبة التى سبقت إعلان الحرب جهوداً صادقة فى سبيل دفعها لكنها ارتكبت اخطاء وغلطات فى التقدير والحكم على الحوادث ساعدت على إشعال المواد الملتهبة التى تكدست طبقات بعضها فوق بعض على مر السنين . كما دلهم أيضاً على أن القول بأن ألمانيا دبرت الحرب العالمية متعمدة أسطورة محضة .

أما فى النمسا فان الدكتور رودارش جوس فقد قام بالنسبة لوزارة

خارجيتها بنفس الدور الذى قام به كاوتسكى لوزارة خارجية ألمانيا . فنشر فى سنة ١٩١٩ الكتاب الأحمر النمسوى فى ثلاثة مجلدات وأظهر فيه سياسة الطيش التى زجت النمسا فيها بألمانيا فى حرب عالمية لم تكن النمسا نفسها ترومها ، وإنما كانت راضية بالمجازفة فيها تصميما منها على استئصال شأفة الخطر الذى كان يهددها من ناحية صربيا

وفى موسكو انتهز البلاشفة فرصة تبوئهم الحكم فنشروا فى جريدتهم برافده فى شتاء سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ سلسلة معاهدات سرية ووثائق أخرى تبين ما كان يبيته الحكم القيصرى السابق من الخطط بين سنتى ١٨٨١، ١٩١٧ لقضاء لبانات استعمارية وحزبية معينة . وقد أضافت حكومة السوفيت فى سنة ١٩٢٢ الى ما تقدم مجموعة ضخمة لا تقدر من المعلومات عن تاريخ العلاقات الفرنسية الروسية بين سنتى ١٩١٠ ، ١٩١٤ . وقد تضمنت هذه المعلومات فيما تضمنت البرقيات التى تبودلت بين وزارة خارجية روسيا وسفارة روسيا فى باريس من ٢٤ يوليه إلى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . ولقد تناول البارون فون روسبرج مجموعة هذه البرقيات فى سنة ١٩٢٢ ونشرها مع البرقيات التى تبودلت بين باريس وسان بطرسبورغ وتضمنها الكتاب الروسى البرتقالى المنشور فى سنة ١٩١٤ مستعملا المداد الأحمر للأولى والأسود للثانية فأظهر فى كتابه المسمى «تزويرات الكتاب البرتقالى الروسى» بالبرهان القاطع المزاعم الباطلة التى حاولت بها الحكومة الروسية فى سنة ١٩١٤ إخفاء مسئوليتها عن الحرب . فانه لم تكتف هذه الحكومة بأن أغفلت كل الاغفال إيراد البرقيات التى تبودلت فعلا بين باريس وسان بطرسبورغ — وبعضها على جانب عظيم من الأهمية — بل أنها بترت فى البرقيات التى نشرتها فقرات هامة وتعمدت فى بعض الحالات إضافة عبارات مزورة . وقد كان من أثر هذه الافشاءات التى أذاعها الروس أن تزعزعت ثقة الباحثين بما نشرته دول الحلفاء الأخرى من وثائق وانتبهوا إلى نقصها وإلى أنها لا يعول عليها

بعد أن كان العالم خارج دول الوسط يتخذ منها الدليل المقنع على براءة الحلفاء وإدانة ألمانيا

لقد حاول بعض أنصار الحلفاء أمثال الرئيس السابق بوانكاريه أن يشككوا الناس فى صدق ما أذاعه الألمان والنمسويون والروسيون حديثاً ونشروه من محفوظاتهم وأن يلقوا فى روعهم أن هذه الأذاعات لا يعول عليها. وكان ذلك منهم لأنها أدت بالباحثين إلى الاعتقاد بأن ألمانيا كانت أقل مسئولية بكثير مما صورت، وأن الروسيا وفرنسا تضطلعان من اللوم بأكثر مما وجه اليهما بكثير. لكن أحداً منهم لم يستطع أن يثبت بالدليل المقنع أن هذه الوثائق التى أوردنا وصفها ملفقة أو مزورة بحال من الأحوال فانها على النقيض من ذلك متسقة متناسقة يعزز بعضها بعضاً، يضاف إلى ذلك أنه من خير الأسباب الباعثة على الاعتقاد بصدق هذه الوثائق وكمالها ان مصنفيها اجتهدوا كل فيما يخصه فى تحميل حكوماتهم السابقة قسطها من وزر الحرب

من ثم لم يعد أى مؤرخ ذى شأن يقبل بفضل هذه الأدلة الجديدة ما أملاه الحلفاء المنتصرون فى سنة ١٩١٩ من أن ألمانيا وحلفاءها هم وحدهم المسئولون. والمؤرخون ذوو الشأن جميعاً متفقون على أن المسئولية موزعة لكنهم يختلفون فى نصيب كل من الدول العظمى منها. وهم لأسباب مختلفة ينزعون إلى إعفاء ألمانيا والنمسا من قسط كبير من تبعتهما وإلقاء جانب متزايد من اللوم على الروسيا وصربيا وفرنسا بل وانجلتره. وباعثهم على ذلك أن انجلتره لم تفعل ما فعلته ألمانيا والنمسا والروسيا فلم تنشر وثائقها كاملة صريحة

على أن الحكومة البريطانية أدركت أخيراً أن إلتزامها الصمت اكثر مما التزمت أمر غير مرغوب فيه، فأجابت بعض كبار المؤرخين إلى طلبهم ونشرت بعد اثنى عشر عاماً مجموعة من الوثائق السياسية التي تتناول أزمة

يوليه سنة ١٩١٤ فكانت مجموعة جديرة بالاعجاب(١)

(١) لقد أفرد المؤلف باباً خاصاً للمذكرات رأينا أن نضرب صفحاً عنه لما رآه المؤلف نفسه من أن هذه المذكرات هي من قبيل الاعتذار مما وقع . وهي أعذار أراد بها الساسة تبرير أعمالهم أو القاء وزرها على غيرهم . على انا لا نرى بأساً من الاشارة الى تلك المذكرات بكلمة وجيزة تبين ما هي . « فنظرات فى الحرب العالمية » لبيتمان هولفيج تستحق من الالتفات اكثر مما وجه اليها وان كان صاحبها قد كتبها والحرب قائمة وأعصابه وصحته فى خلالها متأثرة . « وأسباب الحرب العالمية ونشوبها » لفون ياجو وزير خارجية المانيا تشرح موقف هذه الوزارة فى تلك الآونة العصيبة . أما الكونت بورتاليس سفير المانيا فى سان بطرسبورغ فحكايته عن الأيام التى قضاها فى تلك العاصمة فى كتابه « عند مفترق الطرق » جديرة بالتصديق . كذلك البارون فون شون سفير المانيا فى باريس وقت نشوب الحرب كان فى مذكراته رجلا صريحاً حكيما أثنى عليه بوانكاريه نفسه . وكل هؤلاء كانوا فى مذكراتهم يدافعون عن موقف وزارة الخارجية الألمانية ويبررونه . يقابل ذلك ما كتبه الأميرال تربتس فى مذكراته نقداً قاسيا لبيتمان هولفيج وما أذاعه البرنس ليخنوفسكى فى « بعثتى اللندنية » فان هذا الأخير لم يكن عادلا فى أكثر انتقاداته الموجهة الى الحكومة الألمانية كما لم يكن دائما عليما بما هنالك . ومذكرات الأمبراطور السابق فى دورن عديمة القيمة من الناحية التاريخية لما حوته من الخبط وعدم الدقة .

أما النمسويون فكانوا لأسباب معروفة أقل من الألمان مجهوداً فى هذا السبيل . فقد ظل برشتولد طويلا ملتزما الصمت ومذكراته لم تكن قد نشرت الى وقت صدور هذا الكتاب . والكونت تسرنين وزير خارجية النمسا فى أبان الحرب كان يعرب عن الرأى القائل بأن تشيرشكى سفير المانيا فى فينا كان يستخدم نفوذه الشخصى لتشجيع النمسا على مسلكها ضد صربيا . أما الكونت تيزا الذى كان خليقا أن ينبئنا بالحقيقة بلا خوف ولا وجل فقد اغتيل على عتبة بابه فى نهاية الحرب قبل أن ينبس ببنت شفة . والى هؤلاء طائفة من الساسة كانت لبعضهم نزعات قومية اتهم من أجلها بالخيانة . على ان أهم ما يعنى المؤرخ من المذكرات النمسوية ما كتبه كونراد رئيس هيئة أركان الحرب فقد ذكر بصراحة فائقة كل ما فعله بغض النظر عن انه كان خير مثال للذهن العسكرى أو أسوأه . كذلك خليق بالاعجاب ما قصه الكونت بوريان الذى صار فى خلال الحرب وزيراً للحربية النمسوية عن حالة اليأس الذى انتاب النمسا من جراء القوميات الهائجة التى كانت مندمجة فيها .

أما المذكرات التى كتبها الروسيون فكان أغلبها ممن اعتادوا تقلد السيف لا القلم . وما أتى به سازونوف فى مذكراته لا يعول عليه بتاتا .

وفى مقدمة ما كتب الفرنسيون « أسباب الحرب العالمية » لبوانكاريه . وهذه فى رأى المؤلف مرافعة أريبة عن فرنسا ودفاع شخصى عن سياسة الرئيس السابق . وقد كان أغلب منتقدى بوانكاريه وأشدهم وطأة عليه مواطنيه أنفسهم .

وأهم هذه المذكرات جميعا وأعظمها قيمة ما كتبه الفيكونت غراى فى « خمس وعشرين سنة »

٢ — الاسباب الخفية للحرب العالمية

إذا كان فى الاستطاعة معالجة الأسباب المباشرة لاعلان الحرب فى مجلد واحد فان معالجة الأسباب الغير المباشرة يحتاج الى اكثر من هذا. وذلك لأن هذه الأسباب من التعقيد ورجوعها فى الماضى إلى عهد بعيد، بحيث انه لا بد لمن يريد بحثها بحثاً وافياً أن يكتب تاريخ أوربا السياسى بأكمله من سنة ١٨٧٠ بل من سنة ١٧٨٩ . لا بل أن بعض الأسباب يرجع تاريخها إلى عهد لويس الرابع عشر بل عهد شارلمان . كذلك يتعين على الباحث أن يدرس المسائل الفنية العويصة الخاصة بالقوات العسكرية والبحرية لمختلف الدول وخططها الحربية وعلاقة السلطات العسكرية بالسلطات المدنية . وبالجملة عليه أن يرجع إلى كافة العوامل التى تجمعها لفظة « العسكرية » أو « البحرية » الغامضة باعتبارها من أسباب نشوب الحرب . وعليه أيضاً أن يدرس ما لا يقل عن هذا أهمية ونعنى به هذه القوة المعقدة التى بدأت فى خلال الثورة الفرنسية تكون عاملا قوياً ثم جعلت فى غضون قرن وربع قرن تكتسب قوة فى اطراد — تلك هى « القومية » . وأهم من هذا فى أذهان الكثيرين باعتباره من الأسباب الخفية للحرب تلك المشاكل السياسية والاقتصادية المعقدة التى نشأت من تحوير المجتمع فى خلال مائة السنة الماضية بذلك النظام الصناعى الذى بدأ فى انجلتره ثم جعل ينفذ بدرجة ما الى كافة الدول الكبرى . هذه المشاكل تتناول زيادة السكان والمواد الغذائية والأسواق الأجنبية والمواد الأولية والاستعمار وتوظيف رءوس الأموال فى الخارج

وقد تناول المؤلف سياسته بما فيه الكفاية فى فصل آت .

بهذه المذكرات التى أوجزنا نبأها للقارىء بات المؤرخ يملك طائفة لا مثيل لها من آراء الساسة الذين اشتركوا فى سياسة ما قبل الحرب تعين على تفهم الحقيقة الى درجة ما اذ هى تكمل نوعا ما ما نشر من الوثائق الرسمية وبهذه المثابة لم يكن بد من الالماع اليها ؟ المعرب

وأخيراً نفوذ الصحافة فانه عامل أهم بكثير مما يظن على وجه العموم فى إحداث الحرب العالمية . فقد لبثت الصحافة عشرات السنين تغذى التيارات الخفية المتواصلة — وكان ضجيجها وتشويهها للحقائق من الأمور التى جعلت من الصعب أو المستحيل فض المنازعات بالحسنى . والبحث فى مبلغ سيطرة موظفى الحكومات على الصحف أو فى مبلغ تقييد نفس الصحف لحرية هؤلاء موضوع يحتاج كثيراً الى تحر تاريخى دقيق

كل هذه العوامل المعقدة المتصل بعضها ببعض والتى تؤلف منهـــا الأسباب الخفية للحرب العالمية لا سبيل — كما هو ظاهر — الى معالجتها معالجة وافية فى مجلد واحد . ولذا فنحن نجملها فى خمسة أبواب هى : (١) نظام المحالفات السرية (٢) العسكرية (٣) القومية (٤) الاستعمار الاقتصادى (٥) الصحافة

(١) نظام المحالفات السرية

إن اكبر سبب خفى قائم بذاته لأشعـال نار الحرب العالمية كان نظام المحالفات السرية الذى تطور بعد الحرب السبعينية . وقد قسم أوربا إلى فريقين من الدول ساورت الريبة المتزايدة كلا منهما من ناحية الآخر فأخذ يزيد على الدوام فى جيشه وبحريته ومع أن هذا النظام كان يفيد من ناحية فى الاحتفاظ بالسلام لأن كل دولة من هذا الفريق أو ذاك كانت تضبط عنان صديقاتها أو حليفاتها وتحملها على الاعتدال خشية أن يشتبكن جميعاً فى حرب ، إلا أن وجوده جعل من المحتم — فيما لو وقعت الحرب — اشتباك كافة الدول الاوربية الكبرى فيها . فإن دول كل فريق كانت تشعر بأنها ملزمة بأن يساعد بعضهن بعضا حتى فى الشئون التى لا تكون لهن مصلحة مباشرة فيها وإلا أدى الامتنـاع عن تقديم المساعدة إلى الفت فى تضامن الفريق ذى الشأن .

ومن ثم كانت ألمانيا كثيراً ما تشعر بأنها ملزمة بتأييد النمسا والمجر فى سياستها البلقانية وإلا فقدت حليفتها الوحيدة التى تعتمد عليها. كذلك لم تكن لفرنسا مصلحة مباشرة فى البلقان فيما خلا المصلحة المالية ولكنها برغم ذلك كانت تحس أنها ملزمة بتأييد الروسيا وإلا تعرض كيان المحالفة الثنائية للخطر واختل التوازن الدولى وضاع أكبر ضمان لسلامة فرنسا من خطر الاعتداء الألمانى. كذلك أخذ موظفو وزارة الخارجية البريطانية يزداد اقتناعهم بأن انجلترا ينبغى أن تؤازر فرنسا والروسيا للاحتفاظ بتضامن الوفاق الودى الثلاثى فى وجه المحالفة الثلاثية. فلما أن حدثت أزمة يولية سنة ١٩١٤ لم تكن المسألة قاصرة على النمسا والصرب والبلقان بل كانت مسألة تضامن فريق الدول التى انقسمت إليهما أوربا، وهيبتهما. ومن يقرأ الوثائق البريطانية الجديدة تبدهه الأهمية التى كانت تعلق على ضرورة الاحتفاظ بتضامن الوفاق الثلاثى فقد أبدى السير ايار كروى فى بدء الازمة « أن من الجلى أن فرنسا والروسيا مصممتان على مقابلة التحدى بمثله. ومهما يكن رأينا فى حقيقة التهم التى وجهتها النمسا إلى الصرب فان فرنسا والروسيا تريان أنها مجرد معاذير. وأن الأمر قد أصبح يتناول المسألة الأكبر خطرا وهى مسألة موقف الوفاق الثلاثى بازاء المحالفة الثلاثية وأظن أنه من الخرق السياسى إن لم أقل من الخطر أن تحاول انجلترا المجادلة فى هذا أو أن تسعى الى ايجاد الغموض حول هذه المسألة الصريحة بأية اعتراضات توجهها إلى سان بطرسبورج أو إلى باريس فلقد أضحت مصالحنا مرتبطة بمصالح فرنسا والروسيا فى هذا النزاع الذى لا يدور حول امتلاك الصرب بل يقوم بين ألمانيا التى ترمى إلى بسط ديكتاتورية سياسية على القارة الأوربية وبين الدول التى تريد أن تتمتع بحريتها الفردية ». وقد أشار إلى هذه الحالة بأصرح من هذا الهر تسيمرمان فى حديث جرى له مع السفير الانجليزى فى برلين فى أول أغسطس عند ما بدا له فى أسف وانفعال أن ألمانيا وفرنسا وربما انجلترا

أيضا قد ترى نفسها متورطة فى حرب لا ترغب واحدة منهن فيها قال « وكل هذا منشؤه نظام المحالفات السرية الذى هو لعنة العصر الحديث » .

ومن شأن العواقب الوخيمة التى نجمت عن نظام المحالفات السرية ، والمعلومات الكثيرة التى ألقت عليه أخيراً شيئا من الضوء أن تحملنا على اجمال تطور هذا النظام فى الفصول الثلاثة التاليـة . فان كثيرا من الوثائق والمذكرات التى تتناول الأسباب المباشرة للحرب تشتمل أيضا كما أسلفنا القول على معلومات تتصل بالعهد السابق. بيد أن أهم عمل ساعدنا على استيفاء معلوماتنا عن نظام المحالفات السرية هو تلك المجموعة العظيمة من الوثائق السياسية الألمانية التى تتناول السنين الواقعة بين ١٨٧١ و ١٩١٤ فهذه المجموعة تتألف من التعليمات السرية جداً التى كان بسمرك وخلفاؤه يزودون بها السفراء الألمان فى الخارج ومن تقارير هؤلاء التى كانوا يبعثون بها إلى وزارة الخارجية الألمانية والأوراق السرية التى كان الامبراطور الألمانى يتبادلها مع موظفى وزارة خارجيته وهى تشتمل على ملاحظات ممتعة بخط يد بسمرك وأخرى بيد غليوم الثانى على هامش بعض الوثائق . فأما ملاحظات بسمرك فتكشف عن صميم أفكار هذا المستشار الحديدى فى السياسة الخارجية . وأما تهميشات غليوم الثانى وهى اكثر من تلك عدداً وأحفل منها بالعاطفة فكانت ممتعة من حيث دلالتها على نفسية الامبراطور وعقليته إذ كانت فى الغالب لا تدل إلا على الحالة النفسية التى يكون عليها إذ ذاك . بيد أن هذه التهميشات كانت دون تهميشات بسمارك البارعة من حيث تأثيرها المباشر على وزارة الخارجية الالمانية . ومن مجموعة هذه الوثائق ترى كيف أن تلك الوزارة لم تكن تطلع غليوم الثانى تماما على كل الأمور، وأنها كثيراً ما جعلت إرادتها فوق ارادته .

فهذه الوثائق المسماة بالسياسة العليا وافية الى درجة كبيرة فى الحدود التى وضعها لهـا مصنفوها . وهى ترمى إلى أن يكون للناس منها أساس صورة

صادقة مفصلة لما كانت تجرى عليه السياسة الالمانية من الحرب السبعينية إلى الحرب العالمية . لكننا لا نزال بحاجة إلى نشرات وافية مثلها من محفوظات فرنسا والروسيا والبلدان الأخرى توازن الوثائق الألمانية وتضبطها . على أن الانجليز شرعوا من عهد قريب جداً ينشرون وثائقهم السياسية السرية فى صورة مماثلة «للسياسة العليا» تدعو إلى الاعجاب لكنها دونها نطاقا . وقد نشر منها مجلدان يتناولان السنين الواقعة بين سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٠٤ وستنشر ثمانية مجلدات أخرى تذيع ما وقع من الشئون السياسية إلى يولية سنة ١٩١٤ .

لقد أسلفنا الكلام عن الوثائق البلشفية التى تتناول تاريخ العلاقات بين فرنسا والروسيا من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٤ فهذه الوثائق تحتوى كثيرا من المكاتبات التى دارت بين وزارة الخارجية الروسية والسفارة الروسية فى باريس فى خلال الاربع السنوات السابقة للحرب . ومنها يتبين كيف كان ايزفولسكى وبوانكاريه يحولان المحالفة الفرنسية الروسية من صبغتها الدفاعية الأصلية إلى اتحاد قابل لأن يصبح عدوانيا ، تأييدا لأطماع الروسيا فى البلقان . ويقابل هذه المكاتبات بين باريس وسان بطرسبورغ مكاتبات أخرى تلحق بها وتؤيدها وهى مكاتبات الكونت بنكندورف بين لندن وسان بطرسبورغ فى السنوات الواقعة بين سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٤ ومنها تتبين الجهود التى بذلتها كل من الروسيا وفرنسا لتقوية أواصر الصداقة مع انجلترة وتوثيق روابط الوفاق الثلاثى لجعله من الثبات والقوة بحيث يستطيع تحدى المحالفة الثلاثية إذا لزم الأمر .

ونشر الاستاذان بورجوا وباجيه من المحفوظات الفرنسية بضع وثائق فى صورة تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسى عن أسباب الحرب الكبرى والمسئولين عنها . بيد أن هذه الوثائق الفرنسية قليلة ضئيلة بالنسبة لما نشرته ألمانيا والنمسا والروسيا . وقد كان اختيارها لاثبات قضية من القضايا اكثر مما كان لتزويد المؤرخين بمادة للبحث . وأقوم منها ما نشرته فرنسا من

كتبها الصفراء التى تحتوى وثائق عن موضوعات بعينهـا كالمحالفة الفرنسية الروسية وشئون البلقان بين سنتى ١٩١٢ و١٩١٤ وإن كانت هذه الوثائق بعيدة عن أن تـكون وافية .

(ب) الروح العسكرية

كانت الروح العسكرية سببا آخر من الأسباب الخفية لنشوب الحرب يتصل اتصالا وثيقا بنظام المحالفات السرية . ومع أن عبارة الروح العسكرية تستعمل غالبا فى شىء من الغموض إلا أنها تشتمل على الأقل معنيين بينين : الأول الاحتفاظ بالجيوش الجرارة والأساطيل الهائلة مع ما يجره ذلك من الأخطار وما يتطلبه من الأعباء ومع ما ينشأ عنـه من مساوىء الجاسوسية والارتياب وانتشار الخوف وبذر بذور الاحقاد . والمعنى الثانى وجود طبقة قوية من الضباط العسكريين والبحريين وعلى رأسهم هيئة أركان الحرب وهؤلاء يجنحون جميعا وخاصة عند اشتداد الأزمات السياسية إلى التسلط على ولاة الأمور من غير العسكريين . وقد كان الفرنسيون هم البادئين فى خلال الثورة الفرنسية وفى عهد نابليون بأدخال نظام الجيوش الجرارة التى تضم الجانب الأكبر من السكان الذكور القادرين على حمل السلاح . وجاء البروسيون فوسعوه وأوصلوه الى مرتبة عالية فى حرب التحرر[1]. وإذ نجح هذا النظام فيما أحرزه مولتكه وبسمارك من الانتصارات فى حروب سنى ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ فقد أصبح موضع تقدير بقية الدول الأوربية التى أخذت تقلده . ومنذ الحرب السبعينية أخذت التسليحات البرية والبحرية لدى كافة الدول العظمى تتضخم وتبهظ بسببها الاعبـاء المالية . وكان الزعم أن التسلح إنما هو للدفاع وفى مصلحة السلام وأنه يراد به أن يخلق الشعور بالطمأنينة . كان هذا هو الحجة التى كان يدلى بهـــا أمام المجالس التشريعية

---

(١) تحرر ألمانيا من نير نابليون وكانت هذه الحرب فى سنة ١٨١٣ (المعرب)

للحصول منها على الاعتمادات اللازمة . لكن الواقع هو أن التسليح أدى إلى تعميم الارتياب والقلق والحقد بين الأمم فكانت كلما زادت دولة جيشها ومدت السكك الحديدية لأغراض حربية وأنشأت بوارج جديدة دفع الخوف جيرانها لاحتذاء مثالها . ومن هنا بدأ التنافس فى التسلح يدور فى حلقة مرذولة . وقد حدث هذا على الأخص فى سنة ١٩١٢ فى خلال الحروب البلقانية وبعدها عند ما لاح أن الدول العظمى قد تتورط فيها . ثم زاد نظام المحالفات السرية الطين بلة ، لما أن حمل ألمانيا والنمسا تشككهما فى ولاء ايطاليا لها على الاعتقاد بضرورة زيادة تسليحاتهما تحقيقا لأمنهما . وحضت فرنسا الروسيا على زيادة جيشها وإنشاء السكك الحديدية لأغراض حربية ضد ألمانيا وبادرت إلى إقراضها نصف مليار فرنك بشرط انفاقه على هذه الغاية . وحضت الروسيا فرنسا على أن تزيد مدة الخدمة العسكرية الأجبارية من عامين إلى ثلاثة أعوام قائلة بلسان وزير حربيتها فى سنة ١٩١٤ : « إن روسيا على قدم الاستعداد فلتكن فرنسا كذلك أيضا ! » وهكذا ازدادت التسليحات لا لاطمئنان أمة بعينها على سلامتها فقط بل لتقوية التحالف الذى تنتسب إليه أيضا .

كذلك كان انتشار الروح العسكرية داعياً لوجود رهط نافذ الكلمة من رجال العسكرية والبحرية ممن كان تفكيرهم النفسانى بطبيعة الحال يشوبه احتمال نشوب الحرب فى أقرب وقت بل الاعتقاد بأن هذا الأمر لا مفر منه . والحرب تفتح لأولئك المحاربين المحترفين باب الأمل فى الترقى واحراز أرفع الألقاب . ويظلمهم مع ذلك من يتهمهم بالحض على الحرب لبواعث ذاتية ترمى الى تقدمهم الشخصى . لكنه لا يمكن للأنسان أن يتجاهل الأثر الذى يخلفه فى نفوسهم سنوح الفرصة الملائمة لأخراج ما وقفوا حياتهم على الاستعداد له وما ترتب عليه من النتائج إلى حيز الواقع . وإذا تركنا البواعث الشخصية جانباً فان الضباط العسكريين فى مختلف الأمم كانوا يشعرون شعورا

ساميا بمعنى الشرف القومى وواجبهم الوطنى كما يفهمونه هم . وقد كان أسمى واجباتهم أن يكونوا على الدوام على قدم الاستعداد للدفاع عن كيان الدولة بقوة السلاح . ومن ثم كان هم هيئة أركان الحرب فى كافة البلدان وشغلها الشاغل بالليل وبالنهار أن تكون على استعداد لرد أى عدوان فى أقصر وقت ممكن . ولهذه الغاية كانت كل هيئة من هيئات أركان الحرب تعد أو تحور كل عام برنامج للتعبئة العامة يتضمن أدق التفاصيل وأتم الخطط لكل الحالات الطارئة . ولما كانت نظرية الهجوم هى النظرية التى يأخذ بها على العموم ضباط العسكرية فقد كان معناها مهاجمة العدو قبل أن يتم تعبئته أى فى الوقت الذى تكون فيه بلاد العدو فى أشد التعرض للهجوم أثناء انتقالها من حالة السلام الى حالة الحرب . كما أن معناها أيضاً أن تدور الحرب ويقع ما تجره من الخراب الاقتصادى المخيف والتأثيرات النفسية والسياسية المثبطة للهمم فى بلاد العدو لا فى داخل حدود الدولة المهاجمة . لهذا كان زعماء العسكرية متى جد جد الأزمات السياسية سريعين الى الاعتقاد بأن الحرب واقعة لا محالة . ومن ثم كانوا يستخدمون كل نفوذهم مع السلطات المدنية الحاكمة لحملها على الموافقة على اصدار أوامر التعبئة العامة بأقرب فرصة حتى يتسنى الانتفاع بمزية الهجوم . بيد أن التعبئة العامة فى العرف العسكرى السائد تجعل وقوع الحرب أمراً لا مفر منه بالفعل فهى عملية لا سبيل إلى وقفها متى بدأت . وهذه من أعظم مساوىء العسكرية فانه فى الأزمات التى يتعذر فيها على رجال السياسة أن يحتفظوا بصفاء أذهانهم وحريتهم فى العمل ، ترى دائما زعماء العسكرية يبذلون نفوذهم للتعجيل بأشهار الحرب أو يحاولون أن تكون كلمتهم هى العليا .

وشر آخر من شرور الروح العسكرية هو أن خطط اركان الحرب فنية وأنها توضع طى الكتمان الشديد بحيث أنه لا يجهلها البرلمان والجمهور فحسب بل أن وزير الخارجية نفسه يجهلها أو على الأقل لا يكون ملما بتفاصيلها وأهميتها .

فالسير ادوارد غراى يؤكد أنه لم يكن يعرف شيئا فيما بين سنتى ١٩٠٦، ١٩١١ عن الخطط التى دبرتها هيئتا أركان الحرب الانجليزية والفرنسية لتعاون انجلترا وفرنسا عسكرياً فى شمالى فرنسا أو عن المحادثات البحرية بين ولاة الأمور الانجليز والروس فى ربيع سنة ١٩١٤ . وهو يقول أيضاً « انى لم استعلم عنها فى وزارة البحرية فيما بعد . ولكن يغلب على ظنى أن النتيجة العملية لهذه المشاورات بين السلطتين البحريتين لم تكن عظيمة . ولست أعرف بالضبط بماذا كان ولاة الأمور العسكريون والبحريون يسمون هذه المباحثات ، فقد طالما أشير اليها بأنها اتفاقات . » كذلك فى الروسيا فان من الجلى أن المسيو سازونوف لم يدرك فى بدء الأمر أن خطط العسكريين جعلت التعبئة الجزئية ضد النمسا ضربا من الجنون إن لم يكن من المستحيلات وفى ألمانيا لم يدرك الهرفون بيتمان هولفج أبدا مدلولات الخطة التى وضعها مولتكه وشليفن لمهاجمة فرنسا عن طريق بلجيكا اذا افترضنا أنه اطلع عليها قبل حلول الأزمة النهائية .

واذن فهذا من شرور العسكرية فأن هيئة أركان الحرب كانت تضع فى الخفاء الخطط التى يظن أنها تؤدى إلى احراز الفوز العسكرى بغض النظر عما يقع على كاهل السلطات المدنية من جراء ذلك من التبعات السياسية . فاذا ما أصبحت الحرب أمرا لا مفر منه ألفى المدنيون أنفسهم واقعين تحت ضغط شديد لحملهم على قبول التدابير التى يكون العسكريون قد دبروها فى الخفاء .

والعقلية العسكرية واحدة تقريباً فى كافة البلدان ، لكن هنالك تفاوتاً فى مدى السيطرة التى تكون لولاة الأمور العسكريين والمدنيين فالجنرال جوفر فعل فى سنة ١٩١٢ ما فعله راسمو الخطط الألمانية من الحث على ضرورة إنتهاك حرمة الحياد البلجيكى . لكنه بينا قد سمح لمولتكه بأن يضع خطته الحربية كلها على قاعدة خرق معاهدة لم يدر بيتمان كيف يتجنبه إذا ما نشبت الحرب ، نرى أن المسيو بوانكاريه كان من القوة وسعة الحيلة بحيث لم يقر

الجنرال جوفر على رأيه . فقد أدرك ما يتركه هذا من سوء الأثر فى الرأى العام البريطانى ، ولم يفته خطر ذلك إذا هو حمل الحكومة البريطانية على التمسك بحريتها المنصوص عليها وعدم التقدم إلى مد يد المساعدة الحربية .

وشبيه بنفوذ الضباط العسكريين والبحريين ما كان لأرباب مصانع الذخيرة وأصحاب الأعمال الكبرى على ولاة الأمور المدنيين من نفوذ

لقد كان بعض العسكريين يؤمن بنظرية « الحرب المانعة » أى إعلان الحرب على الجار وهو لا يزال ضعيفاً لمنعه من أن يتقوى . ولذا زعموا كثيراً أن ألمانيا أرادت الحرب فى سنة ١٩١٤ لتصفى حسابها مع الشعوب السلافية قبل أن تستكمل روسيا برنامجها الكبير الخاص بالتنظيم العسكرى فى سنتى ١٩١٦ و ١٩١٧ . كذلك قيل أن المسيو بوانكاريه وزملاءه أرادوا الحرب فى سنة ١٩١٤ قبل أن تتقوى ألمانيا بفضل إطراد عدد سكانها فى الزيادة وبسبب يسارها وقوتها البحرية ، وقبل أن يتمكن الاشتراكيون الفرنسيون ، وقد ثاروا فى وجه الاعتمادات العسكرية الفرنسية ، من رفض قانون خدمة الثلاث السنوات فى الجيش وهو القانون الذى كان قد اتفق عليه أخيراً . ولنفس هذه الأسباب قيل أيضاً ان العسكريين الروسيين كانوا يؤثرون الحرب العاجلة على الآجلة وحتى انجلترا قيل عنها إنها رحبت بتلك الفرصة السعيدة لسحق الأسطول الألمانى قبل أن يزداد خطره على أسطولها . وقد يكون بعض رجال العسكرية أو البحرية فى أغلب الدول أبدوا آراء من هذا القبيل . لكن مؤلف هذا الكتاب لا يعتقد أن نظرية العسكريين فى الحرب « المانعة » كانت عاملا حاسماً فى إشعال نار الحرب العالمية . وإذا كان هناك بلد أثرت هذه النظرية فى سياسته فذلك هو النمسا . فهنا كان الاحساس عاماً بأنه لا بد من محاربة صربيا إن عاجلا وإن آجلا . وإن العاجل خير من الآجل كما صرح البارون كونرارد مراراً . ولذا انتهز ولاة الأمور مقتل وريث العرش ليتذرعوا به فى درء الخطر المداهم من صربيا الكبرى

كذلك لا صحة لمـا أكد من أن السلطات الألمانية رحبت بالحرب باعتبار كونها وسيلة لسحق الاشتراكية الناهضة ولا لما قيل شبيهاً بذلك من أن الروسيا تهللت لها لأنها الطريقة المثلى لفض اعتصابات العمال والقضاء على الاضطرابات الثورية

وبالجملة فانه يصح القول بأن هذا المظهر من مظاهر العسكرية ونعنى به تأثير السلطات العسكرية على السلطات المدنية كان من المسائل الخطيرة فى الامبراطوريات الشرقية الثلاث : ألمانيا ، والنمسا ، والروسيا . وقد كان هذا المظهر دون ذلك خطورة فى فرنسا ومنعدماً فى الواقع فى انجلتره حيث كان يتولى شئون الجيش والبحرية وزراء مدنيون

(ج) القومية

القومية كما حلل جوهرها أحد كبار المؤرخين الأمريكيين يجب أن تعتبر من أكبر الأسباب الخفية فى إشعال نار الحرب فقد كانت فى صورتهـا المزمنة البادية فى الجامعة الألمانية والجامعة السلافية وسياسة الانتقام تذكى نار البغضاء بين ألمانيا وجارتيها شرقاً وغرباً . وقد أثرت بطرق غريبة شاذة ساعدت مساعدة طيبة على وحدة ألمانيا وإيطاليا ولـكنها كانت سبباً لتمزيق شمل الامبراطورية العثمانية كما هددت بتفكيك دولة هابسبورغ . ثم كانت بما تنطوى عليه من غل باعثاً على سلسلة من الحروب لبثت تستعر زهاء قرن فى البلقان فىسبيل حرية أممه ووحدتها . وقدكانت عاملا مهماً فى تقرير الحالة فى البلقان وسبباً مباشراً من أسباب الحرب العالمية . وهذا ما يجعلنا نقص شيئاً مما أحدثته القومية فى هذا الركن من أوربا فى الفصـل الخاص بالمشاكل البلقانية

(د) الاستعمار الاقتصادى

يتضمن الاستعمار الاقتصادى طائفة من المنافسات الدولية نشأت جلها عن الثورة الصناعية فى انجلترا وانتشارها فيما بعد فى بلاد العالم الكبرى. فقد أدت هذه الثورة إلى إنتاج كميات من البضائع وهذا بدوره أدى إلى النضال فى سبيل الحصول على أسواق وموارد جديدة لاستيراد الخامات وكان من نتيجتها زيادة السكان زيادة عظمى فسعى بعضهم للهجرة إلى جهات العالم التى لم تكن قد احتلت بعد فازداد بهذا التنافس على المستعمرات بين الدول العظمى، زد على ذلك أنها ساعدت على تكدس رؤوس الأموال فسعى أربابها لتثميرها فى الخارج مما أدى إلى الاستغلال الاقتصادى والتنافس السياسى. وقد كانت نتيجة هذه العوامل وغيرها أن الدول العظمى شرعت تقتسم أفريقية وتحصل على أراض أو تنفرد بالنفوذ فى بعض المناطق فى الصين وتمد السكك الحديدية فى تركيا وغيرها من البلاد. واشتد النضال فى سبيل الحصول على الأسواق والمواد الأولية والمستعمرات فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من جراء نزول ألمانيا وإيطاليا إلى حلبة المنافسة فقد كانتا قبل ذلك ضعيفتين منقسمتين من الوجهة السياسية، أما الآن وقد تمت لهما الوحدة الوطنية فقد رغبتا فى التقدم لمشاركة بقية الدول الأخرى فى اقتسام العالم وليس من الهين القول بأن أية دولة من الدول العظمى أكثر من غيرها مسئولية عن المنافسات والانقسامات الدولية التى نشأت من هذا الاستعمار الاقتصادى. فانه لم تحل سنة ١٩١٤ حتى كانت لكل دولة من الدول الأوربية العظمى حصة فى أفريقية أما فى الصين فكانت إيطاليا هى الوحيدة التى لم تحرز شيئاً أسوة بالدول الأخرى. ومن حيث مد السكك الحديدية — وقد كان من أهم أنواع الاستعمار الاقتصادى لأنه تضمن مصالح سياسية فضلا عن المصالح الاقتصادية — فان

انجلترا شرعت تمد السكك الحديدية بين القاهرة ومدينة الكاب، والروسيا سكة سيبريا الحديدية، وألمانيا مايسمى بسكة حديد بغداد. وقد اصطدم الخط الأول بمطامع ألمانيا وبلجيكا وفرنسا . وكان إنشاء الخط الثانى بعض السبب فى نشوب الحرب اليابانية الروسية . بينما أدى الخط الثالث إلى ريب ومنازعات لا حد لها بين ألمانيا ودول الوفاق الثلاثى . وهناك نوع آخر من أنواع الاستعمار الاقتصادى وهو الحماية الجمركية التى لازمت النظام الصناعى الحديث وقد كانت عامة فى كافة الدول ما عدا انجلتره

فالحرب « الجمركية » والمقابلة بالمثل كانتا من البواعث على إثارة الخواطر بين الأمم وخاصة بين عامة الناس وعلى صفحات الجرائد . وقد كان الخطر دائماً ماثلا للعيان من إمكان إستفادة كبار التجار وأعيان الصناعة من التأييد الحكومى الرسمى للحصول على منافع إقتصادية وهو ماكان ينزع بالحكومات إلى التشاحن

وبالجملة فان الاستعمار الاقتصادى مع ذلك قد بولغ فيه باعتباره من الاسباب الخفية للحرب ، فلقد طالما قيل — على سبيل المثال — أن تطور ألمانيا الاقتصادى وغيرة انجلتره منه جعلا وقوع الحرب بين الدولتين أمرا لا مفر منـــه إن عاجلا وإن آجلا . وهذا رأى خاطىء منشؤه أن التنافس الاقتصادى يصادف فى أذهان الجمهور كثيراً من الغلو لأنه من الموضوعات التى يسهل على الجماهير تناولها والتى تبحث وتفهم على وجه العموم أكثر مما تبحث المسائل الأخرى كالمعـاهدات السرية والروح العسكرية والنعرة القومية . وكثيراً ما يحدث أن يملك كبار التجار أو الصناعيين صحفا او يسيطرون على صحف لهـا مصلحة ذاتية فى المغالاة فى المسائل الاقتصادية . وبحسب المرء أن يقرأ المكاتبات السياسية التى دارت فيما قبل الحرب لتبدهه الأهمية الضئيلة التى كانت تعلق على هذه المنافسات الاقتصادية، فى حين كانت هذه المنافسات شغل التاجر العـادى ومحررى الصحف . فمسائل التنافس

الاقتصادى لم يكن لها من الشأن فى إثارة المكاتبات السياسية ورفع درجة الحرارة فى وزارات الخارجية ما كان لمسائل الهيبة والحدود والجيش والبحرية والتوازن الدولى وتعديل نظام المحالفات .

(هـ) الصحافة

من بين الأسباب الخفية للحرب تسميم الرأى العام بواسطة الصحافة فى كافة البلاد الكبرى . وقد بدأ هـذا الموضوع يلقى العناية التى يستحقها . فقد كانت الصحافة فى كثير من الأحيـــان تعنى باثارة النعرة الوطنية جاعلة نصب عينها قلب الحقائق فى البلاد الاجنبية ، باذلة كل جهد فى خنق العوامل التى تعمل للسلام . وفى الرسـائل السياسية التى تبودلت فى خلال الأربعين السنة السابقة لأعلان الحرب توجد أدلة لا حصر لها على رغبة الحكومات المختلفة فى تحسين العـلاقات والوصول إلى اتفاقات ودية بين بعضها وبعض . لـكن رغبتهـا ذهبت أدراج الرياح من جراء الحملات التى كانت تقوم بها الصحافة فى بلادها . ولطالما سلم السفراء والوزراء بسخف الموقف الذى وقفه بعض الصحف الرئيسية فى بلادهم . بل انهم ذهبوا إلى الأعتذار مما تنشر من السخافات ووعدوا ببذل جهودهم لـكبح تلك الصحافة على أن تقوم الحكومات الأخرى بمثل ذلك المجهود نحو صحافتها . وقد كانت جهودهم هذه صادقة فى كثير من الأحايين . والأدلة عليها كثيرة فى تاريخ العلاقات بين انجلترا وألمانيا فى خلال ربع القرن الذى سبق الحرب . وقد حاول مع ذلك بعض الوزراء تحقيق فائدة أو تسويغ خطة سلكوها بقولهم إنهم لم يكونوا أحراراً فى أعمالهم بسبب الصحافة والرأى العام فى بلادهم وأنهم لو كانوا تساهلوا فى الموضوع الذى يدور حوله النزاع لكانت الصحف أثارت عاطفة تقتلعهم من كراسيهم . ومثل هذه الدعاوى صحيحة أحيانا لـكنها فى الغالب لا تقوم على أساس وخاصة فى بلدان أوربا الوسطى والشرقية

حيث تستطيع الحكومة على وجه العموم أن تسيطر على الصحف أكثر مما تسيطر حكومة انجلترة على صحف بلادها . وعلى كل فانه لا مراء فى أنه كثيراً ما تناولت صحف بلدين نقطة يدور حولها النزاع فغلت فيها وحملت من أجلها وردت على حملات غيرها حتى تتمخض عن هذا كله حرب صحفية منظمة تسمم الرأى العام كل التسميم وتتيح بذلك ارضا خصبة تنبت فيها بذور حرب حقيقية على أهون سبيل . ومن خير الأمثلة على هذا ذلك التطاحن بين الصحف النمسوية والصحف الصربية فى خلال الأسابيع التى تلت اغتيال الارشيدوق فردينان . فبدلا من أن تحاول كل من الحكومتين الاعتذار مما تكتبه صحف بلدها أو تعمل على كبح جماحها أرخت لها العنان قصدا وتركتها تفتن فى إثارة الرأى العام وتحريضه على الحرب . ومن الغلو فى القول أن نزعم أن الحرب ما كانت لتقع لولا تطاحن الصحف المذكورة . ولكن مما لا ريب فيه أن عنت الصحافة الصربية كان من العوامل الفعالة فى تحويل الكونت تيزا عن رأيه وقبوله فكرة الحرب مع الصرب مع أنه كان من أشد المعارضين فيها بادىء بدء . ولولا موافقته ما استطاع الكونت برشتولد أو رجال العسكرية أعلان الحرب على الصرب . لقد طالما استشهد الناس بكلمة لبسمرك تنطبق على الجيل الذى سبق الحرب العالمية مباشرة أكثر مما تنطبق على جيله هو إذ قال « إن كل بلد ليسألن أحيانا عن النوافذ التى تحطمها صحافته . ولا بد من يوم يناقش فيه الحساب يقدمه اليه البلد الآخر فى صورة شعور عدائى » .

الفصل الثانى

نظام المحالفات السرية بين سنتى ١٨٧١ — ١٨٩٠

محكم الامبراطوريات الشرقية

عواقب الحــــرب السبعينية

كانت الحرب السبعينية سببا لقلب حالة مستقرة ألفتها أوربا أكثر من مائتى عام . فقد لبثت ألمانيا مهيضة الجناح بعد حرب الثلاثين السنة فى القرن السابع عشر فكانت من الوجهة الاقتصادية منهوكة القوى بعد أن وطئت أرضها أوربا بأسرها، ومن الوجهة السياسية ضعيفة من جراء انقسامها إلى عدة ولايات غير متناسقة تختلف فى الحجم والخلق، ومن تزايد التنافس على الزعامة بين بيت هابسبورج الآخذ فى الانحلال وبيت هوهنزلرن الآخذ فى أسباب القوة . ولذا كانت خاضعة على التوالى لسياسة ريشليو ومازاران وهى السياسة التى كانت ترمى إلى ابقائها فى هذا الضعف والانقسام . بل كانت أحيانا هدفا لغزو الجيوش الفرنسية وتقسيمها إياها كما حدث فى عهد لويس الرابع عشر ونابليون . نعم إن بروسيا والنمسا فى بداية القرن التاسع عشر وفى وقت كانتا مهددتين فيه بالخطر والأذلال تناستا مؤقتا تنافسهما وتضامنتا سويا بتأييد روسيا وانجلترا فى حرب التحرر لطرد نابليون وخلعه . لكن موقعة ووتارلو لم تضع حداً لضعف ألمانيا فى الداخل. فان إتحاد سنة ١٨١٥ المفكك واستمرار التحاسد بين النمسا وبروسيا قضى بأن تبقى ألمانيا عاجزة عديمة الشأن كقوة دولية . وأخيراً اقتنع بسمارك فى برلمان فرانكفورت فى سنة ١٨٥٠ بأن لا أمل فى علاج ضعف ألمانيا إلا بحرب أخوية تطرد بها النمسا قوة واقتدارا من المجموعة الألمانية السياسية كما استطاع فى باريس وفى

بيار يتزان يسبر مبلغ ضعف نابليون الثالث وطموحه مما يمكن أن يحول لخدمة مصالح ألمانيا . وبذا ضم أقليم شلزفيج هولشتين ثم طرد النمسا بالنصر الذى أحرزته بروسيا فى معركة سادوا وأنشأ ما يسمى بالاتحاد الألمانى الشمالى تحت أشراف بروسيا وأخيراً فى سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ تمكن بانتصاره فى سيدان وفرساى من تحويل ألمانيا إلى امبراطورية متحدة قوية . ومن ثم انقلب الموقف بين ألمانيا وفرنسا فلم تعد ألمانيا الضعيفة بل فرنسا التى صارت مهددة بخطر الغزو من وراء نهر الرين .

ولقد قوبل نجاح بسمارك فى توحيد ألمانيا بالارتياح واعتبر وقتئذ إنه عمل جليل من الأعمال الدالة على روح القومية ولكنه جاء مقترنا بضم الالزاس واللورين وهو ما ظل الفرنسيون يعتبرونه جريمة مزقت شمل أمة تمزيقاً وحشياً وانتزعت الصغار من أمهم . على أن التاريخ قد أظهر أن هذا الضم كان أكثر من جريمة . كان غلطة ... ولقد قيل فى الدفاع عن بسمارك إنه لم يفعل أكثر من تحرير أراض سبق أن انتزعها لويس الرابع عشر من ألمانيا عند ما كانت ضعيفة منقسمة على نفسها ، والغالب دائماً ينتزع من المغلوب ما يسعه إنتزاعه من الأراضى ما لاءم ذلك اغراضه . ولقد أصر مولتكه وولاة الأمور العسكريون فى بروسيا على أن تكون الولايات الواقعة بين جبال الفوج ونهر الرين بيد ألمانيا تفادياً من إغارة فرنسا المتعطشة للانتقام على الولايات الألمانية الجنوبية التى لم تندمج فى الامبراطورية الألمانية الحديثة إندماجا مأموناً ولم تنضم اليها بدافع الرغبة القوية فلم يسع بسمرك كما قيل أن يعود إلى برلين صفر اليدين ليتعرض للاتهام بأنه أظهر نحو خلفاء لويس الرابع عشر ونابليون سخاء ينطوى على الضعف وليقابل مجلس الريخستاج ويواجه إصرار الشعب على الاستيلاء على بعض الأراضى الفرنسية . يضاف إلى ما تقدم أن الأهالى فى الأقليمين المضمومين كانوا يتكلمون الألمانية وهذا قول لا يخلو من وجاهة . لكن هنالك قولا آخر أكثر إنطواء على

الصواب : فالفرق كبير بين ضم فرنسا للاقليمين المذكورين فى القرن السابع عشر وضم بسمارك إياهما فى سنة ١٨٧١ فبين هذين التاريخين يوجد عهد الثورة الفرنسية وما إليها من العوامل التى أوجبتهـا . ولويس الرابع عشر عند ما استولى على الأقاليم الالزاسية لم يمزق ألمانيا لأنه لم يكن يوجد وقتئذ جسم سياسى ألمانى متحد بل كانت هناك مجموعة مختلطة من الولايات الألمانية المتنافسة . والامبراطورية الرومانية المقدسة لم تكن مقدسة ولا رومانية بل ولا امبراطورية ، بل كانت عبارة عن جسم غير متجانس مجرد من الاحساس . أما الثورة الفرنسية فقد ألغت الحدود الأقليمية فى فرنسا وخلفت مكانهـا أمة فرنسا المتحدة الشاعرة بوجودها . وفرنسا بما فيها الأقليمان المذكوران كانت جسما واحداً يشعر شعوراً قوياً بالوحدة وبالقوميـة فاذا أصيب عضو من أعضاء الجسم بسوء تألم له الجسم كله . فمـا فعله بسمارك هو أنه مثل بجسم حى ولذا لم يكن يمكن أن يلتئم الجرح بل ظل على العكس مفتوحا ينذر سلام أوربا بالشر زهاء أربعين سنة . ثم إن ضم الالزاس واللورين لم تكن تقتضيه سلامة ألمانيا من الناحية العسكرية . فلقد كان نهر الرين لا يقل فى صلاحيته عن جبال الفوج كخط للحدود . ولو أتيح لبسمارك أن ينظر إلى المستقبل فيرى أن كبرياء فرنسا وألمها لضياع الالزاس واللورين سيؤديان إلى إحباط كل سعى لتوطيد العلاقات الألمانية الفرنسية على أساس مرض ثابت ، ولو تكهن بأن ما يترتب من العواقب المباشرة وغير المباشرة على ضياع هذين الأقليمين سيكون من الأسباب الرئيسية الخفيـة للحرب العالمية فربما كان فعل غير الذى فعل فى سنة ١٨٧١ ولـكنه على قدر ما وهبه الله من بعد النظر السياسى الخارق للعادة لا يمكن أن يكون قد خطر له أن الفرنسيين لن يستسلموا لما فقدوا وأن تعطشهم إلى الانتقام ، وإن لم تجر به ألسنتهم لأنه ثابت فى جنانهم ، سوف ينمو على مر الأيام ويزداد حدة فيما يلى من السنين . وفى الواقع لقد كانت سياسة بسمارك فيما بين سنتى ١٨٧٥

و ١٨٨٥ سياسة من يؤمل ود فرنسا وصداقتها الصريحة مع النزول على حكم الواقع . على أنه مهما كانت آماله بالنسبة للمستقبل فانه لم ينخدع فيما يتعلق بالحاضر . فقد أدرك أن سخط الفرنسيين سيزداد فى خلال السنين التى تلى الحرب مباشرة ولذا رأى أن عليه أن يحمى الامبراطورية الألمانية الحديثة وهى من صنع يدهو يجعلها قوية بنفسها ، قوية بابقاء فرنسا ضعيفة معزولة ، قوية بأنشاء علاقات وثيقة مع الدولتين العظيمتين الأخيريين اللتين تتاخمان ألمانيا فى الشرق وفى الجنوب وهما روسيا والنمسا

حلف البراطرة الثلاثة ١٨٧٢ — ١٨٧٨

كانت بين بروسيا والروسيا أواصر صداقة قديمة يرجع تاريخها إلى الأيام التى اشتركت فيها جيوشهما لاسقاط نابليون . وقد توثقت عرى هذه الصداقة ونمت فى خلال حرب القرم والفتنة البولونية سنة ١٨٦٢ وفى أثناء الحرب السبعينية أدت روسيا لبسمارك خدمة عظيمة بالتزامها الحياد المشرب بروح العطف مع الميل فى الوقت نفسه إلى كبح النمسا فيما لو حدثتها نفسها بالانحياز إلى جانب فرنسا لكى تغسل عار موقعة سادوا . وقد كانت الأشهر الطويلة التى حاصرت فيها الجيوش البروسية باريس فترة عصيبة عسيرة على بسمارك اذ كانت روسيا تستطيع أن توقعه فى إرتباك شديد لو شاءت ومن ثم بادر بسمارك بالاعتراف بجميلها هذا فى سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ بموافقته على أن يلغى قيصر روسيا الشروط المذلة التى فرضت على بلاده بعد حرب القرم خاصة بالبحر الأسود . هذا الى رابطة أخرى بين البلدين أمتن من كل هذه الروابط : رابطة الصداقة الشخصية بين الامبراطور غليوم الشيخ وابن أخته القيصر اسكندر الثانى وهى رابطة جددت بزيارة القيصر لبرلين فى الشهر التالى لعقد الصلح بين ألمانيا وفرنسا

أما النمسا فقد كان بسمارك متلهفاً على إنشاء علاقات ثابتة ودية معها .

فانه بعد أن حقق غرضه بتوحيد ألمانيا بزعامة بروسيا أصبح يعتقد أن العلاقات الطبيعية ينبغى أن تكون ودية بين هاتين الدولتين اللتين تضمان كثيراً من العناصر الألمـــانية واللتين كانتا منذ قرون عديدة جزءا من امبراطورية واحدة هى الامبراطورية الرومانية المقدسة. ولقد تعمد بسمارك بعد موقعة سادوا أن لا يمضى فى إذلال النمسا بضم أراض نمسوية أو بالسماح للجيش الألمانى الظافر بدخول العاصمة النمساوية. كما إنه أحكم صلاته بالعناصر المجرية القوية فى النمسا وهى العناصر التى استغلت الانتصارات الروسية للحصول من الامبراطور فرانسوا جوزيف فى سنة ١٨٦٧ على تسوية فى مصلحتهم تتعلق بالدستور. وقد كانت النمسا من ناحيتها مستعدة للرضا بالامر الواقع المترتب على حرب سنة ١٨٦٦ وتطليق كل أمل فى تغيير التدابير التى أوجدها بسمارك. ولهذا استطاع فى صيف سنة ١٨٧١ وفى الأراضى النمسوية أن يجمع بين الامبراطور غليوم والامبراطور فرانسوا جوزيف فى مقابلات شخصية سادها الصفاء والود. وفى نوفمبر من هـذا العـام ازدادت العلاقات الطيبة بين الدولتين توثقاً بالتغيير الذى حدث فى وزارة الخارجية فى فينا فقد حل محـل الـكونت بويست السكسونى الحاقد على بسمارك الميال إلى مشايعة فرنسا — الـكونت يوليوس اندراسى المجرى صديق بسمارك القـديم. وفى ابريل سنة ١٨٧٢ ارتأى الـكونت اندراسى أن يرد الامبراطور فرانسو جوزيف الزيارة للامبراطور غليوم فى برلين فما كاد اسكندر الثانى قيصر روسيا يسمع بنبأ هذه الزيارة حتى سأل السفير الألمانى فى روسيا «ألم يكتبوا اليك يسألونك عمـــا إذا كانوا يرغبون فى وجودى أثناء وجود امبراطور النمسا»

ذلك إن اسكندر لم يشأ أن يترك فى عزلة بينما أخواه الامبراطوران يجتمعان، فأبدى إن اجتماعا كهذا يشمل براطرة الشرق الثلاثة ليكونن أقوى ضمان لسلام أوربا وصدمة لرغبة فرنسا فى الانتقام تلك الرغبة التى كانت

أدوم خطر يهدد السلام . على أن هذا الرأى أوقع بسمارك فى شىء من الحيرة لأنه لم يكن يدرى تماماً كيف يكون وقعه من نفس فرنسوا جوزيف ، فلما أعرب هذا الأخير عن موافقته قرر نهائياً أن يزور البراطرة الثلاثة برلين معاً فى الأسبوع الثانى من شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ مصحوبين بوزراء الخارجية . وقد كانت هذه المقابلة التى اقترنت باقامة زينات منقطعة النظير يقصد بها إلى التأثير فى الدول الأخرى مما زاد التفاهم بين الدول الشرقية الثلاث أحكاماً ، ومع أنه لم يوقع أى اتفاق كتابى ومع أن وزراء الخارجية كانوا يجتمعون مثنى مثنى فقد تم تفاهم وثيق أو تم الاتفاق الثلاثى وكان أساساً لمحالفة البراطرة الثلاثة التى تمت بعد بضعة أشهر من ذلك . وهذا الاتفاق فى معنى من معانيه تجديد للتحالف المقدس القديم الذى عقد فى سنة ١٨١٥ وكما تكاتفت هذه الامبراطوريات الشرقية الثلاث فى أيام اسكندر الأول ومترنيخ للدفاع عن المبادىء العتيقة وصيانة الحالة الراهنة فأنها تكاتفت مرة أخرى للدفاع عن التضامن الملكى ضد خطر الاشتراكية الدولية الآخذ فى الازدياد ولصيانة الحالة الراهنة فى أوربا أيضاً من أى عمل قد تقوم به فرنسا أو غيرها من الدول بقصد الأخلال بها . وعلى كل فقد كان اجتماع البراطرة الثلاثة فوزاً لبسمارك

وازدادت العلاقات بين البراطرة الثلاثة توثقاً عند ماذهب الامبراطور غليوم فى العام التالى بصحبة بسمارك ومولتكه لزيارة سان بطرسبورج ، فهناك عقد إتفاق عسكرى سرى وعدت بمقتضاه كل من ألمانيا والروسيا الأخرى بتقديم ٢٠٠٠٠٠ جندى فيم لو اعتدت عليها دولة أوربية . وبعد أسابيع قليلة ذهب القيصر اسكندر لزيارة معرض فينا (١٨٧٣) وهناك وقع مع فرانسوا جوزيف إتفاقاً يقضى عليهما بالتفاهم والتشاور فى كل مسألة تتعارض فيها مصالحهما . وقد وعدت كل من الدولتين الأخرى فى حالة ما إذا اعتدت دولة أوربية على إحداهما أن تتفاهما على توحيد خططهما

دون ما حاجة الى إتفاق جديد ؛ فأذا ما أسفر هذا التفاهم عن ضرورة الالتجاء إلى إجراءات عسكرية تم ذلك باتفاق عسكرى خاص . وقد أبلغ خبر هذا الاتفاق إلى الامبراطور غليوم فأعلن انضمامه إليه فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٧٣ وبهذا تم ما يسمونه بحلف البراطرة الثلاثة

لقد كانت ألمانيابالنظر إلى انتصاراتها الأخيرة وجيشها العرمرم أقوى هذه الدول الثلاث كما كان مستشارها بسمارك أقدر الوزراء الثلاثة جورشا كوف واندراسى على فهم الموقف السياسى فى أوربا وأعرفهم بمصالح جيرانه السياسية وأكثرهم استعداداً لأن يسلم بهذه المصالح ويساوم على أساسها . فكانت النتيجة الطبعية لذلك أن أصبح المستشار الألمانى هو الروح المسير لتلك العصبة ؛ فقد استخدم نفوذها فى حفظ السلام الأوربى ومنع فرنسا فى حينه من تكوين ائتلاف ضد ألمانيا أو السعى للانتقام منها . وقد سارت إيطاليا وراء البراطرة الثلاثة . أما انجلترا فكانت لا تزال مستمسكة بمبدأ العزلة المجيدة ، فى حين كانت فرنسا من ضعف القوى وانشغال البـــال بمشا كلها السياسية الداخلية بحيث لا تفكر فى تعكير صفو السلام

بيد أنه فى سنة ١٨٧٥ تعكر صفو هذه المحالفة فى صورة جدية ، فقد كان من الصعب على نفس جورشا كوف وما انطوت عليه من الغرور أن يخضع لزعامة بسمارك فأصغى إلى ما كان معتمدوه فى برلين وبلغراد والاستانة يبعثون به اليه من تقارير ضد ألمانيا مدفوعاً الى ذلك بميول شخصية نحو فرنسا لم يكن القيصر يشاطره اياها . فوقع فى خلاف مع بسمرك على مسألة تتعلق بالجبل الأسود وأخرى تتناول المكان الذى ينبغى أن يشغله روزن قنصل ألمانيا الجنرال فى بلغراد . وخشى بسمرك بحق أن يؤثر جور شا كوف فى القيصر ضد ألمانيا فيضعف بذلك حلف البراطرة الثلاثة فأوفد رادوفتش إلى سان بطرسبورغ ليحل محل السفير الألمانى الذى كان فى أجازة مرضية غير محدودة . وكان رادوفتش مكلفا بأن يمثل آراء بسمارك فى حزم وهو ما

وفق اليه . لكن جورشاكوف أذاع اشاعات ظلت تتواتر حتى حالت اسطورة فرنسية فحواها أن رادوفتش أوفد ليرشى الروسيا كيما تطلق يد ألمانيا ضد فرنسا فى مقابل اطلاق ألمانيا يد الروسيا فى الشرق . وهى اسطورة أزعجت فرنسا وانجلتره وساعدت على نشر الرعب من الحرب فى سنة ١٨٧٥ إذ اشتبه ظلماً فى أن بسمرك يدبر « حربا مانعة » يشهرها على فرنسا . وليس من الجلى كل الجلاء ما إذا كان لبسمرك ضلع فى الايعاز بتلك المقالات التى نشرتها الصحف الألمانية وزادت فى ذلك الفزع أو أن هذه المقالات أنشئت فى أثر بلاغات لمكاتب غير مسئول لأحدى الصحف فى فينا كما يبدو الآن محتملا . بيد أن الراجح على كل حال هو أن بسمرك كان ميالا الى الاستفادة من هذه المقالات لتخويف فرنسا وحملها على العدول عن اتمام التنظيم الذى كان قد اقترح لجيشها بعـــد إذ بات الفرنسيون يحسون أنهم فى خطر . وقد ترتب على هذا أن ناشد وزير خارجية فرنسا القيصر اسكندر والملكة فيكتوريا أن يستخدما نفوذهما لمنع ألمانيا من القيام بعمل عدوانى . ولم يلق جورشاكوف كبير عناء فى اقناع القيصر بأن يصرح عند زيارته لبرلين بأن الروسيا لن تسمح بسحق فرنسا . وانساق جور شاكوف لغروره فأعلن فى برلين فى شىء من العظمة أن السلم قد ضمن الآن . فأغضب هذا بسمارك غضبا شديدا إذا كان من شأن هـذا التصريح أن يلقى فى الأذهان أن ألمانيا كانت تقصد حربا مانعة وأن الروسيا حالت دون وقوعها — وهذا ايهام نفاه بسمرك دواما وكذبه بهمة ولم يغتفره لوزير خارجية الروسيا مطلقا

وقد كان من جراء هذا الحادث أن فترت العلاقات بين برلين وسان بطرسبورغ لكنه لا يمكن القول فى هذا الصدد بأنه قضى حقيقة على حلف البراطره الثلاثة إذ ظل اسكندر الثانى وغايوم الأول صديقين حميمين .

أزمة الشرق الادنى ١٨٧٥–١٨٧٨

ووقع فى سنة ١٨٧٥ حادث آخر كدر وفاق حلف البراطرة الثلاثة وهو نشوء أزمة جديدة طويلة الأمد فى البلقان. فان انحلال «رجل أوربا المريض» تدريجيا حمل الروسيا من جديد على أن تفكر فى امكان القضاء عليه. فحدث أن قست طبقة الملاك الأستقراطيين فى الهرسك ومنهم فريق كبير يجرى فى عروقه الدم الصربى لكنه اعتنق الاسلام — فثار الفلاحون المسيحيون فى يوليه سنة ١٨٧٥ وامتد لهيب الثورة بسرعة الى البوسنة فأثار عطف أخوتهم الصربيين فى النمسا والمجروحرك تعصبهم فى إمارة صربيا المجاورة. ولوعورة المنطقة الجبلية وعجز حكومة السلطان أسقط فى يد الاتراك وبدا عجزهم عن قمع الفتنة فوقفت الروسيا والنمسا فى الحال وجها لوجه وعاد تنافسهما القديم على المصالح البلقانية. وقد بذل بسمارك كل مهارته فى خلال الخمسة عشر عاما التالية يحول دون اصطدام هاتين الدولتين احداهما بالأخرى إذ كان شديد الرغبة فى استبقائهما صديقتين لألمانيا. وكان جل هم بسمارك من المسألة الشرقية بحذافيرها ألا تؤدى الى تعكير صفو السلام فى أوربا أو زعزعة العلاقات الطيبة التى أوجدتها اتفاقية البراطرة الثلاثة بين النمسا والروسيا. وقد أكد هذا لجورشاكوف فى برلين فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ فقال له مراراً إن المانيا نفسها ليست لها مصلحة ذاتية فى البلقان. فان مسألة الشرق الأدنى بحذافيرها لا تساوى قلامة ظفر جندى واحد من جنود بومورانيا. بيد أن الخطر من شقاق يحدث بين الروسيا والنمسا أو من تكوين ائتلاف أوربى فى صدد مشكلة البوسنة كان من أهم الشئون الجدية لبسمارك ولذا لم يكن ينظر الى اقتراح اندراسى عقد مؤتمر دولى بعين الرضا ذلك أنه كان يخشى أن تقف النمسا بطبيعة الحال إلى جانب انجلتره وأن تنحاز الروسيا إلى ناحية فرنسا. وانقسام أوربا بهذه الصورة الى حزبين: حزب يضم انجلتره والنمسا وآخر

يشتمل على فرنسا والروسيا يضع ألمانيا فى مركز دقيق خطر . فيصبح عليها أن تضطلع بمهمة شاقة هى إما أن تقوم بدور الحكم بين الفريقين وإما أن تنحاز إلى جانب النمسا وانجلتره وبذا تتعرض لعداوة دولتين فى ميدانين . هذا فضلا عن أن هذا الانقسام يؤدى إلى زعزعة عصبة البراطرة الثلاثة ويعوقها عن صيانة السلم فى أوربا .

فى تلك الأثناء كان القيصر اسكندر والامبراطور فرانسوا جوزيف قد تقابلا فى ريشستات يصحبهما وزراؤهما وعقدا فى ٨ يوليه سنة ١٨٧٦ اتفاقاً سرياً لكنه غامض بعض الشىء بغير علم بسمارك ، فاتفقا على أن يمتنعا فى الوقت الحاضر عن التدخل فى شأن تركيا . فاذا تغلب الأتراك على الثوار فى البوسنه فى المستقبل تدخلت الدولتان المذكورتان لحماية الصربيين من التنكيل بهم وأصرتا على ادخال الأصلاحات الحقيقة . وأما إذا استمرت الفتنة وخدم الحظ الثائرين وأصبحت تركية أوربا فى حالة التفكك فان النمسا تضم البوسنه وتسترد روسيا الجزء الذى فقدته من ولاية بساربيا فى سنة ١٨٥٦ وغيره من الأراضى الواقعة على الشاطىء الشرقى للبحر الأسود (وهى جهات لا مصلحة للنمسا فيها) وتمنح بلغاريا والروملى الاستقلال الداخلى وتضاف بعض الأراضى إلى الصرب والجبل الاسود واليونان وتصير الاستانة مدينة حرة .

وهكذا استطاع جورشاكوف بهذه الاتفاقية أن يحصل على موافقة النمسا على مبدأ تقسيم تركيا كما أن الشروط التى تضمنتها كانت فى نظر اندراسى ملائمة للنمسا جدا لأنها تنشىء فى البلقان دولا صغيرة ضعيفة وتمنع من خلق دولة سلافية قوية كبيرة سواء أكانت صربية أم بلغارية إذا كانت مثل هذه الدولة خليقة أن تندمج فى الروسيا لاعتبارات جنسية ودينية فتصبح والحالة هذه خطرا على النمسا . هذا الى أن النص على امكان ضم النمسا للبوسنه والهرسك يضمن سلامة ممتلكات دلماسيا القاصية ويقف الخطر

الناجم من تزايد أمانى الصربيين القومية

على أن نتيجة الحرب فى البلقان فى خلال الأسابيع التالية جاءت على عكس ما تصوره جورشاكوف واندراسى من أن تركيا فى حالة الاحتضار ، فان الاتراك على النقيض من ذلك أظهروا همة ومقدرة غير عادية فأنزلوا بالعصاة هزائم متوالية جعلت ميلان أمير الصرب يجأر فى ٢٩ أغسطس بطلب النجدة . ولقد لقى نداؤه آذانا صاغية لدى جورشاكوف ودعاة الجامعة السلافية وأحسوا أن لا محيص لهم عن التدخل بالرغم من مبدأ عدم التدخل فى الوقت الحاضر المنصوص عليه فى البند الأول من اتفاقية رايشستات ، فكان أن أدى هذا التدخل الى تجديد العداء القديم بين الروسيا والنمسا والتنازع على البلقان وتحرجت العلاقات بينهما إلى حد أن كلا منهما عادت فشخصت ببصرها الى بسمارك .

وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦ أخطر أندراسى السفير الألمانى فى فينا بوجود هذه الاتفاقية التى أبقاها سراً مكتوماً بناء على رغبة جورشاكوف . أما جورشاكوف فانه لجأ إلى كثير من اللف والدوران أسخط بسمارك إذ أنه بدلا من أن يتخابر من الطريق الرسمى القويم على يد السفير الروسى فى برلين اشتبه بسمارك فى أنه يحرض القيصر على استخدام البارون فردر ممثل الامبراطور الخاص لديه . فقد بوغت فردر إذ سئل صراحة أتلتزم ألمانيا الحياد المشرب بروح العطف فى حالة نشوب حرب بين الروسيا والنمسا كما التزمته الروسيا فى حرب السبعين . فأبرق فردر بهذا السؤال المحرج الأخرق إلى برلين فتحاشى بسمارك أن يجيب عنه جواباً صريحاً وكان بسبيل استدعاء فردر لولا خشية الامبراطور غليوم أن يؤلم هذا عواطف القيصر . ثم أكد بسمارك بعد ذلك على يد السفير الألمانى فى سان بطرسبورغ أن غرضه هو المحافظة على السلام فى أوربا والوئام فى عصبة الاباطرة الثلاثة فأذا قررت الروسيا التدخل وإعلان الحرب على

تركيا فبسمرك سيستخدم نفوذه فى منع النمسا من مهاجمة الروسيا وفى مرجوه أن يوفق إلى ذلك . أما إذا نشبت الحرب بين الروسيا والنمسا على الرغم من كل جهوده فقد لا يكون ضرورياً أن تخرج ألمانيا عن حيادها . ولقد حمل بسمارك برفضه إطلاق يد الروسيا مع النمسا جورشاكوف على الاعتدال فى موقفه وقر الرأى على أن يجتمع ممثلو الدول المسيحية فى الاستانة بهيئة مؤتمر لاقناع السلطان عبد الحميد بضرورة القيام باصلاحات حقيقية . لكن جورشاكوف لم يكن يثق بصدق وعود السلطان فأثر فى النمسا وحملها على إمضاء إتفاق سرى جديد هو إتفاق بودابست المؤرخ فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ والذى كان بمثابة إتخاذ العدة لحرب تنوى الروسيا اعلانها على تركيا . فوافقت النمسا على ألا تهدد الجناح الروسى فى زحفه جنوبى الدانوب وحصلت فى مقابل ذلك على موافقة الروسيا على فكرة ضم النمسا للبوسنه والهرسك . وهكذا لم يحل ابريل سنة ١٨٧٧ حتى أعلنت الروسيا على تركيا حرباً كانت ترغب فيها من زمن طويل . وبالرغم من خذلانها أشهراً عدة أمام قلعة بلفنا فانها تمكنت بعد سلسلة انتصارات من الاقتراب بجيوشها من ضواحى الاستانة وحمل الأتراك فى ٣ مارس سنة ١٨٧٨ على عقد معاهدة سان ستيفانو التى نصت على انشاء دولة بلغارية كبيرة تشمل كافة الأراضى البلغارية التابعة لتركيا عدا ساحل طويل على بحر ايجه . وقد قوبلت المعاهدة المذكورة بالاعتراض من كل جانب فعارضتها اليونان والصرب ورومانيا لأن بلغاريا العظمى ستكون أقوى من أية واحدة منهن . وعارضتها النمسا وانجلترا خشية أن تصبح بلغاريا العظمى فى الواقع دولة خاضعة لسيطرة الروسيا . وبالطبع لم تشأ النمسا أن ترى ازدياد نفوذ روسيا بهذا الشكل على مقربة من حدودها . أما انجلترا فكان همها سلامة قناة السويس . لهذا أصرت هاتان الدولتان على عقد مؤتمر لاعادة النظر فى معاهدة سان ستيفانو . ولم يكن بسمارك ميالا لقبول هذا الاقتراح

بادىءذى بدء . لكنه عاد فقبل فى النهاية أن يقوم بدور الوسيط الأمين فدعا الدول للاشتراك فى مؤتمر برلين .

ولقد كان جل هم بسمارك ارضاء النمسا والروسيا جميعاً فخولت النمسا فى النهاية الحق من جديد بمقتضى معاهدة برلين فى احتلال البوسنه والهرسك وادارتهما . ثم — إذا اقتضت الحالة العسكرية ذلك — أن تحتل أيضاً قطعة الأرض الممتدة بين الصرب والجبل الأسودوالمعروفة بصنجق نوفى بازار . أما روسيا فقد استعادت القسم الذى فقدته من ولاية بسارابيا فى سنة ١٨٥٦ هذا عدا أراض قيمة واقعة فيما بين البحر الأسود وبحر قزوين . ومع أن هذه كانت مكاسب عظيمة للروسيا فان جورشاكوف عدها دون ما بذلته الروسيا من جهود وما أحرزته من انتصارات عسكرية . ولذا غادر المؤتمر وهو حانق على بسمارك شاعر بأنه خان مصالح روسيا وجحد جميلها عند ما التزمت الحياد فى خلال الحرب السبعينية . وسرعان ما اندفعت صحف الجامعة السلافية فى روسيا فى حملة شعواء على ألمانيا لم ير بسمارك مسوغاً لها . فانه إن كان قد أيد انجلترا والنمسا فى المؤتمر فقد خدم الروسيا خدمة حقيقية بحصوله لها على أكثر مما كانت خليقة أن تحصل عليه بنفسها . وقد كانت هذه المرارة الشخصية بين بسمارك وجورشاكوف والحملات الصحفية العنيفة التى وجهها كل فريق الى الآخر سبباً لزوال الوئام وانتهاء التعاون بينهما مؤقتاً وهما الوئام والتعاون اللذان كانت ترمى إليهما محالفة البراطرة الثلاثة .

المحالفة بين ألمانيا والنمسا سنة ١٨٧٩

لم يكن العداء بين الروسيا وألمانيا قاصراً على الامتعاض الشخصى بين بسمارك وجورشاكوف أو على المهاترة بين الصحف فى كلا البلدين بل ان المندوبين الألمان كانوا يؤيدون النمسا بلا انقطاع فى اللجان التى شكلت لتنفيذ معاهدة برلين مما جعل الروسيا ترد على هذا التحيز بزيادة تسليحاتها

وبارسال الجنود إلى بولونيا غرباً صوب الحدود الألمـــانية . وقد صرح الجنرال مليوتين بقوله « إنه يجب على الروسيا أن تستعد للحرب » فردد أنصار الجامعة السلافية قوله . وأخيراً فى صيف ســـنة ١٨٧٩ أعرب القيصر اسكندر نفســه للسفير الألمانى فى سان بطرسبورج عن تذمره وكتب للامبراطور غليوم يبـدى له تبرمه بسياسة بسمارك ويحذره مما عسى أن يترتب عليها من العواقب الوخيمة .

ونمى فى الوقت نفسه إلى بسمارك أن صديقه اندراسى يوشك أن يستقيل وأنه ينتظر أن يخلفه البارون هايمرله وهو من لم يكن يعول على صداقتـه فرأى إزاء الخطر الروسى أن يعقد مع النمسا محالفة دفاعية قبـــل استقالة صديقه . وهكذا وضع الاثنان معاهدة ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ التى أنشات التحالف بين ألمانيا والنمسا . وقد كان يهم بسمارك أن تكون هنالك معاهدة تعد النمسا وألمانيا فيها بمساعدة احداهما الأخرى فيما لو هاجمتها دولة ثالثة كروسيا أو فرنسا أو ايطاليا لكن النمسا لم تشأ تعريض حدودها الشرقية للخطر الروسى بالارتباط بتعضيد ألمـــانيا بلا قيد ولا شرط فيما لو أقدم الفرنسيون على حرب بدافع الرغبة فى الانتقام . وعليه اقتصرت المعاهدة على أن تبادر كل من الدولتين المتعاقدتين بكامل قوتها إلى مساعدة الدولة الأخرى فيما لو هاجمتها الروسيا وفى حالة مهاجمة فرنسا أو ايطاليا لاحدى الحليفتين فان الحليفة الثانية تلتزم الحيـاد المشرب بروح العطف فاذا أيدت الروسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الأخرى المتعاقدة الى مساعدة حليفتها بكامل قوتها . وقد جعل أمد المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد واتفق على أن تبقى سرية إلا إذا ثبت أن تسليحات الروسـيا قد باتت خطراً حقيقياً فانه يصبح من واجب الولاء على الدولتين المتعاقدتين أن يعلم قيصر روسيا ولو بصفة سرية انهما تعتبران الاعتداء على احداهما بمثابة اعتداء موجه إليهما معاً .

لقد عززت المحالفة النمسوية الألمانية مركز امبراطوريتى الوسط وظلت

محور السياسة الألمانية من ذلك اليوم إلى أن دارت الدوائر عليهما فى نوفمبر سنة ١٩١٨ . على أن المحالفة ظلت فى الواقع ومن حيث غرضها دفاعية بحتة أثناء وجود بسمارك فى الحكم . فقد صدت كل حليفة عن الأخرى تيار الجامعة السلافية وكان لألمانيا أن تعتمد على حياد النمسا إذا ما نشبت حرب انتقام من ناحية فرنسا كاعتماد النمسا على حياد ألمانيا فيما لو دفعت العصبية الايطاليين إلى محاربتها .

ولم تشرع النمسا فى النزوع بسياستها إلى العدوان والاستقلال إلا بعد إقالة بسمرك بزمن طويل فقد جعلت ترمى إلى تحويل المحالفة النمسوية الألمانية من محالفة ذات صبغة دفاعية إلى أخرى باتت فى الواقع هجومية . فخليق إذن ألا يوجه النقد إلى بسمرك بل إلى خلفائه — وخاصة بيلوف ، وبيتمان — الذين لم يوفقوا إلى متابعة سياسته المحافظة متابعة كافية وهى ضبط النمسا . ولم يكن اختيار بسمرك التحالف مع النمسا إلا خطوة أملتها الحكمة فى ذلك الحين لكنه لم يكن معناه أن هذه الخطوة لن تليها أخرى نحو الروسيا فانه سرعان ما سنحت الفرصة .

تحالف البراطرة الثلاثة ١٨٨١ — ١٨٨٧

كان بين ساسة روسيا رجلان لم يعمهما السخط على بسمرك من جراء مؤتمر برلين : أحدهما هو البارون دى جيرز الذى حل محل جورشاكوف فى وزارة الخارجية والآخر بطرس سابوروف الذى تنبأ باحتمال تحالف النمسا وألمانيا قبل أن توقع المحالفة . ففى يناير سنة ١٨٨٠ قدم سابوروف إلى برلين سفيراً لدولته فجرت له مع بسمرك أحاديث ودية كثيرة فى شأن إعادة المياه إلى مجاريها بين القيصر اسكندر والامبراطور غليوم الأول واحياء اتفاق البراطرة الثلاثة بذلك . ولما كانت عين سابوروف كغيره من الساسة الروسيين دائمة التطلع إلى أن يكون للروسيا السيطرة أو النفوذ فى

الآستانة فقد أدرك فى سنة ١٨٧٨ كيف أنه من السهل على أسطول بريطانى أن يهدد العاصمة التركية . فساورته المخاوف من المستقبل و بسط مخاوفه فى مذكرة طويلة قدمها لبسمارك تتلخص فى أن روسيا كوفئت على مساعدتها لتركيا ضد جيش محمد على المظفر فى سنة ١٨٣٣ بمعاهدة بونكيار سكليسى التى حتمت على تركيا اقفال الدردنيل فى وجه الأساطيل المعادية التى تحاول الذهاب إلى البحر الأسود . وكان هذا النص لمصلحة روسيا بصفة خاصة لأنه حمى شواطئها الجنوبية من العدوان ولكن هذه المصلحة انقلبت إلى نقيضها فى معاهدة سنة ١٨٤٠ وفى اتفاقية البواغيز سنة ١٨٤١ إذ طبق مبدأ اقفال البواغيز فى وجه الأساطيل الذاهبة إلى البحر الأسود على الاساطيل الخارجة منـــه أيضاً فأصبحت روسيا بذلك عاجزة عن ارسال اسطولها إلى البحر المتوسط . ثم جاءت معاهدة باريس فى سنة ١٨٥٦ فأيدت هـذه المبادئ وزادت عليهـا منع روسيا وتركيا من أن تكون لهما سفن حربية فى البحر الأسود . وقد ظلت هذه المعاهدة نافذة إلى حين إبرام معاهدة لندن فى سنة ١٨٧١ التى كان السبب فى عقدها ما حاولته الروسيا من انتهاز فرصة إنشغال فرنسا وألمانيا بالحرب لالغاء الشروط الخاصة بالبحر الأسود . وقد ألغت هذه المعاهدة نص معاهدة سنة ١٨٥٦ وهو النص الذى يحظر وجود سفن حربية روسية أو تركية فى البحر الأسود لكنهـا سلمت لأول مرة بمبدأ دخول الأساطيل الأجنبية إلى البواغيز متى رأى السلطان أن دخولهـا ضرورى لصيانة باقى شروط معاهدة باريس . وهكذا انعكس مبـدأ اقفال البواغيز ضد مصلحة روسيا . وفى مؤتمر برلين أعلنت انجلترا أن تعهداتها فيما يختص باقفال البواغيز لا تتجاوز التعهد باحترام الرأى المستقل الذى يراه السلطان فى هذا الصدد أو بعبارة أخرى أن انجلترا ليست مكلفة باحترام رأى السلطان إذا أقفل البواغيز بناء على طلب الروسيا فان رأيه فى هـذه الحالة لا يكون مستقلا . وإذن تكون النتيجة فى رأى سابوروف : أن انجلترا احتفظت

لنفسها بحق دخول البواغيز وتهديد مصالح الروسيا متى شاءت. وعليه لا يكون «للقفل والمفتاح» قيمة ما للروسيا الا بتأييد ألمانيا والنمسا وهذا ما كان يرغب سابوروف فيه وما كان بسمارك على استعداد لأن يعطيه فى مقابل استئناف العلاقات الودية مع الروسيا. فقد كان معنى استئنافها تجديد عصبة البراطرة الثلاثة وضمان السلام فى أوربا. ومن الجهة الأخرى فقد أخذ سابوروف بالمحالفة الألمانية النمسوية وأحس عزلة الروسيا سياسياً فتطلعت هذه إلى معونة ألمانيا والنمسا.

أما بسمرك فانه على الرغم من تحسن علاقاته بفرنسا إذ ذاك تحسنا نسبيا لم يكن يستطيع أن يتخلص من كابوس فكرة كانت متسلطة عليه وهى أن الفرنسيين قد يأتلفون مع الروسيين عليه. ولكى يقلل من احتمال وقوع ذلك رأى أنه من المرغوب فيه جداً أن يعيد ما كان عليه حلف القياصرة الثلاثة من وئام كان قائما قبل مؤتمر برلين. هذا إلى أن النمسا كانت خليقة بأن تستفيد من تحسن علاقاتها بجارتيها إذ يصون هذا مركزها الجديد فى البوسنه والهرسك. واذن فهذه التغييرات لا تحدث إلا على قاعدة التفاهم المتبادل بين الامبراطوريات الشرقية الثلاث. ونظرا لما كان ينتظر من الفوائد لكل من روسيا وألمانيا والنمسا من جراء اتفاق كهذا فانه لم يكن من الصعب الوصول إلى الاتفاق المتناهى فى السرية الذى وقعه بسمارك وسابوروف وزيشينى فى ١٨ يونية سنة ١٨٨١ وقد حرص بسمارك على أعتبار الاتفاق من السرية بحيث أنه لم يأتمن موظفى مكتبه على كتابة نصوصه بل كتبها بخط يده كما أنه وضع أرقاما خاصة للمراسلات السياسية الخاصة به والتى لم يطلع عليها إلا عدد محدود من الأشخاص. وقد بقى السر مكتوما إلى حد أن العالم لم يعرف شيئا من أمر الاتفاق إلى أن نشر الأستاذ جوريينوف جزءا منه فى سنة ١٩١٨. وبين ما نصت عليه المعاهدة قولها فى المادة الأولى أنه فى حالة اشتباك أحد الأطراف المتعاقدة السامية فى حرب مع دولة عظمى رابعة

تلتزم الدولتان الأخرييان الحياد المشرب بروح العطف وتبذلان جهدهما لحصر الحرب فى دائرتها المحلية بمعنى أن ألمانيا إذا اشتبكت مع فرنسا أو النمسا مع ايطاليا أو الروسيا مع تركيا فى حرب فلا تخشى الدولة المحاربة أن تهاجمها أية من الأمبراطوريتين الشرقيتين الاخريين من الخلف .

وجاء فى المادة الثانية : أن الدول المتعاقدة الثلاث اتفقت على احترام حقوق النمسا فى البوسنه والهرسك كما قضت بها معاهدة برلين وأن لا تحدث أى تغيير فى الحالة الراهنة لأراضى تركية أوربا إلا بأجماع الآراء . وكان مفهوما من هـــذا ضمنا أن للروسيا أن تواصل سياستهافى القوقاز حيث لا توجد لألمانيا أو للنمسا مصالح ذات شأن .

وقد سكنت المادة الثالثة مخاوف سابوروف من وجود اسطول انجليزى فى البواغيز إذ نصت على أن الدول الثلاث « تسلم بما لمبدأ أقفال البواغيز من الصبغة الاوربية وصبغة الالزام لكل فريق . . . . ولذا فانها ستعنى معا بأن لا تشذ تركيا عن هذه القاعدة لمصلحة دولة من الدول كائنة ما كانت كأن تعير لدولة محاربة الجزء الواقع من امبراطوريتها فى منطقة البواغيز لاستخدامه فى أغراض حربية . فاذا فعلت تركيا ذلك أو اذا أرادت الدول الثلاث أن تحول دون وقوع مثل هذه المخالفة أبلغت هذه الدول تركيا أنها تعتبرها فى حالة حرب مع الدولة التى تمسها هذه المخالفة وأنها بعملها هـذا قد حرمت نفسها من الآن فصاعدا من مزايا الأمن الذى تضمنه لها معاهدة برلين ببقاء الأراضى ذات الشأن على حالتها الراهنة .

ولقد ألحق بالمعاهدة بروتوكول أشير فيه الى التعاون الودى بين قناصل الدول المتحالفة ووكلائها فى البلقان والى احتمال اتحاد بلغاريا مع الروملى الشرقى . أما الامتيازات التى تنازلت عنها الروسيا للنمسا فى اتفاقية ريشستات واتفاقية بودابست فقد أكدتها مادة من جديد فيما يلى « تحتفظ النمسا بحق ضم ولايتى البوسنه والهرسك (وقد احتلتهما فعلا سنة ١٨٧٨) فى أية فرصة

تراها ملائمة » .

فمعاهدة سنة ١٨٨١ هذه التى أحيت عصبة القياصرة الثلاثة وحولتها إلى محالفة قد حققت الغاية العظيمة التى جعلها بسمارك مطمح نظره وهى المحافظة على السلام فى أوربا والحيلولة بصفة خاصة دون وقوع حرب بين الروسيا والنمسا فى الشرق الأدنى إذ أتيح للروسيا أن يكون لها فى بلغاريا وشرق البلقان النفوذ الأعلى غير مدافع كما أتيح للنمسا مثل ذلك فى صربيا وغرب البلقان . وقد اعتقد بسمارك بحق أن قيام الحدود بين بلغاريا وصربيا حداً فاصلا بين المصالح الروسية والنمسوية هو خير الطرق لتجنب المنافسات وسوء الظن فى البلقان وأسلمها عاقبة ، وكان مستعداً كل الاستعداد لاستخدام نفوذ ألمانيا الحاسم لحمل كل من حليفتيه على التزام المنطقة الخاصة بها وعدم تجاوز الخط الفاصل .

فسياسة بسمرك القائمة على تحديد مصالح النمسا والروسيا وضغطه على كل منهما ساعدا على صيانة السلام فى أوربا حتى فى غضون أزمة البلقان الحادة التى نشأت من اتحاد شطرى بلغاريا فى سنة ١٨٨٥ ومع ذلك فان النمسا ظلت تغرى الصربيين بالبلغاريين حتى رفض اسكندر الثالث تجديد حلف البراطرة الثلاثة لما انتهى أجل المعاهدة فى سنة ١٨٨٧ رغم ما بذله بسمرك من جهد عظيم فى سبيل هذا التجديد : ذلك أنه لم يكن يحب أن يلقى بهذه المعاهدة عرض الأفق . بيد أنه لما رأى أن القيصر لا يمسك عن إساءة الظن بالنمسا وأن ريبته من ناحيتها ثابتة لا سبيل الى زعزعتها كره أن يخسر صداقة الروسيا من جراء تأييد النمسا العدوانى للصربيين ومناصرتها إياهم فى غير ما ضرورة على البلغاريين . هــذا إلى أن علاقاته بفرنسا كانت قد ساءت فى خلال الاشهر الاخيرة وخاصة بعد الذى اتصل به من الاشاعات فى سبتمبر سنة ١٨٨٦ وربيع سنة ١٨٨٧ عن قيام المفاوضات السرية لايجاد ائتلاف بين فرنسا والروسيا .

معاهدة التأمين المجدد

بين الروسيا وألمانيا ١٨٨٧ – ١٨٩٠

لقد رحب بسمارك بالاقتراح الذى عرضته الروسيا بأن يعقد بينها وبين ألمانيا معاهدة دفاعية لا تشترك فيها النمسا بدلا من الاتفاق الثلاثى القائم. وقد أبت عليه سجية الاستقامة فى العمل إلا أن يخرج من جعبته نص المحالفة الألمانية النمسوية (١٨٧٩) ويتلو محتوياتها على السفير الروسى شوفالوف معرباً عن أسفه العظيم لأن خطاة الروسيا وقتئذ ألجأت ألمانيا إلى حماية نفسها بهذه المعاهدة القائمة على كل حال. وألمانيا ملزمة أن تخلص لشروطها وللنمسا وستخلص لهما ولذا ينبغى مراعاتها عند وضع نصوص المعاهدة الجديدة بين ألمانيا والروسيا. وبعد البحث فى غير رأى أمكن التغلب على الصعوبة نهائياً بالاتفاق على النص الآتى فى المادة الأولى وهو « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين الساميين فى حرب مع دولة ثالثة عظمى التزم الطرف الآخر نحوه الحياد المشرب بروح العطف مع بذل كافة المساعى لحصر دائرة النزاع. ولا يسرى مفعول هذا النص على حرب مع النمسا أو فرنسا يسببها اعتداء أحد الطرفين المتعاقدين على احداهما » ولشد ما كان ارتياح بسمارك لهذا التدبير الدفاعي لأنه لم يكن ينتوى مهاجمة فرنسا أما فى حالة مهاجمة فرنسا لالمانيا فقد أمن بسمارك على جنوبى ألمانيا منذ سنة ١٨٧٩ بالحياد المشرب بروح العطف الذى وعدت النمسا بالتزامه. والآن فان حدود ألمانيا الشرقية أصبحت آمنة من جديد بهذه المعاهدة الجديدة التى عقدها مع الروسيا فضلا عن أنه اذا هاجمت الروسيا النمسا فلن تتعارض معاهدة التأمين المجدد الحديثة مع ما هو مرتبط به من حماية النمسا وفاقا للمحالفة النمسوية الالمانية. ثم ان استعداده للنظر بعين الاعتبار الى أغراض الدول الاخرى ومطامعها والمساومة على أساسها جعله أيضاً يسلم بمصالح الروسية

فى البلقان وبرغبة سابوروف فى حصول الروسيا على « سلسلة وقفل » لايصاد البواغيز فى وجه الانجليز . وعليه سلمت المادة الثانية من معاهدة « التأمين المجدد » بما اكتسبته روسيا تاريخياً من حقوق فى شبه جزيرة البلقان وخاصة بمشروعية طلبها التمتع بنفوذ كلى فعال فى بلغاريا والروملى الشرقى . أما المادة الثالثة فقد أكدت من جديد مبدأ سبق أن تم عليه الاتفاق فى سنة ١٨٨١ ويقضى بأن تتعاون كل من الروسيا وألمانيا على الضغط على السلطان لابقاء البوسفور والدردنيل مقفلين فى وجه أساطيل الدول الأجنبية . كذلك أخذت الدولتان المذكورتان العهد على نفسيهما بأن لا تسمحا بأى تغيير فى الحالة الراهنة فى شبه جزيرة البلقان إلا باتفاق سابق متبادل . ولقد ذهب بسمارك فى البروتوكول الملحق إلى أبعد من ذلك فسلم بوجهة النظر الروسية بأن وافق على أنه فى حالة ما إذا رأت الروسيا ضرورة القيام بنفسها بمهمة الدفاع عن مدخل البحر الأسود لصيانة مصالحها تتعهد ألمانيا بالتزام الحياد المشرب بروح العطف وبتعضيدها من الوجهتين الأدبية والسياسية فيما تراه الروسيا لازما من الاجراءات لضمان مفتاح أمبراطوريتها . ومعنى هذا أن للروسيا ، ما تعلق الأمر بألمانيا ، أن تستولى على أراض فى منطقة البواغيز ولو كانت الأستانة نفسها . وامتلاك هذا المفتاح الذى كادت الروسيا أن تفوز به بمقتضى معاهدة سان استيفانو فى سنة ١٨٧٨ والذى وعدها به بسمارك فى سنة ١٨٨٧ كان أكثر من مجرد إقفال البواغيز فى وجه الاسطول الانجليزى وهو ما اشترطه سابوروف فى سنة ١٨٨١ . ومع ذلك فقد كان بسمارك على استعداد للنزول حتى عن هذا المفتاح ليقلل من احتمال ائتلاف فرنسا والروسيا . ولا ريب فى أنه قد حسب حساب انجلترا فى أنها لن تقف مكتوفة اليدين فيما لو حاولت الروسيا اقصاء السلطان عن عاصمة ملكه . وقد جعلت مدة المعاهدة التى يقال لها معاهدة التأمين المجدد والمعقودة فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧ ثلاث سنوات وقد استقال بسمارك من منصب المستشار قبل انتهاء أمدها لكن خلفه لم يشأ

تجديدها . وعلى أن هذه المعاهدة وهى نافذة المفعول لم تحل دون البدء بالتقرب بين فرنسا والروسيا تقرباً تحول فيما بعد إلى تحالف ، فأنه مما لا ريب فيه أن هذه المعاهدة أخرت ذلك التحالف الذى كان شر كابوس يقض مضجع بسمرك .

ذلك هو تسلسل طائفة من المحالفات بسطت نفوذ الامبراطوريات الشرقية الثلاث وحال بواسطتها بسمارك نحو أمن عشرين سنة دون وقوع الصدام علانية بين النمسا والروسيا فى البلقان وحافظ على العلاقات الحسنة بين ألمانيا وجارتيها القويتين فى الجنوب والشرق فخفف بها الخطر فى الغرب . ولقد بقيت محالفة سنة ١٨٨١ بين ألمانيا والنمسا والروسيا سراً مكتوماً إلى حد أن فرنسا أو أية دولة من الدول الأخرى لم تشتبه فى وجودها أو يداخلها الانزعاج من ناحيتها .

المحالفة الثلاثية سنة ١٨٨٢

يعزى تكوين التحالف الثلاثى على وجه العموم إلى بسمارك فالناس ينسبون إليه أنه هو الذى شجع فرنسا على امتلاك تونس ليثير بهذا ثائرة ايطاليا فيسهل عليه حمل الحكومة الايطالية على التحالف مع ألمانيا والنمسا . صحيح أنه شجع فرنسا على اقتطاف التمرة التونسية الناضجة والانشغال بمغامرات استعمارية أخرى لكنه فعل ذلك فى الغالب آملا اكتساب صداقتها بتأييد مطامعها ليشغلها عن هزيمة سنة ١٨٧٠ بالاهتمام بالاستعمار وتوسيع دائرة نشاطها فى إفريقية والصين بدلا من الاستعداد لاسترداد الالزاس واللورين ولقد كان راغباً كل الرغبة فى أن يخاصم الفرنسيون الايطاليين لكنه لم يكن يرمى بذلك إلى محالفة هؤلاء . فاذا كان التحالف الثلاثى قد تم فان بسمرك لم يكن منشأه بل ايطاليا .

فانه فى أوائل سنة ١٨٨٢ طلبت ايطاليا التحالف مع ألمانيا والنمسا لتعزز مركزها ولتجد من يؤيد مطامعها فى المستقبل . ذلك أنها عادت من

مؤتمر برلين صفر اليدين وإن كان بسمارك قد أفهمها أن ألمانيا لا تعارض فى استيلائها على طرابلس متى شاءت . وقد كان احتلال فرنسا لتونس لطمة لأيطاليا جرحت عزتها إذ كانت عين الولاية التى منت نفسها بالاستيلاء عليها بطبيعة الحال . هذا إلى أنها كانت لا تزال خائفة من أن يستعيد « سجين الفاتيكان » ممتلكاته الزمنية فيستولى من جديد على أراضيه التى جرد منها . فمحالفتها لألمانيا والنمسا لم تكن لتفقدها شيئا ، بل كانت ستنيلها كل شىء وهذا ما أدركه بسمرك كل الأدراك ولذا لم يكن ميالا الى قبول ايطاليا عالة على التحالف . وقد أبدى فى أوائل سنة ١٨٨٠ لما اقترح عليه لأول مرة أن يعقد معاهدة مع إيطاليا « أنه ليست بالمرء حاجة الى الجرى وراء ايطاليا إذا أراد منها شيئا ، فضلا عن أنه لا قيمة لوعودها متى كان وفاؤها بها فى غير مصلحتها » . ثم أنه لم يكن يقيم للايطاليين وزنا كبيراً كحلفاء . وفى مذكراته الخاصة التى نشرت أخيراً يشير إلى « طبعهم الأرعن » « وأنانيتهم الدالة على الطفولة » « وعدم استقرار السياسة الايطالية الصلفة » مما قد يجر على أصدقائها المتاعب .

على أن بسمارك عاد فغير رأيه تدريجا وأصبح ينظر بعين الأرتياح الى التحالف مع إيطاليا نظرا لما يترتب على ذلك لألمانيا من بعض الفوائد . لكنه اقترح على النمسا أن تقوم هى بمفاوضات المعاهدة مع ايطاليا لأن الامبراطورية الألمانية لم تكن تتاخم ايطاليا ولم تكن لها كالنمسا مصلحة مباشرة فى طائفة من المشاكل الواجبة الحل . ولذا قيل للسفير الايطالى فى برلين أن مفتاح الباب المؤدى الينا ينبغى أن تبحث عنه ايطاليا فى فينا . وعلى هذا أسفرت المفاوضات النمسوية الايطالية فى النهاية عن معاهدة المحالفة الثلاثية التى عقدت فى فينا فى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ .

وقد جاء فى ديباجة المعاهدة أن ألمانيا والنمسا وايطاليا « نظرا لرغبتهن فى تعزيز ضمانات السلام وتقوية مبدأ الملكية . . . قد اتفقن على عقد معاهدة لا ترمى بمقتضى صفتها المحافظة الدفاعية الى شىء سوى صيانتهن مما عسى أن

تتعرض له سلامة بلادهن أو سلام أوربا من الأخطار ، ومع ان المعاهدة لم تتضمن صراحة بقاء الالزاس واللورين فى حيازة ألمانيـا ضد فرنسا ولا روما فى يد ايطاليا ضد مطامع البابا فى استعادة سلطته الزمنية ، إلا أن كل دولة أملت أن يكون هذا كهذا .

وتنص المادة الأولى على أن لا تعقد الدول المتعاقدة السامية محالفة أو ترتبط بشىء ضد مصلحة أية منهن وأن يتعهدن بالتشاور فى الشئون السياسية والاقتصادية ذات الصفة العامة كلما دعت الحال إلى ذلك وأخيراً أن تعد كل منهن الأخرى بتقديم المساعدة المتبادلة فى حدود مصالحهن . ولقد أبى أندراسى بتاتا فى مفاوضات المحالفة الألمانية النمسوية سـنة ١٨٧٩ أن يعد بأن تقدم النمسا مساعدة حربية فيما لو هاجمت فرنسا ألمانيا إلا إذا انضمت الروسيا لفرنسا. وفى سنة١٨٨٢حذا خليفة اندراسى حذوه ، ومن ثم اقتصرت المادة الثانية على أن يكون ارتباط النمسا فيما يتعلق بامكان إعتداء فرنسا بأيطاليا وحدها بينما كانت ارتباطات ألمانيا وايطاليا متبادلة . وهذا ما نصت عليه المادة المذكورة : فى حالة ما إذا هاجمت فرنسا ايطاليا لسبب ما وبدون تحرش من الأخيرة يكون الطرفان المتعاقدان الآخران ملزمين بتقديم كل ما يستطيعان من المساعدة . وتتعهد ايطاليا بمثل هذا فيما لو اعتدت فرنسا على ألمانيا دون تحرش مباشر .

واحتاطت المادة الثالثة لخطر ائتلاف فرنسا بالروسيا فنصت على أنه إذا اتفق أن هوجمت دولة أو دولتان من الدول المتعاقدة السامية دون تحرش مباشر أو اشتبكت فى حرب مع دولتين أو أكثر من الدول العظمى غير الموقعة على هذه المعاهدة فان حالة التحالف تنشأ فى نفس الوقت بالنسبة لكل الأطراف السامية المتعاقدة .

ونصت المادة الرابعة على انه فى حالة ما إذا هددت أحدى الدول العظمى غير الموقعة على المعاهدة الحالية سلامة أملاك أحدى الدول المتعاقدة وألجئ

الطرف المهدد نفسه مضطرا إلى إعلان الحرب عليها تتعهد الحليفتان الاخريان بالتزام الحياد المشرب بروح العطف نحو حليفتهما مع احتفاظ كل منهما بحق التدخل فى الحرب إلى جانب الحليفة إذا رأت من المناسب أن تفعل ذلك .

أما المادة الخامسة فقد أريد بها التضامن فى العمل وبذا نصت على أنه فى حالة تهديد سلام أحدى الدول المتعاقدة السامية بالشكل الذى أشير إليه فى المواد السابقة تتشاور الأطراف السامية المتعاقدة فى الوقت المناسب فيما يمكن اتخاذه من الاجراءات العسكرية بقصد التعاون فى المستقبل وفى حالة اشتراكهن جميعا فى الحرب تتعهد كل منهن بأن لا تعقد الهدنة أو الصلح أو أية معاهدة إلا باتفاقهن جميعاً . وقد جعلت مدة المحالفة خمس سنوات وتعهد الجميع بابقاء محتوياتها ووجودها نفسه فى طى الكتمان .

لقد كانت المحالفة الثلاثية فى مبناها وفى أصلها دفاعية بحته ، وكانت غايتها الأولى الاحتفاظ بالسلام الأوربى . وقد أصبح هذا معلوما الآن من المفاوضات التفصيلية الخاصة بتكوينها كما أذاعها بربرام من دار المحفوظات النمسوية وكما وردت فى الوثائق الألمانية الموسومة « بالسياسة العايا » . حتى المؤرخين الفرنسيين أصبحوا الآن يسلمون بالصفة الدفاعية للمحالفة مع أنهم كما تعلم ليسوا ممن يحبون بسمارك . ولقد أشار بسمارك نفسه إلى هذا التحالف فى رسالة لم يكن يتوقع أبدا أن تذاع على الملأ فقال « عصبتنا السلمية » . وإذا كانت ألمانيا قد راعت أتم مراعاة ما لهذه المحالفة من الصفة الدفاعية فان النمسا وايطاليا حاولتا أن تستخدماها فيما بعد فى أغراض عدوانية . فقد طلبت ثانيتهما حماية المانيا للمصالح الأيطالية فى مراكش من تدخل الفرنسيين فلم يسع بسمارك إلا أن يرد عليها بحدة قائلا : « نحن لا يسعنا أن ندع أحدا يتوقع منا السعى إلى مغاضبة فرنسا أو إلى مواجهة أوربا بامكان وقوع حرب واسعة النطاق لا لشيء سوى مخاوف مبهمة تساور ايطاليا على مصالح لها ليست قائمة . مخاوف تدل أيضا على أمال لها فى المستقبل تتعلق بمراكش أو البحر الأحمر

أو تونس أو مصر أو أية ناحية من نواحى العالم . »

وقد أغضبت ايطاليا حليفتيها الجديدتين عند ما استولت على مصوع فى سنة ١٨٨٥ دون اخطارهما من قبل بنيتها . ثم شكت لما أن حان الوقت لتجديد المحالفة من أنها لم تجن ثمرة منها فأجابها بسمارك فى جفاء بأن المحالفة لم تعقد لجر المغانم بل لصيانة سلام أوربا . ولما لمحت إلى أنها تريد من حليفتيها وعدا بتأييد أوسع كثمن لتجديد المحالفة أخبرها بسمارك بادىء الرأى بأن لها الخيار فى تجديد المحالفة كما هى أو الخروج من التحالف ولكنه عاد فعدل عن هذا الرأى فى سنة ١٨٨٧ عند ما توترت العلاقات بين فرنسا وألمانيا وهددت ايطاليا حليفتيها بالتحول إلى جانب فرنسا إن لم تحفلا بمطالبها . هنا أبدى بسمارك ميلا الى التسليم بمطامع ايطاليا فى شمالى أفريقية وذهب الى حد الضغط على النمسا بأن تقبل مبدأ تخويل ايطاليا حق مشاركتها فى تقرير مصير البلقان والسواحل العثمانية وجزر الأدرياتيك وبحر ايجه .

كذلك حاولت النمسا بعد سنة ١٩٠٦ فيما يتعلق بالبلقان أن تستخدم المحالفة لغايات هى أدنى إلى العدوان منها الى السلام . وليس فى وسعنا أن نبحث هنا تفاصيل هذا التحول الأخير عن الصيغة الدفاعية الأصلية للمحالفة الثلاثية ، فأن هذه التفاصيل لا تغير شيئا من الواقع وهو أن بسمارك لم تحده مرة نية استخدام المحالفة فى عمل عدوانى تقوم به ألمانيا ضد فرنسا . ولقد كان من الصعب لسوء الحظ اقناع فرنسا بذلك لأن ابقاء الشروط فى طى الكتمان جعل فرنسا بطبيعة الحال تشتبه فى أنها خطر عليها . وقد ضاعف هذا الارتياب زيادة التسليحات الألمانية والأيطالية فى سنة ١٨٨٠ زيادة سريعة عدا لهجة التحدى التى كانت تسمع من بسمارك فى عهد بولانجيه . فبقاء مواد المحالفة سرا مكتوما وما صاحب ذلك من المبالغة فى الارتياب كان سببا كبيراً لتسميم العلاقات بين ألمانيا وفرنسا وشق الطريق لعقد المحالفة الفرنسية الروسية .

المحالفة مع رومانيا سنة ١٨٨٣

لم يكتف بسمارك بالمحالفة الثلاثية لاكمال دائرة المعاهدات التى أراد بها ضمان سلام أوربا بل انتهز فرصة زيارة كارول ملك رومانيا وأحد أعضاء أسرة هوهنزلرن لبرلين فى صيف سنة ١٨٨٣ ليجس نبض النمسا فى هلا يكون من المناسب والممكن أن يمتد « اتفاقنا السلمى مع ايطاليا إلى الشرق بحيث يتسنى لنا تحوير السياسة الرومانية إلى ناحية ثابتة توجه اليها سياسة الصرب والباب العالى فى المستقبل. فكل الدول الأوربية ما عدا فرنسا وروسيا يهمها اليوم الاحتفاظ بالسلام وستكون محالفتنا الثنائيـة على الدوام المحور الذى يدور عليه أى مشروع من هذا القبيل لحفظ السلام » . فلما أجابت النمسا بالقبول تحادث بسمارك ورئيس وزراء رومانيا حديثين طويلين فألفاه رجل خطابة وقول أكثر منه رجل عمل. فقد كان المسيو براتيانو شديد التلهف على ماعسى أن يعود على رومانيا من الفوائد من تحالفها مع الدول العظمى ، ولذا راح يندد علانية بدسائس الروسيا فى بلاد النمسا ورومانيا وبلغاريا وجعل يعلل نفسه بالأمانى والآمال كلما تصور مساعدة النمسا وألمانيا فذهب يتخيل أن غزو ايطاليا لنيس وسافوى وكورسيكا سيفتح الباب أمام رومانيا للحصول على دلتا الدانوب وبسارابيا . لكن بسمارك اضطر الى أن يوقظه من هذه الأحلام اللذيذة وأن يفهمه أن المحالفة التى يسعى اليها ليست وسيلة للفتح بل هى أداة للمحافظة على السلام وأن الدول المتعاقدة ينبغى أن تعد بالامتناع عن كل عمل مثير يمكن أن يكدره . فان اشتعلت نار الحرب يوما ما برغم مساعيهم ضدها فسوف يتسع الوقت للكلام عن كيفية اقتسام الغنائم . فانكمش لذلك براتيانو وخفف من غلوائه ، ووقع فى سنة ١٨٨٣ المحالفه الدفاعية المحضة التى كانت تجول فى ذهن بسمارك . وقد نصت المحالفة بين النمسا ورومانيا وهى التى كانت قاعدة انضمام رومانيا إلى المحالفة الثلاثية على معاونتهما فيما لو هاجمت

روسيا أحداهما دون تحرش من جانبهما . نعم إن اسم روسيا لم يذكر فى نص المحالفة بناء على رغبة الامبراطور غليوم حتى لايكون ذلك سبباً فى ازدياد نفور العناصر السلافية فيما لو تسرب نبأ المحالفة ، لكنها كانت المقصودة فعلا بالمحالفة المذكورة كما تدل المفاوضات فى جلاء . وقد عقدت ألمانيا فى اليوم نفسه اتفاقا تعهدت فيه النمسا ورومانيا بمثل ما تعهدت به كل منهما حيال الأخرى . وقد جعلت مدة المحالفة خمس سنوات واتفق على أن تبقى سرية وأن تصبح من تلقاء نفسها قابلة للتجديد مدة ثلاث سنوات أخرى إن لم يطلب طرف من الأطراف الثلاثه الغاءها . وفى سنة ١٨٨٩ حذت ايطاليا حذو ألمانيا فانضمت الى المحالفة النمسوية الرومانية وأصبح الاتفاق الرباعى يجدد من وقت لآخر (مع تعديلات بسيطة) . وقد جددت المحالفة لآخر مرة فى ٥ فبراير سنة ١٩١٣ حيث مدت الى ٨ يوليه سنة ١٩٢٠ . ولعل من الملائم أن نذكر بهذه المناسبة أن النمسا عقدت فى يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٨١ معاهدة سرية مع صربيا وضعتها بهــا تحت حمايتها وسيطرتها طيلة عهدحا كمها ميلان أوريتنوفتش المعروف بميوله للنمسا أى لغاية سنة ١٨٨٩ . وهكذا انضمت دولة أخرى مؤقتاً الى دائرة نفوذ التحالف الثلاثى .

انقطاع الصلة بالروسيا سنة ١٨٩٠

كان سلام أوربا بين سنتى ١٨٧١ و ١٨٩٠ فى مأمن من كل خطر بفضل سيطرة الامبراطوريات الشرقية وبفضل سلسلة المحالفات الدفاعية الصميمة التى عقــدها بسمارك . لذلك لم يكن يخطر لدولة ما أن تجازف فى حرب مع ألمانيا بقوتهـا العسكرية الهائلة تؤيدها وتؤمنها سلسلة من المحالفات السرية دفعت بالنمسا والروسيا وايطاليا ورومانيا بل وانجلترا إلى التعاون بدرجة ما مع ألمانيا وجعلت فرنسا فى عزلتها المؤلمة لاتجرؤ على اشهار حرب الانتقام . أما انجلترا فمع استعدادها للتعاون مع دول التحالف الثلاثى

فى البحر المتوسط لم تشأ الانحراف عن سياستها التقليدية القاضية بعدم التحالف بل ظلت تؤثر التمتع بسياسة توازن القوى بين ما عسى أن ينشأ فى أوربا من ائتلافات بين الدول . ولم يكن قد وجد اذ ذاك من ينازعها سيادة البحار ، تلك السيادة التى لم يكن لهـا غنى عنها سواء للتجارة أو لعلاقاتها الامبراطورية بمستعمراتها .

لـكن إقالة بسمارك فى مارس سنة ١٨٩٠ غيرت وجه الأمور وفتحت الباب لعقد تحالف بين الروسيا وفرنسا حتى فى خلال السنوات الثلاث التى سبقت ذلك . فأنه برغم معاهدة التأمين المجـدد استفحل الشقاق بين ألمانيا والروسيا نظرا لتعقد الحالة فى بلغاريا وللحملة التى أثارتها الصحف الالمانية فى وجه الروسيا لأسباب مالية . بيد أن ولاء المسيو جيزر وزير الخارجية الروسية للمحالفة الألمانية وكراهية القيصر اسكندر لفرنسا كانا إلى وقت إقالة بسمرك حائلا دون ائتلاف فرنسا والروسيا وهو الكابوس الذى كان يقض مضجع بسمارك .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩ أى قبل انتهاء مدة المحالفة الألمانية الروسية بوقت طويل فكر البارون دى جيرز فى هل ينبغى تجديدها وبأية صورة يكون هذا التجديد ذلك أن تلك المحالفة كانت تلوح أجدى على المصالح الروسية فى البلقان من محالفة تعقد مع فرنسا لأن مثل هذه المحالفة خليقة أن تهدد السلام بتشجيع المتعصبين فى فرنسا وبتسوئة العلاقات بين الفرنسيين والألمـان . ومن ثم تباحث الكونت شوفالوف مع بسمارك مباحثة ودية فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٨٩٠ وحبذ كلاهما تجديد المحالفة . وقد قال بسمارك عنها « إنها وثيقة تحدد بوضوح السياسة التى نسلكها والتى أرى عدم تغييرها بحال ما » . بيد أن الاختلاف فى المزاج والسياسة بين المستشار الطاعن فى السن ومولاه الشاب المتغطرس كان وشيك الانفجار وهو ما حدث فى يوم ١٧ مارس . وقد استولت الحيرة على شوفالوف بعد خروج

بسمارك من الحكم وأصبح لا يدرى ماذا يفعل حتى أرسل فى تقرير يقول « إن ما يجرى فى برلين لا يكفى وصفه بأنه غريب وهو خليق بأن يحمل المرء على أن يتســـاءل هل الامبراطور الشاب فى حالة عادية » . وفى ليل ٢١ مارس استيقظ السفير على صوت رسول من لدن الأمبراطور غليوم يكلفه بمقابلة جلالته فى الساعة الثامنة من صباح الغد . ولم يكد يصل حتى رحب به الامبراطور وتلطف معه ثم بادره بقوله «أرجو أن تجلس واصغ لما أقول . أنت تعرف مبلغ حبي واحترامى لمولاك وامبراطورك وقد كان معى طيبا متناهى الطيبة إلى حد لا أستطيع معه إلا أن أحيطه شخصيا علما بالموقف الذى نشأ عما وقع أخيرا من الحوادث . وإنى أرجوك أن تبلغ جلالته انى ميال كل الميل إلى تجديد اتفاقنا وأن سياسة حكومتى الخارجية باقية وستبقى كما كانت فى عهد جدى » . فلما اطلع قيصر الروسيا على رسالة شوفالوف أشر عليها « بأنه ليس ثمة أدعى إلى الرضى من هذا وسيرينا المستقبل هل تطابق الأفعال الأقوال »

لـكنه عندئذ ظهر نفوذ البارون فون هولشتين السيء وتشككه البليغ . فقد وضع مع مستشار آخر من مستشارى وزارة الخارجية الألمانية مذكرة ضافية حبكا أطرافها ضد تجديد المحالفة وأحسنا سبك النظريات فى هذا الصدد فتمكنا من اكتساب الامبراطور ومستشاره الجديد كابريفى وإذ ذاك تقرر فى برلين فى يوم ٢٧ مارس وقف المفاوضات لتجديد الاتفاق « لأن شروط معاهدة التأمين المجدد متضاربة مع معنى المحالفة الثلاثية إن لم تكن منافية لمبناها ، ولأنه إذا أذيعت نصوصها من جراء اهمال يأتى عمداً أو عفوا عرض هذا المحالفة الثلاثية للخطر ، وجعل انجلترا تشيح بوجهها عنا » ولذا أرسلت دعوة مستعجلة إلى شفينتز السفير الألمانى فى سان بطرسبورغ للعودة الى برلين لاستشارته فى الأمر . ولم يكن السفير يخشى أن تتعمد الروسيا اذاعة محتويات المحالفـــة ولـكنه كان يخشى أن تذيعها ناحيـة أخرى

ولعـــله كان يقصد بسمارك . فلما عاد الى سان بطرسبورغ فى اليوم التالى وأطلع ولاة الأمور فيها على جواب ألمانيا السلبي لم يبد على القيصر شيء من عدم الارتياح . لكن وزير الخارجية جيرز استولت عليه الحيرة لأن ضعفه وتقدمه فى السن جعله يخشى أن يقوى فى عهد خلفائه نفوذ رجال العسكرية ودعاة الجامعة السلافية فيعرض العلاقات السلمية بين ألمانيا وروسيا للخطر ومن ثم كان يؤمل أن يقيد خلفاءه بمعاهدة . وهذا ما جعله يستأنف البحث فى الموضوع بعد مرور ستة أسابيع ، مبلغاً المانيا أنه على استعداد لأن يدخل على المحالفة ماتشاء من التعديلات أو أن يقتصر الأمر على على تبادل المذكرات أو على الأقل على أى اتفاق كتابى بين البلدين . وإذ تبين للسفير الألمانى أن اصرار ألمانيا على الرفض قد يدفع روسيا إلى الارتماء فى أحضان فرنسا ، أشـــار بوضع أى اتفاق كتابى لا يتخذ ولو أذيعت نصوصه « سلاحا ضدنا » ولم تكد برلين تتلقى هـــذه النصيحة حتى أفضى بسمارك الى أحد الصحفيين الروس بحديث أزعج وزارة الخارجية الألمانية وجعل أولى الأمر فيهـا يخشون أن يفشى المستشار السابق الموتور سر المحالفة حتى ولو حافظ عليها قيصر الروسيا . ولذا عجل كبار الموظفين فى الوزارة المذكورة أمثال مارشال وهولشتين وكيدرلن وراشدا والى وضع مذاكرات مستفيضة محبذين عدم تجديد المعاهدة أو عقد ما يشبهها . فنزل الامبراطور غليوم وكابريفى على ارادتهم وأرسلت إلى السفير الألمانى فى روسيا تعليمات صريحة باهمال الموضوع بتاتا . وبذا أنهارت احدى الدعائم الكبرى من الميزان الذى أقامه بسمارك بين الروسيا والنمسا . فلما أحست الروسيا بعزلتها أصبحت أميل إلى سماع صوت الرجاء المنبعث من الراديكاليين الجمهوريين على ضفاف السين .

لقد بالغ المؤرخون على وجه العموم فى اعتبار عدم تجديد المحالفة عاملا فى تكوين المحالفة الفرنسية الروسية . ويرجع هـذا بعض الشيء الى بسمارك نفسه . فهذا الشيخ الشرس الوحيد الذى أجله الشعب الألمانى وعده نصف إله

بينما قد أهمله مولاه الشاب اندفع يسود انهار صحيفة هامبرجر ناخرشتن بمقالات تنم عن سوء النية تدور كلها حول تسويغ سياسته الناجحة وتوجيه أقذع المطاعن إلى سياسة خلفائه . وهذا من بسمارك فساد فى الذوق كان سبباً لأحراج غليوم الثانى وكابريفى جد الحرج . وقد فزع كلاهما لهذه الانتقادات فجارياه فى خطته المنطوية على الغل بعمل يدل على الصغار وذلك أنه لما توجه بسمارك إلى فينا فى سنة ١٨٩٢ لشهود زفاف ابنه هربرت إلى الكونتس هويوس أمر كابريفى السفير الألمانى فى فينا بأن لا يحضر العرس وأن يعمل ما أمكن على ألا يستقبل الامبراطور فرانسوا جوزيف بسمارك . . .

ولأربع سنوات خلت من ذلك التاريخ أفشى بسمارك سر وجود معاهدة التأمين المجددا المعقودة فى سنة ١٨٨٧ فحمل الحكومة بعمله هذا على إصدار مذكرة رسمية نددت فيها بهذا الافشاء وعدته انتهاكا لسر من أجدر أسرار الدولة بالكتمان وصدمة موجهة إلى مصالح أوربا الخطيرة .

لقد اعتقد الناس أن المحالفة الفرنسية الروسية كانت نتيجة غباوة كابريفى لأنه لم يواصل سياسة سلفه القاضية باللعب بخمس أكر فى وقت واحد . لكن من ينعم النظر فى الوثائق الميسورة الآن يجد أن الدعاية التى روجها بسمارك والاتصال الظاهر بين حوادث ١٨٩٠ — ١٨٩١ هى التى ضللت المؤرخين . فالتحالف بين فرنسا والروسيا لم يكن نتيجة عجز كابريفى عن تجديد معاهدة التأمين وإنما يرجع إلى عدة عوامل منها نمو صناعة ألمانيا وانتشار تجارتها ومطامحها البحرية وتوسعها الاستعمارى الذى جعلها تسلك الطريق الجديد المؤدى إلى الاستانة وبغداد وهو ما أغضب الروسيا . وقد أدت رغبة الأمبراطور غليوم فى الحصول على قاعدة بحرية إلى عقد معاهدة هليجولند فى يوليه سنة ١٨٩٠ فتوهمت الروسيا خطأ أنها ستقرب ألمانيا من انجلترا . وعامل آخر هو انتشار مبدأ الجامعة السلافية وتصميم الروسيا على بسط سيطرتها على البلقان . فهذا أغضب النمسا وجعل من المستحيل على

برلين أن تواصل سياسة بسمارك القاضية بالاحتفاظ بالتوازن الدقيق بين فينا وبطرسبورج . فلم يبق أمام غليوم الثانى إلا أن يختار بين الروسيا والنمسا فوقع اختياره على ثانيتهما فكانت النتيجة المنطقية أن أصبحت الروسيا عدوة لدولتى الوسط . نخطأ خلفاء بسمارك كما قال أحد الكتاب الألمان العارفين بحقيقة الأمور لم يكن فى فتور العلاقات بين ألمانيا وروسيا فان ذلك كان لا بد منه على كل حال ، وإنما كان فى عجز السياسة الألمانية عن كسب صداقة انجلترا والايقاع بينها وبين منافسيها الطبيعيين الروس والفرنسيين والوصول معها إلى تفاهم معقول فى صدد الشئون البحرية والاستعمارية . وهناك عامل ثالث وهو فكرة الانتقام التى تملكت نفوس الفرنسيين واستتباب الأمور تدريجاً فى الجمهورية الفرنسية فقد استقرت فرنسا أخيراً استقراراً جعل القيصر ميالا إلى التغلب على كراهيته محالفة الحكومة الثورية التى لم تغفر لألمانيا أبداً ذلك الجرح الأليم الذى أدمتها به فى سنة ١٨٧١ .

العلاقات الالمانية الفرنسية من سنة ١٨٧١ إلى ١٨٩٠

لقد كانت فرنسا بين الدول الأوربية وحيدة كالفتاة المنبوذة فى حلبة الرقص ترقب ألمانيا وهى ترقص مع الكثيرين . وقد حكم عليها بالعزلة من جراء ما انتابها من الضعف بعد الهزيمه وما كان بسمارك يلجأ إليه من الأساليب لابقائها بلا صديق . هذا إلى أن نظام الحكم الجمهورى فيها لم يكن وطيداً وهو النظام الذى كان ملوك أوربا يرمقونه بالنظر الشزر . وقد كان عليها أن تطيق مذلة بقاء الجيوش الألمانية فى أرضها وما لا مفر منه من الاحتكاك إلى أن تدفع الغرامة المفروضة عليها وقدرها مليار ريال . ولم تكن فرنسا إلى ما قبل انتشار الفزع من وقوع الحرب فى سنة ١٨٧٥ تدرك أن هناك جيراناً شرفاء إن لم يكونوا على استعداد لاحتضانها فقد كانوا على الأقل

لا يرضون بالوقوف موقف المتفرج إذا هى هددت أو عمل أحد على سحقها . فقد أبلغ قيصر روسيا اسكندر الثانى السفير الفرنسى الجنرال لى فلو فى كياسة « أن مصالح بلدينا مشتركة وانك ستعرف ذلك عاجلا وستعرفونه منا إذا ما هددتم يوماً تهديداً خطيراً وهو ما لا أعتقده » . كذلك أذاعت الملكة فيكتوريا أنها فى هذا الصدد تشاطر القيصر رأيه . بيد أن واحدة من هاتين الدولتين لم تكن بعد مستعدة لتوثيق علاقاتها بالجمهورية الفرنسية : فاسكندر الثانى بطبيعة كرهه للنظام الجمهورى كان يؤثر التضامن الملكى الذى كان حلف البراطرة الثلاثة يمثله وكانت المسألة الشرقيـة تستغرق انتباهه حيث صداقة ألمانيا أقوم عنده من تأييد فرنسا . كذلك كان حصول انجلترا على قناة السويس وما تلا ذلك من احتلال مصر سبباً لنشوء حالة جعلت توثيق العلاقات بين الانجليز والفرنسيين مستحيلا فى الواقع مدة ربع قرن . ولقد بذل بسمارك فيما بين ستى ١٨٧٥ — ١٨٨٥ كل جهد مع ذلك لاكتساب ود فرنسا وجعلها تقبل بلا تحفظ تسوية سنة ١٨٧١ ليحملها على نسيان الالزاس واللورين وليطمئن بال ألمانيا من جهة حرب الانتقام وقد كان ميالا فى سبيل تحسين العلاقات بين البلدين الى أن يزوره المسيو غامبتا الذى كان يعتبر أس فكرة الانتقام إلى يوم وفاته فى سنة ١٨٨٢ . ولما عين المسيو سان فالبير سفير الفرنسا فى برلين فى سنة ١٨٧٨ غمره بسمارك بالتفاته وتعطفه حتى جعل الناس يتحدثون عن عصر جد د فى تاريخ العلاقات الفرنسية الألمانية . وفى مؤتمر برلين أكد بسمارك لفرنسا كما أكد لها فى مناسبات تالية كثيرة أنه مستعد لمساعدتها سياسياً إذا هى أرادت حماية حدودها فى الجزائر بالاستيلاء على تونس .

وفى مناسبات تالية شجع بسمارك فرنسا بنفس هذه الطريقة على بسط نفوذها الاستعمارى فى جهات أخرى من أفريقية والصين . وكل ذلك أملا ، كما تدل مذكراته المنشورة أخيراً ، فى حمل الفرنسيين على نسيان الالزاس واللورين

بصرفهم الى أعمال استعمارية خارج أوربا . وقد كلف ممثل ألمانيا فى مؤتمر مدريد الخاص بالمشكلة المراكشية أن « يسير يداً بيد مع فرنسا التى أنشأت لها فى مراكش مصالح بحق نظرا لممتلكاتها المجاورة فى الجزائر » مما جعل السفير الفرنسى يقدم خالص الشكر . وقد كتب بسمارك فى تعليماته إلى السفير الألمانى فى باريس بتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٨٨١ يقول : « إن فى البحر الأبيض المتوسط متسعاً لأطلاق يد الفرنسيين . وليس ببعيد أن ترى السياسة الفرنسية فى النهاية أن صداقة الامبراطورية الألمانية بملايينها الخمسة والأربعين أقوى وأجدى على الفرنسيين من مليون الزاس ولورين . فلتتأكد فرنسا أننا لن نناهض سياستها الحقة فى التوسع فى البحر الأبيض المتوسط . ولتعتقد أن الروسيا ستقف نفس موقف ألمانيا » فهذه التعليمات تدلك على خلوص طوية بسمارك فى سعيه الى مصالحة فرنسا مصالحة أكيدة فى خلال السنوات التى تلت مؤتمر برلين .

وقد رفض مساعدة أسرة عبد القادر الزعيم الجزائرى البطل اكراما لفرنسا وغض الطرف عن اسراف الفرنسيين فى النعرة الوطنية وكلف سفراءه وأوعز الى الصحف الألمانية بأن لا تأبه للحملات العنيفة التى كانت توجهها الصحف الفرنسية وبعض الجمعيات الوطنية إلى ألمانيا قائلا إنه خير أن نلتزم حول هذه الأمور الصمت التام . وقد بعثه انفعاله من تواطؤ انجلتره فى مسألة جنوب أفريقية الغربى ورغبته فى التقرب الخالص من فرنسا على ابداء استعداده للتعاون مع فرنسا فى مؤتمر يتناول المسألة المصرية ومسائل استعمارية أخرى فى أفريقية . وفى سنة ١٨٨٤ راجت الاشاعات عن احتمال التعاون البحرى بين الدولتين تعاونا قد يفضى الى محالفه . لكن الفرنسيين كانوا يرتابون فى بواعث بسمارك المكيفاليه ويشتبهون فى أنه يريد أن يوقعهم مع انجلتره . هذا إلى ماكان السفير الفرنسى لا يفتأ يرفضه من اعتبار فقدان الألزاس واللورين نهائيا لا نزاع فيه . قال « فقد أعربت للمستشار نفسه عن أنه

لا الالزاس ولا اللورين ينبغى اعتبارها مسألة يمكن النظر فيها بيننا وأن هنالك منطقة ينبغى أن لا تنفذ اليها لأننا لا يمكن أن نتفق عليها ».

هذا الموقف المنطوى على العناد والأباء يحمل سبباً من الأسباب الجوهرية فى سقوط أغصان الزيتون التى كان بسمارك يلوح بها. وهنالك سبب آخر هو الريبة وسوء الظن الخفيان اللذان كان كل فريق يقابل بهما إقتراحات الآخر. وقد كان من جراء ذلك أن فترة الود النسبى الذى اصطبغت به العلاقات الفرنسية الألمانية فى عشر سنوات واقعة بين سنة ١٨٧٥ و ١٨٨٥ تلاشت وحل محلها التوتر الذى لازم عهد بولانجيه. فأن الجنرال بولانجيه الذى عين وزيراً للبحرية فى يناير سنة ١٨٨٦ فى وزارة المسيو فريسينه سرعان ما أصبح فى نظر الجماهير الفرنسية رمزاً للانتعاش العسكرى والأمل فى الانتقام. فأنه بعد أن تحملت فرنسا عزلتها وذلها مدة خمسة عشر عاماً طويلة مريرة أخذت تنصت كأن على رؤوسها الطير إلى ذلك الرجل الممتطى صهوة جواده وهو يعلن فى خطبه الحماسية وفى صحيفته « فرنسا العسكرية » « إننا لا ننسى أنهم بانتظارنا فى الالزاس واللورين ». ولقد كانت الوزارات الفرنسية عرضة للسقوط فى خلال الشهور الخمسة عشر التالية لكن هذا لم يحل دون مطالبة الرأى العام دائماً بأن يكون بولانجيه فى كل وزارة جديدة. وقد جعل غايته فى خلال هذه المدة أن يزيد عدد وحدات الجيش الفرنسى ويقويها بمختلف الوسائل فابتاعت وزارة الحربية كتل الخشب لأنشاء الثكنات الجديدة وجىء من ألمانيا بمقادير زائدة من حمض البكريك لصنع المفرقعات، واسترجعت الجنود الفرنسية تدريجاً من الصين ومن أفريقية. ومع أن الوزارة كانت منشقة على نفسها إلا أن بولانجيه أقنعها أخيراً بالموافقة على تعبئة جزئية على سبيل التجربة. فلما وجد رجل فرنسى أخف غلواء منه وأكثر تقديراً للعواقب مثل المسيو روفييه وكان له من شجاعته ما جعله يشكل وزارته فى مايو سنة ١٨٨٧ دون

بولانجيه لم يؤد عمله هذا إلا الى مضاعفة تعلق الجمهور ببولانجيه وما يجره هذا من الخطر على سلام البلاد فى الداخل والخارج . وقد كان يظهر فى شوارع باريس أمام الجماهير المتهللة ويرشح نفسه مراراً فى الأقاليم لعضوية مجلس النواب فكان بذلك يوجد تدريجاً نوعاً من الاستفتاء الفرنسى لمصلحته . وكان وقتئذ آلاف من الناس يتطلعون إلى سقوط النظام الجمهورى لاستسلامه الى ألمانيا ومسالمته لها لتحل محله ديكتاتورية على رأسها القائد الشجاع . وزاد النعرة الوطنية فى فرنسا إستعاراً ما كان يلقيه بول ديروليد من خطب نارية وما كانت عصبة الوطنيين تقوم به من أعمال . فضلا عن المقالات الافتتاحية الشديدة اللهجة التى كانت تنشئها أغلب الصحف الفرنسية . هذا وبسمارك يقف من الملحق الحربى الألمانى فى باريس على كل هذه المظاهرات الفرنسية الوطنية بالتفصيل فى حين كان السفير الألمانى فى العاصمة الفرنسية الكونت مونستر يتوخى مع ذلك إرسال تقارير معتدلة عن سير الحالة فى فرنسا كانت أدعى من تلك الى الاطمئنان وإن كان قد سلم بأن هناك تعطشاً غير عادى إلى الانتقام بين أفراد الشعب لكنه كان يرى أن هذا الشعور مفتعل وأن فى قرارة الشعب الفرنسى كراهية حقيقية لهذه « الحرب المقدسة » مهما يكن من حديث الصحف والاجتماعات العامة عنها . وكان من رأيه أن انصار الجمهورية فى الأقاليم متعلقون بأهداب السلم وأنه ليس لبولانجيه الخطورة التى ظنها الناس وأنه لا يسعه إقامة ديكتاتورية وأنه مهما يكن شعور الكافة فان الحكومة ترغب حقاً فى السلام خوفاً من بطش ألمانيا ، فضلا عن ان فرنسا فى حالة فقر لا تستطيع معها المغامرة بالحرب وأن الخدمة العسكرية ليست محبوبة إلى هذا الحد كان إعتقاد سفير ألمانيا بعدم إمكان قيام بولانجيه بانقلاب حكومى أو هجوم على ألمانا حتى أنه أقدم على خطوة غير مألوفة فبعث بآرائه هذه فى كتاب خاص إلى الامبراطور غليوم الأول

على أن بسمارك لم يقتنع على الاطلاق بتشخيص السفير للحالة فى فرنسا وعنفه على مخاطبة الامبراطور مباشرة فى الموضوع مما جعل السفير يوافق على عدم إيصال الخطاب الى جلالته . وقد كان تشكك بسمارك فى نيات فرنسا راجعاً بعضه إلى عدة أسباب منها تاريخ فرنسا وما حدث فى عهد الامبراطورية الثانية عند ما كان نابليون الثالث يتكلم عن السلام ويشعل نار حرب بعد أخرى . كذلك ترجع عدم ثقته بفرنسا إلى اخفاقه فى الوصول إلى التفاهم معها قبل ظهور بولانجيــــه . وهنالك سبب آخر هو ما نمى إليه فى سبتمبر سنة ١٨٨٦ من أن بعض من تصطنعهم الروسيا يجسون نبض باريس فى عقد محالفة روسـيه فرنسية ، وقد أرسل فوراً الى بطرسبورج ينقض صحة الخبر . ولما دارت المفاوضات عقب ذلك بقليل لعقد معاهدة التامين المجدد أرخى للروسيا العنان كثيراً فيما يتعلق بمطامعها فى الاستانة أملا فى إبعاد القيصر اسكندر الثالث عن فرنسا وإبقائه على صداقته الثابتة لألمانيـا

وسبب آخر لعدم أخذ بسمارك بآراء منستر المنطوية على التفاؤل هو أنه كان يستعد لأن يعرض على الريخستاج المشروع الخاص بالجيش عن سنة ١٨٨٧ كان يريد به زيادة عدد الجيش الألمانى زيادة عظمى . فنشاط الدعاية الوطنية الفرنسية كان من أهم الأسباب التى تضمن لبسمارك الموافقة على مشروعه فاذا كان السفير مصيبا ضعفت حجته فى طلب زيادة الجيش ، ولذا آثر الأخذ بأقوال الملحق العسكرى الألمـــانى فى باريس . وقد وافق الريخستاج على المشروع فضاعف بذلك ارتياب فرنسا وروسيا وسوء ظنهما مما كان يصاحب دائما كل زيادة فى تسليحات ألمانيا . وكانت النتيجة أن انفقتا على تسليحهما اعتمادات أخرى واسعة النطاق ممـا جعل ألمانيا ترتئى زيادة جديدة فى العام التالى . وقد بلغ القلق والتحدث عن الحرب على جانبى الرين مبلغا ادى الى إثارة الخواطر فى ربيع سـنة ١٨٨٨ كما أثيرت فى سنة ١٨٧٥

خشية الحرب . وفى ١١ ينـــاير سنة ١٨٨٨ الق بسمارك خطبته الشهيرة فى الريخستاج فأعلن أن ألمانيا برغم زيادة التسليحات الألمانية لا تنوى الحرب مطلقا لا ضد الروسيا ولا ضد فرنسا .

على أن الحـكمة وتقدير العواقب سادا الرؤوس فى باريس برغم ما أثارته بعض الحوادث فى نفوس البلدين فتلاشت سمعة بولانجيه بنفس السرعة التى ارتفعت بهـا فى أعين الناس وخف التوتر بين فرنسا وألمانيا . لـكن هذه الفترة هى التى بدت فيها طلائع التقرب بين فرنسا والروسيا وهو ما تناول فيما بعد انجلترا أيضاً وكانت نتيجته ايجاد الوفاق الودى الثلاثى . وهكذا أخذت سيطرة الأمبراطوريات الشرقية فى التلاشى .

الفصل الثالث

نظام المحالفات السرية بين سنة ١٨٩٠ ، ١٩٠٧

تكوين الوفاق الودى الثلاثى

التقرب بين فرنسا وروسيا ١٨٨٧ — ١٨٩١

لم يكن الوفاق الفرنسى الروسى الذى عقد فى سنة ١٨٩١ ثم تحول فى سنة ١٨٩٤ إلى محالفة الا نتيجة طبعية لما كان يحدو الدولتين ضد ألمانيا من الريب والشعور بالعزلة والانفعال . لهـذا كان تقربهما برغم ما بين نظامى الحكم فى باريس وسان بطرسبورغ — وهما الجمهورى والمطلق — من تباين جوهرى بمثابة الموازنة للمحالفة الثلاثية . فان القيصر اسكندر الثالث مع ما أظهره بسمارك نحو روسيا من السخاء فيما يتعلق بمحالفة البراطرة الثلاثة ومعاهدة التأمين لم يتمالك نفسه من الانفعال الشديد لاختيار فرديناند أوف كوبرج أميرا على بلغاريا .

ولقد تردد فرديناند فى قبول عرش بلغاريا أو تظاهر على الأقل بالتردد . غير أن القيصر اعتقد أن دسيسة من جانب بسمارك تنطوى على الغدر حملت فرديناند على قبول هذا العرش نهائيا . وعلى أن بسمارك أعلن صراحة أنه لا مصلحة لألمانيا فى بلغاريا وأن للروسيا مطلق الحرية فى أن تفعل ما تشاء ، فقد قيل إن سفير ألمانيا فى فينا كتب سرا إلى فرديناند يؤكد له تأييد ألمانيا له ضد الروسيا إذا استقر رأيه على قبول عرش بلغاريا وأن كتابه وقع فى أيدى الفرنسيين فأبلغوا القيصر اياه . وقد أكد بسمارك للقيصر فيما بعد أن هذا الكتاب مزور ، ومع ذلك فانه لا شك فى أن القيصر اسكندر الثالث لبث وقتا ما يحدوه نفس ما كان يحدو الفرنسيين من المرارة نحو بسمارك .

فهو لم يكن يستطيع التوفيق بين ما أكده بسمارك من أنه لا ناقة له ولا جمل فى الاستانه والبلقان وبين ارساله ضباطا من الألمان لتدريب الجيش التركى فضلا عن الاستقبال الحماسى الذى قوبل به القائد التركى مختار باشا أثناء المناورات الألمانية. والقيصر اسكندر الثالث كالفرنسيين كان الجهر بتجديد المحالفة الثلاثية فى سنة١٨٨٧ سببا لأرتيابه وانفعاله لأن شروطها كانت سرية وهذا ما حمله بطبيعة الحال على افتراض أنها تشتمل مشروعات هجومية من جانب النمسا وايطاليا تعارض مطامع الروسيا فى شرق البحر الأبيض المتوسط .

ثم أن كريسبي الذى تولى رئاسة الوزارة الايطالية فى يوليه سنة ١٨٨٧ بعد تجديد المحالفة الثلاثية بقليل تظاهر بزيارة فينا لكنه قصد إلى زيارة بسمارك فى فريدريكسروه وقد صرح عند عودته لمراسل الفرانكفورتر تسايتونغ أن إيطاليا تتمنى الخير لبلغاريا ولكنه لا يمكن أن يوجد ثمة شك فى أن لدى إيطاليا ككل دولة أوربية أخرى من الأسباب ما يحملها على الخوف من تقدم روسيا نحو الآستانة . « إذ ليس يسعنا أن نسمح بأن يصبح البحر المتوسط بحيرة روسية » زد على هذه الشكاوى أن الروسيا ألفت فجأة فى صيف ١٨٨٧ أن سعر الروبل أخذ يتدهور وبدا لها أن هناك حملة منظمة فى صحف برلين ضد السندات الروسية. وقد خطر للروس أن بسمارك هو مدبر هذه الحملة فازداد ميلهم إلى الاستسلام لرغبة دعاة الجامعة السلافية فى الاقتراض من باريس . وكانت فرنسا وقتئذ تدير أعينها للبحث عن سوق توظف أموالها فيه . فسرعان ما تألفت فى باريس شركة من مديرى البنوك بدأت المفاوضات لعقد سلسلة قروض سائرة فى فرنسا لروسيا . وقد بلغ أولها خمسمائة مليون فرنك ووافقت عليه الحكومتان . وقد نظرت ألمانيا إلى هذا الاجراء شذراً بطبيعة الحال وتوقعت له نتائج سياسية . وعلى الرغم من تثبيط الصحف الألمانية همم الناس عن الاشتراك فى القرض فقد

نجح نجاحاً هائلا شجع الروسيين فى العام التالى على عقد قرضين أحدهما بمبلغ سبعمائة مليون فرنك والثانى بمبلغ ۱۲۰۰,۰۰۰,۰۰۰ فرنك فنجح القرضان أيما نجاح . وهكذا سلكت فرنسا الطريق المالى فأدى بها هذا الطريق إلى أكثر مما كانت تتوقع إذ ذاك وجعل من المحتوم أن يرى الآلاف من أبنائها مصلحة لهم من الوجهتين المالية والسياسية فى مطامع الروسيا . وبعد أن مهد الطريق المالى خطت فرنسا الخطوة التالية بتزويد الروسيا بالمدافع إذ كان الغراندوق فلاديمير شقيق القيصر اسكندر الثالث يزور فرنسا فاطلع على حالة الجيش الذى كان المسيو فرنسينه قائماً بتنظيمه فأعجبته كثيراً بنادق ليبل فأعطى منها انموذج بناء على طلبه وسرعان ما بدأت المفاوضات بعد ذلك وأمضى عقد بأن تصنع فرنسا للروسيا نصف مليون بندقية شبيهة بسلاح ليبل .

ولم يكن غليوم الثانى أو مستشاروه فى وزارة الخارجية يظنون أن الانصراف عن معاهدة التأمين المجدد ستتلوه محالفة فرنسية روسية . بيد أن الامبراطور لكى يبعد هذا الاحتمال شرع يسلك مع فرنسا المسلك الودى الذى سلكه بسمارك نحوها فى خلال مؤتمر برلين وبعده . فجعل يجاملها مجاملات عدة تنطوى على حسن النية : يهنئها ويعزيها فى مختلف المناسبات . واعترف بحمايتها على مدغشقر وأيدها سياسياً فى مسائل أخرى استعمارية لم يكن للألمان فيها مصلحة . . ورتب لوالدته الامبراطورة فريدريكا زيارة لباريس أدت على غير ما توقع، إلى مظاهرة عدائية كادت تفضى إلى فضيحة خطيرة لولا همة الحكومة الفرنسية وسفر الامبراطورة من باريس قبل الموعد المقرر . وقد كان هذا الحادث باعثاً من جديد على اثارة النعرة الوطنية وتحريك الرغبة فى توثيق العلاقات مع الروسيا .

كذلك كان الامبراطور يسعى فى أن يقوم بينه وبين الروسيا علاقات الود القديمة فكان يسرف فى التأكيد بأن سياسة المانيا لن يطرأ عليها أى

تغيير من جراء إقالة بسمارك . بيد أن الروسيين كانوا فى الواقع قد جعلوا يشتبهون فى أن ألمانيا تتقرب من انجلترا . ثم جاءت زيارة الامبراطور لانجلترا فى صيف ١٨٩٠ دليلا جديداً على الطريق الذى تهب فيه الريح . وقد أشار الامبراطور إلى المحالفة الثلاثية فى افتتاح الريخستاج بتاريخ ٦ مايو سنة ١٨٩٠ فكانت إشارته هذه مع القانون الجديد الذى زاد الجيش الألمانى ١٨٠٠٠ رجل، سبباً لقلق الروسيين والفرنسيين على السواء وإن كان قد تكلم فيها عن المحالفة باعتبارها ضماناً للسلام العالمى

المحالفة الروسية الفرنسية سنة ١٨٩٤

كانت الحالة العامة كما رأيت عند ما بدأت روسيا فى آخر الأمر تصغى بصفة جدية إلى اقتراحات الفرنسيين بتوثيق العلاقات بين البلادين . ومن المهم بالنظر الى الصورة التى صيغت فيهـا المحالفة الفرنسية الروسية ثم الى الاتفاقات العسكرية والبحرية بين انجلترا وفرنسا أن نذكر هنا أن أول مفاوضات بالمعنى الصحيح لم تدر بين الممثلين السياسيين كما هو المألوف بل دارت بين ولاة الأمور العسكريين فى فرنسا والروسيا . فالجنرال بواديفير الذى شهد المناورات الروسية سنة ١٨٩٠ لمدة أسبوعين ، كان يحادث وزير حربية روسيا ورئيس أركان الحرب البروشيف فى هـذا الموضوع يومياً تقريباً . ونظراً لأن قرينة الأخير كانت فرنسية الأصل فقد كان من أشد المدافعين عن عقد محالفة بين الروسيا وفرنسا . وقد تم الاتفاق سريعاً بين بواديفير والقواد الروس على أن يعمل الجيشان فى وقت واحد فيما لو وقع اعتداء يخشى كل منهما عواقبه . فكانت هذه بمثابة خطوة أولى فى سبيل وفاق ودى . ومع أن اتفاقاً كتابيا لم يكن وقع بعد فان سفير روسيا فى باريس كان مرتاحاً الى هذه الخطوة واعتبر الاتفاق ثابتاً الصوان . ومما عزز هذا الاتفاق اجماع روسيا وفرنسا على الاشتباه فى أن

انجلتره تؤازر المحـــالفة الثلاثية لاحباط مطامع الروسيا فى شرقى البحر الأبيض المتوسط

وقد كان إذ ذاك أن جددت المحالفة الثلاثية على الرغم مما بذلته فرنسا من المساعى لفصل ايطاليا عنها وما بنته روسيا وفرنسا من الآمال على اقالة بسمارك واعتقادها بأنها ستؤدى إلى زعزعة المحالفة وهدمها. ومع ذلك فأن تجديد المحالفة كان مصحوباً بكثير من المصاعب لأصرار ايطاليا على المطالبة بنصيب أكبر من المساعدة لحفظ الحالة الراهنة فى شمالى أفريقية مما اضطر ألمانيا والنمسا الى التسليم إلى حد ما برغبات ايطاليا بل والموافقة على أن تبذلا جهدها لحمل انجلتره على الرضا بهذه الرغبات. ولقد كان السنيور رودينى رئيس الوزارة الايطالية هو الذى أذاع فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩١ نبأ تجديد المحالفة الثلاثية. وقد أشار بهذه المناسبة الى الاتفاقات الموجودة بين ايطاليا وانجلترا اشارة كان من شأنها أن عززت اشتباه الروسيا وفرنسا فى أن الأخيرة لا بد أن تكون انضمت فعلا الى المحالفة المذكورة؛ فقد كان هذا الائتلاف الرباعى وإن كان قد قصد منه إلى المحافظة على الحالة الراهنة أشد ما يضايق الروسيا التى كانت تريد فتح الدردنيل وفرنسا التى لم تكن قد انتهت من تنشىء امبراطوريتها الافريقية فى غربى البحر الأبيض المتوسط.

عقب هذا ببضعة أسابيع لبى الأسطول الفرنسى بقيادة الأميرال جارفيه دعوة القيصر لزيارة كرونشتات. وقد جعل الطرفان وخاصة الطرف الفرنسى من هذه الزيارة مناسبة لاظهار تضامنهما ولتكون بمثابة رد على الصدمة التى وجهت اليهما بتجديد المحالفة الثلاثية، فقد توجه القيصر والقيصرة الى بارجة الأميرال وضبـــاطه ودعواهم الى زيارة بيرهوف وكان العزف بنشيد المارسيليز محظوراً بتاتاً فى الروسيا سيان فى ذلك الأماكن العمومية وبيانو يعزف فى الشـارع. فسمح به لهذه المنـاسبة حتى اذا ما أقلع الأسطول الفرنسى عاد المنع سيرته الأولى. وناهيك بمـا أذيع فى الخارج اذ ذاك من

أن عاهل الروسيا والحاكم فيها بأمره كان يستمع عارى الرأس للمارسيليز . نشيد متطرفى الجمهوريين فى سنة ١٧٩٣ .

ولقد قوبلت مظاهرة كرونشتات فى فرنسا بابتهاج وحماس شديدين واعتقد سواد الشعب أن المحالفة أصبحت مضمونة وأن الفترة الطويلة التى قضتها فرنسا فى العزلة قد انقضت وأن فى وسع فرنسا الآن أن تصمد لألمانيا . وبالجملة تجددت أثناء هذا الحادث أيام بولانجيه ولكن دون أن يكون هناك رجل كبولانجيه . أما الحكومة الفرنسية فكانت تعرف أن حماسة الشعب الباريسى سابقة لأوانها وأن بين المجاملات فى كرونشتات وبين محالفة مكتوبة نافذة على الطرفين بوناً شاسعاً . ولذا عجلت باقتراح عقد محالفة تقضى على كل من الحكومتين باستشارة الأخرى عند حدوث خطر وبأن تعبئا جيشيهما سوياً فى الوقت الذى تعبىء فيه احدى دول المحالفة الثلاثية جيشها . أما شروط التعبئة المشتركة فتضعها هيئتا أركان الحرب فى البلدين بواسطة اتفاق فى هذا الصدد ، لكن جيرز وزير خارجية روسيا كان يخشى أن تكون أضالع الفرنسيين منطوية على نيات عدوانية بقصد استرجاع الألزاس واللورين فرغب أن يكون الاتفاق غامضاً وأن يطبق أيضا على البلاد الواقعة خارج أوربا كأفريقية والصين حيث يمكن أن يهدد السلام . ولم يمض عدة أسابيع حتى حصل الفرنسيون على اتفاق كتابى هذا فحواه :

أولا — تعلن الحكومتان أنهما ستتشاوران فى كل مسألة يكون من شأنها تهديد السلام العام ، دليلا منهما على التفاهم الودى (الوفاق الودى) الذى يجمع بينهما وتدشينا له ورغبة منهما فى المساعدة يداً واحدة على مايحفظ السلام الذى هو الغاية التى تحدوها منهما أخلص الرغبات

ثانيا — اذا ما أصبح ذلك السلام فى خطر وخاصة اذا ما أصبحت احدى الدولتين مهددة بالاعتداء عليها فان الطرفين يوافقان على التفاهم على اتخاذ مايحتمه تحقيق هذا الاحتمال من الاجراءات على الأثر وفى وقت واحد .

ومن هذا الاتفاق المبهم المحدود يتبين أن شقة الخلاف كانت لاتزال عظيمة بين وجهتى نظر باريس وسان بطرسبورج إذ لم يكن فى المسألة سوى ارتباط الحكومتين بأن تستشير كل منهما الأخرى فى حالة الخطر . وقد كانت فرنسا دائبة الخوف من الاعتـــداء عليها عبر الرين ، تمنى نفسها سراً باسترداد الاقليمين المفقودين ولا تفكر إلا فى محاربة المانيا ، فهى لم تلتمس مساعدة الروسيا لها فى شمالى أفريقية أو فى الصين حيث كانت تستطيع كما أيدت الحوادث ذلك فيما بعد أن تتفاهم مع انجلترا وايطاليـا ، لذلك لم يكن يعنيها كثيراً أن تفتح الروسيا البواغيز أو تستولى على الاستانة . أما من جهة الروسيا فان جيرز لم يكن يشعر بعداء كبير نحو المانيا بل كان هو واسكندر الثالث لايزالان تواقين الى استمرار الصداقة التقليدية بين البلادين. فالعدو الألد للروسيا كان انجلترة التى وقفت فى وجه الدب الروسى سواء فى البواغيز أو فى الشرق الأوسط .

على أن فرنســـا لم تكن راغبـة بطبيعة الحال فى أن تستخدمها الروسيا فى قضاء لباناتها فى مثل تلك الاصقاع النائية ، ونظراً الى هذا التباين فى المصـــالح وإلى مرض الكونت جيرز وارتيـاب القيصر المتواصل فى نيات فرنسا لم يمكن اعطاء الاتفاق صبغة عملية مقيدة للفريقين قبل مضى بضعة أسابيع، فان جيرز عند ماتوجه لزيارة باريس فى نوفمبر سنة ١٨٩١ بين له مسيو ريبو أوجه الخوف من احتمال مباغتة المانيا لفرنسا وروسيا فتجدهما بلا استعداد . بل أنه قد لايتسع لهما الوقت لاتخاذ وسائل الدفاع قبل أن تحل بهما كارثة لا سبيل الى اصلاحها مادامت جهود الدولتين قاصرة على اتفاقهما على الوصول الى تفاهم . ثم أبان له أن الوصول فى زمن السلم الى تفاهم سابق على ما ينبغى اتخاذه من التدابير العسكرية بمجرد وقوع الحرب فجأة أجدى عاقبة وأعود بالفائدة العملية . ولذا ينبغى أن يكمل الاتفاق الودى باتفاق عسكرى ينص على أنه فى حالة مباغتـة المانيا باعتداء تعبىء الروسيا

وفرنسا كافة قواهما وتستخدمان هـذه القوى فى سبيل الحصول على أقصى ما يمكن من الفائدة المتبادلة طبقاً لخطط يكون قد اتفق عليها من قبل . فوعد جيرز بعرض الامر على القيصر على الرغم من عدم تحمسه لهذا الاقتراح . وعلى ذلك تولى الجنرال ميريبل وضع الأساس الذى يقوم عليه مثـل هذا الاتفاق العسكرى مقدرا بالتفصيل جملة القوات التى يمكن أن تحشدها دول المحالفة الثلاثية حتى ورومانيا معها بنحو ٢ر٨١٠ر٠٠٠ جندى فى مقـابل ٣ر١٥٠ر٠٠٠ جندى تستطيع فرنسا وروسيا حشدهم . أما فرنسا فيمكنهـا توجيه خمسة أسداس قواتها ضد ألمانيا كما انه طلب إلى روسيا أن تعنى بتوجيه هجومها إلى ألمانيا اكثر من توجيهه إلى النمسا إذ الغاية التى ينبغى أن تعمل الحليفتان لتحقيقهـا هى القضاء على العدو الرئيسى وإذ ذاك تصبح هزيمـة الدول الباقية أمراً لا مناص منه . أو بعبارة أخرى متى تم سحق ألمانيا أمكن لجيوش الدولتين املاء إرادتهما على ايطاليـــا والنمسا .

وقد اتخذ مشروع الجنرال ميريبل بعد أن أدخلت عليه بضعة تعديلات إجابة لرغبات الروسيا وبعد كثير من التأجيلات التى استلزمها مرض جيرز وأسفار القيصر — نقول اتخذ هذا المشروع نهائياً شكل مشروع اتفاق عسكرى أمضاه رئيسا هيئتى أركان الحرب فى فرنسـا والروسيا بواديفر وابروشيف وأقره القيصر مبدئياً فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٢ . ويلاحظ هنا أن الاتفاق لم يوقعه السفير ولا وزير الخارجية فى كل من الدولتين فلم يكن والحالة هذه يعتبر بعد ملزماً للفريقين إذ كانت فى سبيله عقبتان سياسيتان خطيرتان . فقد شاء القيصر من جهة أن يبقى الاتفاق فى طى الكتمان الشديد بحيث لا يعرفه الا رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة فى فرنسا ومن جهة أخرى لم يكن لرئيس الجمهورية الفرنسيه الحق بمقتضى دستور بلاده فى أن يعقد معاهدات سرية . وقد كان من جراء هاتين الصعوبتين وتباين المصالح ذلك التباين الجوهرى الذى أسلفنا بيانه أن تأخر الاتفاق سنة ونصف سنة

وحدثت فى تلك الأثناء أمور كان من شأنها أن خففت وساوس القيصر وارتيابه من ناحية فرنسا وضاعفت رغبته فى إعطاء الاتفاق صبغة إلزامية. فقد سن فى ألمانيا فى سنة ١٨٩٢ قانون جديد خاص بالجيش قضى بزيادته ٦٠٠٠٠ وبتخفيض الخدمة العسكرية فى المشاة من ثلاث سنوات إلى سنتين. هذا إلى أن الاتفاق لم يتم بين ألمانيا وروسيا على عقد معاهدة تجارية فأعلنت كل منهما حرباً جمركية على الأخرى. وأزمة سيام التى وقعت فى يوليه سنة ١٨٩٣ والتى كادت تشعل بين فرنسا وانجلتره نار حرب لم يدرك خطرها إذ ذاك — هذه الأزمة أظهرت أن الفرنسيين كانوا على استعداد لأن يستعملوا مع انجلترة حتى فى آسيا لهجة حادة كان يسر الروسيا أن تسمعها بخاصة وهى ترى انجلتره تقترب يوماً فيوماً من دول المحالفة الثلاثية. وقد كانت نتيجة هذا أن القيصر اسكندر الثالث وافق على زيارة الأسطول الروسى لطولون فى اكتوبر سنة ١٨٩٣ رداً لتحية كرونشتات، ومع أن الضباط الروس كانوا موضع حفاوة كبرى فى طولون وباريس فان الصحف الفرنسية باشارة وزارة الخارجية توخت الاعتدال فى افتتاحياتها وتجنبت بتاتاً الاشارة إلى أن عقد محالفة مع الروسيا قد تساعد على استعادة الالزاس واللورين. وقد ارتاح القيصر لاعتدال الحكومة الفرنسية وقوتها فصادق على تبادل المذكرات السياسية بصفة رسمية. وقد فرغ من ذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٩٤ وأصبحت للاتفاق العسكرى المعقود بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٢ صفة إلزامية.

ولما كان تبادل المذكرات أو إمضاء الاتفاق العسكرى من الضباط العسكريين وحدهم لا يجعل لأى منهما صفة المعاهدة الرسمية، فقد رؤى أن لا حاجة الى عرضها على البرلمان الفرنسى لابرامها وعليه بقيت محتويات الاتفاق العسكرى سراً مكتوماً عن الوزارات التى كانت تقوم وتسقط فى فرنسا بسرعة مدهشة. وقد حفظت نصوص هذا الاتفاق فى غلاف كتب

عليه بخط المسيو فور رئيس الجمهورية هذه العبارة « الاتفاق العسكرى قد أقره خطاب المسيو جيرز الذى يكسب الاتفاق قوة المعاهدة » . وقد تأبطه المسيو فيفيانى وهو ذاهب إلى مجلس النواب ليعتلى منصة الخطابة فى ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ طالبا اعتمادات للحرب فى سنة ١٩١٤ وكان على استعداد لتلاوة الاتفاق على المجلس فلما لم يطلب أحد اليه تلاوته أملت عليه الحكمة أن يبقيه فى حافظته وقد ظل مكتوماً حتى نشر فى الكتاب الفرنسى الأصفر فى سنة ١٩١٨ . وهكذا أمكن التغلب على الصعوبتين فبقى الاتفاق فى طى الكتمان وحوفظ على مقتضيات الدستور .

واليك نصوص هذا الاتفاق العسكرى الذى أصبحت له فى يوم ٤ يناير سنة ١٨٩٤ قوة المعاهدة والذى أصبح أساس محالفة سرية جداً هى المحالفة الفرنسية الروسية . وهى وجيزة بسيطة جلية الى حد أن لا مانع من اثباتها كلها :

« المادة الاولى — إذا هوجمت فرنسا من ناحية المانيا أو من ناحية ايطاليا تؤيدها المانيا فان روسيا تستخدم كافة قواها الميسورة لمحاربة المانيا

واذا هوجمت روسيا من ناحية المانيا أو من ناحية النمسا تؤيدها المانيا فان فرنسا تستخدم كافة قواها الميسورة لمحاربة المانيا

المادة الثانية — فى حالة ما إذا عبئت قوات دول المحالفة الثلاثية أو إحدى هذه الدول فان روسيا وفرنسا بمجرد أول دلالة على هذا الحادث وبدون حاجة الى اتفاق سابق تبادران الى تعبئة كافة قواهما فى الحال وفى وقت واحد وتنقلان هذه القوات الى أقرب نقطة من الحدود

المادة الثالثة — تكون القوى الميسورة التى تعبئها فرنسا ضد المانيا ١,٣٠٠,٠٠٠ والتى تعبئها روسيا من ٧٠٠,٠٠٠ الى ٨٠٠,٠٠٠ وعلى هذه القوى أن تشرع فى الاجراءات التامة بأقصى سرعة كيما تضطر المانيا الى القتال فى الميدانين الشرقى والغربى فى وقت واحد .

المادة الرابعة — توالى هيئتا أركان الحرب فى البلادين تدبير الخطط سويا على سبيل الاستعداد لتنفيذ الاجراءات السابقة وتسهيل هذا التنفيذ وعليهما أن تطلعا إحداهما الاخرى على كافة المعلومات الخاصة بجيوش التحالف الثلاثى التى فى حوزته أو التى ستكون فى حوزته وأن تتفقا مقدما على كيفية التخاطب والتشاور وقت الحرب .

المادة الخامسة — لا تعقد فرنسا أو روسيا صلحاً على انفراد .

المادة السادسة — يستمر العمل بهذا الاتفاق ما استمرت المحالفة الثلاثية.

المادة السابعة — تبقى كافة المواد الآنفة الذكر فى طى الكتمان الشديد »

لقد كانت هذه المحالفة الروسية الفرنسية المعقودة فى سنة ١٨٩٤ دفاعية فى مبدأ أمرها كما كانت المحالفة الالمانية النمسوية المعقودة فى سنة ١٨٧٩ فلم يكن فى الأصل فى نية السلطات المسئولة عند أى من الطرفين استخدامها فى الاعتداء على المانيا أو أية دولة أخرى أو الانتفاع بها فى تأييد خطط سياسية خطرة تنطوى على الطمع أو تجر الى الحرب مع دول المحالفة الثلاثية أو مع انجلترة . وكائنة ما كانت الآمال التى أنعشتها المحالفة فى قلوب أنصار الجامعة السلافية لتحقيق رسالة روسيا التاريخية فى البلقان والشرق الأقصى ، أو فى أنفس الوطنيين الفرنسيين لاسترداد الالزاس واللورين وبسط نفوذ فرنسا الاستعمارى فان الوزراء المسئولين فى الروسيا وفرنسا كانوا أكثر علما بالأمور واطلاعا على حقيقة الحال فلم تكن الوزارة الفرنسية تعول على مساعدة روسيا المسلحة فى فاشودة أو فى مراكش كما لم يكن الروسيون يعولون على أن تساعدهم فرنسا بالسلاح فى الشرق الأقصى أو فى البلقان . فلما كانت أيام ديلكاسيه وايزفولسكى ، وبوانكاريه بعد ذلك بزمن طويل ، تبدلت المحالفة الفرنسية الروسية تبدلا جوهريا وانقلبت فى روحها من رابطة دفاعية الى رابطة يمكن أن تستخدم فى الهجوم

ويمكن استبانة هذه الصبغة الدفاعية الهجومية للتحالف من التدابير الفنية التي كانت هيئتا أركان الحرب فى فرنسا والروسيا تضعها سنوياً ، فان هاتين الهيئتين استناداً إلى المبدأ القاضى بأن خير نوع للحرب الدفاعية هو النوع الذى يتخذ فيه الهجوم ضد القوة الرئيسية للعدو — «كانتا على وفاق تام فيما يتعلق باعتبار هزيمة الجيوش الألمانية كائنة ما كانت الظروف أول وأهم غرض تسعى اليه جيوش الحلفاء . وهذا أدنى إلى أن يكون هكذا (فى سنة ١٩١٣) مما كان قبل ذلك التاريخ لأن قوة ألمانيا العسكرية فى المحالفة الثلاثية كانت قد زادت نسبياً زيادة عظيمة » .

ومع أن المحالفة الفرنسية الروسية كان يقصد بها إلى سحق ألمانيا فيما لو حاولت هذه الاعتداء فانها لم تثر بادىء الأمر شبهاً أو خصومة خطرة فيما وراء الرين لأن أحداً لم يكن يعلم بوجودها حتى أن السفير الألمانى نفسه أبى بعد عقدها بعدة أشهر أن يعتقد بوجودها . هذا إلى أن ألمانيا كانت تشعر بأن المحالفة الثلاثية لا تزال كفئاً للحلف الجديد كما كانت تعتقد أن انجلترا وبيدها التوازن الدولى لن تنضم إلى خصوم هم خصومها من زمن طويل كفرنسا والروسيا . على أن وجود المحالفة الفرنسية الروسية حمل ألمانيا على أن تحسب حساباً جديداً لجارتيها وجعلها اكثر استعداداً للسعى وراء التعاون معهما على ما لا يحصى من المسائل الدولية . . . وقد ظل التوازن بين المحالفة الثلاثية والمحالفة الفرنسية الروسية قائماً لا اضطراب فيه ولا يجرؤ معه أى فريق على الاخلال به بالقوة حتى عقد الوفاق الانجليزى الفرنسى فى سنة ١٩٠٤ . وكان من أثر هذا التوازن فى القارة كائناً ما كان مقداره أن تعاونت ألمانيا مع الروسيا وفرنسا فى طائفة من المسائل السياسية فتضافرت ألمانيا وفرنسا فى سنة ١٨٩٤ على منع انجلتره من الحصول على شقة من أراضى الكونغو لسكة حديد الكاب — القاهرة . وتعاونت ألمانيا مع فرنسا والروسيا فى سنة ١٨٩٥ على إرغام اليابان على

التنزل عن جانب من فتوحاتها التى قامت بهـا فى الصين . وفى سنة ١٩٠٠ اقترحت الروسيا أن تحاول هاته الدول الثلاث التوسط بين انجلتره والبوير فرضيت ألمانيا بالبحث فى هذا الأقتراح . وفى تلك السنة بعينهـا سارت الجنود الألمانية والفرنسية والروسية والانجليزية جنباً الى جنب لقمع ثورة البوكسر . . . هذا إلى ما طالما حاوله امبراطور ألمانيا من إدماج المحـــالفة الثلاثية والمحالفة الفرنسية الروسية فى عصبة أوربية كبيرة

هكذا كانت السنوات الأولى التى تلت المحالفة الفرنسية الروسية أحفل بمـا يقوى السلام منها بما يعرضه للخطر . لـكنه بين سنة ١٨٩٤ و ١٩٠٤ حدث تغييران أخلا بهذا التوازن وهددا بالقضاء عليه . وذانك هما خروج انجلتره عن عزلتها المجيدة وعقدها الوفاق الودى مع فرنسا ثم الارتياب فى ولاء ايطاليا نحو حليفتيها

انجلتره عند مفترق الطرق ١٨٩٠ - ١٨٩٨

كانت سياسة انجلتره التقليدية فى خلال بضعة قرون سياسة « عـزلة مجيدة » فاستطاعت انجلتره بالاحتفاظ بكامل حريتها أن توازن فى القـارة بين أحزابها وتجعل للنفوذ الانجليزى فى كل كفة القول الفصل اللهم إلا أن ترى أن دولة بعينها تسعى لأن تصبح قوية الجانب إلى درجة هائلة أو تجد أنها تهدد بالخطر سيطرة الانجليز على بحر المانش وسيادتها على البحار عندئذ فقط تتدخل انجلتره فى السياسة الأوربية تدخلا فعالا حاسماً . وقد كانت انجلتره فى السنوات التى تلت الحرب السبعينية لا تزال متمسكة بأهداب سياستها التقليدية فقد جس بسمارك نبضها ثلاث مرات ليحملها على محالفة ألمانيا فـكان رسل بسمارك فى كل مرة يعودون بخفى حنين . ولم تحد انجلتره عن سياسة عدم التحالف هذه إلا بقدر ما دل عليه وفاقها مع إيطاليا والنمسا فى سنة ١٨٨٧ حيث أعربت الدول الثلاث عن رغبتهن المشتركة فى المحافظة

على السلام والاحتفاظ بالحالة الراهنة فى البحر الأبيض المتوسط وتركيا . وهذا وفاق أو اتفاق لم يكن يلزم انجلتره بأى ارتباط عسكرى لكنه أكد علاقاتها الودية بالمحالفة الثلاثية . وقد استمرت هذه الصداقة بعد سقوط بسمارك ولاح فى مبدء الأمر أنهـا تقوت بالمعاهدة التى عقدت فى شأن هيليجولند وزنجبار وبالروابط الشخصية والزيارات التى كان يؤديها الأمبراطور الشاب إلى انجلتره .

لكنه فى الوقت الذى تكونت فيه المحالفة الفرنسية الروسية أو حواليه ظهر أن انجلتره قد وصلت الى مفترق الطرق . فالعزلة وان كانت مجيدة ، لم تكن دائما أمينة ولا مريحة . وانجلتره وان كانت فى البحار كفئا لأى من الفريقين المتحالفين فى القارة الأوربية ، لم تأمن أن تتعرض لخطر هزائم سياسية غير محمودة إذا اتحدت كلمة ألمانيا وفرنسا أو ألمانيـا والروسيا عليها . فقد وقعت للورد روزبرى ، من جراء سياسته النشيطة الجريئة ، عدة أمور سيئة تركت فى النفوس أثرا لا يستحب فانه ، دون أن يستشير الموقعين على معاهدة ١٨٨٤ التى تحد ولاية الكونغو ، وقع على معاهدة نزل بها لتلك الولاية عن أرض فى أعالى النيـــل فى مقابل شقة من أرض الكونغو فى منطقة تانجانيقا كان يراد أن تمد عليهـا سكة حديد الكاب — القاهرة . فكان أن احتجت فرنسا وألمانيا وأن اضطر روزبرى الى الغاء الاتفاق . كذلك كان ما لقيه أثناء سوء التفاهم الذى نشأ من الاضطرابات فى سيام سنة ١٨٩٣ إذ ألفى الفرنسيين يقفون منـه موقف العناد . فقد استجم نفسه فى يوم أحد وأرسل برقية الى القائد الانجليزى فى بانكوك رعبت لها الملكة فيكتوريا رعبا شديدا ، وكادت على حد قوله نفسه توقع انجلتره فى حرب مع فرنسا .

كانت انجلتره بالنظر الى مركزها الضعيف فى مصر وتعرضها بسبب هذا الضعف للخطر عرضة على الدوام لمناهضة الدول الأوربية المتحدة عليها نوعا ما . إذ كانت مصر كالخية فى عنقها كلما أرادت دولة من الدول العظمى انتزاع

مطلب سياسى من سيدة البحار شدت عليها، الأمر الذى كشف تلك العزلة « المجيدة » ودل على فراغها، حتى اقتنع الساسة الانجليز تدريجاً بأن تلك العزلة لم تعد ممكنة. وهكذا كان فى سنة ١٨٩٥ أن دل اللورد سالسبورى على تغير موقف بريطانيا بتلميحه لألمانيا بأن الوقت قد حان لتقسيم تركيا. وعلى أن انجلترە كانت فيما مضى تجرى على سياسة من شأنها سند الامبراطورية التركية العليلة فأن سالسبورى أصبح أخيرا يعتقد أن لا أمل فى اتباع هذه السياسة وأنه كان يراهن على الجواد الخاسر. ومن الممكن بدل هذا أن تقطع أوصال تركيا أو على الأقل أن يعين من الآن نصيب كل امرىء من قطعها إذا كان سيقدر لها فى النهاية أن تنهار.

وقد كان فحوى اقتراح اللورد سالسبورى فى حالة تقسيم تركيا أن تكون مصر من نصيب انجلترە وطرابلس من نصيب ايطاليا، وأن يلقى الى النمسا بسالونيك والى الروسيا بالآستانة أو بالسيطرة على البواغيز. فأن مثل هذا التقسيم إذا ما قام على أساس اتفاق ودى سابق وضمن لكل من الدول العظمى نصيبا طيبا قد يقرب المسألة الشرقية من الحل متى ما أمكن التغلب على المصاعب العظيمة المتعلقة بها.

لكن برلين لسوء الحظ لم تأخذ بهذا الاقتراح فكان مارشارل وهولشتين يرتابان فيه كل الارتياب، وكانت لهما إذ ذاك السيطرة على السياسة الألمانية، ويتنبآن بأنه سوف يكون من المتعذر إرضاء فرنسا وإيطاليا فضلا عن أنه ما الذى تكسبه ألمانيا؟ كانا يخشيان أن تفضى محاولة تقسيم تركيا إلى نشوء مشاكل أكثر من التى يسويها هذا التقسيم بل أن تجر هذه المحاولة إلى حرب ولذا اشتبها فى أن سالسبورى إنما يرمى باقتراحه إلى بذر الشقاق بين الروسيا ودول المحالفة الثلاثية حتى تتاح لانجلترە الفرصة للصيد فى الماء العكر. فلما أعاد سالسبورى اقتراحه على الامبراطور رأسا بعد تقديمه بشهر وأثناء وجود غليوم فى كوز حيث كان يشهد سباق اليخوت أجابه الامبراطور جواباً فاتراً

وقال له أن خير ما يفعل هو أن يحاول سند تركيا وأن يرغمها على القيام باصلاحات حقيقية لحماية المسيحيين من رعايا السلطان؛ فعدل سالسبورى عن هذا الأمر . وفى سنة ١٨٩٨ كانت الحالة السياسية قد اتخذت مظهراً قوى إقتناع الوزارة الانجليزية بصواب العدول عن سياسة العزلة . فقد اشتد إذ ذاك الخلاف بين بريطانيا وفرنسا فى أواسط أفريقية على حدود نيجيريا لأن فرنسا أيضاً كانت تسعى لمد نفوذها شرقا نحو أعالى النيل فكان الماجور مارشان على رأس بعثة ترتاد فى اتجاه السودان قبل أن يصده كتشنر فى فاشوده . وفى جنوب أفريقية كان خلاف الانجليز مع البوير آخذا فى الازدياد فى إطراد وسائراً فى طريق الانفجار الذى حدث بعد ذلك ببضعة أشهر فى حرب كانت أذل وأغلى ما خاضته انجلتره من حروب . وقد كانت البرقية التى بعث بها الأمبراطور الى كروجر دليلا على الاهتمام العظيم الذى أكنه الأمبراطور ورعاياه للبوير، وعلى أنه من المستحسن أن يوضع حد لأى تأييد يمكن أن تناله جمهوريات جنوب أفريقيا من ألمانيا سراً أو جهراً . ثم أنه فيما يتعلق بالشرق الأقصى كانت ألمانيا قد استأجرت قاعدة بحرية فى كياوتشاو ولماتكد . والروسيا كانت تضع قبضتها من الناحية الاقتصادية على منشوريا بمدها السكة الحديدية عبر سيبيريا . ثم هى باستئجارها لبورت أرثر كانت خليقة أن تثبت هناك قدمها فتهدد بكين وتعرض سيادة بريطانيا البحرية والتجارية فى الشرق الأقصى لخطر جدى . ولذا كانت الصحف الانجليزية تلح فى معرفة ما تنتوى الوزارة اتخاذه لصد الروسيا .

اقتراحات المستر تشمبرلين للتحالف مع ألمانيا
١٨٩٨ — ١٩٠١

هذه الظروف حملت الانجليز على أن يولوا وجههم شطر الروسيا؛ ففى ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ اقترحوا على القيصر وفاقا يضع حداً لكافه المسائل التى

ظلت طويلا مصدر خلاف بين الدب الروسى والأسد البريطانى . وكانت الفكرة أن يوفق بين السياستين الانجليزية والروسية على حساب أمبراطوريتين ينخر فيهما السوس هما الصين وتركيا بدلا من أن تظل هاتان السياستان متعارضتين على الدوام . والذى اقترحه اللورد سالسبورى على الروسيا سراً فيما يتعلق بالصين وتركيا « لم يكن تقسيم أراضيهما بل تقسيم النفوذ السياسى فيهما » . بيد أن القيصر ووزراءه المترددين الطامعين لم يتلقوا هذا الاقتراح بما يبعث على الثقة أو يشجع الانجليز على المضى فيه ، إذ استأجرت الروسيا بورت أرثر وقابلتها بريطانيا بالمثل فاستأجرت واى هاى واى . ومن ثم سمح للمستر جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية بتجريب حظه مع ألمانيا لعقد محالفة معها .

ففى ٢٩ مارس ١٨٩٨ بينما كان اللورد سالسبورى غائباً فى فرنسا انتجاعا للصحة سئل الكونت هاتزفلد سفير ألمانيا فى لندن أن يتناول طعام العشاء مع المستر تشمبرلين . وهنا أعلن اليه تشمبرلين فى صراحة تامة أن انجلترا قررت العدول عن سياسة العزلة وسلم له بأن انجلترا وألمانيا ، وأن اختلفتا على مسائل كثيرة تافهة فيما يتعلق بالمستعمرات ، لا تتعارض مصالحهما تعارضاً جوهرياً . ولذا فهو يرتئى عقد محالفة انجليزية ألمانية ذات صبغة دفاعية . ولكى يزيل مخاوف ألمانيا من أن الوزارات البريطانية فى المستقبل قد لا تحرص على الاتفاق أبدى له استعداده لأن يجعل البرلمان يصادق عليه علانية . وهذا مع ذلك « لا يمنع من أن تتضمن المعاهدة مادة سرية أو أكثر . » وأخيراً لمح إلى أن انجلترا إذا لم توفق إلى التحالف مع ألمانيا التى هى أدنى اليها من غيرها فقد تولى وجهها شطر فرنسا والروسيا . وقد قيل هذا على سبيل التلميح لا التهديد .

لم يكن ثمة ما يدعو إلى الشك فى أن تشمبرلين كان مخلصاً فى سعيه إلى فتح باب المفاوضات لعقد محالفة ، فلو أنه نجح لأكسبه هذا فخراً . بيد أن

غيره من أعضاء الوزارة أمثال اللورد سالسبورى وبلفور فضلا عن البرنس أوف ويلز كانوا جميعاً أميل إلى فرنسا فلم يتحمسوا مثله للتحالف مع ألمانيا، ولم يكرهوا أن تمنى مساعيه بالاخفاق .

أما برلين فقابلت مقترح تشمبرلين بما قابلت به مقترح تقسيم تركيا من ثلاث سنوات مضت من الارتياب . فقد كان الكونت بيلوف الذى خلف مارشال على منصب وزير الخارجية يخشى أن يكون التحالف علانية مع انجلترا سبباً فى تعرض ألمانيا لخطر الاعتداء عليها فى ميدانين — من ناحية الروسيين والفرنسيين — وعندئذ لا يكون للأسطول البريطانى كبير شأن فى إسعافهما . هذا فضلا عن أنه كان يشك فى إبرام البرلمان الانجليزى لتحالف انجليزى ألمانى مع ما كان عليه الرأى العام فى انجلترا من التأثر والامتعاض منذ أرسلت برقية كروجر . كذلك كان يتوقع أن يناهض الرأى العام الألمانى مثل هذا التحالف ، ولذا أرسل تعليماته إلى هاتزفلد بأن لا يقبل اقتراح تشمبرلين أو يرفضه ولكن أن يسوف فيه . وكان يعتقد أنه بهذا قد تتفق ألمانيا وانجلترا على بعض المسائل المعلقة الخاصة بالمستعمرات دون أن يذهبا إلى حد المخاطرة بتحالف بيّن .

ولقد اتخذ الأمبراطور بهذه المناسبة خطوة كشفت عما كان يبدو منه أحياناً من تنكب الطريق المستقيم فى محاولته تسيير دفة السياسة الخارجية الألمانية . ذلك أنه كتب إلى القيصر فى ٣٠ مايو سنة ١٨٩٨ دون أن يستشير وزراءه وعلى الرغم من أن مقترحات تشمبرلين كانت سرية جداً — نقول كتب إلى القيصر يخبره أن انجلترا طلبت محالفته فى خلال بضعة الأسابيع الأخيرة ثلاث مرات وانها تبذل مساعى هائلة تبشر ألمانيا بمستقبل باهر وتطلب الرد العاجل لكنه — أى الأمبراطور — قبل أن يرد على بريطانيا يريد أن يطلع «نيكى» على ما هنالك إذ كانت المسألة مسألة حياة أو موت . ومثل هذه المحالفة خليق أن يوجه ضد الروسيا . « فالآن أسألك يا صديقى

القديم الأمين أن تنبئنى بما يسعك أن تعرضه علىّ وماذا عساك فاعلا لى إذا أنا رفضت مقترحات الانجليز » .

والذى كان يرجو الأمبراطور أن يحصل عليه من نيقولا هو معاونة الروسيا له على جذب فرنسا إلى عصبة أوربية تقرب ما بين المحالفة الثلاثية والمحالفة الثنائية لتتألف منهما فرقة قوية قوامها خمس دول أوربية عظمى . وقد كانت فكرة العصبة الأوربيـــة تشغل باله وتستحوذ على خياله عدة سنين . وكان يرجو منها أن تقر السلام فى أوربا ، لأنه إذا أمكن الروسيا أن تأتى بالفرنسيين إلى مثل هذه العصبة أمكن أن يتوقع من ناحية فرنسا نبذ فكرة الانتقام والكف عن التعلل باسترجاع الألزاس واللورين ، وهذا من شأنه أن يمحو مصدراً من المصادر المهمة التى تهدد ســـلام أوربا بالخطر ، فضلا عن أن مثل هذه العصبة الأوربيـة مما يمكن استخدامه بصورة فعالة فى صد انجلترا عن الاسراف فى دعاواها الاستعمارية فى افريقيـا وآسيا وفى تقييد سيادتها على البحار بعد ذلك إذا ما نما الأسطول الألمانى .

غير أن القيصر لم يسمح بأن يتغفـله الأمبراطور ويورطه فى شىء ما وان كان قد رد عليه فى الحال فى ٣ يونيه ١٨٩٨ يقول :

« إن انجلترا عرضت علينـا من ثلاثة أشهر مضت مذكرة تشتمل على مقترحات مغرية محاولة حملنا على الاتفاق معها اتفاقا تاماً على كافة النقط التى تصطدم مصالحنا فيها بمصالحها . وقد كانت هذه المقترحات جديدة فى بابها حتى أنها — ولا أكتمك القول — أدهشتنا ومع ذلك فان طبيعتها أثارت شكوكنا لأن انجلترا لم تعرض على الروسيا يوماً مثل هذه المقترحات ، فرفضناها .

« من الصعب علىّ جداً أن أجيبك عن سؤالك عما إذا كان من المفيد أو من غير المفيد لألمانيا أن تقبل ما عرضته عليها انجلتره مراراً . لأنى لا علم لى البتة بماهية هـذه المقترحات وعليك بطبيعة الحال أن تقرر ما تراه خيراً لبلادك وألزم لها . وقد عاشت ألمانيـا والروسيا فى سلام من قديم الزمان

جارتين صديقتين . وأدعو الله أن تبقيا كذلك صديقتين حميمتين .

نيقولا

هذه المقترحات « المدهشة » التى عرضتها انجلتره على الروسيا قبل أن يعرض تشمبرلين مقترحاته جعلت الأمبرطور بطبيعة الحال يشتبه فى أن « انجلتره اللعينة » تحاول الايقاع بين ألمانيا والروسيا وبذر بذور الشقاق بينهما وقوت الريبة فى حسن نية بريطانيا ، فأهملت ألمانيا مقترحات تشمبرلين الذى قدمها فى مارس سنة ١٨٩٨ ولم تسفر هذه المقترحات عن شيء . . . وعلى أن رفض ألمانيا لمقترحات تشمبرلين كان من أهم العوامل فى تكييف المجرى المشئوم الذى جرت فيه حوادث السنين التالية فأنه لا يسعنا أن نقول فيه هنا الا كلمة .

فأنه فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ بعد أن نشبت حرب البوير وهاجت من أجلها الخواطر فى أوربا بأسرها على الانجليز — نقول بعد أن حدث ذلك ببضعة أسابيع زار الأمبراطور وبيلوف انجلتره ، فانتهز تشمبرلين هذه الفرصة ليتحدث اليهما حديثا طويلا فاقترح عليهما أن تكون بين انجلتره وألمانيا والولايات المتحدة علاقات أوثق من العلاقات الراهنة . والملاحظات المفصلة التى دونها بيلوف عن هذا الحديث لا تدل على أنه شجع تشمبرلين على الظن بأن ألمانيا تهجر مركزها الطيب بالنسبة الى غيره لتستبدل به مركزا يكون ثمرة المغامرة بالتحالف مع انجلتره . ومع هذا فأن وزير المستعمرات الأنجليزية ألقى فى ليستر بعد ذلك ببضعة أيام خطبة شهيرة تكلم فيها بحرارة عن اشتراك المصالح الألمانية والانجليزية واقترح التحالف جهارا . لكن الآثار السيئة التى خلفتها حرب البوير كانت لا تزال تفعل فعلها فكانت الصحف الألمانية كالصحف الفرنسية والروسية تهاجم انجلتره بشدة وتحمل عليها حملة عنيفة فلم يسع بيلوف بالنظر الى مظاهر العداء الموجهة ضد انجلتره فى بلاده ، أن يتناول بالتحبيذ اقتراح تشمبرلين الذى أبداه فى خطبة ليستر . بل انه على

النقيض من ذلك صب عليه ماء باردا حين أعلن أنه لا حاجة بألمانيا مطلقا اليه فصدم بهذا انجلتره صدمة قاسية واذا كان صحيحا ما أخبر به تشمبرلين ايكارتشتين من أنه لم يلق خطبة ليستر الا بدافع من بيلوف وبأمل أن تلق عبر بحر الشمال صدى وديا ، كانت خطبة بيلوف فى الريخستاج عملا ينطوى على الغدر ، ولا بد أنها أسخطت تشمبرلين سخطا عظيما . وعلى كل فان وزارة الخارجية البريطانية باتت من ذلك الحين اكثر ارتيابا فى نيات وزارة الخارجية الألمانية من ذى قبل ، وهى حالة أخذت تساعد عليها خطط تيربتس لانشاء الأسطول الألمانى .

وتوجه الأمبراطور الى أوسبرن فى سنة ١٩٠١ لما أن بلغه نبأ احتضار الملكة فيكتوريا فانتهز تشمبرلين فرصة هذه الزيارة التى كان لها وقع حسن فاستأنف بالرغم مما أسلفنا بيانه الكلام عن محالفة دفاعية بين انجلتره وألمانيا أو بين انجلتره وألمانيا واليابان . وكانت انجلترا لا تزال مغلولة اليدين فى جنوب أفريقيا حيث البوير يصمدون لها ويقاومونها مقاومة شديدة . وفى الشرق الأقصى كان الخلاف بين انجلترا والروسيا قد وصل عقب إخماد ثورة البوكسر الى مرحلة حادة من جراء رفض الروسيين الجلاء عن الأراضى الصينية . فمحالفة ألمانيا فى هذه الظروف خليقة أن تسرى عن بريطانيا العظمى ، وهذا بعينه هو الذى جعل ألمانيا لا تميل الى توريط نفسها فسارت من أجل ذلك المفاوضات التى تولاها اللورد لانسدون سيراً بطيئاً وألم بها التلكوء طول العام الى أن أهملت أخيراً فى ديسمبر ١٩٠١ لما أن تعذر على الوزارة البريطانية التسليم بما كانت ألمانيا تشترطه من إدماج المحالفة الثلاثية فى المعاهدة وابرام البرلمان الانجليزى لها ، وكان هذا الأبرام أمراً مشكوكا فيه جداً نظراً للخصومة المريرة التى أثارتها فى كلا البلدين حرب البوير والحملات التى لازمتها من جانب الصحف ؛ هذا الى أن الوزارة البريطانية لم تكن بحال من الأحوال متضامنة فى تأييدها التحالف مع ألمانيا .

أن الرجوع الى سلسلة المفاوضات التى دارت فى هذا الصدد خليق أن يدلنا على أنه كان فى الأمكان أن يعقد بين انجلتره وألمانيا نوع من التحالف الدفاعى لو أن ألمانيا كانت منذ البدء أكثر استعداداً لقبول مقترحات تشمبرلين، فان هذه المحالفة كانت قمينة أن تساعد على تبديد المخاوف المتبادلة التى كانت التسليحات البحرية على جانبى بحر الشمال تزيدها وأن توجد أساساً لتبادل حسن الظن الكفيل بانجاح المساعى العديدة التى بذلت فى سبيل الوصول الى اتفاق يحدد هذا التنافس الجنونى فى التسليح البحرى بين انجلتره وألمانيا، كما أنه لا شك فى أنها كانت تمنع من تكوين الوفاق الثلاثى .

لكن هولشتين وبيلوف والأمبراطور أخطاوا الحساب ولم يقدروا الموقف تقديراً صحيحاً فأفلتوا هذه الفرصة الذهبية . فلقد كانوا جد مستائين مما بدا على انجلتره من عدم الرغبة فى تمكين ألمانيا من الحصول على ماتطلب من الشئون الاستعمارية فى صاموا ومستعمرات البورتغال . ثم أنهم كانوا عاجزين أو كارهين لأن يتحدوا الرأى العام الألمانى بالتحالف مع دولة كانت إذ ذاك تسحق البوير ، فضلا عن شكهم فى أن البرلمان الانجليزى يصدق حقيقة على تحالف كهذا . ويرجع خطؤهم الجوهرى فى الحساب الى ما كان يتملكهم من الاعتقاد بأن انجلتره لن تتقرب أبداً من عدوتها القديمة فرنسا أو من الروسيا منافستها الشديدة . وقد كانت الخصومة بين انجلتره والروسيا من البداهة فى نظر ويلهلمشتراسه الى حد أن هولشتين وبيلوف كانا مقتنعين بأنه حتى تقرب انجلترا من فرنسا لن يكون خطراً على ألمانيا مادام أنه سيؤدى بلا ريب إلى انقطاع التحالف بين فرنسا والروسيا . ذلك أن تأليف حلف من انجلتره وفرنسا والروسيا كان فى نظرهم محالا .

وهكذا لم ينتفع هولشين وبيلوف والأمبراطور لأسباب مختلفة بماعرضه الانجليز وظلوا يمنون النفس بشروط أحسن مماعرض عليهم فلم يظفروا بشىء . ولما لم يفز الانجليز أخيراً بمحالفة ألمانيا ولوا وجوههم جهة أخرى . فعقدوا

مع اليابان فى سنة ١٩٠٢ ذلك التحالف المشهور الذى حمى مصالحهم المشتركة فى الشرق الأقصى . وفى سنة ١٩٠٤ عقدوا مع فرنسا الاتفاقات التى كانت بمثابة الخطوة الأولى فى تكوين الوفاق الثلاثى .

إخلاص ايطاليا المريب نحو حليفتيها

كانت ايطاليا كألمانيا مشغولة طويلا بتأسيس وحدتها القومية فلم تصل الى حلبة الممتلكات الاستعمارية إلا متأخرة . لكنه وقد قدر لها أن يكون لها مركز الدولة العظمى فى أوربا وأن تعمل على إيجاد منفذ لمن يزيد من سكانها الذين كانوا ينمون بسرعة ، فقد شعرت بأنها هى أيضاً يجب أن تحصل على مستعمرات . وقد كان طبيعيا أن تعقد آمالها بتونس لكن الفرنسيين سبقوها اليها فسعت عندئذ الى التحالف مع ألمانيا والنمسا أملا فى تعضيدهما وكان ذلك فى سنة ١٨٨٢ . فلما تلبدت سماء أوربا بالسحب فى سنة ١٨٨٧ من جراء أزمة بولانجيه فى فرنسا وحالة بلغاريا فى البلقان استطاعت ايطاليا أن تنتزع من حليفتيها مواداً جديدة تتناول ماتطمح اليه فى شمال أفريقية والبلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط . وتقرر أن تعالج هذه الشئون فى معاهدتين منفصلتين وقعت النمسا وايطاليا إحداهما ووقعت الأخرى ألمانيا وايطاليا . وكان ذلك فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧ أى فى نفس اليوم الذى جددت فيه المحالفة الثلاثية .

وعلى ذلك تعهدت النمسا وأيطاليا : « بأن تستخدما نفوذهما فى منع أى تعديل للأراضى يكون ضاراً بأحداهما او بالأخرى . . لكنه إذا أصبح الاحتفاظ بالحالة الراهنة فى البلقان أو على السواحل والجزر التابعة للدولة العثمانية فى الادرياتيك أو بحر ايجه أمرا متعذرا وألفت النمسا أو ايطاليا نفسها مضطرة الى تعديل تلك الحالة بالقيام من جانبهما باحتلال مؤقت أو دائم ، فلا ينبغى أن يتم هذا الاحتلال الا بعد اتفاق سابق بين الدولتين الآنفى الذكر يقوم على أساس التعويض المتبادل . »

أما ألمانيا فتعهدت من جانبها « باستخدام نفوذها فى منع أى تعديل أرضى يتناول السواحل والجزر العثمانية فى الادرياتيك وبحر ايجه ويكون ضارا بأيطاليا . » فاذا حدث فيما يتعلق بشمال أفريقيا « أن شرعت فرنسا فى مد احتلالها أو حمايتها أو بسط سيادتها بأية صورة كانت فى أراضى شمال أفريقيا سواء أكان ذلك فى ولاية طرابلس أم فى بلاد الدولة المراكشية ثم ترتب على ذلك أن رأت ايطاليا وجوب القيام بعمل تأمينا لمركزها فى البحر الأبيض المتوسط » فان ألمانيا تعدها بالمساعدة بالسلاح إذا نشأت حرب عن ذلك .

وفى سنة ١٨٩١ قدمت ايطاليا بمناسبة تجديد المحالفة الثلاثية طائفة جديدة من المطالب لم تجب الا الى واحد منها وهو توسيع نطاق تعهد ألمانيا بتعضيدها فى شمال أفريقية . فقد تعهدت ألمانيا وايطاليا بأن تعنيا بالاحتفاظ بالحالة الراهنة فى برقة وطرابلس وتونس « فاذا تبينت كلتاهما بعد فحص الحالة فحصا جيدا ألا سبيل لسوء الحظ الى المحافظة على الحالة الراهنة عقدتا اتفاقا رسميا تتعهد ألمانيا بموجبه بأن تعضد ايطاليا إذا ما شاءت القيام فى نفس هذه المناطق ، بأى عمل يتخذ شكل الاحتلال أو أى مظهر آخر من مظاهر الضمان ويكون القصد منه المحافظة على التوازن والحصول على تعويض مشروع » . وفى مثل هذه الحالة تسعى الدولتان الى الاتفاق أيضاً مع انجلتره على ذلك .

فلقد أمل الايطاليون أن يفتح لهم الباب بهذا إلى إمكان ضمهم بعض أراضى شمال أفريقية وأن يكون من وراء هذه الاتفاقات حصولهم عاجلا على طرابلس ، لكن آمالهم فى هذا خابت خيبة أليمة فجعلوا فى السنوات التالية يوجهون المطالب والشكاوى إلى حلفائهم وازداد ضجيج هذه المطالب والشكاوى لما انتقلت بهم مغامرتهم فى الحبشة من سيئ إلى أسوء فكان كريسبي يشكو من أن فرنسا ترهبه وروسيا تهدده فى الشرق الأدنى والحبشة وأن انجلترا تهمله وأن اللوم فى هذا يقع على ألمانيا والمحالفة الثلاثية . قال لقد

تملكت الفرنسيين فكرة استرداد الالزاس واللورين فباتوا ينذرونه بألا ينتظر منهم أى تساهل ما دامت إيطاليا باقية فى المحالفة الثلاثية ، وأنهم على النقيض من ذلك « سيتوخون أن يجعلوا حياته مرة ما استطاعوا » .

ولما أسقط كريسبي من جراء الكارثة التى لقيتها إيطاليا فى الحبشة جعل خلفه روديني يتقرب إلى فرنسا فعقدت بينهما فى سنة ١٨٩٦ اتفاقية تونس التى اعترفت إيطاليا بموجبها أخيراً بالحماية الفرنسية على تلك البلاد وتلقت فى مقابل ذلك الاعتراف ببعض الامتيازات السياسية والتجارية . وفى العام التالى زار ولى عهد إيطاليا البرنس فيكتور عمانوئيل باريس ومعه عروسه ابنة أمير الجبـــل الأسود فأقيمت لهما احتفالات ساعدت على تقريب الأمتين اللاتينيتين . وبعد انقضاء عامين على ذلك عقدت بين فرنسا وإيطاليا معاهدة تجارية أنهت الحرب الجركية التىظلت قائمة بينهما زمناً طويلا ومنت تجارة البلدين بخسائر فادحة فوق ما أثارته فىنفوسهما من مرارة .

ولقد ساعد على هذا التقرب بين باريس وروما ما أحدثه ديلكاسيه فى العلاقات بين انجلترا وفرنسا من تطور ، فقد صمم ديلكاسيه بعـد الذى لقيته بلاده من مذلة أليمة بسبب حادث فاشوده على أن يضع حداً للعـداوة القديمة بين فرنسا وانجلترا . فعقد فى ٢١ مارس ١٨٩٩ اتفاقيـة مع انجلترا حددت فيها مناطق النفوذ فى الأراضى الواقعـة بين الـكونغو وأعالى النيل وخففت فى الوقت نفسه مخاوف الايطاليين لدلالتها على أن الفرنسيين لا يتطلعون إلىشيء شرقى تونس وفى منطقة طرابلس التى يشتهيها الايطاليون. وقد مهدت هذه الاتفاقية الطريق إلى الاتفاق السرى الذى عقد بين فرنسا وإيطاليا فى ديسمبر ١٩٠٠ إذ تبادل الفيكونت فينوستا وباريير سفير فرنسا النشيط فى روما مذكرات اعترفت فيها إيطاليا بأمانى الفرنسبين فى مراكش واعترفت فرنسا بأمانى الايطاليين فى طرابلس .

والآن فان هذه المودة المتزايدة بين فرنسا وإيطاليـا كانت تعزز فى

الظاهر بكل صفة ممكنة من التوكيد. فقد أنعم الرئيس لوبيه على فيكتور عمانوئيل بالصليب الأكبر من وسام اللجيون دونير وزار الأسطول الايطالى طولون فقوبل فيها بمظاهر من الصداقة أعادت إلى الذاكرة تلك الحفاوة التى لقيها الأسطول الروسى عند تكوين المحالفة الفرنسية الروسية. وفى ١٤ ديسمبر ١٩٠١ أذاع بريتى، وكان من أصدقاء فرنسا، خبر وجود الاتفاق السرى الفرنسى الايطالى الذى عقده الفيكونت فينوستا وباريير من عام مضى. لكنه فى الوقت الذى أذاع فيه خبر هذا الاتفاق فى مجلس النواب الايطالى انطلق يؤكد لسفيرى ألمانيا والنمسا أن إيطاليا مخلصة كل الاخلاص للمحالفة الثلاثية وإن كان قد سلم بأن عدم إبلاغ سلفه خبر تبادل المذكرات مع فرنسا فى الحال كان عملا ينطوى على عدم الولاء.

وقد أزعج بيلوف هذا التحول من جانب ايطاليا وخشى أن تحاول ضم طرابلس فتخاصم تركيا و تعرض المصالح الألمانية فى الشرق الأدنى للخطر. لكنه حاول أن يتظاهر علناً بعدم الاكتراث فأعلن فى خطبته المشهورة التى ألقاها فى مجلس الريخستاج بتاريخ ٨ ينـاير سنة ١٩٠٢ « أن المحالفه الثلاثية لاتزال تتمتع بالصحة التامة وستظل كذلك فيما أعتقد وآمل، شأن الأشخاص الذين يعلن خطأ أنهم توفوا إلى رحمة الله وهم لاتزال لهم من العمر بقية صالحة » ثم زاد على ذلك قوله فى شيء من الحزلقة: « لا ينبغى للزوج فى زواجه السعيد أن يغضب لمرأى زوجه ترقص فى سلامة نية مع شخص آخر فالمهم هو أن لاتفر معه. وهى لن تفر إذا تحققت أن بقاءها مع زوجها خير لهـا. » وقد أكد هذا الانذار الموجه إلى ايطاليا بما أبداه بعد ذلك من أن « المحالفة الثلاثية ليست تجارة يقصد منها الأرباح بل هى شركة تأمين. »

بيد أن ايطاليا لم تكترث لهذا الانذار ففى الوقت الذى كانت تفاوض أثناءه فى تجديد المحالفة الثلاثية كانت تصغى إلى تودد باريير الذى كان قد صح عزمه على أن يحصل من ايطاليا على وعد بألا تهاجم فرنسـا وأن تعدل عن

أى اتفاق عسكرى أو ارتباط تعهدى يضطرها الى الانضمام إلى ألمانيا فى حالة اعتدائها على فرنسا. وفى الواقع لقد أكد برينتى سراً لديلكاسيه قبر تجديد المحالفة الثلاثية بعدة أسابيع، وكان ذلك فى ٤ يونيه سنة ١٩٠٢، أن هذه المحالفة لاتتضمن لامباشرة ولا بصفة غير مباشرة شيئاً عدوانيا نحو فرنسا. ومع أنه اشترط على ديلكاسيه أن يبقى هذا التبليغ سراً مكتوما فقد أذاع ديلكاسيه جوهره فى مجلس النواب الفرنسى.

على أن ديلكاسيه لم يكن قد روى ظمأه بعد فقد أراد أن يحصل من برينتى على وثيقة ممضاة تلزم ايطاليا بالوقوف على الحياد الدقيق إذا اضطرت فرنسا الى أن تكون البادئة باعلان حرب تكون قد استثيرت اليها. وقد تم ذلك فتبادل برينتى وباريير فى أول نوفمبر سنة ١٩٠٢ مذكرات اتفقا فيها على مايلى:

« فى حالة ما اذا تعرضت ايطاليا لاعتداء مباشر أو غير مباشر من جانب دولة أو أكثر تلتزم فرنسا الحياد الدقيق ».

« وبالمثل تلتزم ايطاليا الحياد الدقيق فى حالة ما إذا وجدت فرنسا نفسها من جراء تحرش مباشر بها مضطرة، دفاعا عن شرفها أو أمنها، الى المبادءة باعلان الحرب. فى هذه الحالة تبلغ حكومة الجمهورية الحكومة الملكية ماتنتويه قبل تنفيذه ليتسنى لهذه الحكومة تقرير ما إذا كانت هنالك حقيقة حالة تحرش مباشر »

معنى هذا من الوجهة العملية أن ايطاليا لم تعد عضوا مخلصا فى المحالفة الثلاثية. أجل أن برينتى يستطيع أن يخفف عن نفسه بالقول بأن وعده لفرنسا ان هو الا مجرد تحديد للواجبات التى تفرضها المحالفة الثلاثية على ايطاليا ولا يتعارض معها. وصحيح أن وعده لم يكن يتنافر مع مبنى تلك الواجبات فيما يتعلق بألمانيا إذ أن المادة الثانية من معاهدة المحالفة الثلاثية لا تفرض على ايطاليا مساعدة ألمانيا الا فى حالة اعتداء فرنسا عليها « دون تحرش مباشر » وقد احتفظت ايطاليا لنفسها بحق تقرير ما يفهم من التحرش المباشر. بيد

أن تفسير هذه العبارة يتسع لمرونة المطاط. وقد سأل باريير بريتى أن يفسر له معناها فأورد له على التحرش المباشر أمثلة من حادث شنيبيله وبرقية ايمز ورفض الملك غليوم مقابلة بينيدتى فى سنة ١٨٧٠ . ومعنى هذا أنه اذا نشأ فى المستقبل حادث من هذا القبيل وعدته فرنسا تحرشا يضطرها إلى إعلان الحرب على ألمانيا « للذود عن شرفها أو أمنها » وجب على ايطاليا أن تلتزم الحياد. فالاتفاق الفرنسى الايطالى المعقود فى سنة ١٩٠٢ إذا كان لم يتنافر مع نص التعهدات التى تفرضها المحالفة الثلاثية على ايطاليا فأنه بالتأكيد يتنافر مع روح هذه التعهدات والغرض المتوخى منها. ومن ثم اصبحت ايطاليا فى حل من مساعدة ألمانيا إذا ما اعتدت عليها فرنسا وهى الحالة التى تعد من الأغراض الجوهرية الأساسية للمحالفة الثلاثية. ولقد لخص المسيو بوانكاريه الموقف الحقيقى تلخيصا يدل على الفراسة حين قال لا يزفولسكى فى ديسمبر سنة ١٩١٢ أنه « لا الوفاق الثلاثى ولا المحالفة الثلاثية بمستطيعين أن يعتمدا على ولاء ايطاليا. فأن الحكومة الايطالية ستبذل كل جهودها للمحافظة على السلام. فاذا نشبت الحرب بدأت باتخاذ موقف المنتظر حتى إذا ما أوشك النصر أن يحل بجانب انضمت فى النهاية اليه ». ومن ثم كانت لايطاليا قدم فى كلا المعسكرين. وكان فى استطاعتها أن تقفز الى هذه الناحية أو تلك. إلا أنهـا لم تكن على الأطلاق موضع ثقة حليفتها القديمة أو صديقتها الجديدة.

وفى أواخر سنة ١٩٠٣ أخذت ألمانيـا تحسب حسابا لاحتمال خروج ايطاليا على المحالفة الثلاثية بعد ذلك التودد إلى الفريق الآخر. وقد بدأت خشيتها هذه قبيل أن تفاجأ بالوفاق الودى الذى عقدته انجلترة مع فرنسا فجاء كالخطر يهدد بجذب ايطاليـا إلى جانب هاتين الدولتين من دول البحر الأبيض المتوسط. فلقد صارح فيكتور عما نوئيل الامبراطور غليوم بأنه لاغنى لأيطاليا عن صداقة فرنسـا فى علاقاتها التجارية وأن هذه الصداقة

تمكن ايطاليا من اقتراض ما يعوزها من المال . وبعد ذلك ببضعة أشهر زار فكتور عمانوئيل باريس فكانت زيارته سببا لمظاهرات أخرى وفرصة انتهزت للدلالة على ما بين فرنسا وايطاليا من صداقة . هذا فى حين أنه كانت هناك حركة عنيفة بين الأقلية الايطالية التى تحكمها النمسا وشعور ضد هذه الدولة عاد إذ ذاك إلى الظهور دون أن تعمل الحكومة الايطالية شيئا يذكر لتلطيفه . وفى ابريل سنة ١٩٠٤ رد الرئيس لوبيه زيارة الملك عمانوئيل مستصحبا أسطول فرنسا الى نابولى حيث تابع السفر الى رومه مع انه إلى ذلك الحين لم يفعل رئيس لجمهورية فرنسا ما فعله لوبيه من الاستهانة بالبابا في سبيل تكريم الملك . وقد شرب نخب لوبيه فى نابولى فى أكثر من مناسبة فلم يشر الايطاليون مع توكيدهم للصداقة الفرنسية الأيطالية إلى مركز ايطاليا فى المحالفة الثلاثية ، فكان هذا الأغفال سبباً لأثارة احتجاج ألمانيا ومطالبتها ايطاليا بألا تغفل فيما يجد بعد ذلك من المناسبات الأشارة بأية صورة كانت إلى المحالفة الثلاثية وصبغتها السلمية حتى لا يظن العالم أن ايطاليا تحولت إلى جانب فرنسا . وقد وعد الوزير الايطالى بأن يحل هذا الاحتجاج محله من الاعتبار لكنه لم يف بوعده إذ تبودلت الانخاب فى مناسبتين أخريين دون أن يشار بحرف واحد إلى المحالفة الثلاثية .

ولقد حض مونتس السفير الألمانى فى روما على أن تستعمل مع ايطاليا لهجة قاسية كيما تثوب الى موقف أكثر ولاء من هذا . وكانت نصيحته هذه مطابقة لتحذيرات بيلوف ولفته ايطاليا فى الماضى الى ألا تدع توددها لفرنسا ينقلب الى صلة دائمة . بيد أن بيلوف كان قد بات الآن أميل الى الملاطفة الحازمة منه الى التقريع . فحاول أن يسترجع ايطاليا من طريق التأكيد لها بأن المانيا لا تمانع فى استيلائها على طرابلس يحدوده الى ذلك اعتقاده ايضا بأن التنفيس عن مطامع ايطاليا الاستعمارية فى شمال افريقيا خير من ارضائها فى ألبانيا والأدرياتيك حيث لا يؤمن غضب النمسا . وبعد ذلك

ببضعة أشهر أحس بيلوف فى نفسه رغبة شديدة فى أن لا يغضب ايطاليا أو يتخذ معها موقفا جافا يدفع بها أكثر مما اندفعت الى احضان فرنسا وانجلتره ، وكان ذلك بعد أن أعرب تيتونى عن توبته ووعد « بألاّ يعود الى ما فعل » .

وفى مؤتمر الجزيرة صوتت ايطاليا فى جانب فرنسا وانجلتره ضد المانيا فكان هذا المسلك منها بمثابة ضربة قاسية للمحالفة الثلاثية دلت على أن بيلوف كان على حق فى انشغال باله من ناحيتها . وقد خطب سونينو بمجلس النواب فى ٨ مارس سنة ١٩٠٦ فحاول ان يوضح سياسة ايطاليا المزدوجة بقوله « إننا مع ولائنا القلبي للمحالفة الثلاثية سنحافظ على التقاليد الودية التى تربطنا بانجلترة وعلى الصداقة الشريفة القائمة بيننا وبين فرنسا » . فعلق أمبراطور ألمانيا على هذا بقول له مغزاه قال : « فى الانجيل أن المرء لا يخدم سيدين ، فمن المؤكد على ذلك ألاّ يستطيع خدمة ثلاثة . وخدمة فرنسا وانجلترة والمحالفة الثلاثيـــة من المحال . وستكون النتيجة أن تقف ايطاليا الى جانب الفريق الأنجليزى الفرنسى . ونفعل خيرا اذا نحن توقعنا ذلك واعتبرنا هذه الحليفة عديمة الأثر » .

الوفاق الودى الانجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤

يقال أن المسيو ديلكاسيه الذى أصبح فى يونيه ١٨٩٨ وزيرا للخارجية الفرنسية صرح بأن أول غرض من سياسته سيكون التقرب الى انجلتره فأنه لابد من القضاء على العداوة القائمة بين انجلترة وفرنسا من قديم الزمان اذا أريد أن ينبسط سلطان فرنسا الاستعمارى وأن تسترد يوما ما الألزاس واللورين . ولذا خطا ديلكاسيه خطوات فى سبيل التصالح مع « انجلتره الخائنة » فصادق على معاهدة تسوى الخلاف الذى ظل ناشبا أمدا طويلا على الحدود الانجليزية الفرنسية فى وادى النيجير . وعقب ذلك ببضعة أشهر سلم للبريطانيين فى حادث فاشودة . وفى ٢١ مارس ١٨٩٩ وصل مع انجلتره الى

اتفاق يعين مناطق نفوذ كل من فرنسا وانجلتره فى المنطقة الواقعة بين النيل الأعلى والكونغو. وبالجملة فعل كل ما يستطيع ليمهد الطريق لتحسين العلاقات بين انجلتره وفرنسا.

بيد أن الرأى العام فى كلا البلدين كان لا يزال معاديا، ثم جاءت حرب البوير فزادت الطين بلة. لكن السير توماس باركلى كان يريد التغلب على هذه الحاله وكان ينظر الى البلدين من ناحية تجارية أكثر من نظرته اليها من الناحية السياسية ففاتح سالسبرى وديلكاسيه فى أن تزور الغرف التجارية البريطانية باريس وفاز بموافقة الاثنين على هذه الزيارة التى تمت فى سنة ١٩٠٠ . وقد اقيمت برياسته مأدبة حضرها ٨٠٠ نفس فوفق فيها توفيقا شجعه على العمل. وكانت هذه السنة هى التى أقيم فيها معرض باريس العظيم فأم العاصمة الفرنسية ألوف من الزوار البريطانيين ثم أعقب هذه الزيارات قيام وفد من الغرف التجارية الفرنسية الى انجلتره وتبادل بعض أعضاء البرلمان الزيارة هم وزوجاتهم، مما مهد الطريق أمام السير توماس باركلى فجعل يقوم بدعاية لعقد معاهدة تحكيم بين انجلتره وفرنسا تزيل ما يمكن أن يكون هنالك من أسباب الخلاف وتجعل مستقبل البلدين بعيدا عن متناول التأثرات الشعبية الخطرة. وقد عقدت هذه المعاهدة نهائيا فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠٣ وكانت تنص على أن يعرض على محكمة العدل الدولية بلاهاى كل خلاف يقع بين البلدين (ما لم يمس المصالح الحيوية او الشرف أو الاستقلال).

فى تلك الأثناء ماتت الملكة فيكتوريا فى سنة ١٩٠١ واعتزل لورد سالسبورى الخدمة فى سنة ١٩٠٢ فانفسح الطريق أمام رجلين كانا أكثر من سلفيهما تحمساً لتوثيق العلاقات مع فرنسا: وهما أدوارد السابع واللورد لانسدون.

فأما الملك الجديد إدوارد السابع فكان قد مضى جانباً طويلا من وقته فى باريس أو الريفييرا وهو ولى للعهد فكان يتكلم الفرنسية بسهولة تامة

وكانت له صلات حميمة فى فرنسا وميل شديد إلى الفرنسيين كأمه . ففى ربيع ١٩٠٣ زار من تلقاء نفسه باريس زيارته الرسمية الأولى بصفة كونه ملكا فقوبل هناك مقابلة أبهجته . وعلى أن هذه المقابلة لم تكن أول الأمر حماسية إلا أنهـا كانت تنطوى على الاحترام وسرعان ما دلت على عطف أكيد . وقد كانت للملك إدوارد السابع خطب تنطوى على الكياسة عرف كيف يجمع فيها بين التقدير الممزوج بالمجاملة وحسن النية الصادر من صميم قلبه ويؤلف حوله بها قلوب أصدقائه العـديدين . ففى إحدى هذه الخطب خاطب الفرنسيين بقوله :

« تكاد لا تكون ثمة حاجة لأن أبثكم هذه الغبطة الخالصة التى أشعر بها وأنا أجد نفسى مرة أخرى فى باريس . وباريس كما تعلمون طالمـا زرتها فكانت كل زيارة تضاعف سرورى بهـا وتوثق هذه الصلة التى تؤكدها ذكريات ما أكثرها وما أبقى على الزمن آثارها . لقـد انتهت لحسن الحظ عداوة كانت قائمة بين البلدين . ولست أعلم أن بين الأمم من ترتبط رفاهيته برفاهية الآخر مثلهما . وصداقة هذين البلدين أحدهما بالآخر هو شغلى الدائم وغرضى الذى اعتمد عليكم جميعاً يا من تستمتعون بضيافة الفرنسيين فى مدينتهم المجيدة فى الوصول اليه » .

لحرارة هذا النطق الملكى والتمتع القلبى بتلك المادبة الرسمية التى أقيمت فى قصر الأليزة والعـرض العسكرى الذى أجرى فى فنسان والسباق الذى رتب فى لونجشان : كل هذا ساعد كثيراً على محو الذكريات المرة التى تملكت أذهان الفرنسيين من ناحية فاشودة وحرب البوير . وقد رد الرئيس لوبيه بين ٦ و ٩ يوليه ١٩٠٣ زيارة الملك إدوارد بعدها بشهرين فخاطب مضيفه بقوله : « إن فرنسا تحتفظ من زيارتكم لباريس بذكرى ثمينة وإنى لواثق بأنه سيكون لها أسعد النتائج وإنها ستساعد مساعدة عظيمة على الاحتفاظ بين بلدينا بأوثق من صلاتهما الوثيقة وأوكد من روابطهما الأكيدة . وهذا

لخيرهما المشترك ولمصلحة السلام فى العالم . » ولما سافر الرئيس لوبيه أرسل اليه الملك بهذه المناسبة يودعه برسالة كان لها وقع طيب على جانبى المانش .

وكان ديلكاسيه يصحب الرئيس لوبيه فى هذه الزيارة فشرع فى محادثة اللورد لانسدون محادثات آتت ثمرها بعد ثمانية أشهر عندما عقد بين انجلترا وفرنسا ذلك الوفاق الودى الشهير . وكان ذلك فى ٨ ابريل ١٩٠٤ لمـــا أن وقعت طائفـة من الاتفاقات تسوى بصفة حبية مسائل ظلت طويلا مثاراً للنزاع . وكانت تتعلق بمصايد الأسماك فى نيوفنلنده وسنجامبيا وســـيام ومدغشقر وجزائر هبريديس الجديدة وغيرها من الموضوعات . وقد كانت أهم اتفاقيـة فى هذه الاتفاقيات ما تعلق باطلاق فرنسا يد انجلترا أخيراً فى مصر مقابل إطلاق يدها هى فى مراكش

وكانت مصر قد ظلت أكثر من ربع قرن مصدراً من مصادر الخلاف الشديد بين دونينج ستريت وكى دورسى . كانت شوكة فى جنب السياسـة البريطانية فكانت لكل الدول العظمى فى مصر حقوق سياسية ومالية عاقت على الدوام حرية انجلتره فى العمل وهددت باعتياق الأدارة المصرية . وكانت ماليـة مصر قد ازدهرت إذا ذاك لـكنه نظراً للقيود التى فرضت فى الأصل على مصر فى أحوال لم يعد لها وجود كان الخديوى أو بعبارة أخرى مستشاره الانجليزى عاجزين عن أن يجنوا فائدة حقيقية من الأموال المتوفرة فكانت الحالة على قول اللورد كرومر مما لا يحتمل . ولذا تنفست انجلتره الصعداء لمـا ان فازت بفك القيود المالية وبالتأكيد « بأن حكومة الجمهورية الفرنسية لن تعتاق عمل بريطانيا العظمى فى مصر بالمطالبة بتحديد أجل للاحتلال البريطانى أو تعترضه فى أى شأن آخر » . وقد استصدرت انجلتره من الخديوى مرسوما تضمن هـــذه الحرية الجديدة فى العمل وأبلغته الى الدول رسمياً ، وحصلت على موافقتهن عليه . وهكذا لم تعد مصر نقطة ضعف فى الديبلوماسى الانجلبزية . أما فى مراكش فقد كتب كيلمان من طنجة بعد ذلك بستة أشهر

يقول « لقد باتت المسألة المصرية فى خبر كان أما المراكشية فلا تزال باقية على قيد الحياة » .

ذلك أن مراكش كانت تختمر بالاضطراب بالنسبة لفرنسا وعلى وشك أن تصبح بالنسبة لأوربا كلها كابوساً سياسياً . وكانت هذه البلاد فى ختام القرن التاسع عشر دولة مستقلة بالفعل يبلغ سكانها من أربعة إلى خمسة ملايين من العرب والبربر واليهود والزنوج وغيرهم يحكمهم سلطان فى فاس حكما إسمياً لكنه كان حكما مزعزعاً لم تنفك الفتن تتتابع تحت ظله من جانب القبائل المعادية أو من المطالبين بعرش البلاد . فلما اضطربت الأحوال هذا الاضطراب عقدت الدول الثلاث عشرة التى تعاونت ذات يوم على قمع قرصنة البربر وفى جملتها الولايات المتحدة اتفاقية مع سلطان مراكش فى سنة ١٨٨٠ تسمى اتفاقية مدريد . وكانت تنص على حماية الأجانب فى مراكش وتعد بمعاملة الدول الموقعة على الاتفاقية معاملة أولى الدول بالمراعاة وفى جملتها إسبانيا وفرنسا اللتان كانتا أكثر الدول الأوربية مصلحة فى مراكش لجوارهما الجغرافى وعلاقاتهما التاريخية .

فقد كانت إسبانيا قد ورثت أو فتحت فى خلال القرن السادس عشر طائفة من المستعمرات فى الشاطئ الشمالى بين مضيق جبل طارق غرباً والجزائر الفرنسية شرقاً . لكن هذه المستعمرات كانت تفصلها عن الأراضى المراكشية سلسلة جبال الريف مما جعل أسبانيا لا تتطلع إلى تملك شىء من هذه الأراضى : وكل ما كانت تطلبه هو أن تؤمن على الشقة الممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وعلى بعض المرافئ الواقعة على المحيط الأطلنطى تجاه جزائر كنارى إذا كان لابد من تقسيم مراكش .

أما فرنسا فعلى أنها أبعد من اسبانيا عن مراكش كانت لها فى الحقيقة مصلحة فى البلاد أدنى من مصلحة اسبانيا وأعظم منها شأناً ، فقد بدأت فى سنة ١٨٣٠ تنشئ تدريجاً مستعمرة عظيمة فى الجزائر أو على الأصح تجعلها

جزءاً من فرنسا لأن هذه البلاد لم تكن مستعمرة بالمعنى المألوف إذ كانت كفرنسا مقسمة إلى مقاطعات وممثلة فى مجلس النواب الفرنسى وأهلها المولودون فيها يتمتعون بكافة حقوق المواطنين الفرنسيين . فلما مد الفرنسيون سيطرتهم جنوباً نحو الصحراء لم يكن هناك حدود طبيعية فعالة تفصل أراضيهم عن أراضى سلطان مراكش . فكان من جراء ذلك أن تعرضت الجزائر لاغارات متواصلة من جانب القبائل المراكشية التى كان همها النهب والسلب وأصبحت فرنسا لا تهنأ على حدود الجزائر الغربية بشىء من الأمن ما دامت الأمور فى مراكش متواصلة الاضطراب . ومن ثم أخذ الفرنسيون يحسون أن سلامة الجزائر ومصيرها وأمانيهم فى أن تكون لهم أمبراطورية استعمارية عظيمة فى شمال افريقية - كل هذا — يحتم عليهم أن يمدوا سيطرتهم إلى مراكش إما بأن يكون لهم الاشراف على البوليس وإما بالحماية أو الضم المباشر .

لكن إيطاليا وانجلترا وألمانيا كانت لها أيضاً مصالح سياسية وتجارية فى مراكش .

فايطاليا لما كانت بلا مستعمرات كانت تضع عينها على مراكش وتشتهيها وخاصة بعد أن سبقها الفرنسيون إلى تونس . لكن فرنسا تخلصت من مطالب إيطاليا بأن وعدتها سراً فى سنة ١٩٠٠ بألا تعترض أمانيها فى طرابلس.

وانجلتره وكان بيدها فى جبل طارق أحد عمودى الهرقل * ، كانت مصممة على ألا تدع العمود الثانى القائم فى سبته يقع فى أيدى دولة أوربية قوية كفرنسا وإلا فقدت البحرية الانجليزية والتجارة الانجليزية تلك السيطرة الحيوية على مدخل البحر الأبيض المتوسط بعد أن ضمنها لها جبل طارق قرنين من الزمان . وكانت سبته ، فى أيدى الأسبان لكن أسبانيا كانت من الضعف ، وخاصة بعد الحرب الأسبانية الأميركية ، بحيث كانت

---

* اسم قديم يطلق على بوغاز جبل طارق (Pillars of Hercules)

انجلترا راضية عن بقاء سبته فى يدها ، فلم تكن تخشى مطلقاً أن تنازعها اسبانيا السيطرة على المضايق . كذلك كانت انجلترا تشتهى طنجة لتجارتها الواسعة هناك ولأسباب أخرى فاذا لم تستطع أن تحصل على طنجة لنفسها فلقد كانت على الأقل مصممة على ألاّ تدعها تسقط فى أيدى أية دولة عظمى أخرى . هذا إلى أن انجلترا كانت ترغب فى منع أية دولة أوربية من أن تنشئ على الساحل الأطلنطى من مراكش محطة للتموين بالفحم أو قاعدة بحرية .

أما ألمانيا فكان يهمها على الأكثر المحافظة على مصالحها التجارية فى مراكش وتوسيع نطاق هذه المصالح التى كانت تنمو بسرعة . وقد كان بعض الألمان وفى جملتهم بعض رجال وزارة الخارجية يريدون أن تكون لهم فى غرب مراكش مستعمرة ألمانية تفتح للبضائع الألمانية أسواقاً جديدة وتتيح لهم مورداً للحديد يحتاجون اليه كثيراً وتزودهم بمحطة للفحم وقاعدة بحرية للأسطول الألمانى فى الأطلانطيق . لكن الامبراطور كان يعارض فى تحقيق ذلك خشية التعرض لخصومة انجلترا وفرنسا .

ولقد بدا فى مستهل القرن العشرين وازداد جلاء أن سلطان مراكش على الرغم من اتفاقية مدريد لا يستطيع أن يحافظ على النظام أو يحمى الاجانب الحماية الواجبة ، فلما اشتد التكالب بين الدول على امتلاك المستعمرات نشأ خطر من أن تجد دولة من هاته الدول كفرنسا سبباً للتدخل وسلب السلطان استقلاله أو بلاده أو كليهما ، ومن ثم أصبح مستقبل مراكش موضوعاً من أهم المواضيع للمناقشة السرية بين ساسة أوربا .

فقد فاتح المستر جوزيف تشمبرلين السفير الألمانى فى ٣ نوفمبر ١٨٩٩ سراً فى هذه المسألة مقترحاً عليه عقد اتفاق سرى يتضمن تنزل المانيا عن كل مطلب لها على شواطىء مراكش الممتدة على البحر الأبيض المتوسط وفى جملتها طنجه فى مقابل « تساهل انجلتره لألمانيا على الساحل الاطلنطى إلى أبعد حد » . وكان تشمبرلين يريد مع ذلك أن تظل المسألة فى ذلك الحين

مكتومة عن رئيسه اللورد سالسبورى . فاهتم بيلوف باقتراحه وبحثه الأمبراطور من وراء اللورد سالسبورى أثناء زيارته لانجلترا بعد ذلك ببضعة أسابيع ؛ لكن موقف سالسبورى السلبي المنطوى على التحفظ أحبط الاقتراح .

وحدث أن راجت اشاعات بأن الفرنسيين اتفقوا مع الاسبانيين على تقسيم مراكش فهنأ غليوم الثانى ألفونسو ملك اسبانيا وصرح له بأن ألمانيا لا تطالب بشيء من أراضى مراكش وأن كل ما تطلبه هو تأمين مصالحها التجارية : « موانئ حرة وامتيازات بمد سكك حديدية واستيراد مصنوعات » وربما أيضاً جزيرة فرناردوبو الاسبانية على سبيل التعويض ، وهى الجزيرة الواقعة فى خليج غينيا تجـــاه ساحل الكاميرون الألمانى . قال الأمبراطور وستدفع ألمانيا ثمنها بسخاء . فلما اتصل هذا التصريح ببيلوف أربكه وزملاءه فى وزارة الخارجية أن يعلن الأمبراطور أن لامصلحة لألمانيا فى مراكش لأنهم كانوا أميل الى الظن بأن ألمانيا قد توؤب من تقسيم الدولة الشريفية . بشيء من الغنيمـة . وهكذا بات تصريح الامبراطور يقيدهم ويغل أيديهم وأصبح مبـــدأ من المبادئ التى استرشد بها فى سياسة ألمانيا نحو مراكش فى السنين التـالية على الرغم من ضجيج أنصار الجامعة الألمـانية من ناحية وشكوك الانجليز والفرنسيين من ناحية أخرى .

وانقضت على هذا التصريح بضـعة أيام فاذا بأحد موظفى السلطان يلقى فى السجن مراكشياً فى خدمة الألمـان دون أن يبدى للقنصل الألمـانى الأسباب الداعية إلى ذلك كما جرت به العـــادة . فاحتج القنصل لـكن احتجاجه ذهب سدى وبقى الرجل فى السجن دون أن يفرج عنـه . فاشتبه الموظفون الألمـان فى أن السلطان يسلك معهم هـــذا المسلك المنطوى على التحدى بتحريض من الانجليز أو الفرنسـيين وزاد فى سخطهم أنه من بضعة أشهر مضت قتل ألمـانى يدعى جنته بعد أن سرق ، فلما طلب لآل

الفقيدشيء من التعويض راوغ السلطان فى رده على هذا الطلب . ومن ثم توقع بيلوف وزملاؤه فى وزارة الخارجية الألمانية أنه اذا لم تتخذ حيال هذه المسألة اجراءات حازمة مست هيبة ألمانيا مساساً خطيراً وتأثرت تجارتها ونفوذها فى مراكش تأثراً كبيراً فرجا الأمبراطور أن يوافق على ارسال سفينة حربية ألمانية الى طنجه لتحمل السلطان على إجابة المطالب الألمانية المقدمة فى شأن المسألتين الآنفتى الذكر، بيد أن الأمبراطور كان يكره أن يصادق على مثل هذه المظاهرة إذ كان يعلم أن المفاوضات بين انجلتره وفرنسا على مراكش توشك أن تنتهى بالتوقيع فقرر وكان على حق فى قراره أن ابتعاث سفينة الى طنجه فى نفس هذه اللحظة مما يثير الارتياب فى صدق ما صرح به لملك إسبانيا من أن ألمانيا لا تطمع فى شىء من أراضى مراكش ، وقد كان يعتقد « أن ضغط ألمانيا بالقوة على مراكش ينبغى أن لا يكون إلا بعد أن تطلع الدول الثلاث (انجلتره وفرنسا واسبانيا) على شكاوانا بالتفصيل وتلم بالوقائع كاملة حتى تستطيع ألمانيا الحصول على تأييد تلك الدول ومعاونتها » وعلى أن الامبراطور لقى فى سبيل آرائه هذه معارضة بيلوف وليشنوفسكى وبعض الموظفين الألمان فى مراكش فقد نفذ قراره ولم تقع أية مظاهرة بحريةمن جانب ألمانيا . لكن أمله فى أن يكون التعاون الودى بين كافة الدول التى يعنيها الأمر أكثر من غيرها وسيلة لمعالجة الاضطرابات فى مراكش كان أملا خائباً .

فانه فى نفس تلك اللحظة كان اللورد لانسدون والمسيو بول كمبون سفير فرنسا فى لندن يوقعان الاتفاق الانجليزى الفرنسى المشهور فى ٨ أبريل ١٩٠٤ وهو الاتفاق الخاص بمصر ومراكش والذى أسلفنا الاشارة اليه . وكانت « شروطه العلنية » لا تقر بطبيعة الحال أية نية ترمى الى تغيير الحالة السياسية فى مراكش لكنها فى الوقت نفسه اختصت فرنسا بالمحافظة هناك على النظام . وها هى ذى تلك الشروط :

المادة الأولى [عن اطلاق فرنسـا الحرية لانجلتره فى مصر ، واطلاق انجلتره الحرية لفرنسا فى مراكش وقد أوردنا ذكرها آنفاً .]

المادة الثانية : تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مراكش وتسلم حكومة جلالة ملك بريطانيا بأنه من حق فرنسا على الأخص ، باعتبارها دولة تشترك حدود ممتلكاتها مع حدود مراكش مسافة طويلة ، أن تحافظ على النظام فى تلك البلاد وأن تقدم يد المساعدة للعمل على تحقيق كافة الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى يمكن أن تطلبها . وهى تصرح بأنها لن تعتاق العمل الذى تقوم به فرنسا فى هذا السبيل على شريطة ألاّ يمس هذا العمل الحقوق التى تتمتع بها بريطانيا العظمى فى مراكش وفاقاً للمعاهدات والاتفاقات والمألوف . . .

المادة الثامنة : تنظر الحكومتان لما يحدوهما من الشعور الخالص بصداقة اسبانيا بعين الاعتبار الخاص الى المصالح التى تستمدها هذه البلاد من مركزها الجغرافى وممتلكاتها الواقعة على شاطئ المغرب . . .

المادة التاسعة : توافق الحكومتان على أن تؤيد كل منهما الأخرى سياسياً كيما يمكن تنفيذ المواد الخاصة بمصر ومراكش فى هذا التصريح .

على أن بعض « المواد السرية » الهامة كانت تتضمن التفكير فى تقسيم مراكش بين فرنسا واسبانيا :

المادة الثانيـة [لا تنوى انجلتره فى الوقت الحاضر إرتياء تغييرات فى مصر لكنها اذا رأت من المرغوب فيه إدخال اصلاحات ففرنسا] لن ترفض الموافقة على مثل هـذه الاقتراحات على أن يكون مفهوما بين الدولتين أن حكومة جلالة ملك بريطانيا ستوافق على ما يمكن أن تقترحه عليهـا حكومة الجمهورية الفرنسية من ادخال إصلاحات مماثلة لهذه فى مراكش .

المادة الثالثـة : توافق الحكومتان على أن تؤول الى منطقة نفوذ اسبانيا شقة بعينهـا من أراضى المغرب بمجاورة لمليـلله وسبته وغيرهما من الحصون

متى زالت عنها سلطة السلطان وأن يعهد الى اسبانيا فى ادارة الشاطئ الممتد من مليلله الى المرتفعات الواقعة على الضفة اليمنى لنهر سيبو دون أن تدخل هذه المرتفعات فى هذه الادارة .

ومع ذلك فعلى اسبانيا أن تتعهد بألا تنقل ملكية كل أو بعض الأراضى الموضوعة تحت سلطتها أو فى منطقة نفوذها .

ومن الغريب أن الفيكونت غراى والمسيو بوانكاريه تكلما عفواً عن هذه المواد السرية التى تشير الى تقسيم مراكش فحاولا أن يقللا من شأنها إذ قال غراى إن الاتفاق المعقود مع فرنسا أعلن كله فيما عدا مادة واحدة أو اثنتين لا أهمية لها . ومن طبع غراى انه اذا كان عليه أن يعالج مسألة بغيضة لا تتفق ووجهة نظره الى الأشياء عمد الى التدليل عليها بأنها « غير مهمة » أما المسيو بوانكاريه فتكلم كذلك عن اتفاق مراكش السرى باعتبار أن سريته « مؤقتة » .

فلما أن نشرت المواد المراد إذاعتها للملأ تظاهرت اسبانيا بالغضب لأن أحداً لم يستشرها فى الأمر ولأنها عوملت كأنها كمية مهملة ولأن هذا إذلال عرض الأسرة والعرش للخطر . على أن ديلكاسيه سرعان ما تخلص من معارضة اسبانيا بأن وعدها بنصيبها متى حان الوقت لتقسيم مراكش . وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ عقد الاتفاق الفرنسى الاسبانى فأقرت اسبانيا فيما تضمنه هذا الاتفاق من المواد السرية الوفاق الودى المعقود بين بريطانيا وفرنسا فى ٨ ابريل من السنة ذاتها وأعلنت فرنسا واسبانيا للخافقين أنهما ستظلان ثابتتين فى ارتباطهما بالمحافظة على سلامة الامبراطورية المراكشية تحت سيادة السلطان ، أما المواد السرية التى أبلغت طبعاً إلى لورد لانسدون فكانت ترمى إلى نقيض هذا .

وقد قسمت منطقة النفوذ إلى قسمين : القسم الأول وهو منطقة النفوذ الأسبانى وتشمل الشقة الشمالية الممتدة على ساحل البحر المتوسط وساحل

الأطلنطيق ، أما المنطقة الفرنسية فقد اشتملت على كافة الجهات الواقعة فى داخل البلاد .

ولنتساءل الآن عن الذين كانوا سبباً فى عقد الاتفاق الودى وماذا كانت بواعثهم . يقول المسيو تارديو وكان وثيق الصلة بديلكاسيه وعلى علم بما هنالك « إن ملك انجلترا كان أول من بدأ بالتقرب فقد كان هو الذى أدرك ماهيته وسهل تحقيقه بينما كان الكثيرون لا يزالون يعتقدون أن الوقت لم يحن بعد له » وتكلم عنه اللورد كرومر فوصفه بأنه من عمل ذلك السياسى العظيم صاحب الجلالة الملك واللورد لانسدون . على أنه لا ريب فى أن ديلكاسيه مذ تقلد منصب وزير الخارجية الفرنسية فى سنة ١٨٩٨ لم يأل جهداً فى العمل على مد نفوذ فرنسا فى مراكش فعقد مع أسبانيا معاهدة فى سنة ١٩٠٠ لهذا الغرض ، لكنه كان يعلم أن هذه المعاهدة لن تجدى عليه شيئاً كثيراً ما دامت أكبر دولة بحرية لا توافق عليها وهى التى لها فى مراكش تلك المصالح الكثيرة ومن ثم سعى إلى التقرب من انجلتره . وقد أيده فى هذا المسعى كل من وزير مستعمراته المسيو ايتيان وسفيره فى لندن بول كامبون تأييداً قوياً وعضدهما فى ذلك كل من اللورد لانسدون واللورد كرومر تعضيداً قلبياً .

أما عن البواعث التى حدت إلى هذا التقرب فكانت من جانب انجلتره كما يلى : لما قررت انجلترا العدول عن سياسة العزلة المجيدة ولم تتلق من ألمانيا جواباً مرضياً عن المساعى التى بذلها تشمبرلين للتحالف معها ولت وجهها بطبيعة الحال شطر فرنسا . لكنه نظراً للنزاع المتزايد بين الروسيا واليابان وهو الذى أدى إلى نشوب الحرب بينهما فى فبراير سنة ١٩٠٤ ولأن انجلترا كانت حليفة لليابان كما كانت فرنسا حليفة للروسيا ، فقد كان يهم انجلترا أن تكون علاقاتها بفرنسا ودية لتحول بذلك دون تصادمها بها من جراء الحرب الروسية اليابانية . وربما كان قد أهمّها أيضاً أن تحول دون قيـــام عصبة

سنة ١٨٩٥ الثلاثية (روسيا وألمانيا وفرنسا) من جديد للضغط معاً على اليابان فى الشرق الأقصى . ثم لعل أهم باعث لانجلتره على التقرب إلى فرنسا كان كما قال اللورد كرومر رغبتها فى أن تكون يدها طليقة فى مصر . ولم يكن باعث فرنسا على عقد الاتفاق يختلف كثيراً عن باعث انجلترا فانها لم تشأ الاصطدام بانجلترا من أجل مطامع حليفتها الروسيا فى الشرق الأقصى ، ثم أنها كانت مثلها ميالة إلى تصــــفية سلسلة اختلافاتها معها . أضف إلى هذا أنهـا كانت تطمح إلى إطلاق يدها فى مراكش واكتساب صداقة انجلترا ومحالفتها لتؤلف بذلك حلفـا دولياً يتكافأ مع المحالفة الثلاثية أو يرجح عليها . ومما جعل فرنسا تفكر جدياً فى التقرب من انجلترا أنهـا رأت أن أمانيهـا فى التحالف مع روسـيا قد خابت لا فى فاشوده فحسب بل فى عدة مناسبات أخرى . نعم أنه لم يخطر لديلكاسيه أن يغسل يده من المحالفة الروسية ولـكنه رأى فى مصادقة انجلترا ما يعوض على فرنسا مافاتهـــا فى المحالفة الروسية الفرنسية .

لهذا اشترى ديلكاسيه فى سنة ١٩٠٤ مطامع انجلترا وايطاليا فى مراكش بأن وعد الأولى باطلاق يدها فى مصر والثانيـة فى طرابلس . كما أنه أرضى اسبانيا بمنطقـة نفوذ فى شمال مراكش . وقد رأى أن فى مكنته الآن أن يشرع رويداً رويداً فى التوغل السلمى فى بقية الدولة الشريفية دون اكتراث بمطالب ألمانيا الطبعيـة ، واعتقد أن فرنسا قد أضحت فى مركز سياسى قوى بوجود روسيا حليفة لها وانجلتره صديقة ، وأنهـا تستطيع أن تجازف فتتجاهل تلك الدولة التى استولت على الألزاس واللورين وظلت سنوات عديدة طويلة تسيطر على شئون القارة الأوربية . لـكنها كانت واهمة فى تقديرها ذلك ومخطئة جداً ؛ فقد كانت فرنسا كما قال نقادة فرنسى تتخذ الحيطة من كافة جيرانها وتغفل الجارة الوحيدة التى يدعوها كل شيء الى الخشية منها وهى المانيا . وأشار مستر جوش بحق الى أنه « من بواعث الأسف أن

الوزارة البريطانية لم تستبن حكمة استرضاء المانيا أو تساعد فرنسا بأية حال على استبانتها . ومع أن معاهدات سنة ١٩٠٤ السرية لم تختص بريطانيا العظمى بنصيب ما فى مراكش حينما تقسم فان نصيبنا من تلك الصفقة التى أوجبت عملا مزدوجا يلقى على الحكومة البريطانية جانباً من المسئولية عن أزمتى ١٩٠٥ ، ١٩١١

الازمة المراكشية فى سنة ١٩٠٥

يعتقد الناس عامة فى فرنسا وانجلترا أن زيارة الامبراطور غليوم لطنجه فى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٠٥ بتلك الصورة المسرحية وما أعقبها من سقوط ديلكاسيه فى ٦ يونيه من السنة نفسها كان نتيجة ما حاولته المانيا بالتهديد من جس نبض الوفاق الودى المعقود حديثاً أو احباطه والفصل بين انجلترا وفرنسا فى الوقت الذى كانت فيه الروسيا مجندلة فى الشرق الأقصى . لكن هذا الاعتقاد كما تدل الوثائق الألمانية المنشورة حديثاً ليس صحيحاً فى جملته ، وقد نشأ هذا الخطأ من التحامل والجهل ومن أن بعض الكتاب ظنوا أن مناورة الامبراطور غليوم فى بچوركو والخطوات التى خطاها بيلوف فى مراكش كانت كلها جزءاً لا يتجزأ من سياسة معينة

والواقع أن الامبراطور وبيلوف عند ما رأيا نفسيهما فجأة أمام وفاق ودى بين فرنسا وانجلترا لم يؤخذ فيه رأى ألمانيا برغم مساسه بمصالحها ونظراً لاعتقادهما بأن النصوص التى أعلنت للملأ لابد أن تخفى وراءها مواداً سرية — قررا أن لا مفر من القيام بعمل ما ولكنهما اختلفا على شكل هذا العمل

أما بيلوف فقد استحسن التزام صمت أبى الهول ريثما يبلغ ديلكاسيه ألمانيا الاتفاقية المراكشية بصفة رسمية ويقدم لها الضمانات التى تحتاجها مصالحها التجارية والتعويضات المناسبة .لكنه لما أصر ديلكاسيه على اغفال

ألمانيا طيلة عام كامل أراد بيلوف لفت نظره إلى الموضوع بالضغط على الامبراطور بالقيام بذلك العمل السياسى المسرحى فى طنجه فى شهر مارس سنة ١٩٠٥ . ولا شك فى أن الامبراطور كان مكرهاً على هذا العمل وليس أدل على ذلك من الفقرة الآتية فى أحد خطاباته لبيلوف إذ يقول :

« لا يبرح عن بالك أنك أنت الذى أكرهتنى رغم ارادتى على الذهاب إلى طنجه أملا فى نجاح سياستك فى مراكش . ولو عدت الى قراءة التلغرافات التى أرسلتها إليك قبل زيارتى لطنجة . . . لرأيت أننى مرضاة لك وللوطن نزلت الى البر وامتطيت جواداً عربياً بالرغم من عجزى عن ركوب الجياد بسبب تقلص ذراعى الأيسر وبذا كنت على قيد أنملة من أن ألقى حتفى وهذا بفضل مغامرتك فضلا عن أنى رأيت نفسى وسط الفوضيين الاسبان لأنك أردت ذلك . ولا شك أنك ظننت أن سياستك تربح من هذا العمل »

ودليل آخر على اختلاف رأيهما فى المشكلة المراكشية أن بيلوف لم يكن يحيط مولاه بكل تطورات هذه المشكلة بدليل أن معظم الوثائق التى ظهرت فى كتاب السياسة العليا خاصة بمراكش ظهرت خالية من ملاحظات الامبراطور على الهامش مما يلوح معه أنها لم تعرض عليه بانتظام أو أنها لم تلخص له التلخيص الوافى طبقاً لما كان متبعاً . ومن المحتمل أيضاً أن من بين الأسباب التى حملت بيلوف على التهديد بالاستقالة فيما بعد اعتقاده بأن الأمبراطورسوف يرجوه البقاء فى منصبه وإذ ذاك تطلق يده فى شئون الدولة بالحزم المطلوب

أما الامبراطور فكان يرغب فى أن يتجنب ما من شأنه أن يثير استياء فرنسا وأن يدرأ الخطر الماثل فى الاتفاق الانجليزى الفرنسى بتحقيق ما كان يحلم به من انشاء عصبة أوربية . كان يأمل أن يستخدم نفوذه الشخصى مع القيصر الضعيف الارادة لجذب الروسيا إلى عقد محالفة دفاعية مع ألمانيا .

فاذا حدث ذلك حملت الروسيا حليفتها إلى الانضمام إليها . وتم له تكوين عصبة الأمم الأوروبية بالجمع بين الدول الخمس التى تؤلف المحالفة الثلاثية والمحالفة الثنائية فيزول الخطر الذى يخشى على أوربا من تخاصم الفريقين، ويساعده هذا على ضمان سلام العالم كما يمكنه من صد سلطان انجلترا البحرى والاستعمارى ونفوذها المنطوى على الصلف والغرور . وهذا حلم ذهب فى الخيال بعيداً وكان صعب التحقيق لكنه فى يوليه سنة ١٩٠٥ وفى لحظة ابتهاج وجيزة كان يبدو وشيك التحقق .

(ا) سياسة غليوم الثانى فى بجوركو

بينما كان الأمبراطور يطوف فى المياه الشمالية إقترح على قيصر روسيا فجأة أن يتقابلا على ظهر يختيهما فى بجوركو . وقد خيل إلى الناس من تخلى فرنسا عن المسيو ديلكاسيه أولا ومن ميل فرنسا إلى العمل باقتراح المانيا القاضى بعقد مؤتمر لحل المشكلة المراكشية ثانياً — إن الحكومة الفرنسية عدلت عن سياسة الانتقام وأنها قد تحمل على تحسين علاقاتها مع ألمانيا بنفوذ القيصر . لهذا عقد أمبراطور ألمانيا نيته على أن يستفيد من مقابلته لقيصر روسيا فى بجوركو وبما حاق بالروسيا من المتاعب بسبب الحرب اليابانية الروسية ليحمله على استئناف مفاوضات الخريف السابق وعقد محالفة مع المانيا وكانت تلك المفاوضات قبل بضعة أشهر قد أسفرت بين العاهلين عن وضع مشروع محالفة لكن روسيا عادت فرفضته خوفاً من إغضاب فرنسا . أما الآن فربما كانت الفرصة ملائمة لعقد تلك المحالفة .

وقد يمم اليخت هوهنزلرن شطر ميناء بجوركو وألقى مراسيه فى صورة مؤثرة إلى جانب اليخت بولارستار وتبادل العاهلان الزيارات وكان منظر يلائم مزاج الأمبراطور وطبعه الذى يتعشق المظاهر . والدليل على ابتهاجه بهذه الزيارة ماننقتطفه من كتابه الذى بعث به إلى بيلوف يقص عليه ما وقع

فى قمرة بولارستار . ويقع هذا الكتاب فى ست صفحات مطبوعة . قال الامبراطور :

وزبى فى ٥ يولية سنة ١٩٠٥ .

عزيزى بيلوف

لا بد أن تكون أدركت من برقياتى أن عملية التقرب قد كللت بالنجاح وأننا قد كسبنا المعركة .

والآن وقد تم الأمر فان المرء ليتساءل دهشاً كيف أمكن ذلك . إن الجواب واضح أمامى . فلقد جرى القلم بهذا فى لوح القضاء وحقت إرادة الله رغم إرادة الانسان واحتقاراً لدسائسه فقبلت الروسيا مارفضته فى الشتاء الماضى تعالياً وما حاولت أن تقلبه ضدنا حباً فى الدسائس . قبلته الآن وهى أرضى ما تكون نفساً واعتبرته هبة من فضل الله بعد أن أذلتها يد الواحد القهار . ولقد ابتهلت إلى الله تعالى وسلمت له نفسى ودعوته أن يسدد خطاى ... وقد أحسست أنه شد أزرى وشعرت بالارادة والقصد يقويان ويتجليان فى نفسى فتوجهت إلى اللقاء والثقة تفعمنى فهل تدرى ماذا وجدت . وجدت استقبالا حاراً وحفاوة بادية الحماس كالذى يلقاه المرء من أخلص أصدقائه . عانقنى القيصر كما لو كنت أخاه وظل يحدق فىّ ملياً مرة بعد أخرى وعيناه تنمان عن الابتهاج والشكران .

قال القيصر إنه متعطش للبحث معى فى كل شىء وأنشأ يظهر إرتياحه العظيم لاتفاقنا على المؤتمر المراكشى ، وتمنى أن يمهد الطريق لانشاء علاقات حسنة دائمة مع فرنسا . . فقلت إن فرنسا برغم تحريض انجلترا لها قد رفضت بتاتاً أن تقابل تحدينا بمثله فتخلت عن ديلكاسيه وعدلت عن فكرة الحرب لاسترجاع الالزاس واللورين قال : أجل وهذا رأيى فمن الجلى كل الجلاء أن مسألة الألزاس واللورين قد انتهت بحمد الله إلى الآن . وانتقلنا إلى الكلام عن انجلترا فاذا بى أتبين القيصر حانقاً عليها وعلى ملكها . فأدوارد السابع فى رأيه شر

خلق الله وأخطرهم دساً وغشاً فلم يسعنى إلا إقراره على رأيه فيه وزدت عليه أنى كنت عرضة لدسائسه فى السنوات الأخيرة بصفة خاصة وأنه مغرم بالتآمر على كل دولة وبأن يعقد معها « اتفاقات صغيره » فضرب القيصر المائده بقبضته مقاطعاً وقال أستطيع أن أؤكد لك أنه لن يحصل على مثلها منى وأنى لن أعقد معه اتفاقا ضد ألمانيا أو ضدك مابقيت على قيد الحياة . هذا ما أقسم عليه بشرفى . [وفى اليوم التالى ذهب الأمبراطوار الى يخت القيصر وفى جعبته مشروع المعاهدة التى أمل عقدها مع روسيا فدار الحديث ثانية حول دسائس انجلتره فيما يتعلق بالحرب الروسية اليابانية . إلى أن قال الأمبراطور]

«هنا شعرت أن الفرصة ملائمة فقلت وماذا لو عقدنا فيما بيننا اتفاقاً صغيراً فلقد بحثنا فى الشتاء الماضى هذا الموضوع . . . فقاطعنى قائلا نعم . نعم أذكر ذلك ولكنى نسيت محتويات الاتفاق ولا توجد معى للاسف صورة منه فقلت هاهى ذى الصورة وجدتها فى جيبى اتفاقا

«إذ ذاك تأبط القيصر ذراعى وقادنى الى مخدع أبيه وأحكم إيصاد الأبواب وقال وأمارات الابتهاج بادية على محياه «أرجوك أن ترينى الصورة» فأخرجت الغلاف من جيبى ونشرت الورقة على منضدة اسكندر الثالث فى مواجهة صورة أم القيصر فتلا النص الذى أرسلته إليك مرة وثانية وثالثة ودعوت الله أن يشد أزرنا الآن وأن يميل قلب القيصر الشاب . وكان السكون إذ ذاك رهيباً كسكون الموت فلم يك يسمع إلا هدير المياه . وإذ أتأمل أمامى اليخت هوهنزلرن ناصع البياض ومن فوقه العلم الأمبراطورى يداعبه نسيم الصباح وقع نظرى على صليبه الأسود وعليه « الله معنا » فلم أكد أقرأها حتى شق القيصر بصوته هذا السكون العميق يقول « هذا حسن جداً إنى موافق عليه كل الموافقة »

« إذ ذاك دق قلبى فاستجممت نفسى وقلت له عرضاً «هل تحب أن توقعه ؟ إن ذاك ليكونن أحسن ذكرى لهذه المقابلة » فألقى على الاتفاق نظرة عجلى ثم

قال : نعم أوقعه ، ففتحت الدواة وناولته القلم فأمضى « نيقولا » ثم ناولتيه فوقعت باسمى ولما نهضت قائماً عانقنى وقال لى والتأثر بالغ منه « إنى أحمد الله وأشكر لك حسن مسعاك . إن هذه المعاهدة سيكون لها خير النتائج لبلادى وبلادك وإنى لعلى يقين بأنك صديق روسيا الوحيد فى هذا العالم . وقد تحققت من هذا فى خلال الحرب الروسية اليابانية » إذ ذاك شعرت كأن الدموع تترقرق فى عينى من الفرح وفكرت فى فردريك غليوم الثالث والملكة لويز وجدى والقيصر نيقولا الأول وخيل إلى أنهم جميعاً واقفون إلى جانبنا وأنهم اغتبطوا بما فعلنا .

«وهكذا أصبح يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٠٥ فى بجوركو نقطة تحول فى تاريخ أوربا فلله الحمد وإنه لبعد الضيق فرج عظيم يناله وطنى العزيز وتتخلص به فى النهاية من كلاليب السياسة الفرنسية الروسية المزعجة . »

على أن ابتهالات الامبراطور غليوم الحارة وتفاؤله لم يدوما طويلا بل صب عليهما بيلوف ماءا باردا عند ما هدد بالاستقالة بحجة أن مولاه أدخل من تلقاء نفسه تغييرا طفيفا على مشروع المعاهدة الذى ارسلته اليه وزارة الخارجية إذ أضاف لفظة « فى أوربا » إلى المشروع الأول . وبذا أصبحت المادة الثانية تنص على أنه فى حالة اعتداء احدى الدول الأوربية على احدى الامبراطوريتين فن حليفتها تساعدها فى أوربا بكافة قواتها البرية والبحرية . وبديهى أن اللفظة التى أضافها الامبراطور هى لفائدة المانيا لانها بذلك تتفادى من التقيد بمساعدة الروسيا على حدود الهند أو فى الشرق الأقصى حيث يرجح كثيرا احتكاك روسيا بانجلترا . وقد كان تهديد بيلوف بالاستقالة صدمة فجائية قوية ولم يكن الامبراطور يستطيع التخلى عنه فوعد بأن يحمل القيصر على الموافقة على الغاء هذه الزيادة وإعادة المادة الثانية إلى نصها الأول وناشد بيلوف مناشدة لم يستطع إلا أن يصغى إليها قال : « إنك عندى وفى عين الوطن أعز مائة ألف مرة من كل معاهدات العالم . . . كلا يا عزيزى . فلتبق فى

منصبك إلى جانبي فعندئذ نستطيع أن نعمل سويا لرفع شأن ألمانيا . فاذا ما تلقيت خطابي هذا فارسل إلى تلغرافا بموافقتك لأعلم أنك باق في منصبك لأن اليوم التالى لوصول خطابك بالاستقالة لن يجد امبراطورك على قيد الحياة ففكر بربك فى مصير قرينتى وأولادى المساكين » .

لكن هذه الصدمة تلتها صدمة أشد منها بددت احلام الامبراطور . فان القيصر عندما عرض مشروع المعاهدة على وزير خارجيته لم يكد هذا يصدق عينيه أو أذنيه بيد أنه بعد أن أنعم النظر طول الليل فى محتوياته بين للقيصر خطورة هذه الوثيقة التى وقعها وشرح له تناقضها مع روح المحالفة الفرنسية الروسية واستحالة دخول فرنسا فى اتفاق كهذا مع ألمانيا والروسيا . فلم يسع نيقولا إذ ذاك إلا أن يكتب لغليوم بقدر ما يستطيع من الكياسة يقول إن « هذه الوثيقة ينبغى تعزيزها أو ايضاحها بشكل يكفل أن ينفذها كل فريق يهمه أمرها بمنتهى الأخلاص والصراحة . . . ففى خلال وجودى فى بجوركو لم تكن معى الوثائق التى وقعها أبى والتى تحدد المبادىء التى تقوم عليها المحالفة الفرنسية الروسية . فعند أول مسعى قمت به للوصول إلى الطريقة التى أحمل بها الحكومة الفرنسية على الانضمام إلى معاهدتنا الجديدة — تبينت أمامى صعوبة المهمة ومشقتها وأنه لا بد من مرور زمن طويل قبل ضمها إلينا بمحض إرادتها . . .

أرى أن يؤجل العمل بمعاهدة بجوركو إلى أن نتبين موقف الحكومة الفرنسية أزاءها » .

ولا تسل عن مبلغ استياء الامبراطور عند وصول هذا الكتاب الذى أجل معاهدة بجوركو إلى أجل غير مسمى . لكنه عاد فناشد نيقولا إلتزام ما وقعته يده وبين له أن هـــذه المعاهدة لا تتعارض مع المحالفة الفرنسية الروسية قائلا « لقد تخلت عنك حليفتك فى الحرب (الروسية اليابانية) فى حين ساعدتك ألمانيا بكل وسيلة وعلى قدر ما تستطيع دون أن تخرق

قوانين الحياد . وهـذا يطوق الروسيا حيالنا بالجميل . . لقد وضعت يدك فى يدى ووقفنا أمام الله . فليبق توقيعنا والله علينا شهيد » . لـكن توسـلات الامبراطور ذهبت هباء وتحطمت آماله فى تأليف عصبة من الدول الأوربية .

(ب) سياسة بيلوف فى مراكش

وندع الآن محاولات الامبراطور لعقـد معاهدة دفاعية مع روسيا إلى مناورات مستشاره فى المسألة المراكشية فانها بلا جدال أهم بكثير من المحاولات الآنفة الذكر لأنها أدت إلى إحداث الآزمة المراكشية فى سنة ١٩٠٥ كما أدت فيما بعد إلى المحادثات البحرية والعسكرية بين انجلترا وفرنسا ، تلك المحادثات التى كان لها أعظم شأن فى تطور نظام المحالفات السرية .

ففى مأدبة العشاء التى أقيمت للمسيو ديلكاسيه فى السفارة الألمـانية ثم بعد ذلك ببضعة أيام فى يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٠٤ أخطر المسيو ديلكاسيه البرنس رادولين بصفة غير رسمية بنبأ المفاوضات الدائرة لعقد اتفاقية بين فرنسا وانجلترا . وقد أشار ديلكاسيه إلى المناطق التى تتناول الاتفاقية وهى نيوفوندلنده ومصر ومراكش وسوكوتووسيام . أمافيمايختص بمراكش فقد كرر مرة أخرى رغبته قبل كل شىء فى المحافظة على الحالة الراهنة مادام ذلك مستطاعاً لـكن ضعف الحـكومة الشريفية يعرض التجارة فى مراكش للخطر ؛ وهذا ما يجعل فرنسا ترغب فى تعزيز مركز السلطان وانهاء الفوضى الضاربة أطنابها فى الوقت الحاضر . قال : إنَ فرنسا وإن كانت لا تطمح إلى مصالح خاصة فى مراكش إلا أنها ترى أن من واجبها وخدمة لمصالح الدول التى لها تجارة هناك أن تضع بقدر المستطاع حداً للفوضى الحالية الضاربة أطنابها فى هذه الدولة المتاخمة لأراضيها .

هذا كان بدء علم بيلوف بالاتفاقية الانجليزية الفرنسية المقبـلة ، وفيما عدا هذا التبليغ الغير الرسمى ونشر المواد العلنيـــة التى اشتملت عليها

الاتفاقيـة فى الصحف فان ألمانيا لم تبلغ الاتفـاقية رسمياً ولا استشارتها فرنسا رسمياً فى هذه المعاهدة التى كانت تمس ما لألمـانيا فى مراكش من حقوق تجارية ومصالح سياسية . لهذا شعر بيلوف بأن ألمـانيا أهينت وأن هيبتهافضلاعن مصالحها المادية قدمست . وقديكون حقيقة أن بيلوف استخف بادئ بدء بما لهذه الاتفاقية من أهمية سياسـية ، لـكن هذا الاستخفاف لم يصل إلى الحد الذى افترضه الناس من الخطبة التى ألقاها فى الريخستاج فى يوم ١٣ ابريل لتبديد مخاوف الجمهور الألمـــانى . وفى الواقع لقد حملته هذه الاتفاقية هو ومساعديه فى وزارة الخارجية على إنعام الفكـر فى الأسابيع التالية . على أنه قرر هو وهولشتين أن يتمسكا بما نالتـه ألمانيا من الحقوق بمقتضى معاهدة مراكش الدولية المعقودة فى سنة ١٨٨١ وأن يغفلا شأن الوفاق الودى بين انجلترا وفرنسا كأن لم يكن إلى أن يفتح ديلكاسيه باب البحث فى الموضوع ويهيء الفرصة الملائمة لأن تسمعه ألمـانيا رأيها فربما حصلت على التعويضات المنـاسبة . وقد استقر رأيهما تدريجاً على أنه ليس لفرنسا وانجلترا لمجرد الاتفاق فيما بينهما أن تجردا الدول الأخرى مما لها من الحقوق فى مراكش . ثم إن إطلاق انجلترا يد فرنسا فى مراكش معناه تحويلها إلى تونس أخرى وبذا تهدد حقوق ألمانيا ومصالحها التجارية . هذا إلى ما يمكن أن يصيب هيبة ألمـانيا من الأذى لو أنهـا سمحت لفرنسا وانجلترا بأن تبتا فى مصـــير مراكش كما لو كانت ألمانيا غير موجودة . ولقد لخص هولشتين الموقف بقوله إننا لو سمحنا للغير بأن يطأ أقدامنا فى مراكش دون أن ننبس ببنت شفة فاننا نشجع دولا أخرى على امتهان شأننا فى جهات العالم الأخرى » .

هنا كان أمام ألمانيـــا طريقان للاعراب عن رأيها : الاول أن تخبر ديلكاسيه بصراحة وفى لهجة ودية أن نشر نصوص الوفاق الودى قد أثار مخاوف شعبها فيما يختص بمصالح ألمانيا التجارية وأن تستفهم فى شىء من التوسع

عن نوع الضمانات التى سوف تقدمها فرنسا لحماية تلك المصالح . وهـــذا هو الطريق السوى الذى يتفق وحقوق الجوار . الطريق الثانى هو أن تلتزم ألمانيا صمت أبى الهول فلا تعترف وجود الوفاق الودى ولا تحتج عليه بل تسير فى سياستها كما لو كان هذا الوفاق لا وجود له بتاتاً بالنسبة لها لمجرد عدم ابلاغها إياه . وهذا الطريق يتطلب أن تقلد ألمانيا فرنسا فى كافة ما تتخذه من الوسائل البوليسية لوضع حد للفوضى فى مراكش فان أُرسلت فرنسا مدرعة إلى المياه المراكشية أمكن ألمانيا ان تفعل مثلها وهكذا حتى تحمل ديلكاسيه بدون المساس بحقوق ما على أن يكون هو البادىء بالكلام والتساؤل عن غايات المانيا و نياتها . وكلما زهدت ألمانيا فى شرح سياستها فى الصحف كلما زاد قلق فرنسا حتى إذا ما أدرك ديلكاسيه أن ألمانيا جادة فى الأمر سعى سعى المستميت فى الحيلولة بين ألمانيا وبين أن يكون لها موطىء قدم فى مراكش . ومع أن هذا الطريق الثانى كان ينطوى على المغامرة ويعرض سلام أوربا للخطر فقد كان الطريق الذى آثر بيلوف وهولشتين اتباعه .

على أن سياسة صمت أبى الهول لم تؤت ثمرها العاجل كما كان يؤمل بيلوف : نعم إن ديلكاسيه إزداد قلقه لكنه اجتنب فتح باب الكلام فى الموضوع . ولكى تحمله ألمانيا على الخروج عن صمته هذا أخذت تحرض الحكومة الشريفية على مقاومة البرنامج الذى انتوت فرنسا تطبيقه فى مراكش فى شتاء سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٥ وهو يتلخص كما قال تيلانديه رئيس البعثة الفرنسية فى تنظيم الجيش المراكشى بواســـطة معلمين فرنسيين ، وعقد معاهدة بين السلطان والحكومة الفرنسية باستبعاد ما للدول الأخرى من النفوذ السياسى وتخويل الفرنسيين مراقبة مالية السلطان . وقد لاح لكيلمان أن تنفيذ هذا البرنامج يضع مراكش تحت الحماية الفعلية ، ومن ثم أخذت المانيا تشجع السلطان على معارضة هذا البرنامج وإن كان بيلوف قد طلب الى مرؤوسيه ان يفهم السلطان ان مساعدة المانيا له لا تذهب الى حد اعلان الحرب على فرنسا من اجله

(ج) زيارة الامبراطور غليوم لطنجه

فى وسط هذا التنافس الشديد بين كيلمان وتيلانديه للتقرب من سلطان مراكش ومحاولة التأثير فيـــه استقر رأى بيلوف فجأة على أن يعرج الامبراطور فى طريقه من هامبرج الى كورفو على طنجه ليحي سلطان مراكش . ولم يكن برنامج رحلة الامبراطور يتضمن هـذه الزيارة لـكن بيلوف جعل جريدة كولنشه تسايتونغ تنشر تلغرافا من طنجه بأن الامبراطور سينزل فيها فى يوم ٣١ مارس ثم أرسل هذه القصاصة الى الامبراطور قائلا إن زيارة جلالتك لطنجه ستحرج المسيو ديلكاسيه وتفسد عليه تدبيره وتفيد مصالحنا الاقتصادية فى مراكش . فأظهر الامبراطور موافقته بادىء الأمر لـكنه لما نمى إليه أن سكان طنجه ومنهم الانجليز قد عقدوا النية على استغلال هذه الزيارة ضد الفرنسيين كتب إلى بيلوف « أبرق إلى طنجه من فورك بان من المشكوك فيه جداً أن أنزل فيها وأننى أسافر متنكراً كأحد السائحين فلست أريد حفلات استقبال ولا مقابلات » . فأجابه بيلوف بأن زيارته لطنجه قد سبق الاعلان عنها فان عدل عنها الآن لسبب ما أصبح فى وسع ديلكاسيه أن يذيع فى الخارج أن هذا العدول إنمـا كان بناء على اعتراض الحـكومة الفرنسية لدى حكومة برلين وبذا يحرز ديلكاسيه فوزاً سياسياً لا يستحقه . وهكذا انصاع الأمبراطور ولو أنه تردد مرة أخرى فى لشبونة بل وعند ما دخل ميناء طنجه ولـكنه وافق فى النهاية على آراء حاشيته ونفذ البرنامج الذى أعد له .

وبالرغم من صعوبة النزول إلى البر لهياج البحر ومن اجفال جواد الامبراطور من جراء ضجيج الأعراب وعجيج موسيقاهم واطلاق البنادق فى الهواء بلا تمييز فان زيارة الأمبراطور انتهت بسلام وسط حفلات الشرق البهيـة فى المفوضية الألمانية ، واستقبل جلالته أعضاء الجالية الألمـانية ورجال السلك

السياسى . وهنا لفت الامبراطور نظر ممثل فرنسا إلى أن زيارته لطنجه معناها أن ألمانيا ترغب فى حرية التجارة وفى مساواتها بغيرها من الدول الأخرى وأنه يريد أن يعامل السلطان مباشرة بصفته حاكما حراً وسيداً لبلاد مستقلة وأنه يود من صميم فؤاده أن تراعى فرنسا رغبته هذه . ثم التفت إلى عم السلطان ونائبه فكرر له نفس هذه الملاحظات وقال له إن الاصلاحات التى يراد إدخالها ينبغى أن تكون مطابقة للقرآن وللسنة وأن لا ينبغى تقليد العادات الأوربية تقليداً أعمى وأن السلطان يحسن صنعاً إذا أصغى إلى رأى أعيان بلاده فى هذا الشأن .

وقد اقترح بيلوف عقد مؤتمر دولى تشترك فيه الحكومات التى وقعت معاهدة مدريد فى سنة ١٨٨٠ . وكان يرى أن هذه هى خير وسيلة لحل الأزمة المراكشية وصيانة مصالح ألمانيا التجارية ومصالح الدول الأخرى من محاولة ديلكاسيه جعل مراكش تونس أخرى . وقد أعلن أن ألمانيا لا ترمى إلى ضم أرض اليها وأنها لا تسعى وراء منافع خاصة بل أنها تعمل لمصلحة الدول التى لها مصالح تجارية فى مراكش .

وكان يعتقد أن معظم الدول ستقف إلى جانبه وتؤيده فى هذا الرأى وخاصة بعد أن جس نبض روزفلت وظن أنه موافق . والنمسا وإيطاليا كان يتوقع تأييدهما كحليفتين ، وروسيا كانت مشتغلة بهزائمها فى منشوريا عن أن تعترض على عقد المؤتمر

وسلطان مراكش نفسه تشبث فى لهفة بفكرة المؤتمر لما أن اقترح عليه باعتبار أنه الطريق الذى يسهل منه تحاشى حماية فرنسا الحقيقية . وإذ ذاك تصبح فرنسا طرف الأقلية فتوافق على الاستعاضة من اتفاقاتها السرية مع انجلتره وأسبانيا بتسوية دولية . ولما كانت سياسة فرنسا فى مراكش بحذافيرها من عمل ديلكاسيه فان السعى إلى أحباطها بعقد مؤتمر دولى يزعزع فى الراجح مركز ديلكاسيه فى فرنسا بخاصة إذا أصرت ألمانيا على

عقد هذا المؤتمر . وقد كان بيلوف فى تلك الأثنـــاء يلتزم صمت أبى الهول ويمضى فى تجاهله الاتفاقية الانجليزية الفرنسية الخاصة بمراكش والمعقودة فى سنة ١٩٠٤ .

وقد تم الأمر كما توقع بيلوف إذ بات الفرنسيون عامة وديلكاسـيه خاصة فى قلق زائد وشعروا بأنهم واقعون تحت تهديد ألمانيا لكنهم لم يكونوا يدركون بالضبط ماتريده منهم. وقد اشتبه بعضهم فى أن ألمانيا تبحث عن حجة تتذرع بها لاعلان الحرب عليهم وهو ما لم يكن يدور لألمانيا بخلد أو يخطر لها على بال كما تثبت الوثائق الألمانية الحديثة بجلاء . وقد كان فى فرنسا فريق كبير يتعاظم شأنه يرى أن ديلكاسيه يتبع سياسة استعمارية خطرة تنطوى على المغامرة وأنه يتعرض لخطر الوقوع فى حرب مع سلطان مراكش وربما مع ألمانيا فى وقت لم تكن فرنسا مستعدة فيه من الوجهة العسكرية فضلا عن ضعفها من جراء هزائم حليفتهـا الروسيا . وقد كان هذا الفريق وفى جملته سفير فرنسا فى برلين يرى النزول على إرادة المانيا فى عقد المؤتمر حتى ولو كان فى هذا إذلال ديلكاسيه وحمله على الاستقالة من وزارة الخارجية . وقد كان هذا أيضاً رأى المسيو روفييه رئيس الوزارة ثم مالبث أن أصبح رأى غالبية مجلس الوزراء .

وفى يوم ٢٦ ابريل تناول المسيو روفييه العشاء مع البرنس رادولين فى السفارة الألمانية وأفضى إليه والتأثر باد على محياه بأنه لا يرغب بحال ما أن يرى المتاعب قائمة بين ألمانيا وفرنسا وأكد له أن الشعب الفرنسى يميل بكليته إلى ألمانيا أكثر مما يميل الى انجلتره وإن كان هناك بعض السخفاء من الوطنيين الذين ما زالوا يبشرون بسياسة الانتقام. ثم قال إن ألمانيا وفرنسا ينبغى أن تقفا جنباً إلى جنب وأن تتعاونا على صيانة سلام العـالم وأنه سيعمل على تحقيق هذه الغاية ما دام رئيساً للوزارة . فأما ما يتعلق بمراكش فقد ضمن وأكد أنه لن يكون تغيير فى حالتها الراهنة أو تقييد لتجارة الأمم الأجنبية .

قال والتأثر العظيم باد عليه « ان من المحال والاجرام أن تتشاجر الدولتان من أجل مراكش وهما اللتان ينبغى أن تتفاهما وتتوثق العلاقات بينهما » ومما جعل لملاحظات المسيو روفييه قيمتها أن شخصاً يعتبر موضع ثقة المسيو روفييه أبلغ السفير قبل العشاء ببرهة وجيزة أن رئيس الوزارة لا يشاطر المسيو ديلكاسيه رأيه لعلمه أن الأسطول البريطانى لا يسير على عجل فهو إذن عاجز عن حماية باريس فمن هذا كله استخلص رادولين أن المسيو روفييه لن يضن بتضحية وزير خارجيته .

(٤) سقوط ديلكاسيه وعواقبه

كانت ملاحظة المسيو روفييه هذه كافية لجعل بيلوف يصمم أن يعمل من الآن فصاعداً على هدم الرجل الذى اعتبره خطراً على ألمانيا وعلى سلام أوربا . فهو لم يعد ديلكاسيه ممثلا لسياسة العدوان الاستعمارى الفرنسى ولروح الانتقام فقط بل كان يعتقد أنه ما دام يهيمن على شئون وزارة الخارجية فلا أمل على الاطلاق — لدسائسه وتشويهه الوقائع — فى تحسين العلاقات بين الدولتين القائمتين على جانبى نهر الرين . لكنه كان يوجد فى مواجهة الفريق الذى استهجن سياسة ديلكاسيه فريق قوى آخر من الصحافة والمتعنتين من الوطنيين رفع عقيرته محتجاً على الخطر الألمانى ، فالى تأييد هذا الفريق استند ديلكاسيه وجاهد جهاداً شديداً فى سبيل حياته السياسية .

فقد أصر على عدم عقد المؤتمر بحجة أن السلطان سوف يصبح تحت وصاية الدول ولكن الحقيقة أنه خشى أن ينهار بذلك برنامجه فضلا عن أن الاستسلام لضغط ألمانيا يعتبر إذلالا لفرنسا ولشخصه أيضاً وصارح زملاءه بأن تهديد ألمانيا ليس إلا مجرد خدعة وأنه لا يتردد فى إفساد هذه الخدعة ولو أدى الأمر إلى الحرب وأنه يؤثر الاستقالة على التسليم .

بيد أن مركز ديلكاسيه أخذ يتقوض تدريجا فى فاس وفى باريس على السواء فقد أبى السلطان نهائياً فى أواخر مايو قبول البرنامج الفرنسى وانضم إلى الاقتراح الالمانى القاضى بدعوة الدول المختلفة إلى عقد مؤتمر . أما فى باريس فقد بقى السفير الألمانى مصراً على خطة الحزم وعدم الاستسلام مما جعل الناس يظنون أن ألمانيا سوف تؤيد السلطان بالقوة اذا اقتضى الأمر

ومن ثم رأى المسيو روفييه نفسه فى موقف مؤلم إذ خشى أن يدفع المسيو ديلكاسيه بفرنسا إلى هاوية الحرب ورأى أن يجس نبض ألمانيا بواسطة من يثق به فتبين له أنه إن تخلى عن ديلكاسيه وأبعده عن الوزارة ووافق على عقد المؤتمر فان الموقف يتحسن بل إن ألمانيا لا تقيم المصاعب متى اجتمع المؤتمر . وأخيراً استصحب معه المسيو ديلكاسيه إلى الرئيس لوبيه وأبلغه أنه معارض لسياسة وزير الخارجية ولذلك سيعقد مجلس الوزراء فى اليوم التالى ويقدم استقالته فعلا إن لم تؤيده أغلبية الوزراء . وفى يوم ٦ يونيه كان أمام مجلس الوزراء أن يختار بين المسيو روفييه أو المسيو ديلكاسيه . ويؤخذ من المعلومات التى وصلت إلى رادولين أن الوزراء جميعاً انضموا إلى رئيسهم فلم يجد ديلكاسيه مندوحة عن تقديم استقالته وحل المسيو روفييه محله . على أن سقوط ديلكاسيه لم يؤد إلى تحسين الموقف كما ظن المسيو روفييه فقد انقضت أسابيع عديدة والدولتان تبحثان عن صيغة للأساس الذى يجتمع عليه المؤتمر . وقد بادرت انجلترا فى الوقت نفسه إلى تأييد كل نظرية تتقدم بها فرنسا ونشطت الصحف الانجليزية للحملة على ألمانيا حتى خيل للمرء أن مسألة مراكش أصبحت مسألة بين انجلترا وألمانيا أكثر مما هى بين فرنسا وألمانيا . وإلى المستر روزفلت يعود الفضل الأكبر فى عقد المؤتمر فى النهاية نظراً لمكانته لدى سفيرى فرنسا وألمانيا فى وشنطن إذ استطاع بلباقة ومهارة أن يحمل فرنسا على قبول فكرة المؤتمر أولا ثم قبول الأساس الذى ينبغى أن يدور عليه البحث .

ولما اجتمع مؤتمر الجزيرة فى يناير سنة ١٩٠٦ كان لا يزال الاصطدام واقعاً بين ألمانيا من جهة وفرنسا وانجلترا من الجهة الأخرى. فقد لجأت هاتان الدولتان إلى كل حيلة للوصول إلى قرارات تكون فى الواقع بمثابة تنفيذ لروح الوفاق الودى المعقود فى سنة ١٩٠٤ وتكفل لفرنسا الرقابة على مراكش. ولم تكن ألمانيا أقل حيلة — وإن كان حظها من النجاح قليلا — فى السعى للحصول على حقوق متساوية لكافة الدول وايجاد رقابة فى مراكش تكون دوليه حقيقة لا فرنسية بحتة. وبحسبنا أن نذكر بغض النظر عن تفصيلات الدسائس التى جرت فى المؤتمر أن ألمانيا كسبت من حيث المبدأ فى حين كسبت فرنسا من حيث النتائج العملية. ولعل أهم شىء فى الأزمة المراكشية الأولى هو أنها عززت من بدء الأمر أواصر الصداقة بين فرنسا وانجلترا وأدت إلى تفاهم سرى جديد بينهما.

لقد لاح أن سياسة بيلوف المراكشية كللت بفوز سياسى باهر كان من دواعى غبطة الأمبراطور. وقد دل على رضاه برفع بيلوف إلى مرتبة الأمراء فى اليوم التالى لسقوط ديلكاسيه فلم يكن كيساً فى هذا كما أحس الفرنسيون. وأنعم فوق ذلك بوسام على بتسولد الذى قام بالوساطة سراً بين روفييه ورادولين. وكان بيلوف قد طلب له نشان النسر الأحمر من الطبقة الثالثة فأنعم به عليه من الطبقة الثانية لأنه «أنقذنا من الحرب» على قول الامبراطور. وكأنما غفل الامبراطور عما عسى أن يترك مثل هذا الاذلال السياسى باسقاط ديلكاسيه من الأثر السىء فى نفس شعب أبى كالشعب الفرنسى فكان يعتقد مخلصاً أن خروج ديلكاسيه من وزارة الخارجية يمهد الطريق مثلا لا لتحسين العلاقات بين البلادين فحسب بل لعهد جديد فى نظام المحالفات. وقد اعتقد أن الطريق أصبح معبداً الآن لتحقيق سياسة بجوركو بعقد محالفة دفاعية مع روسيا تنضم إليها فرنسا بمجرد ما تضع الحرب اليابانية الروسية أوزارها. لهذا سعى الامبراطور هو والمستر

روزفلت لانهاء هذه الحرب وعقد صلح بورتسموت ؛ ثم بادر بكتابة برقية إلى روزفلت يطلعه فيها على فحوى ما تم عليه الاتفاق بينه وبين القيصر فى مقابلته بجوركو (لكن بيلوف عارض فى إرسال هذه البرقية بحجة أن ما وضع من الترتيبات كان سراً ينبغى كتمانه ويخشى افتضاحه فى واشنطن قبل الوقت الملائم).

ولقد كانت سياسة بيلوف فى الواقع نصراً من تلك الانتصارات التى هى شر من الهزيمة فانه بعمله على صيانة استقلال السلطان والمحافظة على الباب المفتوح فى مراكش بالتزام مثل صمت أبى الهول الذى كان له فى النفس وقع التهديد الخفى المزعج كان يسعى إلى الغرض الطيب من غير طريقه. وفى محاولته إرهاب روفييه بحمله على التخلى عن ديلكاسيه كان يرمى إلى عمل سيء من غير طريقه. وقد ترك الحادث فى أنفس الفرنسيين أثراً سيئاً وساعد مساعدة ليست قليلة على اقناع طائفة من قادتهم بأنه خير لفرنسا أن تخاطر فى حرب عن أن تقبل هذا الاذلال. وأوخم من هذا عاقبة لألمانيا أن هذا الحادث دفع الحكومة البريطانية إلى الدخول مع فرنسا فى تلك المحادثات البحرية والعسكرية التى أدت إلى اشتراك انجلتره فى الحرب العالمية وبذا جعلت هزيمة ألمانيا أمراً محققاً.

المحادثات العسكرية والبحرية بين فرنسا وانجلترا

١٩٠٥ — ١٩١٢

كما أن الوفاق الفرنسى الروسى فى سنة ١٨٩٠ قد تلاه عقد اتفاق عسكرى سرى كذلك حدث فى مسألة الوفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى سنة ١٩٠٤. فقد أكمل بوضع ترتيبات عسكرية وبحرية بعيدة المدى ظلت فى طى الكتمان الشديد. وهى ترتيبات أسماها السير أدوارد غراى «بالمحادثات» تلطيفاً لها. وقد كانت تنقصها فى مبدأ الأمر الصفة الالزامية المتينة التى لازمت

المحالفة الروسية الفرنسية؛ لكنها أصبحت مع الزمن فى الواقع لا فى الصيغة حلقة جوهرية جداً فى سلسلة المحالفات السرية . ذلك أنه بالرغم من محاذرة السير غراى ودقتـــه فى القول بأن انجلترا مطلقة اليد وأن البت فى الأمر متروك للبرلمان فانه أرخى لفرنسا حبل الأمل القوى فى أنه فى حالة حدوث حرب أوربية تكون ألمانيا سببها ستنزل انجلترا إلى الميدان إلى جانب فرنسا. ثم إنه سمح لهيئتى أركان الحرب العسكرية والبحرية فى البلادين أن تعدا التدابير الفنية التى يقتضيها اشترا كهما معاً فى حرب ، وهى تدابير أصبحت فيما بعد الأساس الذى بنيت عليه الخطط العسكرية للدولتين . وقد تضمنت بطبيعة الحال تعهدات من كل من الفريقين كان لها فى الواقع ما للمحالفة الرسمية من قوة التقييد . ومن الخطر دائماً أن يسمح للسلطات العسكرية فى بلدين أن ترسم خططاً حربيـة مرتبطة بعضها ببعض ، فانه سرعان ما تقدم هذه السلطات على وضع ترتيبات تتضمن بطبيعة الحال تعهدات ملزمة للسلطات السياسية . ومن هنا تبدأ مسئولية السير غراى العظيمة ويبدأ خطأه . ولذا كان من المهم جداً أن نذكر فى شىء من التفصيل منشأ هذه المحادثات العسكرية والبحرية ونوعها وعواقبها ، وهى ترجع فى جزء منها إلى سلفه فى وزارة الخارجية اللورد لانسدون .

ففى المادة التاسعة من الوفاق الودى المعقود فى سنة ١٩٠٤ وعدت انجلترا بتقديم المساعدة السياسية فقط لفرنسا فى صدد مراكش ، لكن الصحف الانجليزية أضحت هى والحكومة البريطانية بعد زيارة الأمبراطور لطنجه تعتقد أن ألمانيا ترمى من وراء إرهاب فرنسا إلى هدم الوفاق الآنف الذكر . ذلك أن روح الانجليز الرياضية لم تستسغ رؤية فرنسا هدفاً للتهديد لا لذنب سوى صداقتها الجديدة لبريطانيا فى الوقت الذى كانت الهزائم تتوالى على حليفتها روسيا فيه . ثم إن الانجليز كانوا مغتبطين لتقوية الأسطول الألمانى المطردة وللتنافس التجارى والسياسى الخفى الذى كان يجرى منـــذ بضع

سنوات خلت فى إفريقية وتركيا وجهات أخرى . وقد بعث بعض موظفى السفارة الألمانية فى لندن ممن لم تكن تعميهم كراهيتهم لانجلتره أمثال الكونت مترنيخ والبارون فون ايكاردشتين تقارير عن الشعور الموجه ضد ألمانيا فى الصحف وفى المجتمع فوصفوه بأنه قوى وأنذروا حكومتهم بأنه إذا نشأت حرب من جراء مراكش فسوف تقف انجلتره إلى جانب فرنسا بلاقيد ولا شرط بل وتحارب ألمانيا بحماس. وبناء على هذا الشعور العام شرع لورد لانسدون والمسيو بول كامبون يتباحثان لتبادل مذكرات تخطو بموجبها انجلترا خطوة أخرى وتقدم لفرنسا شيئاً جوهرياً أكثر من مجرد التأييد السياسى . ويقول المستر جوتش بناء على ما استقاه من وزارة الخارجية البريطانية إن فرنسا هى التى طلبت هذه المحادثات. لكن المسيو بوانكاريه يقول بناء على تقارير المسيو بول كامبون إن المحادثات جرت بناء على طلب اللورد لانسدون وسواء أكان هذا أو ذاك فان الفرنسيين فهموا من هذه المباحثات أن اللورد لانسدون مستعد لعقد اتفاق على صورة مذكرات تتبادل فيها الآراء معاً دون أن يعلم بها البرلمان والجمهور — اتفاق قد يؤدى إلى تحالف حقيق . وقد كتب المسيو كامبون فيما بعد فى هذا الشأن فى شهرى ابريل وسبتمبر سنة ١٩١٢ يقول :

« أعلم أن الحكومة البريطانية لا تملك حقاً فى الارتباط دون تفويض من البرلمان على أنه لا حاجة بنا إلى اتفاق مزدوج ومعاهدة يوضع مشروعها ويمضى ما دام أنه فى وسعنا أن نتبادل التصريحات: وهذا ما كنا خليقين أن نفعله مع اللورد لانسدون فى سنة ١٩٠٥ لو لم تقطع استقالة المسيو ديلكاسيه علينا الأحاديث .

« فهل من الممكن (يقول كامبون لغراى) أن نعود ولو بصفة جزئية على الأقل إلى مقترحات اللورد لانسدون فنرتبط أو نتبادل الرأى مثلا فيما نتفق عليه فى حالة وقوع مشا كل تهددنا ، ونقرر أن نسعى معاً فى مثل هذه

الحاله إلى تعرف أنسب الوسائل لأن نحمى أنفسنا من خطر الحرب » .

ومن المهم الآن أن نلاحظ كيف أنه من جهة قد شجعت مقترحات اللورد لانسدون المسيو ديلكاسيه فى آماله حتى أسرف فى تفسيرها . وكيف أن هذه المقترحات من الجهة الأخرى قد نمى خبرها إلى الألمان أو أحسوا بوجودها وهى التى أنكرها الانجليز عند ذلك بتاتاً .

ويلوح لنا أن المفاوضات بين لورد لانسدون والمسيو كامبون كانت قد تقدمت إلى النقطة التى وضعت عندها فعلا صورة المذكرات التى كان فى النية تبادلها ثم أرسلت إلى المسيو ديلكاسيه لاقرارها نهائياً . .

حدث هذا كله فى الوقت الذى بلغت فيه الأزمة المراكشية منتهى التعقد وكان فيه ديلكاسيه يجاهد فى سبيل اقناع زملائه برفض اقتراح الألمان الخاص بعقد المؤتمر . وقد فسر المسيو ديلكاسيه اقتراح لورد لانسدون بأنه تأكيد بعقد محالفة وتقديم المساعدة المسلحة . ولذا اتخذ من هذا الاقتراح سلاحاً حاول به اقناع الرئيس لوبيه والوزارة بتأييد سياسته ورفض مطالب الألمان . ولكننا قد رأينا أن الوزارة ورئيس الجمهورية رفضا المجازفة فى حرب مع ألمانيا مما اضطر معه المسيو ديلكاسيه إلى الاستقالة .

وفى أكتوبر سنة ١٩٠٥ نشرت صحيفة الماتان سلسلة افشاءات تتناول الحوادث التى لازمت سقوط المسيو ديلكاسيه ، وكانت تتضمن أن الحكومة البريطانية وعدته بحشد الأسطول الانجليزى للاستيلاء على قناة كيال وبانزال ١٠٠,٠٠٠ جندى فى شلزويج — هولشتين إذا ما اعتدت ألمانيا على فرنسا. فأثارت هذه الافشاءات ضجة وبقيت من ذلك الحين لغزاً لا يهتدى المؤرخون فى أمره إلى حل وخاصة والانجليز ينفون على الدوام أنهم عرضوا على فرنسا أى اقتراح خاص بمحالفة أو مساعدة مسلحة . ويرى المستر جوتش أن توسع ديلكاسيه خطأ فى تفسيره موقف الانجليز يرجع إلى ما يرجح من أن الملك أدوارد السابع قاله فى إحدى زياراته لباريس من أن انجلتره

ستتدخل إلى جانب فرنسا . ويقول أحد مصنفى الوثائق الألمانية المسماة « بالسياسة العليا » إن العرض المشار إليه جاء من السير فرانسيس برتى لا من اللورد لانسدون . والسير فرانسيس برتى كان سفيراً لانجلتره فى باريس إذ ذاك وكان شديد الميل للفرنسيين لكنه من البعيد أن يكون خطا خطوة خطيرة كهذه دون تفويض . وليس ثمة دليل مقنع على أنه فعل ذلك ، والراجح أن فكرة انزال ١٠٠,٠٠٠ جندى فى هولشتين منشؤها السير جون فيشر فان هذا هو نوع الخطط الذى كان يحض عليه ويوصى به غالباً والذى يتفق ومشورته للملك أدوارد السابع . وقد يكون الملك أدوارد قد نقل فكرة فيشر إلى الفرنسيين أو أن تكون اتصلت بهم من خلال « المحادثات » البحرية المباشرة التى كانت دائرة بالفعل بين هيئتى أركان حرب فرنسا وانجلتره فى سنة ١٩٠٥ .

ومما لا يقل فى أهميته عن هذا إحساس الألمان بوجود اقتراح من هذا القبيل والصراحة التى نفى بها الساسة الانجليز هذا الخبر . ففى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٥ أخبر لورد لانسدون السفير الألمانى بأن النبأ القائل بأن انجلترا عرضت على فرنسا محالفة هجومية دفاعية « هو اختلاق محض » وزاد السفير فى تقريره لبرلين قوله « وما دام لورد لانسدون قد نفى اشاعة المحالفة بكل صراحة ووصفها بأنها محض اختلاق فهو يرى أن المسألة قد انتهت عند ذلك الحد لأنه لا يظن أن لورد لانسدون بعد تلك التصريحات الأكيدة يمكن أن يتهم بمحاولة الغش والتزوير . لكنه لم تنقض على ذلك بضعة أيام حتى اتصلت بالكونت مترنيخ معلومات يظهر أنها آتية من مصادر وثيقة عن المسيو روفييه نفسه بأن انجلترا وعدت فرنسا بالمساعدة البحرية فذهب يستفسر من لورد لانسدون عن حقيقة الخبر قائلا إنه يفعل ذلك من تلقاء نفسه أى بغير صفة رسمية . فأجابه اللورد لانسدون بقوله :

« إنى أعلم أنه قد أكد لفرنسا أننا سنؤيدها تأييداً سياسياً فى

حدود الوفاق الودى أما مسألة عقد محالفة مع فرنسا فان مجلس الوزراء لم يتباحث فيها مطلقاً ولا عرضت على فرنسا مطلقاً معـاهدة من هذا القبيل لافى الوقت الحاضر ولاقبله. وعلى أنه فى حالة حدوث الأمر البعيد الاحتمال وهو اعتداء ألمانيا على فرنسا وهو أمر لايخطر له على بال فانه لا يستطيع أن يتكهن سلفاً بمبلغ ضغط الرأى البريطانى على حكومته ليدفعها إلى تأييد فرنسا.»

وفى أكتوبر سنة ١٩٠٥ رأى السير توماس ساندرسون وكيل وزارة الخارجية نفسه مضطراً إزاء افشاءات جريدة الماتان أن يكرر نفى وجود محالفة من هذا القبيل بين الدولتين فقال:

« إن الحكومة البريطانية لم تمنّ فرنسا مطلقاً بأية مساعدة عسكرية كما أنها لم تتناقش مطلقاً فى احتمالات قطع العلاقات بين فرنسا وألمانيا. ولذا فان مسألة إنزال ١٠٠,٠٠٠ جندى بريطانى فى شلزفيج هولشتين ليس إلا من مبتكرات الخيال » إلى أن قال « ولعل خيال الفرنسيين كان له ضلع فى ترويج تلك الاشاعة. ففى وسع المرء أن يتصور المسيو ديلكاسيه وهو يؤكد لزملائه بأنه واثق من مساعدة انجلتره لفرنسا فى حالة وقوع الحرب. وفرق كبير بين هـذا التصور إذا صح أن المسيو ديلكاسيه تصوره وبين وعد انجلتره بمساعدة فرنسا، فان شيئاً من هذا لم يحدث لا بل أن الجانب الانجليزى لم يبحث مطلقـاً احتمال نشوب الحرب بين فرنسا وألمـانيا. » ومن الصعب تصديق هـذا من ساندرسن والراجح أن التكذيبات السابقة تشبه فى صحة مبناها وتضليل معناها ما فاه به المستر اسكويث والسير إدوارد غراى فى البرلمان من تكذيبات على أثر تبـادل المذكرات فى سنة ١٩١٢ بين غراى وكامبون.

وفى ١١ ديسمبر سـنة ١٩٠٥ شكل السير هنرى كامبل بانرمان وزارته وحل السير ادوارد غراى محل لورد لانسدون فى وزارة الخارجية على كره منه كما يحدثنا فى مذكراته الممتعة؛ فلم يكن مما يسره أو يسر زوجته أن يتولى

هذا المنصب لأنه كان بمثابة « منفى له عن موطنه فى الريف وحرمان له من صيد السمك ومن النزهة فى الغابات » . وقد يكون كرهه لهذا المنصب قد نشأ دون أن يشعر عن قلة مرانه وجهله باللغات الأجنبية ، وأيضاً عن احساسه بعدم قدرته على الاضطلاع بعمل وزارة الخارجية المضنى ؛ لكنه كما يخبرنا لم يستطع أن يبرر لناخبيه أو أصدقائه رفضه النهوض بعبء المنصب فنهض به.

وقد كان من أول ما واجه السير غراى من الواجبات التى كانت موضع التفاته طمأنة فرنسا وإزالة مخاوفها. فقد كان مؤتمر الجزيرة وشيك الانعقاد وكان يظن أن ألمانيا تسلك سياسة تهديد حيـــال فرنسا التى كانت قلقة تريد أن تستوثق من وزارة الأحرار الجديدة أتلتزم تأكيدات اللورد لانسدون أو تذهب إلى أبعد منها . فقد ذهب كامبون لمقابلة السير غراى فى يوم ١٠ يناير سنة ١٩٠٦ ثم فى يوم ١٥ منه وسأله — هل الحكومة البريطانية مستعدة لتقديم المساعدة العسكرية لفرنسا فيما لو هاجمتها ألمانيا ، وهل توافق على استمرار المحادثات العسكرية والبحرية . فاعتذر السير غراى من الوعد بأى شيء نظراً لتفرق الوزراء فى الانتخابات ، وقال له إن كل ما يستطيع أن يعرب عنه كرأيه الشخصى مع مراعاة خطة لورد لانسدون — هو أنه لو هاجمت ألمـانيا فرنسا من جراء مسألة مرتبطة باتفاقية مراكش فان الرأى العام البريطانى سوف يكون متشيعاً جداً لفرنسا . أما فيما يختص بالمحادثات البحرية والعسكرية فقد كانت أولاهما دائرة مبـــاشرة بين ولاة الأمور البحريين فى البلادين وعلى قاعدة مرضية إذ كان يديرها من الجانب الانجليزى السير جون فيشر. أما فيما يتعلق بالتعـاون العسكرى فالمحادثات لم تكن تبعث على الارتياح التام لأنها كانت تجرى عن يد وسيط غير رسمى . ولقد تمكن السير غراى فيما بين اليوم العاشر والخامس عشر من شهر يناير من أن يقابل السير هولدين وزير الحربية الجديد فى أحد الاجتماعات الانتخابية فى نورثمبرلند نخوله هذا أن يقول ان المخابرات العسكرية يمكن أن تجرى بصفة رسمية من

الآن فصاعدا بين الجنرال جريرسن والملحق العسكرى الفرنسى مباشرة على أن يكون مفهوما ان هذه المحادثات لا تقيد أية من الحكومتين. ولقد قص الكولونيل ريبنجتون مراسل التيمس الحربى وكان الوسيط فى المحادثات المذكورة حكاية ممتعة عن الاتجاه الجديد الذى تحولت اليه المحادثات العسكرية ؛ ومع أن المشادة بين انجلتره وألمانيا كانت وقتئذ قدخفت وانتعشت الآمال لتحسن العلاقات بين البلادين فان الكولونيل ريبنجتون عقد فى جريدة التيمس يوم ٢٧ ديسمبر فصلا مزعجاً جاء فيه على ما سماه نيات ألمانيا التهديدية. وفى اليوم التالى لنشر هذا المقال زاره الماجور أوجيه الملحق العسكرى الفرنسى وتناول معه العشاء وأبلغه أن موظفى السفارة الفرنسية فى شدة القلق من جراء الحالة العامة ، فان السير غراى لم يجدد التأكيدات المعطاة من لورد لانسدون فضلا عن تغيب المسيو كامبون فى فرنسا. ثم استطرد الماجور أوجيه فقال إنه يعلم أن الاسطول البريطانى على استعداد وهو لهذا السبب مطمئن البال من جهته لكنه لا يدرى ماذا عساه أن يقدم من المعونة فيما لو اضطرب حبل الأمور. ثم قال إن الجيش الفرنسى هو أيضاً على قدم الاستعداد ولكن وجه الخوف هو أن ألمانيا قد تهاجم فرنسا فجأة عن طريق بلچيكا. لهذا يريد أن تشد بريطانيا أزر بلچيكا فى حالة نشوب الحرب. فأبلغ الكولونيل هذا الحديث كتابياً فى خطاب إلى السير غراى وبعد يومين عرض الكولونيل ريبنجتون الحالة بحذافيرها وباحث فيها السير جون فيشر وهو يتناول العشاء معه فأكد له هذا أن ثقته بالاسطول لاحد لها وأنه على استعداد لأن يبعث به إلى حيث يراد. وفى عيد رأس السنة تلقى الكولونيل رد السير غراى وفيه. « لقد شاقنى حديثك مع الملحق العسكرى الفرنسى وكل ما يمكن أن أقوله هو أننى لم أتحول قيد شعرة عن أى شىء قاله لورد لانسدون لفرنسا ولست أتردد مطلقاً فى توكيد ذلك ».

ثم تناول الكولونيل طعام العشاء مع الجنرال جريرسن رئيس قسم

العمليات فأكد له هذا أنه على فرض اختراق ألمانيا للأراضى البلجيكية ، فان انجلترا سوف يكون فى وسعها ارسال فرقتين إلى نامور فى اليوم الثالث عشر من اعلان التعبئة وإرسال جيش الميــــدان إلى انفرس فى اليوم الثانى والثلاثين . وبعد الحصول على موافقة عدد من الموظفين ومن بينهم السير جورج كلارك سكرتير لجنة الدفاع الامبراطورى قابل الكولونيل الماجور أوجيه مرة أخرى حيث دفع إليه بضعة أسئلة طلب أن يعرف رأى هيئة أركان حرب الجيش الفرنسى فيها . فسافر المـــاجور إلى فرنسا من فوره وسرعان ما عاد إلى لندن يحمل طائفة من الأجوبة المرضية الهامة التى أطلع عليها الكولونيل فى يوم ١٢ يناير . وبموافقة هولدين وغراى اتخذت هذه الأجوبة أساساً للباحثات الرسمية بين هيئتى أركان الحرب فى البلادين على أن يقوم بها الماجور أوجيه والجنرال جريرسن .

وفى يوم ٢٦ يناير عاد السير غراى إلى لندن فألفى المسيو كامبون يترقب بياناً واضحاً عما إذا كان يمكن لفرنسا أن تعول على مساعدة بريطانيا . وبعد استئناف البحث من جديد مع هولدين ورئيس الوزارة — وبدون اتباع رأى ثانيهما بأن لا يقدم البيان المطلوب إلى السفير إلا بعد أن يقره مجلس الوزراء البريطانى — سلم السير ادوارد غراى للسفير جوابه الهام فى يوم ٣١ يناير . وتدل الخلاصة المسهبة التى بعث بها غراى الى برتى فى باريس على طبيعة هذا الجواب الخداع فقد أخذ باليسرى ما أعطى باليمنى : شجع فرنســا على أن تتوقع المعونة من انجلترا إذا اقتضى الأمر لكنه لم يعد بتقديم أية مساعدة مسلحة بل احتفظ بحرية انجلترا فى العمل . وقد قال للمسيو كامبون بلهجة تبعث على التشجيع إن البحث قد تقدم كثيراً منذ مقابلتهما فى يوم ١٠ ، ١٥ يناير : « فان ولاة الأمور العسكريين والبحريين فى بريطانيا قد باحثوا ولاة الأمور فى فرنسا فى الخطط اللازمة إلى حد يجعلنى أظن أن الاستعدادات قد تمت بحيث لن يضيع عند حدوث الأزمة وقت فى عقد اتفاق رسمى .

وقد انتهزت الفرصة لابداء رأيى الشخصى للكونت مترنيخ وهو رأى فهمت أن لورد لانسدون سبق أن أبداه (لكامبون) باعتباره رأياً شخصياً وأعنى به أن العطف على فرنسا فيما لو هاجتها ألمانيا من جراء اتفاقية مراكش سيكون من الشدة بحيث يتعذر على أية وزارة بريطانية أن تلزم الحياد » .

وقد أبان السير غراى أيضاً للمسيو كامبون ما عسى أن يلحق فرنسا من الضرر باصدار بيان رسمى أكثر من هذا عن العلاقات بين البلادين: ففرنسا فى الوقت الحاضر وبمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٤ مطلقة اليد فى مراكش، وبيدها وعد بمساعدة انجلترا السياسية ، فاذا ذهبت انجلترا بوعدها إلى أبعد من هذا الحد وعقدت محالفة رسمية قد تجرها إلى الاشتباك فى الحرب فلسوف يقول مجلس الوزراء البريطانى بوجوب استشارة انجلترا من آن لآخر فى شأن السياسة الفرنسية فى مراكش وبأن تكون لها الحرية إذا اقتضت الحال فى المطالبة بادخال بعض تعديلات على هذه السياسة تفادياً من نشوب الحرب . أفليس الموقف الحالى ملائماً لفرنسا بحيث أنه من الخير لها أن لا تطالب بتعديله بارتباط رسمى أكثر من هذا ؟

لكن السفير الفرنسى لم تقنعه هذه الآراء بل قال إن مؤتمر الجزيرة لو حبط وشدت ألمانيا أزر السلطان فقد تنشب الحرب فجأة بحيث تقتضى الحالة العمل فى الحال لا الانتظار بضعة أيام فاذا كان لابد للحكومة البريطانية من الاستشارة والانتظار لاستطلاع اتجاه الرأى العام البريطانى فقد يفوت الوقت قبل أن ينتفع بشىء .

ولقد أجاب السير غراى على طلب المسيو كامبون نوعا من التأكيد فى سياق حديث بأنه ليس فى استطاعته اعطاء تأكيد رسمى من هذا القبيل « إلا بعد عرض الأمر على الوزارة والحصول على تفويض منها وانى لعلى يقين بأنى لو عرضت عليها الأمر لقال زملائى إن المسألة أخطر من أن

يبت فيها بمجرد ارتباط شفوى بل لا بد من تسجيله كتابة . وأحسب أن لاخوف من عرض المسألة على الوزارة الحاضرة وبخاصة متى راعينا ميولها الشديدة نحو فرنسا ؛ إذ أن أشد أعضائها تعلقا بأهداب السلام هم فى نفس الوقت أكثرهم عطفاً على فرنسا . لكنى بالرغم من ثقتى بميل الوزارة الى فرنسا أرى أن اعطاء مثل هذا التعهد كتابة خليق أن تعترضه صعوبات وأنه لا سبيل إلى اعطائه بلاشرط ولاقيد وتحديد هذه الشروط أمر من الصعوبة بمكان ، فاذا وجب إحداث تغيير فان يتحول الوفاق الودى إلى محالفة دفاعية وهذا كما لا يخفى تغيير رسمى واسع المدى . وقد سألت المسيو كامبون مرة أخرى ألا يرى معى أن الظروف التى تجعل انجلترا وفرنسا تقفان جنباً إلى جنب قد تكون أقوى من أى تعهد لفظى يمكن اعطاؤه فى الوقت الحاضر، ثم قلت له إن ضغط الظروف ضغطا كالذى يمكن أن ينشأ من نشاط المانيا مثلا — قد يؤدى فى النهاية الى تحويل الوفاق الودى إلى محالفة دفاعية بيننا وبين فرنسا؛ لكن الظروف ليست قاهرة فى الوقت الحاضر بحيث تجعل هذا التغيير أمرا مرغوبا فيه . كذلك أفهمته أن مثل هذه المحالفة إذا عقدت لتكونن من الخطورة بحيث لا يتسنى إخفاؤها عن البرلمان . نعم إن الحكومة تستطيع عقدها بدون موافقته لكنه لا بد من نشرها فيما بعد . وليس فى وسع أية وزارة بريطانية أن تقيد البلاد بمحالفة خطيرة كهذه وتبقيها سراً مكتوماً إلى الأبد . »

ولما جعل المسيو كامبون يعيد على السير ادوارد غراى مجمل الحديث ، أسهب فى الكلام عن الرأى الذى أعرب عنه السير غراى شخصياً وهو « أنه لن يسع أية حكومة بريطانية التزام الحياد فى حالة اعتداء ألمانيا على فرنسا » فلفت السير غراى نظره إلى أنه لا يصح أن تبنى على الرأى الشخصى سياسة معينة فى مسألة خطيرة كهذه ؛ ثم استطرد قائلا « إن الكثير ليتوقف على كيفية نشوب الحرب بين ألمانيا وفرنسا ، ولست أتوقع أن يخوض الشعب

الانجليزى غمار الحرب لمجرد تمليك فرنسا مراكش بل انه سوف يرى أن على فرنسا أن تتحين الفرص الملائمة ، وأن تسير الهوينا فى مشروعاتها ، وأنه ليس من الحكمة استعجال الأمور إلى حد « الاشتباك فى الحرب » لكنه إذا تبين أن ألمانيا هى التى دفعت فرنسا إلى الحرب لا لسبب سوى « هدم الوفاق الودى » فسوف يؤيد الرأى العام البريطانى فرنسا فى هذه الحالة كل التأييد . . . . على أنه للحكومة الفرنسية إذا شاءت أن تستأنف المحادثات فى أى وقت تشاء . ومهما يكن من أمر فان الظروف قد تتغير ولكن ليس من رأيى فى الأحوال الحاضرة أن نتعجل عقد محالفة دفاعية » .

هذا الحديث الخطير المسهب الذى حاولنا تلخيصه بغير تحيز وبدون أن نحذف منه شيئاً جوهرياً، ذو مغزى من عدة وجوه . أولا : أنه ينم عن عطف السير غراى الشديد على فرنسا ورغبته الظاهرة فى الذهاب الى أبعد حد ممكن فى سبيل تقديم المساعدة السياسية لها وامتناعه فى الوقت نفسه عن الارتباط رسمياً سواء أكان هذا الارتباط شفوياً أم تحريرياً فى صيغة اتفاق قد يجر انجلترا الى الحرب . فانه لا بد لاتفاق كهذا من أن يقره البرلمان الانجليزى وهذا أمر مشكوك فيه جدا ، فضلا عن أنه يزيد هياج الخواطر بين انجلترا وألمانيا . فهو إذن قد ذهب فى سبيل تشجيع فرنسا إلى أقصى ما يستطيع ولكن دون أن يتجاوز المدى الذى يظن أن تجاوزه يحتم عليه اخطار مجلس الوزراء والبرلمان . ولقد كان مرتاحاً لتجنبه تحويل الوفاق الودى إلى محالفة دفاعية كما جاء بخطابه إلى قرينته التى ماتت بغتة تلك الميتة المحزنة قبل تسلمها اياه وكان يعتقد أنه سلك مسلكا شريفاً وإن كان لا يعلم أفعل خيراً أم لم يفعل .

ثانيا . أقر السير ادوارد غراى وأكد « المحادثات » العسكرية والبحرية التى كانت دائرة رسمياً وأبدى أن كل المعدات حاضرة كما قال للسفير كامبون

وسيرى القارىء أن هولدين شرع من ذلك الحين فى تنظيم الجيش الذى يتعاون مع فرنسا فيما لو نشبت الحرب . ولقد استمرت هذه الاستعدادات تجرى على قدم وساق إلى سنة ١٩١٤ فكان من شأنها أن زادت انجلترا تورطاً وجعلت شرفها مرتبطاً بالمبادرة إلى مساعدة فرنسا فيما لو نشبت الحرب من أجل المسألة المراكشية أو لأى سبب ما دامت فرنسا لا تظهر بمظهر البادىء بالعدوان . والراجح أن السير ادوارد غراى لم يدرك إذ ذاك كل مدلولات هذه « المحادثات » وخطرها لكن رئيسه كان يدريها . فأنا لنعرف أن السير هنرى كامبل بانرمان كتب إلى اللورد ريبون فى ٢ فبراير — أى بعد حديث غراى مع كامبون ببضعة أيام — يقول : « يلوح أن كامبون مرتاح . لكنى لا أحب أن يستمسك بأن تكون الاستعدادات مشتركة ، فهذا قريب جداً من أن يكون تعهداً مرتبطاً بالشرف . وسوف يعرف على جانبى الرين . ولكن لنرجو الخير مع ذلك . » وقد دل بهذا على غريزة صادقة التنبؤ . لكن الأعمال السرية التى كانت تقوم بها السلطات العسكرية ، وسكوت وزير الخارجية هذا السكوت الغريب عنها أو جهله إياها خمس سنوات — كل هذا قد غمر فراسة السير هنرى كامبل بانرمان أو حجبها عن الأنظار . وهكذا لم يمط اللثام عنها لأول مرة إلا سنة ١٩١٢ فعلمتها الوزارة بأسرها . بيد أن البرلمان والشعب الانجليزى ظلا يجهلان أمرها حتى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ عندما ألقى السير ادوارد غراى خطبته المشهورة فى مجلس العموم .

ثالثاً — لم يستشر السير ادوارد غراى زملاءه الوزراء ولا حصل على اقرارهم عند ما صرح للسفير كامبون بما صرح له به أو عند ما أقر المحادثات العسكرية والبحرية . ولقد كتب إليه رئيس الوزراء فى يوم ٢١ يناير يسأله « ألا تحب أن يقر مجلس الوزراء جوابك للسفير قبل اعطائه إياه » واقترح أن يكون هذا فى ٣٠ يناير أو ٣١ أو فى أول فبراير . لكن السير ادوارد

غراى يقول فى مذكراته أنه لايذكر بتاتاً ماذا كان جوابه على هذا السؤال . وما يذكره السير ادوارد غراى من الأسباب لتعليل عدم حصوله على اقرار الوزارة أميل إلى الضعف منه إلى القوة . فهو يقول إن الوزراء كانوا مشتتين من جراء الانتخابات وإن أقرب موعد ارتآه الرئيس لاجتماع الوزراء كان يوم ٣٠ يناير وأن السفير الفرنسى طال انتظاره للجواب . ولكننا ونحن نعرف أن اجتماعه بالمسيو كامبون لم يكن قبل يوم ٣١ لا نسيغ اعتذاره هذا بحال من الأحوال . زد على ذلك أن مجلس الوزراء اجتمع فعلا فى ذلك اليوم وكان من أسهل الأمور عليه أن يسلك الطريق القويم فيستشير الوزارة قبل اجتماعه بكامبون أو على الأقل يخطر زملاءه بعد المقابلة مباشرة بما قاله له ، ويطلعهم على المحادثات العسكرية والبحرية التى كانت دائرة . لكنه لم يفعل ، فلماذا ؟ إن المرء لا يستطيع أن يجزم بشىء فى هذا المظهر الغريب لنفسية السير غراى . ولعله ظن أن محادثاته للسير بانرمان وهولدين بعد عودتهما إلى لندن كانت بمثابة موافقة منهما . أو لعله تبادر إلى ذهنه أنه إنما كان يواصل سياسة لورد لانسدون وأن هذا ما دام لم ينطو على أى تغيير أساسى فى اتجاه السياسة الخارجية لا يحتاج إلى استشارة وزارة جديدة . أو لعله خشى أن لا يذهب زملاؤه الوزراء الذين هم أحرص على السلام وأكثر تعلقاً به كمستر مورلى ولورد لوربيرن ورئيس الوزارة نفسه إلى الحد الذى ذهب إليه هو فى تشجيع الفرنسيين والاشتراك معهم فى اعداد المعدات العسكرية . ويلاحظ خلال مذكرات السير غراى فيما ورد فى الوثائق الألمانية الجديدة عن مسلكه مع الألمان ميله الشديد إلى فرنسا وارتيابه فى نيات ألمانيا . ولعل هذا هو الذى جعله يؤثر أن يبقى حراً كيما يبسط لكامبون آراءه الشخصية بصورة ربما لم يكن ليستطيعها لو أنه عرض الأمر على الوزاره واستقر رأيها على بيان رسمى عن السياسة التى تسلكها انجلترا فى هذا الموضوع مما تكون عاقبته تقييد السير ادوارد غراى .

ومهمـا يكن من أمر فقد أخفى عن أغلبية زملائه هذا الموضوع الهام بشكل يتعارض مع ما يبدو على مذكراته من الاستقامة والصراحة . ولقد أخذ ينزلق ويتورط فى تفكيره بأن فى استطاعته تشجيع فرنسا من ناحية دون أن يرتبط بوعد أو عهد ما ؛ وهى سياسة نفاق وخيمة ظل يسلكها ثمانى سنوات متواصلة . لكنه بعد أن زادته الأيام خبرة وأمكن أن يدرك ما لانتقادات أمثال اللورد لوربيرن من شأن جدى سلم فى مذكراته بعد الحرب فى شىء من الأسف والحسرة بأنه كان من الأصوب استشارة الوزارة وهو فى هذا محق .

ولقد روى هولدين حكاية الاستعدادات التى كانت تجرى فى الخفاء للتعاون مع فرنسا عسكرياً ، فأخبرنا كيف ذهب فى الحال الى لندن فى يناير سنة ١٩٠٦ والانتخابات دائرة فدعا اليه رؤساء هيئة أركان الحرب فى الجيش البريطانى والملحق العسكرى الفرنسى الكولونيل اوجيه وهو رجل عاقل قدير ، قال «فأحسست على الأثر ان هنالك مشكلة جديدة تتعلق بالجيش هى كيف نعبىء تجاه الحدود البلجيكية ونحشد قوة بريطانية تكفى (مع ضغط الروسيا فى الميدان الشرقى) لسد عجز الجيش الفرنسى وتمكينه من القيام بمهمته الشاقة وهى الدفاع عن الحدود الفرنسية كلها من دنكرك إلى بلفورت أو إلى أبعد من هذا جنوباً اذا اشتركت ايطاليا مع التحالف الثلاثى فى هجوم » . ومن ثم شرع من فوره فى تنظيم تجريدة بريطانية تتعاون مع فرنسا على حل هذه المشكلة . وقد خيل اليه تحت تأثير الاعتقاد بأهمية القوى المعنوية للجيوش وأهليتها فى فن الحرب الحديث أن قوة بريطانية متمرنة مدربة تكفى اذا انضمت الى الجيوش الروسية والفرنسية لهزيمة الجيش الألمانى متى ما حاول غزو فرنسا وتمزيقها . لكنه سرعان ما استبان بعد تحر دقيق أنه من غير المستطاع فى الأحوال الراهنة أن يبعث الى الميدان بأكثر من ٨٠٠٠٠ وان هذا لن يكون الا بعد شهرين من نشوب

الحرب . وقد لفته الفرنسيون إلى أن أداة بهذا البطء لن تنفعهم كثيراً وأنه قد يحل بهم الدمار قبل أن تصلهم هذه النجدة فاضطر هولدين لمصلحة الفرنسيين أن يغير نظام الجيش البريطانى ويبدله تبديلا تاماً . وقد فرغ من ذلك فى نهاية سنة ١٩١٠ وأصبح فى استطاعته أن يعبىء بسرعة ١٦٠٫٠٠٠ جندى لا ١٠٠٫٠٠٠ فقط ، وأن ينقلهم بواسطة الأسطول الى نقطة احتشاد اتفقت عليها سلفاً هيئتا أركان الحرب الفرنسية والانجليزية بحيث لا تنقضى اثنا عشر يوماً حتى تكون هذه القوة فى المكان المقرر لها .

ومع ما ذكره اللورد هولدين عن مقابلته للكولونل اوجيه وسماحه باجراء مفاوضات مباشرة بين هيئتى أركان الحرب فى فرنسا وانجلترا وهما اللتان كان اوجيه وجريرسن يمثلانهما ، وما أبداه عن تسليمه من فوره بوجوب تعاون الجيش الانجليزى مع الفرنسيين — نقول مع هذا الذى ذكره فانه لما ثارت مخاوف الألمان وريبهم من جراء روغان المسيو كليمنصو فى رده على نائب فرنسى سأله عما اذا كان هنالك اتفاق عسكرى بين انجلتره وفرنسا ذهب الكونت مترنيخ الى اللورد هولدين يسأله عن تصريح كليمنصو فى هذا الشأن وكان قد أجاب النائب الفرنسى بأن هنالك اتفاقاً بحرياً لا حربياً . فنفى له اللورد هولدين بتاتاً وجود اتفاق حربى ؛ فكان هذا النفى البات مما لا يتفق والواقع . وقد رفع السفير الألمانى الكونت مترنيخ تقريراً عن هذا جاء فيه عدا النفى المتقدم « أن المستر هولدين نفى أيضاً وجود استعدادات يقصد منها الى عقد اتفاق حربى » وهذا مع قيام « المحادثات » والاستعدادات الانجليزية الفرنسية سراً منذ أكثر من سنة . فكان أثر هذا فى برلين ما علق به الامبراطور على هامش تقرير السفير من عبارات « انه يكذب » « إنه نفسه فعل هذا » « هذه أكاذيب مجيدة » يقصد بذلك هولدين وتصريحه .

وبينما كانت هذه الاستعدادات العسكرية المشتركة تجرى كانت الضباط

التابعون لهيئتى أركان الحرب فى الجيشين الانكليزى والفرنسى يستطلعون بدقة طبيعة الأرض التى قدر أن تقاتل عليها جيوشهما فى بلجيكا وفرنسا. وقد كان السر هنرى ولسن يقضى عطلته فى التجول بدراجته فى تلك الجهات، وكانت جدران مكتبه فى لندن مغطاة بخريطة هائلة لبلچيكا يبنت فيها كافة الطرق الصالحة لزحف الجنود. وكان السر هنرى ولسون على قول المستر تشرشل فى كتابه «الازمة العالمية» «ملماً بأسرار هيئة أركان الحرب الفرنسية، قضى سنوات يعمل لغاية واحدة هى أن تنضم فى الحال إلى فرنسا إذا ما نشبت الحرب. وقد كان على يقين بأن الحرب لا مفر منها إن عاجلا وإن آجلا» ولم يكن الفرنسيون وحدهم هم الذين يعتمدون على تجريدة هولدين باعتبار كونها جزءاً مضموناً جوهرياً من خططهم الحربية الموضوعة فى حالة نشوب الحرب مع المانيا بل كان الروسيون يشاطرونهم ذلك. يدل على هذا التقرير السرى الذى نشره البلاشفة عن الاجتماع الذى كان يعقده سنوياً رؤساء هيئتى أركان حرب الجيش الروسى والفرنسى. فى شهر اغسطس سنة ١٩١١ أكد الچنرال دوباى لزملائه الروس «أن الجيش الفرنسى سوف يعبأ بنفس السرعة التى تجرى بها تعبئة الجيش الالمانى وأنه سوف يصبح قادراً من اليوم الثانى عشر على اتخاذ خطة الهجوم ضد المانيا بمساعدة الجيش البريطانى على جناحه الأيسر أى على الحدود البلجيكية»

الوفاق الانجليزى الروسى فى سنة ١٩٠٧

فى خلال الحرب اليابانية الروسية جرى حديث بين الملك ادوارد السابع والمسيو ايزفولسكى على وفاق انجليزى روسى رحب به ايزفولسكى كل الترحيب وتلقاه الأحرار الروسيون بمزيد الارتياح وان لم يكن هذا شأنه لدى القيصر والرجعيين والعسكريين الروسيين. وقد سوى هذا الوفاق مسائل طال عليها الخلاف بين انجلتره والروسيا فى الشرق الأوسط وكان

بمثابة تكملة ظاهرة للوفاق الودى الانجليزى الفرنسى . وكان ايزفولسكى يشغل إذ ذاك منصباً سياسياً فى كوبنهاج لا يذكر بالنسبة لغيره من المراكز فكان يتطلع إلى أهم منه كأن يكون سفيراً لدولته فى إحدى عواصم أوربا أو وزيراً لخارجيتها ، فلما فاتحه الملك ادوارد فى ذلك الاقتراح الخطير سر بهذا الالتفات أيما سرور وجعل الاقتراح من ذلك الحين نقطة أصلية فى سياسته . وقد كان يرى أن الحرب اليابانية أضعفت الروسيا كثيراً وان المحالفة الفرنسية الروسية فقدت من قيمتها كثيراً إذا هى قورنت بالمحالفة الثلاثية . فالروسيا والمحالفة الفرنسية الروسية بحاجة من جراء ذلك إلى تقوية بتوثيق علاقاتهما بأعظم دولة بحرية فى العالم

وكان ايزفولسكى يخشى على الروسيا أمرين : الأول أن تستأنف اليابان حربها معها وهى التى أصبحت فى حالة ضعف شديد تحتاج معه إلى أن تعيش فى سلام سنوات طويلة ؛ وخير وسيلة للتفاهم مع اليابان هى بلا ريب تقسيم المصالح فى منشوريا بين الدولتين بعقد معاهدة سرية مع الاحتفاظ أمام الملأ بمبدأ الباب المفتوح . والقنطرة الطبيعية التى توصل إلى هذا التفاهم هى انجلترا حليفة اليابان منذ سنة ١٩٠٢ فالتقرب من انجلترا خليق أن يسهل تصافى روسيا واليابان ، خليق أن يقوى مركز الروسيا باعتبارها حليفة لفرنسا ويقيم المحالفة الفرنسية الروسية على أساس جديد متين .

الأمر الثانى : أنه كان يخشى استمرار الخلاف الذى كان قائماً بين انجلترا والروسيا لتضارب مصالح الدولتين فى الشرق الأدنى والشرق الأوسط منذ زمن بعيد . فحرب القرم وتهديد الأسطول الانجليزى باختراق الدردنيل فى سنة ١٨٧٨ ثم حادث « دوجار بنك » وغيره من حوادث الحرب اليابانية الروسية كان كله يلهب الشعور العام فى كلا البلدين . والحرب مع انجلترا معناها ارتمـــاء الروسيا فى أحضان ألمانيا مما تكون عاقبته أضعاف المحالفة الفرنسية الروسية التى هى الحجر الأساسى فى السياسة الروسية فى

حين أنه لو صفيت المنازعات والمنافسات بينهما لتعزز مركز الروسيا الدولى كثيراً ، لاصبح فى وسعها استئناف نشاطها فى البلقان بعد أن قضى على هذا النشاط فى الشرق الاقصى ولرحبت به فرنسا وكان خطوة كبيرة فى سبيل إنشاء تحالف رباعى من انجلترا وفرنسا والروسيا واليابان يصد مطامع النمسا فى البلقان ومطامع ألمانيا فى تركيا .

هذا هو البرنامج الذى اعتزم المسيو ايزفولسكى تنفيذه عند ما تقلد منصب وزير خارجية الروسيا فى شهر مايو سنة ١٩٠٦ .

كذلك كان الملك أدوارد والسير غراى يرغبان فى التفاهم مع الروسيا فان الأزمة المراكشية الأولى وازدياد بأس الأسطول الألمانى جعلهما يرتابان فى نيات ألمانيا ويرغبان فى ازالة الخطر الذى كان يمكن أن يداهمهم من الروسيا العدوة اذا ما نشأت بينهم وبين ألمانيا متاعب . ثم أن السير تشارلس هاردنج سفير انجلترا فى الروسيا سابقاً ووكيل وزارة الخارجية إذ ذاك كان دائب التأثير فى السير غراى لحمله على تحقيق فكرة انشاء ما سموه بعد بالوفاق الودى الثلاثى وكان يؤيده فى مساعيه هذه السير أرثر نيكلسن الذى حل محله فى سان بطرسبورغ . ولذا لم يمض على تقلد المسيو ايزفولسكى منصب وزير الخارجية الروسية بضعة أشهر حتى كانت المفاوضات بين روسيا وانجلترا فى الطريق . ولم ير ايزفولسكى بأساً فى أن يصرح أثناء مروره ببرلين فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٦ بأنه مضطر إلى خطب ود انجلترا فى التبت وأفغانستان وايران لاجتناب عدوان اليابان . وقد شرع السير غراى والسير أرثر نيكلسن فى وضع مشروع باقتراحات لتقسيم ايران إلى مناطق نفوذ بين انجلترا وروسيا . وبعد معارضة فريق من متطرفى المستعمرين الروسيين تمت الموافقة على هذه الاقتراحات . وفى مارس سنة ١٩٠٧ زار الأسطول الروسى ثغر بورتسموث تمهيداً لعقد الاتفاق بين الدولتين . ثم دعا الملك أدوارد فريقاً من الضباط والبحارة الروس لزيارة لندن حيث

أضافتهم وزارة البحرية وهيأت لهم استعراضاً تمثيلياً خاصاً فى هيبودروم ثم أقيمت لهم مأدبة أعقبتها حفلة تمثيلية فى مسرح الهمبرا حضرها أمير البحر السير جون فيشر والسير ادوارد غراى حتى لقد قال السفير الألمانى إنه لم يحدث بالتأكيد من قبل أن ذهب وزير انجليزى للخارجية إلىمسرح فاريتيه ليحيي ضيوفاً أجانب .

لكنه كما كان اختلاف المبادىء السياسية عند الفرنسيين والروسيين سبباً لتعطيل مفاوضات الفريقين قبل ذلك بعشرين سنة كذلك كان اختلاف مبادئ انجلتره الحره والأوتوقراطية الروسية سبباً لاعتياق التسوية واعتراض عقدها . فقد كان الرجعيون والعسكريون الروس ومعهم القيصر أيضاً يعارضون بادئ الرأى فى التقرب من انجلتره ، كما كان انتقاد الصحف الانجليزية الحره للحكم القيصرىالمطلق وماصحبه من اضطهاد ، سبباً لتصعيب المهمة التى كان يضطلع بها غراى وهاردنج ونيكولسن . على أنه قد أمكن التغلب على هذه المتاعب بفضل ما أبدته وزارة الخارجية الانجليزية من اللهفة وما أجرته من الضغط مظهرة فى هذا أكثر مما أظهرت وزارة الخارجية الروسية .

وسبب آخر لتأخير المفاوضات أن السير غراى أراد أن يتم الاتفاق بين روسيا واليابان فى نفس الوقت الذى تعقد فيه المعاهدة الروسية الانجليزية ، فأمضى الاتفاق الروسى اليابانى بالفعل فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٠٧ أى قبلعقد الاتفاق الروسى الانجليزى بشهر . وقد نص الاتفاق على تعهد الفريقين بالاحتفاظ بالحالة الراهنة ومراعاة كل منهما لمصالح الأخرى فى الشرق الأقصى والاعتراف باستقلال الصين وسلامة أملاكها وبمبدأ الباب المفتوح . وقد أُبلغت ألمانيا هذه النصوص التى لاغبار عليها لكنه كانت هناك مواد سرية ملحقة بالاتفاق لأن المعاهدة السرية المعقودة فى سنة ١٩١٠ بين روسيا واليابان تناولت الكلام عن تحديد مناطق مصالح فى منشوريا طبقاً

لما نصت عليه المادة الاضافية فى المعاهدة السرية المعقودة فى سنة ١٩٠٧. ولشد ما كانت دهشة العالم عند ما رأى أن تنافس روسيا واليابان قد تحول إلى تفاهم بين الدولتين لاستغلال ذلك القطر وابعاد أى فريق آخر عنه مع أنهما اللتين كانتا مشتبكتين فى حرب شعواء فكان ينبغى أن يكفل تنافسهما بقاء الباب مفتوحا فى منشوريا

وقد سبق المعاهدة الروسية اليابانية المعقودة فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٠٧ اتفاق بين الفريقين على تسوية بعض مسائل نشأت من معاهدة بورتسموث خاصة بالتجارة وبمصايد الأسماك وبمعاهدة بين اليابان وفرنسا لضمان مصالحهما المشتركة فى الشرق الأقصى. فهذه المعاهدات المعقودة بين اليابان وروسيا وبينها وفرنسا يضاف إليها محالفة اليابان لانجلتره — تلك المحالفة التى جددت فى سنة ١٩٠٥ وكانت أساساً للتعاون الودى فى الشرق الأقصى بين الدول الغربية الثلاث التى كونت بعد قليل الفريق المسمى بالوفاق الودى الثلاثى. ولقد شعرت ألمانيا إذ ذاك بعزلتها السياسية فشرعت تجس نبض الرئيس روزفلت لعقد اتفاق مع الولايات المتحدة يحتفظ باستقلال الصين ويراعى مصالحهما المتبادلة فى الشرق الأقصى لكن محاولتها هذه لم تكلل بالنجاح.

وأخيراً أمضى الاتفاق الانجليزى الروسى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ متناولا الشرق الأوسط والتُبُت وأفغانستان وايران. فى صدد التبت اعترفت الدولتان المتعاقدتان بسلامة أراضيه تحت سيادة الصين واتفقتا على عدم التدخل فى شئونه الداخلية والامتناع عن السعى وراء امتيازات خاصة فيها؛ وهكذا تقرر أن تبقى بلاد اللاما حاجزاً بين الدب الروسى والأسد البريطانى.

أما أفغانستان فقد صرحت الروسيا بأنها خارج منطقة نفوذها السياسى وذلك فى مقابل وعد بريطانيا بأن لا تحتل البلاد ولا تضمها إلى أملاكها

مادام أميرها يؤدى تعهداته . وقد سحبت روسـيا معتمديها السياسيين فى هيرات ووافقت على أن لا تخاطب الأمير فى أى شأن إلا عن طريق ولاة الأمور الانجليز . وبذا لم تعد أفغانستان مسرحا لدسائس الروس ضد الهند وزال عن انجلترا ذلك الـكابوس الذى أقلقها أكثر من قرن من الزمان .

أما إيران فقد كانت بلاريب أهم مسألة تناولها الاتفاق المذكور . فمع أن ديباجة المعـاهدة كانت تحتوى تعهد الدولتين باحترام استقلال إيران وسلامة أراضيها فقد كان الاتفاق يقسم البلاد إلى ثلاث مناطق، فأصبح القسم الشمالى وهو أغنى الأقسام الثلاثة وأكبرها وأكثرها سكانا منطقة نفوذ لروسيا لا تسعى فيه بريطانيا لنفسها أو لدولة أخرى وراء امتيازات سياسية أو تجارية ، وأضحى القسم الجنوبى وهو عبـارة عن صحراء جرداء لـكن فيه الطريق المؤدية إلى الهند من نصيب انجلترا لا تسعى فيه الروسيا وراء امتياز ما . أما القسم الأوسط فبات محايداً يشمل رأس الخليج الفارسى ، وقد تعهدت الدولتان بألا تسعيا للحصول على امتياز خاص فيه إلا باتفاقهما وقد أغفل شاه إيران فلم يؤخذ رأيه مطلقا فى هذه التدابير .

على أن الاتفاق الروسى الانجليزى الذى أذيعت محتوياته ولم يتضمن تعهداً بتقديم مساعدة عسكرية أو سياسـية أو يؤد من فوره إلى توثيق الروابط السياسية قد أكمل مع ذلك دائرة التعاون السياسى بين روسيا وفرنسا وانجلترا فشرعت صحف البـلاد الثلاثة تشير إلى « الوفاق الودى الثلاثى » الجديد .

الفصل الرابع

نظام المحالفات السرية بين سنتى ١٩٠٧ — ١٩١٤

تعارض المحالفة الثلاثية والوفاق الودى الثلاثى

فى سبع السنوات الواقعة بين ١٩٠٧ ، ١٩١٤ كان تعارض الفريقين اللذين انقسمت اليهما الدول الأوربية الست العظمى يزداد جلاء ويتخذ مظهراً بيناً . وقد كان يتمشى فى السنوات الأربع الأولى بطيئاً ثم أخذت الهوة تتسع بسرعة لما احتلت فرنسا فاس وتظاهرت ألمانيا ضدها فى أغادير ، ولما استولت إيطاليا على طرابلس وازداد التنافس البحرى بين ألمانيا وانجلتره وفشلت بعثة هولدين ونشبت الحرب البلقانية . ولقــــد ظهرت آثار هذا الخلاف والشقاق فى مراكش والعراق والبلقان وفى كثير من المسائل العديدة الأخرى ابتداء من مسألة التسليح الأوربى إلى مسألة القروض الصينية . فأما ما يتعلق بالبلقان فقد كان الخلاف عليه جوهرياً لارتباطه بالأسباب المباشرة للحرب العالمية بحيث أفردنا لبعض مظاهره فى تلك المنطقة فصلا خاصاً يلى هذا الفصل . ذلك أن سرد كافة أدوار الاختلاف بين الفريقين بما فيها من تعقيد وما تنطوى عليه من نزاع مما يتجاوز حدود هذا المجلد . ولذا ضربنا صفحاً عن الأسهاب فى ايراد تاريخ هذه الفترة لأن غرضنا هو أن ندل فى ضوء الوثائق الألمانية الحديثة ومذكرات المسيو بوانكاريه وغير هذه وتلك من المعلومات التى نشرت أخيراً — نقول إن غرضنا هو أن ندل فى ضوء هـذا كله على أهم العوامل التى تفاقم معها خلاف الفريقين وتحول بها هذا التحول المشئوم الذى وقع فى سنة ١٩١٤ .

ولقد صحبت هذا التعارض بين المحالفة الثلاثية والوفاق الثلاثى وزادت فى حدته أربعة أمور :

أولا — ان نظام التحالف عند الطرفين كان ناقصاً من حيث صبغته الدفاعية الأصلية فكان ان اتسع نطاقه مع الزمن ليستر خططاً تنطوى على إجراءات عسكريه هجومية . مثال ذلك ان المانيا كانت تشعر بأنها مضطرة إلى تأييد النمسا إذا تورطت هذه مع الروسيا فى حرب من جراء ما كانت تبذل من جهود لدفع خطر التوسع الصربى بصورة ما كان بسمارك ليقرها . وبالمثل ما كانت فرنسا تحسه فى عهد المسيو بوانكاريه من اضطرارها إلى تأييد الروسيا إذا ما تورطت مع النمسا وألمانيا فى حرب من جراء سعيها وراء تحقيق مطامعها فى البلقان فى صورة ما كان الساسة الفرنسيون الذين سبقوا المسيو بوانكاريه ليقروها .

ثانياً — لقد حاولت ألمانيا تقوية التحالف الثلاثى كما حاول المسيو بوانكاريه توثيق عرى الوفاق الودى الثلاثى . بيد أن الاخير كان أكثر توفيقاً من الأولى لان المحالفة الثلاثية على الرغم من تجديدها فى سنة ١٩٠٧ ثم فى سنة ١٩١٢ كانت آخذة فى الوهن والضعف ، فكانت توهنها مشاكل النمسا الداخلية وتعقد أحوال البلقان وانتفاء الثقة من قديم بين ايطاليا والنمسا وأنانية ايطاليا التى جعلتها كثيراً ما تعارض حليفتيها وخاصة النمسا فى الشئون السياسية حتى حملتهما على الارتياب فى ولائها فيما لو نشبت حرب . أما الوفاق الودى الثلاثى فكان على النقيض من ذلك آخذاً فى أسباب القوة لان دوله لم تكن تفصلهن أمثال هذه المنازعات التى كانت قائمة بين النمسا وايطاليا . أضف إلى ذلك ان انجلترا وفرنسا وروسيا أمكنهن أن يزدن ما بينهن من اتفاقات سعياً وراء التعاون الحربى البحرى

ثالثاً — انه رغم توثق الروابط بين مجموعة دول كل من الطرفين وخاصة الوفاق الثلاثى كانت لا تزال هناك مناسبات للخلاف وسوء الظن والارتياب بين أعضاء كل فريق أكثر مما كان يظن على وجه العموم . فمثلا كان تودد فرنسا الى ايطاليا فى سنة ١٩٠٢ وإلى الروسيا بعد مقابلة راكونيجى

فى سنة ١٩٠٩ أظهر مثال لهذا النوع من الخيانة «الاهلية» ومصدراً دائماً للقلق والمتاعب لكل فريق . وفرنسا مثلا كانت تتضايق كثيراً كلما دخلت انجلتره فى مفاوضات سرية مع المانيا كما فعلت بارسال بعثة هولدين إلى برلين أو عندما دارت بينهما المفاوضات فى صدد سكة بغداد الحديدية ، كذلك عند ما عقدت الروسيا مع المانيا اتفاقات بوتسدام فى سنة ١٩١٠ — ١٩١١ أو عند ما بدا أنها ميالة إلى القيام بمناورات سياسية فى البلقان دون أن تبلغ عنها حليفتها فرنسا سلفاً . كذلك كان السير غراى قلقاً على وفاقه مع الروسيا خيفة أن ينهار اذا لم يقدم لها المساعدة السياسية التى كان يطمع فيها المسيو سازونوف فى كثير من الظروف الحرجة كما حدث فى مسألة ليمان فون ساندرس(*) وفى شهر يوليه ١٩١٤ . والمانيا أيضاً كثيراً ما ربكتها « الجهالات » التى كانت تبدو من النمسا فى البلقان ضد مشورتها أو دون موافقتها . لذلك كانت تبذل على الدوام المساعى الخاصة فى داخل كل فريق لتلطيف الخلاف والارتياب وزيادة الوفاق والتضامن والثقة بين أعضائه بالتساهل فيما بينهم . فالاذعان أو التشجيع الذى بدا من المسيو بوانكاريه للروسيا ومن ألمانيا للنمسا كان إلى حد كبير بقصد الاحتفاظ بالتضامن اكثر منه سعيا وراء حرب لاسترداد الالزاس واللورين من ناحية أو للسيطرة على أوربا من الناحية الاخرى . لكنه أدى بالنمسا والروسيا على كل حال إلى الانزلاق فى طريق البلقان الى هاوية سنة ١٩١٤ السحيقة

رابعاً — كان كل فريق من الفريقين يضاعف تسليحاته العسكرية والبحرية بسرعة وهو ما أدى إلى ازدياد الشكوك والمخاوف وإلى المهاترة الصحفية لدى الفريق الآخر . وهذا أفضى بدوره إلى زيادة التسليحات . وهكذا كانت الأمور تجرى فى هذه الحلقة المرذولة فتزداد على الدوام استعدادات الحرب وتتكاثف سحب الخوف والارتياب بين الفريقين . وفى

(*) سيأتى حديث هذه المسألة بعد (المعرب)

سنة ١٩٠٧ قبل أن يتجلى التنابذ كانت المحالفة الثلاثية والوفاق الثلاثى يقفان كما قال الأستاذ شميت بحق « جنباً الى جنب . أما فى سنة ١٩١٤ فقد وقفا وجهاً لوجه » .

تخوف ألمانيا من التطويق بعد سنة ١٩٠٧

لما عقدت الاتفاقية الانجليزية الروسية فى ستة ١٩٠٧ تظاهرت ألمانيا بقبولها فى رباطة جأش . حتى قبل عقدها أشار الكونت بيلوف فى خطبته التى ألقاها فى مجلس الريخستاج فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٧ إلى المفاوضات التى كانت دائرة فى شأنها إشارة ملؤها التفاؤل . فلما نشرت الاتفاقية الانجليزية الروسية بعد ذلك أوعز الكونت بيلوف إلى الصحف بالتزام الاعتدال وعدم التعلق بالنظريات فى تعليقاتها ، وأن تعتبر الاتفاقية كما قيل عنها — تسوية للخلافات بين انجلتره والروسيا لا تضافراً عدائياً بينهما ضد المصالح الألمانية . لكن ألمانيا كانت قلقة جداً فى الواقع وكانت تخشى ألا تكون المواد الخاصة بالتبت وأفغانستان وإيران غاية فى ذاتها بل واسطة لغاية بعينها هى تكوين كتلة سياسية من انجلترا وفرنسا وروسيا ، ذلك أن مثل هذا الوفاق الثلاثى سوف يفوق المحالفة الثلاثية فى القوة السياسية لأن إيطاليا نظراً لحسدها وبغضها للنمسا فيما يتعلق بالبلقان ولرغبتها فى أن تكون علاقاتها بفرنسا وانجلتره طيبة ، سوف تكون أميل إلى رأيهما منها إلى رأى حليفتيها كما فعلت فى مؤتمر الجزيرة . كذلك سوف تمتاز دول الوفاق الثلاثى على المحالفة الثلاثية من حيث الموارد الاقتصادية والقوة العسكرية والبحرية بحيث تصبح فى النهاية قادرة على اعتياق ألمانيا عن اتمام سكة بغداد الحديدية وعرقلة تجارتها وصناعتها ومعارضة مطامعها الاستعمارية حيثما تضاربت هذه المصالح مع مصالحها . ثم فى المسائل الشائكة كالألزاس واللورين أومراكش أو الشرق الأوسط أو التنافس البحرى كانت تعترض ألمانيا رأساً هذه الدولة

أو تلك من دول الوفاق الثلاثى ؛ كما أن مسألة البلقان خليقة أن تنقلب فى أى وقت إلى أزمة خطرة . فاذا ثبت أن التقرب إلى روسيا وانجلترا (كما دلت الحوادث فيما بعد) مقدمة لجهود تبذله الروسيا لأحياء سياستها العدوانية فى البلقان واسترداد هيبتها فى الشرق الأدنى بعد أن فقدتها فى الشرق الأقصى فلا مناص من اصطدام حليفة فرنسا بحليفة ألمانيا عاجلا أو آجلا . فاذا نشأت أزمة فى أمر من هذه الأمور فسوف تجد ألمانيا نفسها تؤيدها النمسا وربما إيطاليا وجهاً لوجه بأزاء الوفاق الودى الثلاثى وقوته المتقدمة، وهنالك تضطر ألمانيا الى أن تسلك أحد طريقين : إما أن تتقهقر وإما أن تمتشق الحسام . وهما احتمالان كلاهما بغيض .

هذه هى الاعتبارات التى هجست بخواطر الألمان وسببت قلقهم حتى باتوا يعتقدون أنهم «مطوقون» ، ومع أن الروسيا وانجلترا جاهرتا كثيراً بأن اتفاقهما ليس موجها بحال من الأحوال ضد ألمانيا وأنه لا ينطوى على أغراض خفية فان أقوالهما لم تلق مصدقا فى برلين . وموقفهما حيال سكة بغداد الحديدية كان يلوح دالا على تصميم كل منهما على معارضة غرض يعد من أعز الأغراض إلى قلب ألمانيا .

ذلك أنه فى سنة ١٩٠٢ حصلت ألمانيا من تركيا على امتياز بانشاء سكة حديد بغداد ومد المواصلات الحديدية من الخط المنتهى عند مدينة قونيه إلى الخليج الفارسى عن طريق بغداد . وفى العام التالى اتفق « البنك الألمانى » مع البنك العثمانى على التدابير اللازمة لتمويل المشروع . وقد رغبت ألمانيا فى أن يشترك أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية فى تنفيذ هذا المشروع الباهظ التكاليف فدعتهم بالفعل إلى ذلك لكنها قوبلت بالرفض بدل التعاون وكان هذا الرفض من جانب الروسيا وفرنسا وانجلتره . على أن ألمانيا برغم هذا الرفض شرعت فى تنفيذ المشروع فلم يمض عام أو بعض عام حتى كانت قد أتمت المائتى كيلو متر الأولى بين قونيه وارجلى وافتتحت هذا القسم

للمواصلات فى ٢٥ اكتوبر — وكان يوم عيد ميلاد السلطان — وسط مظاهر الابتهاج والاحتفالات الباهرة . لكن المائتى كيلو متر الثانية إلى جبال طوروس كانت تقتضى أعمالا هندسية كبرى ونفقات باهظة لم تستطع الدولتان دفعها . ولما لم يكن فى استطاعة تركيا الحصول على المال إلا برفع التعريفة الجمركية وكان هذا لايتم إلا بموافقة الدول عارضت انجلتره وفرنسا وروسيا فى هذه الزيادة لكى لا يتم مشروع السكة الحديدية فتوقف العمل فيه وظل معطلا بضع السنوات التالية .

ولقد شرعت ألمانيا فى غضون سنة ١٩٠٥ والتى تلتها فى مفاوضات لحمل الفرنسيين والانجليز على الاشتراك معها ماليا والتعاون معها سياسياً على انشاء خط بغداد الحديدى . ولاح فى صيف سنة ١٩٠٦ أن بعض أعضاء حكومة الأحرار الانجليزية الجديدة وفى جملتهم غراى وهولدين يرغبون فى تسوية مسألة بغداد مع ألمانيا . بيد أن السير أدوارد غراى أصر على وجوب اشتراك فرنسا مع انجلتره إذا هى اشتركت ، حرصاً منه على روح المحالفة التى تربط بلاده بفرنسا . وقد طالبت الصحف الانجليزية أيضاً بأن تكون السكة الحديدية دولية أو تسيطر انجلتره على هذا الخط من بغداد إلى الخليج الفارسى إذا أرادت ألمانيا السيطرة عليه لغاية بغداد . لكنه لم يمكن الوصول إلى تدبير عملى يرضى مطالب الانجليز . كما كانت هذه النتيجة السلبية مصير المفاوضات الطويلة التى أدارتها ألمانيا مع ايزفولسكى لتكف يدها عن التدخل فى شئون فارس فى مقابل عدول الروسيا عن المعارضة فى خط بغداد .

وتوجه الامبراطور غليوم إلى وندسور بعد عقد المعاهدة الروسية الانجليزية فى سنة ١٩٠٧ بثلاثة أشهر فاحتفوا به ، وانتهز هو هذه الفرصة فعاود البحث فى مسألة سكة بغداد الحديدية مع لورد هولدين والسير ادوارد غراى فألفى أولهما مصراً على وجوب اشراف انجلترا على القسم الممتد من بغداد إلى الخليج الفارسى لتكون من ذلك « بوابة » تحمى الهند من جيش قد

ينحدر عن طريق هذا الخط . فقال له الامبراطور على الفور « سأعطيكم هذه البوابة » وأبرق لساعته إلى بيلوف بهذا المعنى . لكن السير غراى أصر على وجوب اشتراك فرنسا وروسيا فى المباحثات فكان هذا الاصرار عقبة كأداء فى سبيل الاتفاق على اقتراح الامبراطور اتفاقاً مرضياً . وهكذا كان تمسك السير أدوارد غراى فى خريف سنة ١٩٠٧ بالتضامن بين فرنسا وانجلتره والروسيا فى مسألة بغداد دالا مقدماً على مبلغ التضامن الذى كان خليقا أن يزداد بين دول الوفاق الثلاثى فى ميدان أفسح من ذلك مجالا وأبعد تراميا . وقد وضع هذا التمسك حداً لكل مناقشة جديدة ذات شأن فى مسألة بغداد إلى أن حل اليوم الذى هجرت فيه الروسيا صديقتيها وعقدت مع ألمانيا اتفاقات بوتسدام سنة ١٩١٠ — ١٩١١ .

تنافس الانجليز والالمان فى ١٩٠٤ — ١٩٠٩

وحدث أيضاً أن أخذت ألمانيا ترتاب عند اجتماع مؤتمر السلام الثانى فى لاهاى وبمناسبة المباحثات البحرية التى كانت دائرة فى بدء عهد التنافس على إنشاء المدرعات — نقول حدث أن ألمانيا أخذت ترتاب فى أن انجلتره تريد أن تحد من حريتها فى العمل . وكان السير جون فيشر قد انتهى ولما يكد من إعادة تنظيم الأسطول البريطانى وتقويته بينما كان الأسطول الألمانى ما يزال فى بداية نموه . فاقترحت انجلتره البحث فى تحديد التسليحات وحثت كثيراً على النظر فى هذا الاقتراح . فبدا هذا المسعى منها كما لو كان مشروعا يراد به وقف الانشاء البحرى ولاح أن الغرض منه منع ألمانيا من الأخذ بأسباب القوة بينما انجلتره لا تزال تستمتع بتفوق بحرى مشهود . وما كان ليسع ألمانيا أن توافق على تحديد جيوشها بعد أن أضعفت المشاكل الداخلية حليفتها النمسا وأصبحت الشكوك تحوم حول إخلاص إيطاليا كحليفة . زد على ذلك خشيتها من خطر القتال فى ميدانين متى ما نقهت الروسيا من حربها

مع اليابان واستأنفت نشاطها فى البلقان . ولذا أصرت ألمانيا على ألا يكون تحديد التسليح من بين الموضوعات التى تتضمنها الدعوة إلى المؤتمر . لكن انجلتره والولايات المتحدة مع ذلك عرضتا الموضوع أثناء انعقاده ، ومع أن فرنسا والروسيا شاطرتا ألمانيا الاعتراض على ذلك إلى حد كبير فقد كانت هذه المشاطرة ضمنية وغير صريحة لأن هاتين الدولتين تركتا للمندوبين الألمان الاعراب وحدهم عن هذه المعارضة ليتحملوا مسئولية حبوط الاقتراحات . ولاشك أن ألمانيا ارتكبت فى هذا غلطة كبيرة لأنه وإن كانت مشكلة تحديد التسليح من أصعب المسائل كما تدل المجهودات الخائبة التى بذلتها عصبة الأمم فى هذا السبيل والفشل الذى منى به مؤتمر الرئيس كولديج فقد كان من الممكن لو لم تقف ألمانيا الموقف الذى وقفته فى سنة ١٩٠٧ أن تحذو الدول الأوربية الأخرى حذوها فيكون هذا مقدمة لوقف التوسع المشئوم فى الاحتفاظ بالجيوش والأساطيل والتنافس على ذلك . أجل لو أن ألمانيا فعلت هذا لما أمكن أن توسم بأنها البلد الذى يضطلع بأكبر قسط من اللوم عن إحباط مجهود بذل لتخفيف خطر مطرد كان من أكبر أسباب الحرب العالمية ومن سخرية التاريخ أن يكون التنافس البحرى قد وصل بين انجلتره وألمانيا أثناء انعقاد مؤتمر السلام فى لاهاى إلى مرحلة جديدة انتابها من الريب والمرارة ما لا نظير لهما ؛ فقد كان الأميرال فون ترپتس والامبراطور قد وضعا بالقانونين البحريين الخاصين بسنتى ١٨٩٨ و ١٩٠٠ الحجر الأساسى لانشاء أسطول قوى . وكانا يرومان أن تبدو عظمة ألمانيا الحديثة بانشاء أسطول يتناسب مع تجارتها النامية ومصالحها الاستعمارية ويتيح لها الحماية الكافية . كانا يريدان قبل كل شىء أن تكون لألمانيا قوة بحرية تسند حججها السياسية فى السعى وراء المنافع الاستعمارية والتجارية . وقد قال الامبراطور فى أحد هوامشه إنه « لم يفكر فى مهاجمة انجلتره فى المستقبل القريب ولو فعل لكان هذا منه الآن ولسنوات تتلو خرقا لا يعدله خرق .

لكن وجود قوة بحرية محترمة لألمانيا مما ترغم به انجلتره على التساهل معها فى المنطقة الاستعمارية لا مما تبغى به الاشتباك معها فى صراع بحرى ».

هذا ما كان يرمى إليه الأميرال تربتس لكنه لم يقدر ما يترتب على عمله هذا من الاثر السيء فى نفوس الأنجليز وسياستهم . فمع أن انشاء الأسطول الألمانى جعل انجلترا تتقدم بعدة اقتراحات لتحديد التسليح إلا أنه لم يخفها أو يدفعها إلى تساهلات ذات بال . بل لقد أدى على العكس من ذلك إلى خلق جو من الشكوك والخصومة لم يكن ليؤاتى عقد اتفاقات ودية لا فى سكة بغداد الحديدية ولا فى غيرها من المسائل ، اذ كانت كل زيادة فى الاسطول الألمانى تقابل من انجلترا بالتصميم على الاحتفاظ بما لها من السيادة البحرية التى تقتضيها سلامة الامبراطورية البريطانية وكيانها نفسه . مثال ذلك أنه فى سنة ١٩٠٤ عند ما رأت انجلتره الأسطول الألمانى الناشيء يبدى رغم حداثته دلائل نمو قوى بدأت ترتب أسطولها من جديد وتعيد تنظيمه ، وشرعت تنشيء فى بحر الشمال أسطولا قويا وتعده لأى عمل فورى ضد ألمانيا . وقد بدل السير جون فيشر وغيّر وأحدث الشيء الكثير حتى قال « ستزيد كفايتنا للقتال ثلاثين فى المائة وسنكون مستعدين للدخول فى أية حرب فجائية » .

وهكذا بدأ فى العام التالى بانشاء أول « دردنوط » وكان قد تقرر أن يفوق هذا النوع من المدرعات أى شيء عائم لتكون للبحرية الانجليزية منه قوة لا تستطيع دولة تهديدها . بيد أن ادخال الدردنوط فى الأساطيل كان يكلف ضعف مايتكلفه انشاء البوارج فضلا عما ترتب عليه من تضاؤل أهمية السفن الكبرى والصغرى إلى جانبه وهى السفن التى كانت تعتمد عليها انجلتره إلى ذلك الحين فى تفوقها البحرى . وقد تمكن تربتس من احتذاء مثال انجلتره ، وبات ينافسها فى بناء هذا النوع الجديد من السفن الحربية التى لم تكن هنالك أمة تملكها حتى أصبح يدانيها ولا يضارعها . أما أنواع السفن الاخرى فكانت

ألمانيا متخلفة فيها عن انجلتره بمراحل . وإلى القارئ ما يعبر عن ذلك بالأرقام : لقد أوصت انجلتره على صنع ١٢ دردنوطا تكون جاهزة فى سنة ١٩٠٨ وأوصت ألمانيا على تسع ، بينما كانت نسبة ما تملكه انجلتره لما تملكه ألمانيا من النوع الأقدم من الدردنوط ٦٣ : ٢٦ ، وقد كان تربتس دائب الاعتراض على أى تحديد خطير لبرنامجه الذى كان يعتقد أنه يقرب البحرية الألمانية تدريجا من البحرية الانجليزية ويجعلها تدانيها فى القوة وإن كان لم يأمل فى أن تضارعها . وألمانيا فى هذا سوف تجتاز منطقة الخطر التى يكون أسطولها فيها دون الأسطول الانجليزى كثيرا وسوف تتعرض لاحتمال مهاجمة انجلتره لاسطولها للقضاء عليه فى حرب « مانعة » لكنه لم يكن يظن هذا الخطر عظيما بخاصة اذا تحاشت السياسة الألمانيــة إثارة انجلتره فى ميادين أخرى . وقد قدر تربتس للخروج من منطقة الخطر اثنتى عشرة سنة تصبح ألمانيا بعدها آمنة ويكون لها أسطول محترم تستطيع أن تجازف به . وألمانيا قادرة على النهوض بالعبء المالى لكنه أنى لا نجلتره ذلك على مر السنين ، فكل ما على ألمانيا أن تفعله هو أن تسير إذن بالانشاء البحرى إلى الأمام .

وقد كان ، فحصل تربتس بالقانون البحرى الثالث لسنة ١٩٠٦ على تفويض بانشاء ست مدرعات جديدة كما استطاع بقانون ســـنة ١٩٠٨ تخفيض مدة استبدال قطع جديدة بالقطع القــديمة من ٢٥ سنة إلى ٢٠ . وهكذا أوصى بأن تحل سفن جديدة عاجلا محل سفن قديمة لا تصلح للاستعمال . وقد نص هذا القانون على انشاء أربع دريدنوطات (وتدخل فى ذلك القطع المستجدة) فى كل عام ابتداء من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١١ واثنين فى كل عام من سنة ١٩١٢ إلى ١٩١٧ : فأفضى هذا وغيره فى سنة ١٩٠٨ إلى انتشار الفزع خشية وقوع حرب ، ودارت من جراء ذلك مفاوضات أخرى عقيمة للوصول إلى أى تفاهم بحرى ، إذ قدم الانجليز اقتراحات كثيرة لتخفيض النفقات البحرية كيما يخف الخلاف المتزايد مع ألمانيا . وارتأوا عرض الموضوع على مؤتمر

لاهاى للسلام . وأن يتحادث السير جون فيشر مع الأميرال تربتس فيه أو أن يقوم كل من الفريقين بالتفتيش على حياض الآخر ويحيطه ببرنامجه البحرى . وأبلغت انجلتره ألمانيا بصفة غير رسميه أنه إذا كانت ألمانيا قلقة من سياسة التأمين التى تجرى عليها انجلتره بتوثيق علاقاتها بفرنسا والروسيا فخير ما تصنع لتزيل هذا القلق وتعيد علاقاتها الودية بانجلتره إلى سابق عهدها هو أن تؤخر برنامجها البحرى أو أن تتفاهم مع انجلتره بأية صورة على نسبة معينة للبحريتين الانجليزية والالمانية .

لكن انجلتره لم تكن لتفوز بأى جواب مرض عن أى من اقتراحاتها هذه . فان هذه الاقتراحات وقد قدمت بعـــد إذ قوى السير جون فيشر الأسطول الداخلى فى بحر الشمال تقوية عظيمة وجعل ينشئ الدردنوطات ، كانت للذهن الألمانى بمثابة تبليغ من أقوى دولة بحرية بأنها ترى وقف المنافسة البحرية فى اللحظة التى بلغت هى فيها أشدها . ولكون هذه الاقتراحات قد قدمت فى وقت واحد مع تنظيم اللورد هولدين للقوة التى ستكون بمثابة تجريدة ، ومع توثق العلاقات السياسية بين انجلتره وفرنسا والروسيا فقد بدت كما لو كانت خطة مدبرة من جانب الدول الثلاث للضغط على ألمـانيا . وكل لين لضغط كهذا لم يكن لتقبله ألمانيا باعتباره مما لا يتفق وكرامتها كدولة عظمى . وقد كتب بيلوف بصفة خاصة إلى بفاريا وبعض الحكومات الألمانية فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٨ بعد زيارة الرئيس فاليير للندن ومقابلة الملك إدوارد المشهوره لقيصر الروسيا فى ريفال يقول « إن كل اتفاق يرمى إلى الحد من قوتنا الدفاعية لا نقبل البحث فيه كائنـة ما كانت الظروف ، والدولة التى تطلب منا مثل هذا الاتفـاق يجب أن تعلم أن طلبها هذا معناه الحرب » . أما الامبراطور فكان يعتبر مقترحات الانجليز محاولة لا مسوغ لها للتدخل فى حقوق سيادته وفى واجبه الذى يحتم عليـه اتخاذ كافة الاجراءات التى تقتضيها كرامة الامبراطورية الألمانية ويستلزمها الدفاع عنها ؛ ولذا رفضها

غاضباً . ولقد أخذت مخاوف الامبراطور غليوم من أن انجلترا ترمى إلى وضع العراقيل فى سبيل الأسطول الألمانى وتقصد إلى تطويق ألمانيا ، تزداد عاما بعد عام من جراء الزيارات العديدة التى تبودلت بين الملك إدوارد السابع ورؤساء الدول ووزرائها فى روسيا وفرنسا فى صيف سنة ١٩٠٨ . فنى شهر مايو زار المسيو فاليير رئيس الجمهورية الفرنسية لندن فقوبل فيها بحفاوة وأقيمت له مأدبة فى وزارة الخارجية لم يحضرها فيما عدا المدعويين الفرنسيين والانجليز سوى السفير الروسى .

وهذا تمييز كان يلوح مربكا للكونت بنكندورف الطيب . وقد اهتمت الصحف الفرنسية بهذه المأدبة وانبرى المسيو تارديبه يعرب فى جريدة الطان عن آماله فى أن يزداد توطد العلاقات بين فرنسا وانجلترا بشرط أن تحدث انجلترا تغييراً سياسياً فى نظامها العسكرى . وكان يريد بهذا التلميح نظام الخدمة الاجبارية الذى كان لورد روبرت وغيره من رجال العسكرية يحضون علناً على اتباعه . وفى شهر يونيه توجه الملك إدوارد لزيارة قيصر الروسيا فى ريفال فلم تكن زيارته مجرد مجاملة عائلية لأنه كان مصحوباً بالاميرال فيشر والسير جون فرنش والسير تشارلس هاردنج الذين كانت لهم محادثات طويلة مع ايزفولسكى ومع رئيس الوزارة المسيو ستوليبين . وقد أبلغ هاردنج المسيو ايزفولسكى بأن انجلترا لا تضمر عداء لألمانيا وأنها تود الاحتفاظ بأطيب العلاقات معها لكن إطراد زيادة الأسطول الألمانى زيادة لا لزوم لها أثار سوء ظن انجلترا فى نيات ألمانيا المستقبلة . وسوء الظن هذا خليق أن يتضاعف على مر الزمن وقد لا تمضى سبع سنوات أو ثمان حتى تصبح روسيا — إذا هى ظلت قوية فى أوربا — الحكم بين الدول فيما لو نشأت حالة عصيبة . وقد يكون لها من النفوذ لتوطيد دعائم السلام أكثر من أى مؤتمر فى لاهاى . لهذا كان ضرورياً أن تحتفظ انجلترا وروسيا كل منهما حيال الأخرى بنفس العلاقات الودية التى تقوم الآن بين انجلتره وفرنسا . وقد

استخلص المسيو ايزفولسكى من هـذا الحديث . أن انجلترا تريد أن تقوى روسيا جيشها وأسطولها بقدر الامكان لتستطيع صد ألمـانيا فى المستقبل . وقد ذكر السر جون فيشر أنه طالمـا جلس بين المسيو استوليين والمسيو ايزفولسكى وأنه ألح عليهما بضرورة تقـــوية الجيش الروسى على الحدود الألمانية . قال « وقد سألنى استوليين ماذا نظن أننـا أحوج إليه . وكان فى مرجوه أن أجيبه أنكم أحوج إلى كثير من السفن الحربيـــة وكثير من الطرادات الخ لـكنى قلت له « إن حدودكم الغربية مقفرة من الجنود ومستودعاتكم خالية فسدوا فراغ الاثنين ثم تحدثوا عن الأساطيل » . ولم تخل مقابله ريفال هذه من تناول موضوعات أخرى كموضوع الاصلاح فى مقدونيا وموضوع ايران وكريت وسكة حديد صنجق نوفى بازارا وموقف الصحافة الروسية . ومع أن المسيو ايزفولسكى أعلن مراراً أن اجتماع ريفال لم يكن موجها ضد ألمـانيا فان الامبراطور لم يقتنع بتأكيداته هذه ، ففترت العلاقات بين انجلتره وألمانيا بعد مقابلة ريفال . وقد ازداد من ذلك الحين تمسك الامبراطور برفضه البحث مع انجلتره فى تحديد برنامجه البحرى وكان هذا موقفه عند ما تناول هاردنج هذا الموضوع معه مباشرة أثنـاء زيارة الملك إدوارد القصيرة لـكرونبرج فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٨ . فقد حمى وطيس الجدال إذ ذاك بينهما حين شكا هاردنج — كما روى الامبراطور فى حكايته التى سردها على شكل محاورة — من أن ألمانيا تنشئ دردنوطاتها بسرعة سوف تجعلها بعد بضع سنوات فى مثـل قوة انجلترا من حيث المدرعات والبوارج فلاحظ له الامبراطور أن هذا هراء محض وبعث فى طلب تقويم يشتمل على إحصائيات مفصلة لأساطيل الأمم جميعاً — والظاهر أن هاردنج لم يكن قد سمع به — ثم دله على خطئه ، فلما أصر هاردنج على وجوب الـكف عن المنافسة فى الانشاء البحرى أجابه الامبراطور بحجته المعهودة «هى أن ألمانيا لا تنشئ السفن لمنافسة انجلتره وإنما لتسد حاجاتها التى تبين عنها قوانين

تربتس البحرية فأمعن هاردنج فى أصراره قائلا : « يجب أن تكفوا عن البناء أو تبنوا ببطء » فحدجه الامبراطور بنظرة حادة وقال « إذن سنحارب لأن المسألة تتعلق بشرف البلاد وكرامتها » فاحمر وجه هاردنج وأحس بحرج مركزه فسأل الامبراطور المعذرة ورجاه أن ينسى كلمات قيلت فى حديث خاص ثم غير موضوع الحديث . ولما تحادث مع الامبراطور فيما بعد فى نفس اليوم كان لطيفاً متودداً ما أمكن ؛ ولشد ما كانت دهشته حين أنعم عليه الامبراطور بالطبقة الأولى من نشان النسر الأحمر .

لقد كانت الوزارة التى كان هاردنج يعبر عن آرائها مصممة على الاحتفاظ بسيـــادة انجلتره على البحار متمسكة بضرورة التفوق على ألمانيا فى انشاء الدردنوطات لكنها تنبأت بالمرارة التى يمكن أن يحدثها بين الدولتين المضى فى المنافسة البحرية ونهوض انجلتره بما يترتب على تلك المنافسة من عبء مالى باهظ ، ولذا رغبت مخلصة وحاولت الوصول إلى تفاهم ما مع ألمانيا فى هذا الشأن . وقد كانت غلطة محزنة من تربتس والامبراطور أن يسترسلا فى رفض البحث بتاتا إذ دفعا انجلتره بعنادهما إلى أحضان فرنسا والروسيا فقويا بعملهما الوفاق الثلاثى وساعدا على وقوفه فى وجه ألمانيا .

ولقد كان من تأثير معارضة انجلتره فى خط بغداد الحديدى ، ومساعيها لتحديد البحرية الألمانية ، ومقابلة ريفال ، وتآلف فرنسا والروسيا وانجلتره الظاهر الذى تمخض عن الوفاق الثلاثى ، نقول كان من تأثير هذا كله فى ألمانيا أن اعتقدت بأنها طوقت . وقد كان الألمان يعتقدون أن هذا التطويق من عمل إدوارد السابع شخصيا وأنه يرمى إلى القضاء على توسع ألمانيا التجارى والاستعمارى بل أيضا إلى سحق مركز ألمانيا السياسى والحربى . ومثل هذا التصور يرجع إلى تخيلات الالمان وخوفهم وارتيابهم وان كان هنالك مع ذلك شىء من التطويق السياسى . فقد أصبحت ألمانيا إذ ذاك محوطة بثلاث دول عظمى مفروض أن قوتها مجتمعة تضارع قوة المحالفة الثلاثية أو تفوقها.

ثلاث دول كان يزداد استعدادهن للتعاون على الدفاع عن مصالحهن الخاصة سواء فى مراكش أو العراق أو البلقان . وقد كان فى هذا التضافر بين الدول الثلاث أمان لهن من خطر اعتداء ألمانيا ذلك الخطر الذى افترضوا وجوده ، لا عمل أردن به أى عدوان على مركز ألمانيا الراهن فى أوربا وفى العالم التجارى . بين أن عين الألمان كانت ترى لهذا التضامن مظهرا أكثر انطواء على الشر والتحرش .

على أن بيلوف كان يعتقد من جهة أخرى أن من الحكمة الحرص على تجنب كل ما من شأنه أن يدل على التهيج أو القلق . وهذا يتفق مع خلقه السياسى الذى كان يقتضيه أن يبتسم للموقف الأليم . كان يوافق على أن تملك ألمانيا أكبر قوة ممكنة للدفاع لكنه كان يرى أن تعمل ألمانيا لهذا فى هدوء . وكان يميل إلى الأخذ برأى متر نيخ سفير ألمانيا فى لندن فى أنه ينبغى أن لا توصد ألمانيا الباب فى وجه كل مقترح للانجليز لوضع تدبير ما يدرء الشر الذى تنطوى عليه المنافسة البحرية بين انجلتره وألمانيا .

كان أيضا يعتقد أن تكون الوفاق الثلاثى جعل من الأدعى والاهم أن تقف ألمانيا ثابتة تظاهر حليفتها النمسا « فان حليفتنا النمسا والمجر مهددة كما نحن مهددون بهذه العصبة الجديدة وبخاصة لأن الاهواء والدسائس الموجهة ضد كيان المملكة الثنائيــة بالذات تثير فى الأمم الأخرى هواجس تجعلها تتوقع من الخارج ضربة قاضية . فالاخلاص فى التعاون مع النمسا والمجر سيبقى ويجب أن يبقى فى المستقبل القاعدة الجوهرية التى تقوم عليها سياسة ألمانيا الخارجية ؛ وإذا كان لا يسع ألمانيا أن تدخل فى مناقشة مع الدول الأخرى لتحديد التسليح فان عليها أن تتجنب بقدر المستطاع إثارة الغير وأن تكبح فى الصحف الألمانية كل تطرف فى التعبير » .

علاقات ألمانيا بفرنسا بين سنة ١٩٠٨ و ١٩١١

بينما كان الخلاف شاجراً بين انجلترا وألمانيا من جراء التنافس البحرى وبينما كانت ثورة حزب تركيا الفتاة وأزمة البوسنه تؤديان إلى توتر جديد فى علاقات ألمانيا بالروسيا استطاعت ألمانيا أن تحسن علاقاتها بفرنسا من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١١ . بيـــان ذلك أن مؤتمر الجزيرة لم يؤد إلى تحسن الأحوال فى مراكش تحسناً مرضياً إذ ثار مولاى عبد الحفيظ على أخيه السلطان بعـد إذ تجمع حوله عدد كبير من الأنصار والزعماء الذين كانوا ينقمون على الفرنسيين والأسبان مجهوداتهم فى حفظ النظام . وقد قتل فى تلك الثورة طبيب فرنسى أتاح مقتـله للفرنسيين مناسبة لاحتلال بعض الأراضى المراكشية الواقعة على مقربة من الحدود الجزائرية فى ربيع سـنة ١٩٠٧ . وتلا هذا الاعتداء اعتداءات أخرى على الأوربيين حملت الفرنسيين على إرسال جنود إلى الدار البيضاء فى شهر أغسطس وعلى وضع شرطة منهم فى موانئ أخرى على الساحل الغربى . وقد جعل السلطان يفقد سلطته شيئاً فشيئاً حتى أجلى عن عاصمته إلى رباط الواقعة على الساحل وأعلن أنصار مولاى عبد الحفيظ خلعه .

كل ذلك وبيلوف والامبراطور ممتنعان عن أى تعرض جدى لاجراءات الفرنسيين وإن كان النفوذ الألمانى قد ساعد على اضطراب ما بين السلطانين المتنازعين بعد إذ بات بيلوف والامبراطور يريان أن سياسة ألمانيا فى مراكش فيما مضى من الزمان قد أدت إلى توطيد الوفاق الانجليزى الفرنسى . وقد وقع حادث الدار البيضاء بينما كانت المفـاوضات دائره للاتفاق على الشروط التى يتنازل بمقتضاها السلطان عبد العزيز لأخيه مولاى عبد الحفيظ فكاد هذا الحادث أن يؤدى إلى قطع العلاقات بين فرنسا وألمانيا . وتفصيله أن القنصل الألمـانى فى الدار البيضاء حاول أن يساعد فى يوم

٢٥ سبتمبر سنة ١٩١١ ستة من جنود الفرقة الأجنبية الفرنسية على الفرار من الجيش على ظهر باخرة ألمانية . لكن ولاة الأمور الفرنسيين قبضوا عليهم وعاملوهم وسكرتير القنصل وجندياً كان معهم معاملة سيئة بعض الشيء . وقد اتهم القنصل بتجاوزه حدود واجباته كما اتهم الألمان ولاة الأمور العسكريين الفرنسيين بالاعتداء على حقوق القنصلية . ودار الأخذ والرد أياماً فى صحف البلدين ثم عرض النزاع للتحكيم فتقرر أن الفريقين مخطئان

إلى هنا انتهى الحادث وارتاح الفريقان لهذه النهاية حتى لا يضاف عامل جديد إلى حالة القلق التى كانت سائدة فى أوربا وقتئذ من جراء الثورة التركية وأزمة البوسنة . ولقد ابدى الامبراطور غليوم بصفة خاصة منتهى الحكمة فى سبيل الوصول إلى حل ودى وكان قد أعرض عن سياسة بيلوف وهولشتين فى مراكش فجعل ينتقدها بشدة وأصبح يرى أنه لا سبيل الى منع فرنسا من بسط نفوذها على مراكش إلا بامتشاق الحسام . وفى ٤ اكتوبر أخطر الامبراطور وزارة خارجيته بأن ألمانيا يجب أن تنسحب بشرف قبل فوات الأوان وأن تبادر إلى التفاهم مع فرنسا على الرغم من حادث الدار البيضاء . وبعد يومين كتب إلى بيلوف مظهراً ألمه من ضم النمسا لأقليم البوسنه ذلك الضم الذى فاجأه ويقول إنه ينبغى نظراً لتلك الظروف أن تحل هذه المسألة المراكشية السيئة حلا حاسما سريعاً إذ لا يرجى منها فائدة ما . « فمراكش ستؤول إلى فرنسا على كل حال فلنعمل على الخروج من هذه الورطة بشرف لينتهى هذا الشجار مع فرنسا بعد أن أثيرت مسائل خطيرة تتطلب الحل » وقد أجاب بيلوف على هذا بالموافقة لكنه اشترط أن لا يرى الفرنسيون هذا التهافت من ألمانيا على الانسحاب واضحا خشية أن لا تعوضها منه شيئاً

وهكذا سرعان ما وافقت ألمانيا على الشروط التى وضعها الفرنسيون وكانت موافقة لهم جداً ؛ وهى شروط ارتقاء مولاى الحفيظ لعرش مراكش .

وفى الوقت نفسه أبلغ شين وزير الخارجية الألمـــانية جيل كامبون سفير فرنسا فى برلين أن الوقت قد حان لأن تتصافى الدولتان فى صدد المسألة المراكشية وأن هذه هى رغبـة الامبراطور غليوم . وأعقب هذا التبليغ مفاوضات أسفرت عن الاتفاق الفرنسى الألمانى المعقود فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٩. وقد وعدت فرنسا فيه بمعاملة ألمانيا فى الشئون الاقتصادية على قاعدة المساواة مصرحة كما كانت تفعل إلى ذلك الحين باحترام استقلال مراكش وسلامة أراضيها . واعترفت ألمانيا بما لفرنسا من مصالح سياسية خاصة فى المحافظة على السلم والنظام ووعدت بألا تتعرض لها مع تصريحها بأنهـا لا تسعى فى مراكش إلا إلى أغراض إقتصادية بحتة . وقد جرت المفاوضات النهائية بسرعة زائدة ولعدة أسباب : فقد كانت أزمة البوسنة قد أخذت فى الاشتداد فى صورة خطرة جعلت من المرغوب فيه تسوية المسألة المراكشية من جهة . ومن جهة أخرى كان بيلوف قد أخذ بفكرة السفير الألمانى فى انجلترا وهى وجوب التساهل حيال هذه الدولة بتعديل برنامج ألمانيـــا البحرى واقتضاؤها منفعة سياسية تكافئ هذا التساهل كأن تتبادل معها بعض المستعمرات أو تحصل منها على وعد بالتزام الحياد إذا نشبت حرب أوربية . وكان قد اتصل ببيلوف أن وزير انجلترا المفوض فى طنجه تلقى تعليمات بأن يخلق المتاعب بين الفرنسيين والألمان؛ وكان واثقاً بأن الانجليز لن ينوا عن ترويج الدعاية فى باريس ضد الألمان ما داموا على انزعاجهـم من سرعة ألمانيا فى إنشاء الدردنوطات . فلكى يسوى هذا كله أبدت ألمانيا رغبتها فى مصافاة فرنسا نهائياً فى صدد المسألة المراكشية .

وسبب أخير لتلك السرعة التى عقد بها الاتفاق الفرنسى الألمـانى هو انه كان قد تقرر أن يزور الملك إدوارد برلين فى يوم ٩ فبراير فأحب بيلوف أن ينشر الاتفاق قبـل وصـوله حتى لا يتسرب إلى الأذهان أنه كانت لأدوارد السابع يد فى تحقيقه . وقد قوبل الاتفاق بالابتهـاج فى الصحف

الفرنسية وهنأ السير غراى والسير هاردنج الكونت بيلوف معربين عن سرورهما بأن تسوى هذه التسوية الموفقة مسألة كانت مصدرا لقلق انجلترا الدائم لارتباطها بالوفاق الودى الذى يحتم عليها مساعدة فرنسا سياسياً. وقد سارع الامبراطور إلى الانعام بنشان النسر الاحمر على السفير الفرنسى فى برلين، وأصدر وزير الخارجية الألمانية إلى الوزير الألمانى فى مراكش تعليمات بأن يتعاون مع الفرنسيين من كل قلبه وأن يتحاشى كل خلاف معهم ثم أوصاه باتباع نصوص الاتفاق الجديد بولاء تام. ومع ان الاتفاق السالف لم يؤت كل الثمرات التى علقها عليه الفريقان إلا انه ساعد على تحسين العلاقات بين البلدين الى أن نشأت فى ربيع ١٩١١ اضطرابات جديدة فى مراكش أدت إلى زحف الفرنسيين على فاس وكانت سبباً لارسال المدفعية الألمانية إلى ثغر أغادير على سبيل التهديد.

علاقات المانيا بالروسيا بين ١٩٠٨ و ١٩١١

اذا كان قد لاح لألمانيا أن الاتفاقية المعقودة بين روسيا وانجلترا فى سنة ١٩٠٧ قد حولت الأولى عن الصداقة القديمة التى كانت نربط آل هوهنزلرن بآل رومانوف فانها فى الواقع لم تؤثر بادىء الامر تأثيراً خطيراً فى علاقات البلدين: فقد كان ايزفولسكى لا ينى عن التأكيد بأنه لم يقصد بالاتفاقية إلا إلى تصفية المنازعات مع انجلترا فى الشرق الأوسط وانها ليست موجهة ضد ألمانيا أو عدائية لمصالحها. ولما كانت مصالح الروسيا تلوح منصبة على إيران فقد عنيت ألمانيا بأن لا تخاشنها فى تلك المنطقة حتى انها ترددت فى إجابة فارس إلى ما طلبته فى سنة ١٩٠٦ من إنشاء بنك ألمانى فى طهران أملا فى دفع تعديات الروسيا، واخطرت ايزفولسكى بأنه ليس لها أى مطمع سياسى فى ايران. وهذا ما حدا بايزفولسكى إلى أن يقترح على ألمانيا فى أوائل سنة ١٩٠٧ أن تعقد مع الروسيا اتفاقاً تكف روسيا بمقتضاه عن

معارضتها لاتمام سكة بغداد الحديدية فى مقابل اعتراف ألمانيا بتفرد الروسيا بالشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية شمالى إيران. وقد لبث ايزفولسكى يفاوض فى عقد مثل هذا الاتفاق طيلة فصل الربيع وفى أوائل فصل الصيف سنة ١٩٠٧ حيث كان يفاوض انجلترا فى نفس الموضوع محاولا الايقاع بين الدولتين . فلما أن وصل إلى الاتفاق مع انجلترا أهمل محادثاته مع برلين واثقاً بأن معارضة الروسيا لسكة حديد بغداد ستظل قائمة بطبيعة سياسة السير غراى التى تحتم أن تكون كل مفاوضة تجرى بشأنها بين الدول الأربع واذ ذاك ترى ألمانيا نفسها وحدها بلا نصير أمام دول الوفاق الودى الثلاث . هذا فى حين ان ألمانيا كانت واثقة بأن مطامع الروسيا فى إيران ستؤدى بها إلى الاصطدام بانجلترا إن عاجلا وإن آجلا

وفى سنة ١٩٠٨ أخذت العلاقات تتوتر بين ألمانيا وروسيا إذ كان ايزفولسكى يعتقد أن محالفة فرنسا وانجلترا تضمن له عطفهما وتمكنه من أن يطلب فتح البواغيز للبوارج الروسية . ولما كانت ألمانيا قد صرحت مرارا بأنها لا تمانع فى ذلك فلم يبق أمامه سوى النمسا وهذه يمكن ارضاؤها بأغرائها بضم البوسنه والهرسك إلى أملاكها . وقد بادر البارون ايرنتال وزير الخارجية النمسوية إلى قبول الاقتراح وحقق من المساومة ذلك الجزء الخاص بالنمسا . وإذ يستبين ايزفولسكى أن خطته القاضية بفتح البواغيز لم تصادف قبولا لدى فرنسا وانجلترا وأن وضع سكان البوسنه الارثوذكس تحت اشراف النمسا الكاثوليكية قد أثار غضب أنصار الجامعة السلافية عليه كما أغضب صربيا التى كانت تمنى نفسها بالاستيلاء على هذا الاقليم كخطوة فى سبيل انشاء صربيا الكبرى ، اجتهد فى أن يلغى تلك المساومة التى جرت فى بوخلاو متذرعا بأن أى تغيير فى معاهدة برلين المعقودة فى سنة ١٨٧٨ كذلك الذى حدث بضم النمسا لاقليم البوسنة ينبغى أن يعرض أولا على مؤتمر من جميع الدول العظمى . لكن النمسا رفضت هذا الاقتراح وأخذت هى وصربيا تعبئان

جيوشهما الواحدة ضد الأخرى .

ولقد أبدى الامبراطور غليوم سخطه على الطريقة الفجائية التى استعملها ايرنتال فى ضم البوسنه ، لكن بيلوف أبان لمولاه أن ألمانيا لا يسعها أن تحبس عن النمسا حليفتها المخلصة الوحيدة تأييدها فى الأمر الواقع . وهكذا أيدتها فى رفض عقد المؤتمر وعجلت بأرضاء انجلترا وفرنسا بعقد الاتفاقية الخاصة بمراكش فى فبراير سنة ١٩٠٩ بينما كانت النمسا وصربيا تبدوان فى تلك الاثناء على شفا الاشتباك فى حرب ، تعتمد أولاهما على مساعدة ألمانيا وتعول الثانية على مساعدة الروسيا ولسوء حظ ايزفولسكى لم تكن الروسيا قد أفاقت بعد من اعيائها ومن اختلال شئونها العسكرية الذى أعقب الحرب مع اليابان ؛ فلم يكن يسعها تأييد اقتراح عقد المؤتمر بالقوة . هذا الى أن فرنسا لم تكن بعد على استعداد لتأييد مطامع الروسيا فى البلقان ؛ أما انجلترا فلم تقدم للروسيا مساعدة تذكر .

وقد اقترحت ألمانيا للتفادى من وقوع الحرب بين النمسا وصربيا تسوية معينة تخرج ايزفولسكى من الورطة التى زج بنفسه فيها وطالبه بأن يقبلها أو يرفضها صراحة فأجابه ايزفولسكى بالقبول وانتهت أزمة البوسنه بسلام .

وليس شك فى أن الأزمة انتهت من جهة بفوز سياسى للنمسا ولألمانيا على السواء وبأذلال الروسيا وصربيا من الجهة الأخرى . وقد تركت فى نفس الأخيرتين شعورا مؤلما كالذى تتركه المذلة دائما فى النفوس . فان ايزفولسكى لم يغتفر للبارون ايرنتال تعجيله بضم البوسنه دون استشارته ثم رفضه فكرة عقد المؤتمر فيما بعد . وقد زعم أن ايرنتال نقض عهده فى هذين الامرين وأنه لهذا ليس « بالجنتلمان » . لكن ايرنتال نفى هذه المزاعم وهدد بنشر الوثاق التى تبودلت فى هذا الصدد فبادر ايزفولسكى إلى ألمانيا يرجوها ان تحول دون النشر وإذ ذاك امتنع وزير الخارجية النمسوية عن تنفيذ وعيده عملا بنصيحة ألمانيا .

وقد ظهر هذا العداء الشخصى بين ايزفولسكى وايرتتال على صفحات فورتنيتلى ريفيو فتراشقا بالتهم وحقد كل منهما على الآخر وبات من المستحيل عليهما فى خلال سنة تقريباً أن يتعاملا سياسياً . وقد تمكن ايزفولسكى فى تلك الأثنـــاء من عقد اتفاقية سـ ية مع ايطاليا فى راكونيجى تعهدت ايطاليا بمقتضاها بأن تنظر بعين العطف إلى مصالح روسيا فى البواغيز فى مقابل وعد كهذا من جانب الروسيا فيما يتعلق بالمصالح الايطالية فى طرابلس . وبذا كان ايزفولسكى يفوز بموافقة ايطاليا على ما لم يفز به فى مساومة بوخلاو . كما كانت ايطاليا بذاك تخطب ود دولة أخرى خارج المحالفة الثلاثية .

ولم تجر العلاقات بين ايزفولسكى وايرتتال مجراها السياسى العادى إلا فى أوائل سنة ١٩١٠ حيث أشيع أن بينهما تقرباً بل اتفاقا سرياً . وقد أحدث هذا شيئاً من الهلع إذا خشيت بلغراد أن تكون روسيا بسبيل ترك صربيا تحت رحمة النمسا ، كما خشيت الآستانة أن يكون تقسيم تركيا قيد الفكر . بل أن برلين نفسها خافت أن يكون ايزفولسكى يحاول بمساعدة فرنسا وانجلتره واغرائهما بذر بذور الشقاق بين برلين وفينا . ولقد لبث ايزفولسكى أسابيع يحاول حمل ايرتتال على توقيع اتفاق بالاحتفاظ بالحالة الراهنة فى البلقان على أن يؤكد الاتفاق بتبليغه إلى الدول العظمى . ومع استعداد ايرتتال لعقد اتفاقية خاصة مع الروسيا فانه لم يكن يرى ثمة ضرورة لأبلاغها إلى الدول . وساء فهم كليهما للآخر وازدادت المهاترة بينهما حتى أفضى الأمر فى النهاية إلى أن نشر ايزفولسكى دون موافقة ايرتتال بعض المراسلات التى تبودلت بينهما فجاء هذا منه ضغثاً على إباله وازداد الخلاف الشخصى بينهما استعارا . على أن ايزفولسكى عمد فى تلك الأثناء إلى مناورات أخرى لتحقيق مطامع الروسيا فى البواغيز وتكوين عصبة فى البلقان تحت اشرافها .

لم يكن لأزمة البوسنه فى علاقات ألمانيا بالروسيا نفس الأثر السىء الذى تركته تلك الأزمة فى علاقات الروسيا والنمسا ، فان وزارة الخارجية الروسية

على الرغم من أن صحف الجامعة السلافية كانت تحمل أكبر الضغن لألمانيا لا للنمسا كانت تعلم حقيقة الأمر فى تدخل ألمانيا فلم تسخط على برلين سخطها على فينا .

وفى شهر سبتمبر مر ايزفولسكى ببرلين ومع أنه كان يسافر متنكرا فقد عنى بأن يتناول العشاء مع بيتمان هولفيج والتعرف إلى المستشار الألمانى الجديد . وقد تحادثا فى الموقف السياسى العام ماضيه وحاضره ومستقبله حديثاً صريحاً ودياً انطلق فى غضونه ايزفولسكى يشكو من ايرنتال ويعدد كعادته مايمضه من ناحيته . وكان ايزفولسكى يأمل أن تصد ألمانيا ايرنتال عن اتباع سياسة فى البلقان تنطوى على العداء وعدم الاكتراث ، وقد أكد لبتمان أنه لم يخطر للروسيا مطلقاً أن تسلك مسلكا عدائياً نحو ألمانيا وساعد على هذه العلاقة الودية ما كانت ألمانيا ماضية فيه من الابتعاد عن كل تدخل سياسى فى ايران حيث كانت الثورة والاضطرابات سبباً لتنازع الروسيا وانجلترا على المنافع تنازعا شديدا . وقد كافأت روسيا ألمانيا على غضها النظر عن سياسة خنق ايران بتساهلها معها فى سكة بغداد الحديدية كما تدل اتفاقات بوتسدام لكنه قبل الخوض فى هذا التساهل يصح أن نقول كلمة عن استقالة بيلوف وعن الرجال الذين انخرطوا فى سلك وزارتى الخارجية الألمانية والروسية فى ١٩٠٩ و ١٩١٠ فقد كانت مصائر العالم بأيديهم فى يوليه ١٩١٤

عند ما خلف فون بيتمان هولفيج بيلوف فى ڤلهلمشتراسه فى يوليه ١٩٠٩ وأصبح كيدرلن فيختر وزيرا للخارجية بعد ذلك بقليل كان يلوح أن مركز ألمانيا الدولى قد تحسن كثيرا ، فالمعاهدة التى عقدها بيلوف مع فرنسا فى ٩ فبراير ١٩٠٩ بشأن مراكش ، والفوز السياسى الذى أحرزته النمسا فى مشكلة البوسنه جعل كلاهما برلين تتنفس الصعداء ، فقد بدا لها أن الوفاق الثلاثى يتملكه شىء من الضعف الظاهر ؛ ولاح خطر التطويق أخف ازعاجا لها مما كان ، وقد أعلن بيلوف فى يوم ٣ يونيه ١٩٠٩ فى اجتماع سرى حضره

تربتس وبيتمان هولفيج ومترنيخ ومولتكه الذى جاء من لندن خصيصا لهذا الغرض، أن ألمانيا لم تكن فى خلال العشرين عاما الماضية مسموعة الكلمة مهيبة الجانب فى كافة أنحاء المعمورة كما هى الآن ثم قال : ولعل السحابة الوحيدة التى تشوب الأفق السياسى هى الحاله القائمة بين ألمانيا وانجلترا . ولما كانت هذه الحالة قد بدت إذ ذاك كالعاصفة المرعدة فقد عقد هذا الاجتماع خصيصاً للنظر فى الموضوع ، وكان الأمبراطور قد لام مترنيخ فى شهر ابريل لوماً شديداً لأنه أفهم انجلترا أن ألمانيا لا تفكر فى زيادة أسطولها فى المستقبل ثم ظهر إذ ذاك أن تربتس والأمبراطور يفكران فى سن قانون بحرى اضافى لسنة ١٩١٢ . وكان رد مترنيخ على هذا اللوم أن ما فعله لم يكن إلا بناء على اوامر مولاه الصريحة وانه لسوء الحظ لم يعلم قبل ذلك ان فى نية تربتس زيادة الأسطول زيادة جديدة . وقد ختم كتابه بكلمات توجب أطيب الثناء على خلقه وأشد الانحاء على الامبراطور وتربتس . قال « إنى لأعرف حق المعرفة أنى حين قمت بواجبى فأبديت مراراً وتكراراً ان المسألة البحرية تكدر علاقاتنا بانجلترا قبل غيرها من المسائل ، قد وقفت موقفاً لا يروق مولاى صاحب الجلالة وحملت وزير البحرية على الطعن علىّ فى أحاديثه مع جلالته ، وطبيعى أن لا يسر وزير البحرية ارتباط برنامجنا الأنشائى وعلاقاتنا بانجلتره أحدهما بالآخر ، بيد أنى لأكذب على التاريخ إذا أنا ضمنت تقاريرى غير هذا ، ولست بمستطيع أن أخالف ضميرى ولو فى سبيل رضاء مولاى . وهل اذا لبثت أبعث بتقاريرى مطمئنة سارة حتى نجد أنفسنا بغتة فى حرب مع انجلترا ، أ كون قد خدمت جلالته ؟ »

وفى اجتماع ٣ يونيه هذا دافع بيلوف عن سفيره مترنيخ من انتقادات تربتس والامبراطور التى لا يستحقها وقال إن أول واجب على من يمثل جلالة الامبراطور فى الخارج أن يروى الحقيقة وأن يصور الحالة كما هى . وهو — أى بيلوف — سوف يؤيد على الدوام كل سفير يفعل هذا بغض النظر

عما إذا كانت الحقيقة المجردة بما يسوء سماعها أو يسر . وليس من الخير أن تلوم البارومتر إذا هو دلك على طقس ردىء .

وقد اقترح الهربيتمان وزير الداخلية فى سياق المناقشة عقد اتفاق مع انجلترا على أساس تخفيض سرعة ألمانيا فى انشاء البوارج وجعلها ثلاثا بدلا من أربع فى العام على شريطة أن تتقدم انجلترا باقتراحات سياسية جوهرية ، لكن تربتس عارض كل حل وقال إنه إذا كان لامناص من أن تخفض ألمانيا سرعتها من أربع بوارج الى ثلاث فى العام من سنة ١٩٠٩ الى ١٩١٢ فلتعوض هذا فى السنوات التالية فتبنى ثلاث سفن فى العام بدلا من اثنتين حتى يتم لها فى سنة ١٩١٥ كل العدد المراد من الدريدنوط . ومع قبول تربتس لما اقترحه بيتمان من تخفيض السرعة فأنه رفض أن يضع أو يحدد أية صيغة لتنفيذها ما لم تقدم اقتراحات جوهرية من جانب انجلتره . وقد ثبط هذا همة مترنيخ وبيلوف والراجح انه كان له كبير دخل فى استقالة بيلوف فى ٢٦ يونيه ، تلك الاستقالة التى قبلها الامبراطور فى ١٤ يوليه .

والسبب الظاهر لاستقالة بيلوف هو رفض ائتلاف المحافظين ورجال الكنيسة الموافقة فى ٢٤ يونيه على مشروع القانون المالى الجديد الذى تضمن فرض ضريبة فادحة على الميراث ، وكانت تقتضيه المطالب الباهظة الخاصة بالتسليحات . وقد أتاح هذا الرفض لبيلوف عذراً حسناً للانسحاب من منصبه وباعثاً لم ير فيه الجمهور شيئاً من الغموض فقبله على أنه السبب فى تخلى بيلوف عن منصب المستشار الذى ظل يشغله عشر سنوات حافلة بالعمل المضنى . لكن من يطلع على جهاده الطويل فى سبيل الدفاع عن رأى مترنيخ القاضى بتحديد الانشاء البحرى ومناهضته لمسلك تربتس الذى كان يأبى فى حزم كل تساهل ذى شأن ، ومن يقرأ بصفة خاصة محضر اجتماع ٣ يونية ١٩٠٩ السرى والوثائق المتصلة به يقع فى نفسه أن معارضة تربتس والامبراطور للمساعى التى كانت تبذل للوصول مع انجلتره الى اتفاق بحرى كانت من أكبر أسباب

استقالة بيلوف . فهو كمترنيخ لم يكن يرى أن يخالف ضميره ولو في سبيل ارضاء الأمبراطور . لـكنه لمـا كان هذا السبب يدل على الانقسام داخل الوزارة ويتناول نفوذ الأمبراطور السياسى وعلاقات البلاد بانجلتره ، فقد اقتضى الأمر ألا يشار إليه علانية . وهكذا ترك بيلوف العالم يعتقد أنه اختلف مع الأمبراطور لسببين : الأول لأن الريخستاج لم يوافق على مشروع القانون المالى والثانى لأن الأمبراطور لم يرضه دفاعه الضعيف عنه فى مسألة الديلى تلغراف التى وقعت قبل ذلك ببضعة أشهر . فاذا كانت المسـألة البحرية هى التى بعثت بيلوف على الاستقالة كما أبدينا فانه ليس فى كافة ما قام به من عمل أثناء توليه منصب المستشار ما هو خير من الصورة التى ترك بها منصبه العظيم .

لقد قبلت « استقالة بيلوف المرصعة » فى ١٤ يوليه فقـد انعم عليه الأمبراطور بنشان النسر الأسود وهو أرفع نشان أنعم به الأمبراطور . وكان يستحقه لأنه لم يتفق لمستشار ألمـانى أن كان له هذا المركز الشخصى الصعب وتخلص منـه بهذا الشكل الباهر . فقد كان رجلا سهلا حليما دمث الخلق حاضر البديهة ، عرف كيف يعالج أكثريات الريخستاج بمثل المهارة التى صانع بها الأمبراطور ، وقد كان على شىء من جلد تربتس وبعـد نظره فى تحاشى ما يورطه لـكنه كانت تنقصه عزيمة الأميرال القوى ووضوح غرضه واعتماده المطلق على نفسه . وقد آثر بيلوف فى تحقيق أغراضه طرقاً أسهل مأخذاً واستخدم لساناً ذرباً . ولجأ فى مختلف المناسبات بحذقه وذكائه إلى إخفاء الحقيقة كلها أو إلى إحاطتها بالغموض . وكان خبيراً بمواطن الفكاهة والمصانعة يعرف كيف يجرد خصومه (أما أعداؤه فكانوا قليلين أو فى حكم العدم) فاذا خطب أو كتب شاق القارىء ما فى خطبه أو كتبه من أدب . يخلع على الرأى الذى يبديه ثوباً من الاستعارات الممتعة والتفاؤل الذى كان يتظاهر به فيفوت رأيه على منتقديه ويخرسهم على الرغم من صدق انتقادهم . وقد كان أن عرض سفينة الدولة لتيارات خطرة فى اللحظة التى تسلم فيها بيتمان الدفة .

وهو وهولشتين مسئولان فى الغالب عن رفض اليد التى مدها تشمبرلين وعن الخطط السياسية التى أفضت إلى تكوين الوفاق الثلاثى . وقد أظهرت كارثة ١٩١٤ عقم أعماله وان كانت قد تبدت منها ألمانيا الأمبراطورية فى ثوب زاه ، وجاوزت شهرته القدر الذى يستحقه وسيذكره التاريخ مستشاراً مضيعاً للفرص.

وقبيل استقالة بيلوف بأشهر أخرج من ظلمات بوخارست رجلا مجهولا يعده الكثيرون خير سياسى أنجبته ألمانيا بعد بسمارك . هذا الرجل هو كيدرلن فيختر الذى كان على جانب من عزيمة المستشار الحديدى الماضية ويتبع طرقه المباشرة ؛ إلا أنه كانت تعوزه احدى الصفات البارزة التى كانت سر نجاح بسمارك السياسى ألا وهى استبانة وجهة نظر الخصم والعمل على التوفيق بينها وبين وجهة نظره إلى أقصى حد ممكن .

كان كيدرلن خفيف الروح ، رقيق الحاشية ، جياشاً، فكانت لذلك تنقصه القوة الأدبية التى أسلست لبسمرك قياد الأمبراطور الشيخ والشعب الألمانى. وكان سياسياً بمهنته محنكا قوى الملاحظة بما أتيح له من الفرص . وكان أول التحاقه بوزارة الخارجية فى سنة ١٨٧٩ كاخصائى فى الشئون التجارية ثم خدم سكرتيرا للسفارة فى بطرسبورج وباريس والآستانة (١٨٨١ — ١٨٨٨) ثم ظل عشر سنوات يرافق الأمبراطور فى أسفاره مندوباً عن وزارة الخارجية . ثم غضب عليه الأمبراطور لما نمى اليه من فكاهاته فأبعده إلى بوخارست حيث لبث وزيراً مفوضاً من سنة ١٩٠٠ الى ١٩١٠ وهناك وطد العلاقات بين رومانيا والتحالف الثلاثى . وكثيراً ما كان بيلوف يلجأ إلى نصائحه ؛ وقد دعاه فى شتاء ١٩٠٨ — ١٩٠٩ إلى برلين ليحل محل وزير الخارجية « شون » فى أثناء مرضه . واليه يرجع الفضل فى عقد الاتفاق الخاص بمراكش وتسوية مسألة البوسنه أكثر مما يرجع إلى بيلوف . فلما عين شون سفيرا فى باريس (يونيه سنة ١٩١٠) استدعى الهرفون بتمان كيدرلن فيختر الى برلين وعهد اليه بوزارة الخارجية لأنه كان بحاجة الى سياسى قوى

ماهر يستند اليه . وظل فيها الى أن أدركته الوفاة فجأة فى نهاية سنة١٩١٢ .

وقد كانت سياسة كيدرلن تقضى بصد شكيمة النمسا والاحتفاظ بالعلاقات الودية مع روسيا والتفاهم مع انجلترا على المسأله البحرية والتنازل عن كل دعوى فى مراكش مقابل تعويضات كافية فى الكونغو الفرنسية .

أما الهرفان بتمان هولفيج الذى تبوأ منصب المستشار بعد بيلوف فقد أوجد على الرغم من افتقاره الى ذكاء سلفه جوا مشبعاً بروح الثقة العامة بفضل مثابرته على العمل وإخلاصه واستقامة خلقه . وهى صفات جعلته موضع احترام جميع من عاملوه فى الداخل أو الخارج . وقد كان صديق الامبراطور ورفيق صباه ، تقلد مناصب القضاء ثم لم يلبث أن وصل بقدرته وانكبابه على العمل الادارى إلى منصب وزير الداخليه . وهو منصب كان أهلا له وكان أكثر إلماماً بشئونه منه بشئون وزارة الخارجية . على أنه ما كاد يتبوأ منصب المستشار حتى شرع يتعرف إلى سفراء ألمانيا ويختلط برجال السلك السياسى ثم أكب على دراسة وثائق وزارة الخارجية واستظهارها . أما علاقته بالأمبراطور فقد ظلت ودية صميمة .

فاذا كانا معا فى برلين ركبا أو مشيا سويا فى كل يوم تقريباً وتناولا بالحديث كافة الشئون السياسية التى كان الأمبراطور يظهر فى معالجتها من الأنصاف بقدر ما يظهر من التحيز . وكان بيتمان من الطامحين إلى المثل العليا ومن الراغبين أشد الرغبة فى سلام أوربا ولذا كان يبغض من صميم فؤاده زيادة التسلح البحرى . وكان يؤمل التفاهم مع انجلترا على المسألة البحرية ويعتقد بامكان الوصول اليه بتخفيض سرعة ألمانيا فى الانشاء وتساهل انجلترا سياسياً فى صدد سكة حديد بغداد وتعهدها بالتزام الحياد بقدر مايستطاع . وقد كان الانجليز مقتنعين باخلاصه فى هذه المسألة حتى أن السير غراى أعلن فى سنة ١٩١٢ بعد اخفاق لجنة هولدين أن أى اختلاف يجد بين ألمانيا وانجلترا لن يصل الى درجة الخطر مادامت دفة سياسة ألمانيا فى يد

« المستشار » وهى عبارة غضب لهـا الأمبراطور وقال فى الرد عليها « إنها تدل على أن غراى لايدرى من هو السيد المطاع هنا ولا يعرف أننى أحكم. وهو يعين لى من ينبغى أن أستوزره فى حالة عقدى اتفاقا مع انجلترا » .

ولقد كان نفور بيتمان من زيادة التسليح ورغبته فى التساهل بعض الشئ فى المسألة البحرية سببا لاصطدامه بالامبراطور حتى لقد قدم استقالته مرتين ، لـكن الأمبراطور كان يأبى التخلى عنه لفرط ثقته بمتانة أخلاق مستشاره ولعله بمبلغ ماله من الاحترام فى خارج ألمانيا باعتباره من الساعين الى السلام . وقد يرى البعض أنه كان خليقاً ببيتمان أن يصر على استقالته حينما لم يستطع حمل الأمبراطور على العمل بنصيحته وأنه كان جديرا به أن يجعل ولاءه لضميره فوق ولائه لأمبراطوره ؛ لـكن بيتمان كان كما كتب الى كيدرلن فى رأس سنة ١٩١٢ يقول «حقا إن هذه السياسة (زيادة الضرائب للاستزادة من التسليح) مما لا أستطيع الجرى عليه . وهذا ماتعلمه . لـكنى أسأل نفسى مرة بعد أخرى ألاتزداد الحالة خطراً اذا أنا استقلت الآن ؟ » لقد كان حقاً إخلاصه لبلاده لا إخلاصه لشخص الأمبراطور هو الذى حمله على التساهل والبقاء فى منصبه . وكان من سوء حظ بيتمان وألمانيا أن يده لم تكن طليقة تماما فى تنفيذ الخطط السياسية التى كان يحبذها ، فقد كان على الدوام يناهض نفوذ موظفى الجيش والبحرية الذين كانوا يدخلون على الأمبراطور رأساً فى أى وقت بينما كان سفراء ألمانيا ووزراء الخارجية لا يستطيعون فى العـادة الادلاء بأرائهم اليه إلا بواسطة « المستشار المدنى » .

وحدث فى وزارة الخارجية الروسية أيضا تغيير حين ضمن ايزفولسكى لنفسه نهائيا فى سبتمبر سنة ١٩١٠ منصب السفارة الروسية فى باريس ومايتبعه من مرتب سخى ، إذ كان مذ أخفق سعيه فى فتح البواغيز فى مساومة بوخلاو ومذ أسفرت الأزمة البوسنوية عن هذه النتيجة المذلة ، عرضة لحملات أنصار الجامعة السلافية وانتقادات بعض الوزراء ، فكان يسره أن يفر فى الحال

من وابل هذه الانتقادات التى كانت تنهال عليه بأن يستبدل بمنصبه فى وزارة الخارجية الروسية سفارة باريس . لكنه لم يكن يود أن يستقيل عقب أزمة البوسنه مباشرة ولم يكن القيصر يجد الشخص اللائق لأن يخلفه . ولذا بقى ايزفولسكى وزيرا للخارجية سنة ونصف سنة بعد تلك الأزمة وان كان قد قضى بضعة أشهر خارج بلاده . وقد قام خاريكوف بأعماله فى غضون غيبته فى شهرى ابريل ومايو سنة ١٩٠٩ فلما عين سفيرا فى الآستـــانة حل محله سازونوف . وكان لسازونوف هذا خلق زئبقى وكان عصبي المزاج ويقال إنه أراد فى حداثته أن يلتحق بالدير ليكون راهبا لكن ضعف صحته حال دون تحقيق أمنيته هذه فانصرف عنها إلى السلك السياسى . وفى يونيه سنة ١٩٠٤ عين مستشارا لسفارة لندن حيث لبث ثلاث سنوات قويت فيها ميوله نحو انجلترا . ثم انتقل فى سنة ١٩٠٧ إلى الفاتيكان فسلخ فيه عامين استدعى بعدهما فى سنة ١٩٠٩ إلى بطرسبورج ليشغل منصب مساعد لوزير الخارجية ايزفولسكى .ولذا لم يكن اختياره خلفا لايزفولسكى أمرا غير طبيعى فقد أوصى به سلفه لأنه لم يكن هناك من هو أخلق منه بهذا المنصب .

وكان سازونوف فى شئون روسيا الداخلية محافظا ومن أشد أنصار القديم فى الروسيا ، أما فى الشئون الخارجية فكان من غلاة الوطنيين . ويقال إن شفتيه كانا ترتعشان من شدة التأثر عند ما صرح بأنه لن يستطيع البقاء على قيد الحياة يوما واحدا إذا أصيبت روسيا بهزيمة أخرى كالتى أصابتها فى الحرب اليابانية . وقد وصفه السفير الألمانى فى روسيا بقوله إن «وطنيته حامية إلى درجة التطرف ، فاذا تكلم عن حوادث ماضية يظن أن بلاده لم تعامل فيها بأنصاف بدا التعصب على سحنته . ومع ذلك فالتحدث معه أروح للنفس وأدعى إلى الارتياح منه مع ايزفولسكى فهو مؤدب دائما ، يضبط نفسه ، ولا يعنى بالشخصيات » .

كان سازونوف شخصيا ميالا الى ألمانيا اذ كانت جدته ألمانية ومن ثم كانت

علاقاته الشخصية بألمانيا كثيرة . وكان إذا تحادث مع المستشار بيتمان حادثه بالألمانية بدلا من الفرنسية . ومع أنه كان من رأى القائلين من رجال بلاط القيصر بوجوب اعادة العلاقات بين ألمانيا وروسيا إلى عهدها السابق فأنه كان ككثيرين من انصار الجامعة السلافية يعتقد أن بسمارك أساء إلى روسيا فى مؤتمر برلين كما أساء اليها بيلوف فى أزمة البوسنه . بيد أنه كان ميالا إلى التعاون مع ألمانيا راغبا فى إعادة الثقة المتبادلة بين البلدين ومن ثم رحب بالزيارة التى كان القيصر قد قرر أن يؤديها للأمبراطور غليوم فى بوتسدام فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٠ .

وسازونوف كبيتمان هولفيج شديد الاخلاص لقضية السلام لكنه كان شديد القلق لأى ازدياد فى نفوذ النمسا وألمانيا فى البلقان مما عسى أن يعرقل مهمة روسيا التاريخية وهى الاستيلاء على البواغيز وعلى الاستانة أيضاً . وقد كان جد حريص على أن لا يغضب صحف الجامعة السلافية ، إذ كان للصحف الروسية على العموم تأثير فى سياسة الروسيا الخارجية اكثر مما كان يتصور .

وقد كانت صحف الجامعة السلافية هى التى تخيف سازونوف على الدوام فى خلال السنوات الأربع التى تلت . فقد دفعته مراراً إلى الاشتداد فى تأييد صربيا ومخاصمة النمسا وألمانيا أكثر مما كان هو نفسه يحب . وإلى هذه الصحف يرجع بعض السبب فى تبدل خططه السياسية وعدم استقرارها الأمر الذى أتعب فرنسا وانجلترا كما أتعب ألمانيا على السواء . وفى الواقع لم يثر بين سنة ١٩٠٨ و ١٩١٤ موضوع من الشكوى والجدال ما أثاره بين ممثلى ألمانيا والروسيا نفوذ صحف الجامعتين السلافية والألمانية السئ وأثر هذه الصحف فى إهاجة خواطر البلدين .

غير أنه من الخطأ أن يظن أن سازونوف لم تكن له صلة بالصحافة وقد كان يخشى بأسها هذه الخشية ، فأن هناك ما يثبت علاقته الوثيقة بالنوفو

فريميا وغيرها من الصحف الوطنية المتطرفة . فقد كان هو أو مرؤوسوه يزود الصحف ويوعز اليها بما توجهه ضد ألمانيا . فكان بذلك يحرضها على القيام بحملة قومية يستتر وراءها لتبرير السياسة التى يضطره الرأى العام إلى اتباعها . كذلك كان هناك صحفيون أجانب يكتبون لمصلحة الجامعة السلافية ويتلقون فى الوقت نفسه مرتبات مالية من وزارة الخارجية الروسية كما كان يفعل « وسلتسكى » مراسل جريدة نوفو فريميا فى لندن . فانه فضلا عن المرتبات التى كان يتقاضاها كانت له « فيللا » صيفية فى سان بطرسبرج خصه إيزفولسكى بها يوم كان وزيراً للخارجية . وقد كتب هذا فى سنة ١٩١١ يقول إن الأموال التى تعطى « لوسلتسكى » لا تضيع سدى. ولذا أوصى بأن لا يحيد خلفاؤه فى الوزارة عن خطته هذه . وقد كان هذا الرجل بصفة كونه رئيساً لنقابة الصحفيين الأجانب فى لندن ولزياراته المتعددة للمالك المختلفة ومقالاته التى كان يزود بها نوفو فريميا ينتهز كل فرصة لبذر بذور الخلاف بين الروسيا وألمانيا وتوثيق العرى بين دول الوفاق الثلاثى.

والآن وقد أوردنا هذه العجالة عن بيتمان وسازونوف والعوامل التى كانت تؤثر فى سياستهما نعود إلى سرد ما احتوته مفاوضاتهما فى سنة ١٩١٠ المتداخلة فى سنة ١٩١١ فنقول ان سفر ايزفولسكى إلى باريس أفسح الطريق أمام القيصر وسازونوف ليعملا على تحسين العلاقات مع ألمانيا ومع أن الأمبراطور كان لا يزال يسىء الظن بالروسيا ولا ينفك متهيج الأعصاب مما عده فى سنة ١٩٠٧ موقفاً غير ودى ومسلكا من جهة الروسيا ينطوى على الميل نحو الانجليز ، فقد كان بيتمان وكيدرلن فيختر مستعدين لملاقاة الروسيين إلى أبعد من منتصف الطريق عند ما زاروا بوتسدام فى نوفمبر سنة ١٩١٠ وكان كيدرلن مستعدا لأن يؤكد للروسيا ان ألمانيا ليست مرتبطة ولا ميالة إلى تشجيع عدة مطامع للنمسا فى البلقان ، وأنها لا تسعى إلى أغراض سياسية فى الشرق الأدنى اذ هى تعتبر سكة بغداد الحديدية مجرد

مشروع اقتصادى وتريد ألا تصاب تركيا بسوء لمصلحة السلام والحالة الراهنة، وأن هناك مسائل كثيرة لا تتعارض فيها مصالح ألمانيا والروسيا يحسن البحث فيها بصراحة مع التكتم، حتى يوضع حد للمهاترة من الجانبين ويعود بذلك الاتصال الودى الذى انقطع فى عهد وجود ايزفولسكى فى وزارة الخارجية.

وقد صادفت هذه الآراء قبولا حسناً لدى سازونوف فأعلن أن أزمة البوسنه قد أصبحت فى ذمة التاريخ وأنها لن تؤثر فى سياسة الروسيا فى المستقبل وأن هذه لا تطمع فى التوسع وأن كل اهتمامها هو توطيد حالتها الداخلية، وأن اتفاقية سنة ١٩٠٧ المعقودة مع انجلترا لم يقصد بها إلا إلى ازالة أسباب النزاع فى الشرق الأوسط، وأن انجلترا اذا سلكت مسلكا عدائياً نحو ألمانيا فلن تجد الروسيا فى جانبها، وأن الروسيا وألمانيا جارتان وينبغى أن يعيشا فى سلام.

أما فى صدد إيران فقد صرحت ألمانيا من جديد بأنها لا تسعى إلى غايات سياسية فى تلك البلاد المضطربة وانما تريد بقاء سياسة الباب المفتوح لرواج تجارتها التى لحقها الضرر من جراء ما فرضته التعريفة الروسية من رسوم على البضائع المارة وبسبب رداءة طرق المواصلات. وقد رد سازونوف على هذا بأن الحالة المضطربة شمالى إيران تجعل من المستحيل على روسيا أن تسحب جنودها ولكن اذا انسحبت ألمانيا من مشروعات السكك الحديدية والمواصلات التلغرافية فى المنطقة الروسية فان روسيا تزيل من طريق البضائع الألمانية إلى إيران ما يعترضها من الرسوم الجمركية المنطوية على التمييز وغير ذلك من العقبات. وقد اقترحت روسيا لتقدم الحالة فى ايران أن تمد خطوطها الحديدية من القوزاق إلى تبريز وطهران ثم إلى خانقين على حدود إيران الغربية ومن ثم تستطيع ألمانيا إنشاء خط يصل بين خانقين وسكة حديد بغداد. وقد فهم بيتمان أن روسيا لا تضع العراقيل فى سبيل مد سكة بغداد الحديدية إلى بغداد.

لقد كانت محادثات بوتسدام وديه وصريحة من الجانبين وكان وقع كل من بيتمان وسازونوف فى نفس صاحبه حسناً جداً . كانت هذه المحادثات بمثابة خطوة طيبة فى سبيل إزالة الشكوك وإعادة الميـــاه إلى مجاريها بين البلادين بعد إذ فرقت بينهما سياسة ايزفولسكى الفعالة الميالة إلى الوفاق الثلاثى ، ومطامعه الخابطة فى البلقان . ولما كان جوهر الحديث لم يثبت كتابة فقد وضع بيتمان بياناً عاماً ليصدق عليه سازونوف وليكون قاعدة يستند إليها فى الاشارة إلى الموضوع فى خطابه المقبل بمجلس الريخستاج . وقد وضع أيضاً تسعة بنود أمّل أن يوقعها سازونوف مع تعديلها بما يراه على أن تكون سجلا مكتوباً لمحادثات بوتسدام أدق من غيره . لكن سازونوف أقام العراقيل إذ أنه لما عاد إلى بلاده خشى فيما يلوح أن تحمل عليه صحف الجامعة السلافية فبادر بدون استشارة ألمانيا بعمل حديث مع جريدة نوفو فريميا فنشرت الصحيفة عن المحادثات رواية بولغ فيها فيما تساهلت ألمانيا للروسيا فيه وقلل بالتالى من أهمية ما تنازلت عنه روسيا لألمانيا ، وقد اعتذر سازونوف لسفير ألمانيا من ذلك بقوله إنه إنما أراد به التفادى من حملة يقوم بها هذا الجانب من الصحافة ضده ثم أبدى له أيضاً موافقته التامة على البيان الذى سيستند إليه المستشار الألمـــانى فى خطبته التى سيلقيها فى الريخستاج . وقد كان فى هذا البيان جملة عاق عليها كيدرلن أهمية عظمى وهى « إننى يمكننى تلخيص المحادثات الأخيرة بأنها بمثابة تأكيد جديد من جانب الحكومتين بأن لا تشترك إحداهما مع أية عصبة دولية تكون سياستها موجهة ضد الدولة الأخرى » . لكن سازونوف لم يشر بكلمة واحدة لا فى حديثه مع القيصر ولا مع الصحافة ولا مع سفيرى فرنسا وانجلترا ، على ما يرجح ، إلى هذا الاتفاق الذى يقيد روسيا بان لا تشترك مع فرنسا أو انجلترا فى سياسة عدائية لألمانيا ، ولا شك أنه خشى ما يحدثه هذا من هياج فى لندن وباريس .

ولذا كان يراوغ بورتاليس سفير ألمانيا فى الروسيا كلما حاول هذا حمله على امضاء بيان مكتوب كالبنود التسعة التى وضعها بيتمان وصاغ فيها النقط المتعلقة بالسياسة العامة والاتفاقات الخاصة بايران وسكة بغداد الحديدية . وآثر فى النهاية أن لا يوقع بتاتاً أى بيان يتعلق بالسياسة العامة مؤكداً أن وعود الوزراء الشفوية وخاصة ما وعد به الامبراطور والقيصر أعظم قيمة بكثير من أى تبادل لمذكرات مكتوبة .

فى تلك الأثناء ألقى بيتمان هولفيج خطبته فى مجلس الريخستاج بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ فأجمل محادثات بوتسدام فى أنها عبارة عن تأكيد جديد بأن لا تدخل ألمانيا والروسيا عصبة تكون فيها إحداهما معادية للأخرى ، فانقض هذا كالصاعقة على باريس ولندن حيث ترك سازونوف رجال السياسة فى العاصمتين يفهمون أن مسألتى ايران وسكة حديد بغداد هما أهم ما تناولته محادثات بوتسدام . وهنالك بادر السفير الانجليزى الذى كان قد عين حديثاً لدى بلاط بطرسبرج وهو السير جورج بوكانان بتقديم أوراق اعتماده إلى القيصر وأكد له رغبة انجلترا الصادقة فى أن ترى الاتفاق الانجليزى قائما ثابتاً وأبدى مخاوفه من محادثات سازونوف مع ألمانيا . لكن القيصر الذى كان على الدوام ميالا إلى موافقة من يعيرهم سمعه أكد له أن الروسيا لن تعقد اتفاقا ما مع ألمانيا قبل أن تعرضه على حكومة صاحب الجلالة البريطانية

أما بورتاليس السفير الألمانى فلما أدرك بذكائه أن موقف المراوغة الذى يتخذه سازونوف لا بد أن يكون بتأثير الانجليز وضغطهم قرر ألا فائدة من الالحاح فى التوقيع على بيان يتناول السياسة العامة وقبل متظاهراً باللطف والثقة ما أبداه سازونوف من أن مجرد الوعود الشفوية كافية فيما يتعلق بالسياسة العامة ، أما تفاصيل المسألة الايرانية فيمكن أن يحتويها اتفاق كتابى . وسرى بذلك عن سازونوف كثيراً

وقد أخذوا وفاقاً لما تقدم يضعون فى خلال ستة الأشهر التالية شروط

إتفاق روسى ألمانى على الشرق الأوسط فكانت المفاوضات التى دارت حول ذلك تعطل بما كانت تبذله انجلتره من جهود متواصلة للحد من نفوذ ألمـــانيا فى فارس وللفوز بالسيطرة أو بالاشتراك فى القسم الذى يمد من سكة بغداد الحديدية بين بغداد والخليج الفارسى . على أن أزمة أغادير حملت ألمانيا على التساهل وأمضى الاتفاق نهائياً فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ وكان ينص على ألا تطالب ألمانيا بأى امتياز اقتصادى فى المنطقة الروسية من فارس (كالخطوط الحديدية والطرق والملاحة والتلغرافات) وعلى أن تمد الروسيا فى المستقبل خطاً حديدياً من طهران الى خانقين الواقعة على الحدود الغربية ليتصل بفرع من سكة بغداد الألمانية ، ثم على أن لا تضع الروسيا بعد الآن عراقيل فى طريق إنشاء خط بغداد الحديدى أو اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية فيه.

ولم تؤثر محادثات بوتسدام بحال من الأحوال فى تماسك المحالفة الثلاثية لأن ألمانيا كانت تحيط النمسا بكل خطوة تخطوها أولا بأول ، ولأنه لم يكن للنمسا مصالح خاصة فى الشرق الأوسط . أما الوفاق الثلاثى فقد تكدر صفوه كثيرا بتلك المفاوضات التى قام بها سازونوف مع ألمانيا على انفراد وفى ميدان كانت مصالح انجلتره وفرنسا فيه ذات شأن كبير . فقد وجهت إلى مسيو بيشون وزير الخارجية الفرنسية أشد الانتقادات ولامه مجلس النواب والصحف بقسوة بزعم أنه لم يصن المصالح الفرنسية ولم يحافظ على تماسك الوفاق . وتساءل رجال عظام كهانوتو فى فرنسا ومستر لويد جورج فى انجلتره عن مسلك سازونوف ألم يكن مؤديا الى حل الوفاق الثلاثى ؟ .

ومع ذلك فأن عدول الروسيا عن معارضها لرغبة ألمانيا العزيزة وهى اتمام سكة بغداد الحديدية مهد الطريق فى النهاية لمفاوضات ألمانيا الناجحة مع تركيا وانجلتره بعقد اتفاقات أخرى تعود بالفائدة على الفريقين فقد حصلت ألمانيا على أحواض فى الاسكندرونة وعلى فرع حديدى من الاسكندرونة شمالا

يسهل به استيراد المهمات اللازمة للسكة الحديدية التى أريد المضى فى انشائها شرقى جبال طوروس . ووافقت الدول على زيادة الرسوم الجمركية فى تركيا من ١١ الى ١٥ فى المائة كيما يتيسر المال لشراء سندات السكة الحديدية ، وأعطيت انجلتره مقعدين فى مجلس ادارة شركة سكة بغداد الحديدية وضمنت مركزاً ممتازاً فيما يتعلق بحقوق الملاحة وموارد الزيت فى العراق وبددت مخاوفها الى حد كبير من ان تصبح سكة بغداد خطراً يهدد الهند من ناحية ألمانيا . وقد ظلت المفاوضات دائرة للوصول إلى هذه التدابير ثلاث سنوات ثم كللت بالنجاح فى ١٥ يونيه ١٩١٤ قبل حادث اغتيال الغراندوق فرنتس فرديناند فى سيراجيفو . ولم يكن ينقص هذه الاتفاقات سوى التوقيع النهائى عند ما نسفها نشوب الحرب العالمية

لقد كانت محادثات بوتسدام والاتفاقات التى عقدت من ورائها فى ١٩١٠ —١٩١١ دليلا آخر على أن مسائل الاستعمار الاقتصادى أسهل فى الحل على الحكومات من المسائل التى تتناول الهيبة أو المحالفات أو التسليحات. والمسائل الأولى تساعد فى الواقع أحياناً على تذليل الأخيرة . لكنه بينما كانت ألمانيا فى طريقها إلى تحسين علاقاتها بالروسيا سنة ١٩١١ ساءت علاقاتها بغتة بدولتى الوفاق الثلاثى الأخريين عما كانت من جراء أزمة مراكشية جديدة .

ازمة أغادير فى سنة ١٩١١

ظلت الاتفاقية المعقوده بين فرنسا وألمانيا فى سنة ١٩٠٩ فى شأن مراكش محترمة من الجانبين وقتاً ما ، غير أن الاحتكاك جعل يتخذ بين الفريقين شكلا جدياً على أثر الامتياز الذى نالته شركة مانزمان من مولاى الحفيظ لاستثمار بعض المناجم . فان فرنسا لم تعترف به فضلا عن أنه كان منافياً للحقوق التى كان الاتحاد الدولى للمناجم المراكشية يزعمها لنفسه . ثم إن

انتشار القلاقل فى البلاد أتاح لفرنسا حجة جديدة للتوسع المتواصل فى السيطرة البوليسية والحربية على مراكش وجعلها توجه انذار نهائياً إلى مولاى الحفيظ أرغمته به على قبول قرض منها زاد غل الفرنسيين حول عنقه استحكاماً . وكان من جراء ذلك أن بدا شيئاً فشيئاً أن مبدأ المساواة فى الفرص الاقتصادية وهو ما نصت عليه اتفاقية سنة ١٩٠٩ وكذلك فكرة وجود سلطان مستقل على رأس حكومة منظمة أصبح كلاهما مع تعاظم نفوذ الفرنسيين حديث خرافة .

على أن الأساليب التى اتبعتها فرنسا فى الشئون العسكرية والمالية لم تحببها إلى زعماء المراكشيين الذين نقموا على مولاى الحفيظ استسلامه واستخذاءه والذين أغضبهم الاعتداء على استقلالهم القومى . وبلغ الاستياء بين الأهالى أشده فى مارس سنة ١٩١١ على أثر اعدام الكولونيل مانجان لجنديين مراكشيين علنا بعد أن ضبطا فارين من الجيش ، فشبت الثورة فى فاس وطير الفرنسيون الاشاعات المزعجة بأن حياة الاوربيين فى خطر . ثم كان أن أبلغ السفير الفرنسى فى برلين جول كمبون الحكومة الألمانية فى ٥ أبريل بأن اغتيال الكابتن مارشان وما وقع غير ذلك من القلاقل قد يحتم على فرنسا أن تحتل رباط وأن ترسل حملة تأديبية إلى منطقة شاديا وقوة عسكرية إلى فاس للمحافظة على حياة الأوربيين . ثم زاد على ذلك قوله إن تلك الاجراءات لا تمليها سوى الضرورة الملحة وإن غايتها المحافظه على سيادة السلطان وإنها ستنفذ طبقا لروح عهد الجزيرة . فأجابه الهركيدرلن فيختر الذى تولى ادارة السياسة الألمانية فى خلال أزمة أغادير بأنه يقدر قلق فرنسا على أرواح الأوربيين فى فاس ولكن احتلال الفرنسيين لميناء أخر كرباط بعد احتلال الدار البيضاء خليق بأن يضاعف لا أن يضعف هياج الأهالى . هذا إلى انه قد يثير ثائرة الرأى العام فى ألمانيا ويبدو بمثابة خطوة أخرى فى سبيل تمزيق عهد الجزيرة . وأعرب عن أمله فى أن تؤجل فرنسا الاحتلال

العسكرى إلى أبعد وقت ممكن وأن تسوى الشؤون المراكشية بطريقة مرضية بين ألمانيا وفرنسا. وهو تلميح بطلب تعويضات لألمانيا لم يفت السفير الفرنسى الذى أكد بعد برهة وجيزة أن فرنسا ستحترم اتفاق الجزيرة وأنها ستسحب جنودها بمجرد عودة النظام فى فاس إلى مجاريه.

بذلك لم يوافق الهركيدرلن أو يحتج احتجاجا رسميا لكنه أشار فقط بلهجة التحذير إلى ان احتلال مدينة مثل فاس أسهل من الجلاء عنها وأنه إذا بقيت الجنود الفرنسية فى العاصمة المراكشية بحيث لا يحكم السلطان إلا فى ظل حرابها فلن يسع ألمانيا إذذاك أن تعتبره السلطان المستقل المشار إليه فى عهد الجزيرة وهنالك تصبح معاهدة الجزيرة واتفاقية سنة ١٩٠٩ لاغيتين، فتستعيد ألمانيا حريتها فى العمل. أما الامبراطور غليوم فكان من رأيه عند ما سمع بنبأ المذابح فى فاس وبفرار مولاى الحفيظ إلى القنصلية الفرنسية أنه ينبغى على فرنسا أن ترسل قوة عسكرية كبيرة وأن ليس ما يدعو ألمانيا إلى اعتياق ذلك لأنه بهذا تتحول الجنود الفرنسية والنفقات العسكرية من حدود ألمانيا الغربية إلى مراكش، فان عبثت فرنسا بعهد الجزيرة فلتحتج الدول الأخرى كاسبانيا مثلا، وقد كان من رأيه أن تضع وزارة الخارجية حدا للحملة المراد بها ارسال بوارج حربية ألمانية إلى المياه المراكشية.

ومن الصعب أن نتبين مبلغ ما أذاعه الفرنسيون عن القلاقل من الواقع وما أبدوه من القلق على سلطتهم وعلى ارواح الأجانب من الصحة وأن نبدى إلى أى حد هولوا فيه ليتخذوا منـــه حجة لاحكام قبضتهم على البلاد. فمن المحقق أنهم كانوا يواصلون توغلهم السياسى فى مراكش وأنهم كانوا ينتوون وضعها فى النهاية تحت حمايتهم. وقد شبه كيدرلن هذه الحالة بالزيت لا يكاد ينال الماء حتى ينتشر فوقه. وعندما استفسر السفير الروسى فى باريس وزير الخارجية الفرنسية عن المـدة التى تنتوى الجنود الفرنسية بقاءها فى فاس، راوغه الوزير فى الرد. وقد صرح المسيو كايو الذى تولى رئاسة الوزارة فى

يونيه سنة ١٩١١ بأن « مسألتنا لم تكن إلا محاولة من جانبنا لاستعادة كل ما خسرناه منذ سنة ١٩٠٥ واصلاح عواقب الصدمة السياسية الخطيرة التى أصبنا بها » ويذكر القارىء أن المسيو ديلكاسيه أرغم فى سنة ١٩٠٥ على ترك الوزارة لكنه عاد إليها الآن فى الوقت الذى كانت الجنود الفرنسية تستعد فيه لاحتلال رباط والزحف على فاس. صحيح أنه عين وزيراً للبحرية فى الوزارة الجديدة، وأن المسيو مونيس رئيس الوزارة أكد للسفير الألمانى أنه أدخل المسيو ديلكاسيه فى الوزارة نظرا لعمله البارز فى البحرية ولأنه لاغنى عن خبرته الفنية، هذا إلى أن ديلكاسيه كان قد وعد بأن لا يتدخل فى السياسة الخارجية وأبدى أن آراءه اليوم تختلف كثيرا عما كانت عليه قبل بضع سنوات. لكنه كان طبعيا أن تساور الصحف الألمانية الوساوس من ناحية ديلكاسيه وأن تعتقد أن له ضلعا فى السياسة المراكشية. وقد دلت الحوادث فيما بعد على أنه ظل خصما لدودا لألمانيا. وقد قال ايزفولسكى « إن دخوله الوزارة دليل على العناية الخاصة التى ستوجه إلى قوات فرنسا العسكرية وإنه سيعنى قبل كل شىء بأيجاد أسطول قوى ومضاعفة الجهود لتقوية الجيش وإنه وإن كان لا يريد أن يتجاوز حدود منصبه حتى لا يثير وساوس ألمانيا تواق إلى توثيق العلاقات مع الروسيا. قال والاعتقاد عام بأنه سيؤثر حتما فى أعمال وزير الخارجية لأن خبرة الأخير بالشئون الخارجية محدودة ».

لقد ظلت فرنسا فى حيرة من نيات ألمانيا لا قبل لها باكتناهها. لكن هذه النيات أصبحت واضحة بالمذكرة المسهبة التى وضعها كيدرلن فى ٣ مايو وتلخص فى أن عهد الجزيرة أصبح مما لا يمكن الاحتفاظ به أمام تمرد الأهالى والضغط الاستعمارى الناشىء من فرنسا وأسبانيا كما دلت على ذلك حوادث السنوات الثلاث الماضية، وأن مراكش سوف تقسم بينهما إن عاجلا وإن آجلا، وأن الفرنسيين يعدون العدة للزحف على فاس خوفاً عليها من الأهالى. ولهم الحق فى ذلك لكنهم متى ما دخلوها يصبح من غير

المحتمل أن ينسحبوا منها وإلا عد الأهالى انسحابهم دليلا على ضعفهم. وهنالك تتجدد الفتن ويعود الفرنسيون إلى تسيير تجريداتهم العسكرية. وقد دل مجرى الحوادث على أنه من المتعذر تنفيذ نصوص عهد الجزيرة، وإذا أصبح هذا العهد كما مهملا فان الدول التى وقعته تستأنف حريتها فى العمل. وليس يفيدنا شيئاً أن نحتج على ابتلاع فرنسا لمراكش بل علينا أن نحملها على إعطائنا تعويضات. وما دام من حقها أن تحمى رعاياها فى فاس فان فى وسعنا أن نفعل فعلها وأن نرسل بوارجنا إلى موغادور وأغادير لترابط فى مياهها ريثما نرى هل تعرض علينا فرنسا تعويضات مناسبة. فان وفقنا إلى ذلك محونا آثار الفشل الماضى وكان لهذا وقع حسن فى سير الانتخابات المقبلة لمجلس الريخستاج». وقد أقنع الامبراطور بصواب هذه السياسة مع أنه كان ينبغى أن يرى أن هذا الحل شبيه فى خطره بالحل الذى وضعه بيلوف وهولشتين فى سنة ١٩٠٥. ثم توجه الامبراطور إلى لندن لحضور حفلة إزاحة الستار عن تمثال الملكة فيكتوريا وخيل اليه من الحفاوة التى قوبل بها هناك أن الانجليز ينظرون بعين الأسف إلى سياسة فرنسا فى مراكش.

وقد لمح السير أرنست كاسل والبرنس لويس أوف باتنبرج إلى أنهما يأملان أن لا تختلف السياسة الألمانية عن السياسة التى تسلكها انجلترا. لكن الامبراطور وبيتمان لم يجدا ما يحملهما على العمل بهذا التلميح ما دام أن انجلترا لم تستشر المانيا فيما يتعلق بمراكش فى سنة ١٩٠٤ كما لم تستشرها الروسيا فى ريفال.

لقد كان يلوح فى بادىء الأمر أن البرنامج الذى وضعه كيدرلن سيصادف نجاحاً وأن فرنسا لم تلبث أن استولى عليها القلق لما أن أخذت صحف الجامعة الألمانية تطالب بالتعويضات أو بتقسيم مراكش ولما أن التزمت الحكومة الألمانية الصمت الرهيب فلم تفصح عن كيفية إسترداد

حريتها فى العمل . وقد بعث ايزفولسكى فى تقرير له يقول إنه على قدر ما يسعه الحكم يرى « ان وزارة برلين قد اختارت موقفاً ينطوى على المهارة وعلى الفائدة العظيمة لها . فانها دون أن تحتج إلى الآن على الكيفية التى يعمل بها الفرنسيون تحتفظ بالأعلان فى أية لحظة أن عهد الجزيرة قد نقض وبذا تتسلط السياسة الألمانية على الحالة وتستطيع أن تزيد المسألة المراكشية حدة فى أى وقت ... والسير فرنسيس برتى مقتنع شخصياً بأن ألمانيا انما تنتظر اللحظة المناسبة لتعلن أن عهد الجزيرة لاغ وإذ ذاك تحتل ميناء أو اثنين (منهما موغادور) على الساحل الاطلانطيق من مراكش » . ولم يمض على احتلال الفرنسيين لفاس أسبوعان حتى أنزلت أسبانيا جنودها إلى البر فى الأعراش فاستنكرت فرنسا بدورها هذا العمل وعدته بمثابة صدمة لعهد الجزيرة من شأنها أن تربك الحالة الدولية .ولم يتنصف شهر يوليه حتى بدأت فرنسا تتكلم عن التعويضات التى تعطى لألمانيا . وقد لمح كامبون محاذراً إلى هذا فى سياق كلامه فى ١١ يونيه عن مراكش ووصفه إياها بأنها الثمرة الناضجة التى سوف تكون من نصيب فرنسا يوماً ما كما نعتها كروبى وزير الخارجيةالفرنسية أيضاً بمناسبةمشروع لسكة حديديةفى الكونغو والكاميرون بيد أن كيدرلن عد هذا كله شيئاً تافهاً لا يغنى ولا يسمن من جوع اذ كان يطمع فى أخذ الكونغو الفرنسية بأسرها . لكنه لم يشأ ان يتقدم بهذا المطلب إلا بعد ان يكون ظهور سفينة ألمانية فى مياه أغادير قد أخاف الفرنسيين وحملهم على التقدم اليه بعرض سخى جداً مقابل تنازل ألمانيا لهم عن مراكش .

لهذا كانت خطة كيدرلن عند ما قدم كامبون الى كيسنجن فى ٢٠ يونيه ليفاتحه فى الموضوع خطة تنطوى على التحفظ . ولما ابلغه كامبون ان فرنسا على استعداد للتنزل عن أشياء فى الكونغو وأنه لا فائدة من الكلام اذا كانت ألمانا تريد جزءاً من مراكش وافقه كيدرلن كل الموافقة . ولما غادر كامبون

كيسنجن قاصداً باريس للتحقق من مبلغ ما تنوى حكومته عرضه ، شيعه كيدرلن بقوله . « عد لنا من باريس بشىء فى جعبتك » . فلما انقضت أيام عدة دون أن تعرض فرنسا اقتراحاً ما ، وكان الأمبراطور يوشك أن يبدأ رحلته الى المياه الشمالية ذهب كيدرلن الى كيال لتقديم تقرير الى الأمبراطور عن الحالة وليطلب منه الموافقة من جديد على إرسال سفن حربية إلى مراكش . وفى يوم ٢٦ يونيه وردت برقية موجزة من كيدرلن لا تزيد على هذه العبارة « أجيزت السفن » فدلت على انه حصل على موافقة الأمبراطور . وهكذا أرسلت التعليمات الى المدفعيـة بانتر وهى عائدة من جنوب افريقيـا بان تلق مراسيها فى ميناء أغادير فى اول يوليه . وفى عصر يوم السبت أول يوليه بينما كانت البانتر تدخل أغادير أبلغت ألمـانيا فرنسا والدول الأخرى بأن أصحاب المتـاجر الألمانية الذين أزعجهم هيـاج الأهالى من جراء الحوادث الأخيرة قد سألوها حماية أرواحهم واملاكهم فى جنوب مراكش ولذا أرسلت الحكومة الألمانية المدفعية بانتر الى أغادير على أن تنسحب منها متى عادت المياه الى مجاريها فى مراكش . نعم ان الشركات الألمانية طلبت الحماية من وزارة الخارجيـة لـكن كيدرلن كان يتذرع بطلبها هذا لحمل الحكومة الفرنسية على التقدم بعطية سخية من أراضى الكونغو وللتأكيد للدول بأن عهد الجزيرة قد انهار .

وفى ٩ يوليه عاد كامبون الى مقابلة كيدرلن وكان السفير منقبضاً قلقاً لما حدث فى أغادير مما لم تشعر به ألمانيا أحداً من قبل بينما فرنسا قد أخطرت اخطاراً كافياً بعزمها على الزحف على فاس . وكانت المحادثة طويلة عسيرة تخللهـــا الصمت الـكثير من الجانبين لأن كل طرف كان يريد أن يفاتحه صاحبه بما يريد . وأخيراً ذكرت لفظتـا « الـكونغو » و « توجولاند » ولـكن أحداً منهما لم يشأ التورط فى الدخول فى أى تفصيل معتذراً بأنه لا بد له من الحصول على معلومات وتعليمات أخرى . وأخيراً أدى هذا

التلكؤ والصراع السياسى إلى تعليق من الامبراطور الذى عيل صبره : «أربعة أسابيع تنقضى على هذه المهزلة الخاسئة ثم لا يتم شىء . فماذا عسى أن نفعل الآن . إنها حقاً لاضحوكة أن تجرى المفاوضة ثم تستمر متواصلة دون أن تتقدم خطوة واحدة . وبينما نحن نضيع وقتنا عبثاً إذا بانجلترا وروسيا تشدان أزر فرنسا الخائفة وتمليان عليها الحد الأقصى لما تستطيع أن تتنزل لنا عنه »

اذ ذاك بات كيدرلن فى مركز حرج جداً فلما جاءه كامبون فى ١٥ يوليه وجعل يتكلم عن تعويضات طفيفة قرر أن يعدل عن اللف ويدخل فى الصميم فبسط خريطة ووضع أصبعه على الكونغو الفرنسية وقال انه ينبغى أن تحصل ألمانيا عليها كلها . فراجع كامبون وكاد يسقط من فرط الدهشة ، ثم قال إنه لا توجد وزارة فرنسية تستطيع النزول عن مستعمرة بأكملها لكنها قد تتساهل فى جزء منها بشرط أن تتنازل ألمانيا عن توجولنده وجزء من الكمرون . فوقع فى نفس كيدرلن من هذا الحديث أن الوصول إلى نتيجة مرضية لا يكون إلا باستعمال الحزم والصلابة فبادر بارسال برقية إلى الأمبراطور وكان لا يزال فى رحلته الشمالية يطلعه فيها على كل ما دار . فازداد سخط الامبراطور واستولى عليه القلق من خطة كيدرلن فأصدر أمراً صريحاً بأن لا تتخذ فى غيبته أية خطوة تنطوى على تهديد فرنسا . وإذ كان يدرك أنه يسهل على الوزارة الفرنسية أن تنزل لألمانيا عن أراضى الكونغو لو تنزلت هذه لها عن بعض ممتلكاتها الصغيرة فى أفريقيا ، فقد صرح لكيدرلن بأن يواصل مفاوضاته مع كامبون على هذا الأساس . وفى الوقت نفسه أبرق الهرترويتلر الوزير المفوض المرافق للامبراطور إلى كيدرلن يقول « من الصعب جدا كما تعلم أن يوافق جلالة الامبراطور على أى اجراء قد يؤدى إلى الحرب » وهنا أراد كيدرلن أن يقدم استقالته لملك الامبراطور معه لأنه كان على يقين بأن الطريقة الفعالة لحمل فرنسا

على التسليم هى إفهامها أن تشبثها قد يؤدى إلى الحرب لكن بيتمان أقنعه بالبقاء فى منصبه وبمفاوضة المسيو كامبون على الأساس الذى وضعه الامبراطور .

فى اللحظة التى كان يلوح فيها أن المفاوضات بين كامبون وكيدرلن تسير بخطى بطيئة تدخلت انجلترا . فقد كان السير غراى قبل ارسال الباتتر إلى أغادير بعدة أسابيع يخشى أن تطالب ألمانيا بتعويضات غربى مراكش لتنشىء لها قاعدة بحرية على ساحل المحيط الاطلانطيق وهذا ما كانت انجلترا تعارض فيه منذ سنين وما كان من بواعث تأييدها لفرنسا فى مراكش . فلما أرسلت الباتتر إلى أغادير لاح هذا مؤكد المخاوف غراى . فأنذر فى يوم ٤ يوليه « بأن حالة جديدة قد نشأت عن ارسال مدفعية ألمانية إلى مياه أغادير وأن التطورات المقبلة قد تمس المصالح البريطانية رأسا أكثر مما مستها إلى الآن . وعليه فليس فى استطاعتنا التسليم بأى اتفاق جديد يوضع بدون علمنا » . وربما لم يكن السير ادوار غراى قد انزعج هذا الانزعاج لو أنه عرف أن ألمانيا لم ترم إلا إلى الكونغو لا إلى انشاء قاعدة بحرية على الساحل الاطلانطيق من مراكش . وقد أخطأ كيدرلن فى أنه لم يطمئن انجلتره من هذه الناحية إذ كان هو وبيتمان والامبراطور معتزمين جميعا أن تجرى المفاوضات الخاصة بالتعويضات مع فرنسا وحدها رأسا . ولذا أبدوا فى أدب أن تدخل الغير أمر غير مرغوب فيه ، لأنهم كانوا يؤملون الحصول من فرنسا على أكثر مما يحصلون لو اشترك فى المفاوضات فريق ثالث .

ولبث السير غراى زهاء اسبوعين ينتظر ردا على بيانه الذى ألقاه فى ٤ يوليه وقال فيه بوجوب أخذ رأى انجلتره فى كل تسوية تتعلق بمراكش . لكن ألمانيا كانت لا تزال ملتزمة الصمت . وقد كان السير غراى على استعداد لقبول تسوية بين فرنسا وألمانيا على قاعدة النزول عن أراض فى الكونغو الفرنسية مقابل بعض ممتلكات ألمانيا فى أفريقيا بشرط أن يقبل الفرنسيون

هذه التسوية وبشرط أن تعدل ألمانيا عن أية نية فى أن يكون لها موضع قدم على الساحل المراكشى . ولذا رحب باقتراح ايجاد تسوية فى الكونغو الفرنسية لكنه لما أصر كيدرلن على أخذ الكونغو بأسرها أبلغت فرنسا السير غراى أن مطالب ألمانيا غير مقبولة وذكرته بالتزامات انجلترا التى يقضى بها اتفاقية مراكش المعقودة فى سنة ١٩٠٤ واقترحت أن يتولى هو إرسال دعوة لعقد مؤتمر دولى لمعالجة الموضوع .

هذا التلميح باحتمال قطع المفاوضات التى كانت دائرة رأساً بين ألمانيا وفرنسا جدد مخاوف غراى من أن تبقى ألمانيا فى أغادير فطلب إلى السفير الألمانى أن يحضر لمقابلته وأبلغه بصفة غير رسمية انه علم ان المفاوضات قد لا تسفر عن نتيجة وإذ ذاك تثار مسألة أغادير وماذا عسى أن تصنع ألمانيا فيها وفى الأراضى الواقعة خلفها وهذه مسألة تمس المصالح البريطانية . وقد ظل ملتزماً الحياد آملا الوصول إلى تسوية بين ألمانيا وفرنسا بتبادل مستعمرات فى أواسط إفريقيا ، أما وقد اصبحت هذه التسوية بعيدة الاحتمال وباتت المسألة تمس مصالح لبريطانيا خطيرة الشأن فهو يريد أن يبدى بصفة خاصة هادئة ان الوقت قد حان لسماع رأى انجلترا أيضاً وأن يدور البحث بين الدول الثلاث . فرنسا ، وألمانيا ، وانجلتره . وكان غراى على صواب فى رغبته الوقوف على نيات ألمانيا الحقيقية ومعالجتها بالطرق السياسية بعيداً عن لغط الصحافة وتدخلها المحرج فى كل مكان ، لكنه لم تكن لدى مترنيخ تعليمات تخوله التصريح بأن ألمانيا انما تطلب تعويضات فى الكونغو لا قاعدة بحرية فى اغادير . وعلى ذلك استنتج غراى ان الوقت قد حان لانذار ألمانيا إنذاراً علنياً لا غموض فيه ولا إبهام حتى ولو جر هذا إلى الأخطار التى تنشأ من هياج الصحافة والتعرض لمسألة الهيبة والسمعة .

وهكذا حدث فى مساء اليوم نفسه وبدون أن يتيح لمترنيخ الوقت الكافى للحصول على تعليمات جديدة من برلين أن سمح السير غراى للمستر لويد

جورج بأن يعلن للملأ أن انجلترا تريد ان يسمع رأيها فى الموضوع . وقد جاء فى الخطبة الشهيرة التى ألقاها المستر لويد جورج فى المانشن هاوس فى ٢١ يوليه ما نصه :

«إننى لا أرى محيصاً عن أن أقول هذا : وهو أنى أعتقد ان من المصلحة لا لهذه البلاد وحدها بل للعالم أجمع أن تظل بريطانيا مهما كلفهـــا الأمر محتفظة بهيبتها بين دول العالم العظمى . فان نفوذها القوى كان فى كثير من الأحايين ، وقد يكون أيضاً كذلك فى المستقبل ، عظيم القيمة لقضية الحرية البشرية . وقد أنقذ هذا النفوذ فى الماضى أمماً فى هذه القارة من كارثة داهمة بل من الهلاك . وإننا لعلى استعداد لبذل تضحيات عظيمة فى سبيل المحافظة على السلام . وفى اعتقادى أن لا شىء مطلقاً يبرر أن تشوب حسن إرادة الدول شائبة اللهم إلا أن تكون هناك مسائل على أعظم جانب من الخطورة القومية . بيد انه إذا فرضت علينا حالة يتعذر معها الاحتفاظ بالسلام إلا بتضحية المركز العظيم النافع الذى أحرزته انجلترا فى قرون حافلة بالبطولة وجلائل الأعمال أو بالسماح بأن تعامل بريطانيا فى جهة لهامساس بمصالحها الحيوية كما لو كانت عضواً مهملا فى مجموعة الأمم ، فانى أقول بكل صراحة ان سلاماً لا ينال إلا بهذا الثمن هو ذل لا تحتمله دولة عظيمة كدولتنا » .

وقد أثارت هذه الخطبة عاصفة من السخط فى ألمانيا التى عدتها بمثـابة تهديد وتدخل من جانب انجلترا فى المفاوضات الفرنسية الألمـانية التى لا تعنيها . ومما جعل وقع الخطبة أشد إيلاماً للنفس أن الذى ألقاها ليس السير غراى المعروف بخصومته لألمانيا بلا موجب بل وزير المالية المعروف بنزعته السلمية وميوله نحو ألمانيا بوجه عام . ولقد أخذ رأى المستر اسكويث والسير غراى فى خطبة المستر لويد جورج فوافقا عليها كما ابتهج بها المستر ونستون تشرشل وزير الداخلية وإن كان قد صرح بأنه كان يعلم أنهـا لعب خطير بالنار ، إذ أدت الى زيادة التوتر الناشىء بين انجلترا وألمانيا من التنافس البحرى .

لقد كان من الممكن أن تؤدى الخطبة الموما اليها الى الحرب لولا تصميم الامبراطور ومستشاره على أن لا يدعا المشكلة المراكشية تفضى الى حرب أوربية . على أن الخطبة أدت الى نتيجتين كان لهما الفضل فى الوصول الى تسوية المسألة المراكشية تسوية سلمية . الأولى أنها جعلت المانيا تصارح انجلترا بأنها لا تنوى انشاء قاعدة بحرية على الشاطىء الاطلنطيق وهو الباعث على مخاوف السير غراى وقلقه . والثانية هى أنها ساعدت على اعتدال ألمانيا بعض الشىء فى مطالبها من فرنسا . وبذا أمكن بعد أربعة أشهر قضاها الطرفان فى مفاوضات طويلة شاقة أن يوقع كيدرلن وكامبون اتفاقية ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ التى اعترفت ألمانيا بمقتضاها بأن لفرنسا أن تعلن الحماية على مراكش فى مقابل نزول فرنسا عن نحو ١٠٠ ٠٠٠ ميل مربع من أراضى الكونغو الفرنسية . ولكى يسهل على الحكومة الفرنسية تسويغ الاتفاقية تنازلت لها ألمانيا عن قطعة أرض عديمة القيمة فى الكاميرون شرقى بحيرة تشاد

لم تؤد أزمة أغادير بين انجلترا وألمانيا الى زيادة المشادة بين الحكومتين فحسب بل ضاعفت فيما يلوح ارتياب غراى فى ألمانيا واشتباهه فى أنها تنزع الى الحرب . وهذا واضح من مذكراته التى أبدى فيها ما يخالف الواقع حين لاحظ أنه كان يراد بأزمة أغادير أن تفضى إما الى اذلال فرنسا أو الى حرب عامة . وقد أعرب غراى عما خالج نفسه وقتئذ لسفير الروسيا فى لندن فقال ان الحرب لو نشبت بين ألمانيا وفرنسا لاشتبكت فيها انجلترا . واذا أدت الى انضمام الروسيا اليها (وهو ما أكده السفير) فلن ترى النمسا محيصاً عن الاشتراك فيها لأنه مهما يكن من عدم ميلها الى دخول حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل فان الظروف لا بد أن تدفعها حتما اليها . واذ ذاك تتعقد الحالة ولا تصبح المسألة بعدئذ مسألة نضال بين فرنسا وألمانيا بل تصير حرباً عامة . ثم أضاف السير غراى الى ما تقدم قوله : انه لا يعتقد أن الامبراطور غليوم يريد الحرب . أما السفير الروسى فكان قد بعث قبل ذلك بأسبوعين

تقريراً الى حكومته يقول فيه انه « لا فائدة من إخفاء الحقيقة فان خطوة أخرى معناها نشوب الحرب بين ألمانيا وانجلترا من جراء النزاع الألمانى الفرنسى وان كان لا علاقة بين الأمرين »

وقد أدت أزمة أغادير كما أدت أزمة ١٩٠٥ إلى توثيق عرى الصداقة بين انجلترا وفرنسا وامتنت الأخيرة من خطبة المستر لويد جورج وما أظهرته انجلترا من أنها لن تفى بما وعدت به فى إتفاقية سنة ١٩٠٤ من تأييدها السياسى فحسب بل سوف يكون من نصيبها أيضاً ذلك التأييد العسكرى الذى رمت اليه المحادثات الحربية والبحرية التى كانت دائرة بين البلدين منذ سنة ١٩٠٦ . وفى يوم ٢٠ يوليه أى فى اليوم السابق لخطبة المستر لويد جورج فى المانشن هوس وبعد أن طلب كيدرلن الكونغو كلها عقد فى وزارة الحربية الفرنسية اجتماع حضره الجنرال ولسن رئيس قسم العمليات الحربية فى هيئة أركان حرب الجيش الانجليزى والجنرال ديبى رئيس أركان حرب الجيش الفرنسى لتقرير الشروط الجديدة التى يشترك بموجبها جيش بريطانى فى أعمال الجيوش الفرنسية فى الشمال الشرقى فيما لو نشبت الحرب مع ألمانيا . وقد توخى البرتوكول المشتمل على مداولات هذا الاجتماع أن يذكر كالمعتاد أن هذه المحادثات الخالية من كل صبغة رسمية لا يمكن أن تكون مقيدة لأية من الحكومتين وان كل ما كان يرمى اليه منها هو « تعرف الأجراءات التمهيدية التى لا غنى عن اتخاذها » . لكنه بعد مضى ستة أسابيع أبان الجنرال ديبى للروسيين — كما لو كان الامر يقيناً لا يحتمل الشك — أن الجيش الفرنسى مستعد للقيام بالهجوم على ألمانيا بمساعدة الجيش الانجليزى على ميسرته .

أما الروسيا فانها لم تشأ فى خلال أزمة أغادير أن تبالغ فى تأييد حليفتها فرنسا لأنها كانت قد حسنت علاقاتها مع ألمانيا بمحادثات بوتسدام ولما تكد . وفى خلال المفاوضات الفرنسية الألمانية حول الكونغو والكاميرون أفرغ ايزفولسكى كما يقول « قصارى جهده » لحمل الفرنسيين على الاعتدال

وحضهم على التساهل للالمان فى كثيرمن مطالبهم . ولم تكن الروسيا اذ ذاك تريد أن تجر الىحرب تدورحول مراكش وهو عين ماكان يحدوالفرنسيين من ناحية المشاكل البلقانية فانهم أيضاًكانوا يكرهون أن يدخلوا حرباً من جرائها . وقدكانت الروسيا بحاجة الى تقوية جيشها وأسطولها قبلأن تخاطر فى حرب أوربية . على أن نفس هذا التأييد الفاتر من كل من الجانبين للآخر حفز ايزفولسكى الى العمل على توثيق روابط المحالفة الفرنسية الروسية بعد سنة ١٩١١ . وقد بادر بوانكاريه وقد أصبح وزيراً للخارجية فى أوائل سنة ١٩١٢ إلى مساعدته على هذا . وكان من تأثير أزمة أغادير وما ترتب عليها من ازدياد استمساك فرنسا بمراكش أن قررت ايطاليا أن الوقت قد حان للاستيلاءعلى طرابلس . وقد أضعف هذا تركيا إلى حد أن صربيا وبلغاريا عجلتا بالعمل على تكوين حلف بلقانى بمساعدة الروسيا أدى إلى حروب البلقان . وهذه بدورها أساءت العلاقات بين صربيا والنمسا وساعدت على خلق سبب من أكبر أسباب الحرب العالمية .

بعثة هولدين فى سنة ١٩١٢

فى سنة ١٩٠٨ تمكن الأميرال تربتس كما أسلفنا الكلام من حمل مجلس الريخستاج علي إقرارالبرنامج البحرى المتضمن إنشاء اربع قطع رئيسية فى كل عام إبتداء من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٢ وقطعتين اثنتين سنوياً من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩١٧ وقد قلق الانجليز لهذا قلقاً شديداً علي سلامتهم، وأزعجهم تأثيره السيء فى علاقاتهم بألمانيا فبذلوا المساعى لوقف الأنشاء أو للوصول إلى تفاهم لكن هذه المساعى منيت بالفشل من جراء معارضة الأمبراطور الحاسمة التى كانت خاتمتها حديثاً دار بينه وبين السير تشارلس هاردنج فى كرونبرج فى اغسطس سنة ١٩٠٨ .

وأخذت مخاوف الانجليز تتضاعف باطراد فى خلال الأشهر التالية ،

فصورت لهم أوهامهم أن ألمانيا سوف تغزو بلادهم ، وزاد الطين بلة حادث جريدة الديلي تلغراف ذلك الحادث الأسيف : فقد كان الامبراطور قد سمح لصديق انجليزى بأن يلخص حديثاً خاصاً نفى فيه الامبراطور الفكرة القائلة بأنه عدو لانجلترا قائلا : ان الانجليز مجانين مذعورون إذ يرتابون فى البحرية الألمانية التى لا يراد بها سوى حماية التجارة الألمانية لا غزو انجلترا . وهو صديق لانجلترا يعمل على ضبط عواطف الشعب الألمانى المعادية لها والدليل على موقفه الودى فى الماضى انه رفض الاشتراك مع الروسيا وفرنسا فى الضغط على انجلترا لمصلحة البوير وانه أرسل على النقيض من ذلك إلى الملكة فيكتوريا خطة حربية لاستخدامها ضد البوير . وقد أرسل الامبراطور مسودة هذا الملخص إلى بيلوف فى مصيفه على شواطىء بحر الشمال ، وهذا بعث بها دون أن يدرسها إلى وزارة الخارجية لبحثها والتعليق عليها . وهنا ظن أحد الموظفين ان بيلوف أقرها فسمح باخراجها ونشرت فى جريدة الديلي التلغراف فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٨ .

ولا تسل عن العاصفة التى أثارها هذا الحديث فى صحف البلدين ، مع أن الامبراطور كان يرجو أن يؤدى الى إزالة مخاوف انجلترا ووساوسها وتحسين العلاقات بين البلدين . وقد كان كثير من حملات الصحف موجهاً الى شخصه إذ أبدى الانجليز شكهم فى إخلاصه وسخروا من قوله إن نصيحته ساعدت على كسب حرب البوير وغضبوا له ، ولاحظوا أن اعترافه بأن الشعور السائد فى ألمانيا معاد لانجلترا ينذر بالشر . أما فى ألمانيا فقد احتج الأحرار والاشتراكيون احتجاجاً شديداً على هذا المسلك الأخرق وأشاروا الى الاخطار التى ينطوى عليها حكمه الشخصى . وقدم بيلوف استقالته لكنه سحبها بعد أن تعهد الامبراطور بأن لا يتحدث فى المستقبل فى السياسة دون استشارته . بيد أن الامبراطور أحس ان مستشاره لم يدافع عنه أمام عاصفة المناقشة التى أثارتها هذه المسألة فى الريخستاج دفاعاً كافياً فلم يعد يحبو

بيلوف بالرعاية والثقة اللتين كان يكنهما له

وقد انقبضت نفس مترنيخ سفير ألمانيا فى انجلترا لما وقع بين البلدين . فقد كان الرأى العام البريطانى يطالب الوزارة بأن يكون الأسطول البريطانى مضارعاً لأى أسطولين آخرين ، وجعل لورد روبرتس يطوف البلاد حاثا مواطنيه على انشاء جيش عظيم ، واتباع نظام الخدمة العسكرية الاجبارية المعمول به فى القارة الأوربية ناعتاً ألمانيا بأنها العدو المستبد . ولما كان مترنيخ يعتقد أن السبب الجوهرى لكل هذا الانزعاج والهياج انما هو زيادة الأسطول الألمانى تلك الزيادة السريعة فقد ارتأى أن من الصواب أن تخفض ألمانيا برنامجها من أربع قطع الى ثلاث سنوياً وأن تحاول التفاهم مع انجلترا فى الوقت نفسه

وكان بيلوف من رأى السفير ولذا اسرع بعقد التسوية الخاصة بمراكش فى سنة ١٩٠٩ وأمل ان يزول بها سبب من الاسباب السياسية الداعية الى ارتياب انجلترا وبعث رسائل مترنيخ الى تربتس للتعليق عليها لكن الاميرال كان يخالف السفير فى رأيه وتشخيصه للحالة الانجليزية ذلك التشخيص الحكيم وكان يستقى بعض معلوماته من الملحقين البحريين الألمان فأصر على ان سخط انجلترا ليس منشؤه الاسطول الالمانى بل انتشار التجارة والصناعة الالمانيتين فلا فائدة اذن من تخفيض البرنامج البحرى بانشاء استحكامات على الشواطىء وتشييد المدفعيات والغواصات وهو ما لم تكن تعارض فيه انجلتره بدلا من الاكثار من الدردنوطات وهو ما كان يرى مترنيخ أنه مصدر كل انفعال وانزعاج فى لندن . وقد هدد تربتس أخيراً بالاستقالة اذا اصر بيلوف على رأيه فتراجع بيلوف بعد أن قل عطف الامبراطور عليه عقب حادث الديلى تلغراف . وعدل مؤقتاً عن اقتراح مترنيخ ثم ترك الفرصة التى أتيحت له بمناسبة زيارة الملك إدوارد السابع فى فبراير سنة ١٩٠٩ تفلت من يده فلم يكترث للورد كرو لما أن لمح الى مسألة

التنافس البحرى . ولقد حدث ما تكهن به مترنيخ من استمرار هياج الانجليز ذلك الهيـاج الذى حمل المستر ماكنا وزير البحرية على اقتراح إنشاء ست مدرعات سنوياً فى مقابل المدرعات الألمـــانية الأربع . لكن فريقاً من الوزراء كان لا يزال يرى أن إنشاء أربع مدرعات بريطانية سنوياً كاف لأن يكفل تفوق الأسطول البريطانى فى أمان ، فلكى يتغلب ماكنا على اعتراضهم راح يبالغ فى معدل السرعة التى تنشأ بها المدرعات الألمانية فزعم أن ألمانيا تنشىء أكثر من الرقم المحدد بجمع أدوات البناء سلفاً ولذا يرجح أن يكون لديها ١٣ دريدنوطا فى سنة ١٩١١ بدلا من سنة ١٩١٤ وهو الميعاد المحدد فى القانون البحرى الألمانى وبذا يكون لألمانيا فى سـنة ١٩١١ ، ١٣ دريدنوطا بينما لا يكون لدى انجلتره أكثر من ١٦ دريدنوطا وقد تكون النسبة بين الأسطولين أخطر من هذا فى السنوات التالية .

ولقد ساعدت هذه البيانات على ازدياد قلق الجمهور الذى جأر بالمطالبة بانشاء ثمانى قطع بدلا من ست . وأخيراً تقرر إنشاء ثمانى قطع أربع فوراً . أربع فيما بعد إذا استمرت ألمانيا تنشئ حسب برنامجها — وهو أمر كان له أسوء تأثير على العلاقات بين البلدين . وعلى أن المستر ماكنا اعترف فيما بعد بأن بياناته لم تكن صحيحة إلا أنها كانت قد فعلت فعلها فى تسوئة العلاقات الانجليزية الألمانية . ولما كانت انجلترا قد علقت انشاء القطع الأربع الأخرى على استمرار ألمانيا فى البناء طبقاً لبرنامجها البحرى فقـد استصوب بيلوف عقد اجتماع خاص حضره تربتس وبتمان ومولتكه ومترنيخ الذى استدعى خصيصاً لهذا الغرض . لـكن الشروط التى طالب بها تربتس والامبراطور كانت بحيث تبعد كل أمل فى النجاح فى فتح باب المفـاوضات مع انجلترا . وبعـد أسابيع ثلاثة خذل بيلوف فى مجلس الريخستاج من جراء المشروع المالى فاستقال ؛ وقررت انجلترا بعد ذلك بقليل أن تنشئ البوارج الاحتياطيه .

لا شك أن الحكمة كانت فى جانب مترنيخ وبيلوف فى هذا الخلاف

الداخلى الذى قام بينهما من ناحيـــة وبين تربتس والامبراطور من ناحية أخرى . ومع أن ما ارتآه تربتس من أن الخصومة بين الانجليز والألمان انما نشأت من المنـافسة التجارية والصناعية صحيح فى ذاته فان الأصح منه ما اعتقده مترنيخ من أن المسألة البحرية هى السبب الجوهرى ؛ وأن الانجليز مصممون على أن يحتفظوا بتفوقهم البحرى مهما كلفهم ذلك ؛ لأن هـذا التفوق حيوى لتجارتهم ولـكيان امبراطوريتهم نفسه . ولقـد كان مترنيخ محقاً حينما لاحظ « أن خدمات تربتس فى ترقية بحريتنا لا جدال فيها ولا سبيل إلى الحط من شأنها . لـكن من الواضح أيضاً أنه ليس ضرورياً أن تكون المقدرة العسكرية والفنية والـكفاية فى التنظيم مقترنة دائماً بالقدرة على الحكم فى المسائل السياسـية حكما صحيحاً . فان رأى تربتس فى انجلتره يتضارب مع الحقائق الواقعة إلى حد أنه يلوح كأنما قد أغمض عينيه عنها » .

لقـد كان بيتمان هولفيج الذى خلف بيلوف على منصب المستشار متفقاً مع مترنيخ فى وجوب التفاهم مع انجلتره على المسألة البحرية ؛ وكان يرى أن فى مكنة ألمانيا أن تتباطأ فى انشاء البوارج بحيث تنزل أقل من الأربع المقررة سنوياً على أن يقابل هذا بتساهل انجلتره فى بعض المسائل الاستعمارية وفى سكة بغداد الحديدية وربما أيضاً بالتعهد على أية صورة بالتزام الحياد . وعلى هذا الاعتبار بدأ المفاوضات فى أغسطس سنة ١٩٠٩ مع السفير البريطانى فى برلين السير ادوارد جوتش ولـكن دون نتيجة ما . كذلك أخفقت كافة المحاولات التى حاولها خلال السنتين التاليتين فى هذا السبيل ؛ وأخيراً تولى الأمر فى نهاية سنة ١٩١١ وبعـد أن خفت حدة أزمة أغادير بعض الشىء رجلان من رجال الأعمال هما الهرالبرت بالين فى ألمـانيا والسير إرنست كاسل فى انجلتره . فالبرت بالين رئيس شركة بواخر هامبورغ — أمريكا كان يعتقد أن اسراع الألمان فى انشاء بحريتهم هو السبب الأكبر فى خصومة انجلتره وألمانيـا وأنه قد يفضى يوما الى حرب ، وكان يعتبر هذا التنافس

البحرى أشد خطر على سلم أوربا من المحالفة الفرنسية الروسية؛ وكان صديقا حميما لتربتس وللامبراطور كما كان أيضاً صديقاً لبيتمان؛ وكان يعلم أن الحكومة الألمانية تنوى أن تعرض على مجلس الريخستاج قانوناً بحريا جديداً فى ربيع سنة ١٩١٢؛ فأحب أن يصل مع انجلتره الى نوع من التفاهم قبل أن يتفاقم الشر بهذا القانون. وكان له صديق غنى وصيرفى من صيارف لندن ذوى النفوذ هو السير ارنست كاسل، وكانت ولادته بألمانيا التى هاجر منها فى حداثته واختص مصالحها وهى مسقط رأسه باهتمام لا يقل عن اهتمامه بمصالح البلد الذى استوطنه. وقد كان كاسل فى انجلترا كبالين فى ألمانيا يستمتع بمركز اجتماعى سياسى ذى نفوذ عظيم وان لم يشغل فى الحكومة منصباً ما وقد بات صديقاً حميما للملك إدوارد السابع كصيرفى له وكمستشار سياسى.

فمنذ يوليه سنة ١٩٠٩ لم ينقطع التشاور بين بالين وكاسل للبحث عن طريقة لاصلاح ذات البين بين ألمانيا وانجلتره. وذات يوم والمباحثات دائرة بين وزارتى خارجية لندن وبرلين فى شتاء سنة ١٩١١ — ١٩١٢ على بعض الشئون الاستعمارية، وقد استولى القلق على الانجليز من الاشاعات المتواترة عن قرب اصدار قانون ألمانى بحرى جديد، قابل بالين كاسل الذى اتصل بالسير ادوارد غراى ومن ثم مهد الطريق للجنة هولدين. وفى ٢٩ يناير قدم كاسل الى برلين يحمل مذكرة أقرها السير غراى وونستون تشرشل ولويد جورج لتكون أساساً لفتح باب مفاوضات رسمية وكانت كما يلى:

أولا — المسألة الجوهرية أن تسلم ألمانيا بأن لا غنى لبريطانيا العظمى عن التفوق البحرى، وبأن لا يزاد البرنامج البحرى الحاضر ولا النفقات البحرية بل يراعى البطء فى تنفيذه ويخفض إذا أمكن

ثانياً — ترغب انجلترا من كل قلبها فى أن لا تتعرض لتوسع ألمانيا الاستعمارى وهى اثباتاً لذلك مستعدة للبحث من الآن فى أية أمانى قد تكون،

لالمانيا فى هذا الصدد وانه ليسر انجلترا ان تعرف أية منطقة أو نقط خاصة يمكنها أن تساعد ألمانيا فيها .

ثالثاً — ترحب انجلترا بكل اقتراح يراد منه اعطاء تأكيدات متبادلة بامتناع كل من الفريقين عن الاشتراك فى أى مشروع عدوانى أو الانضمام الى أى حلف موجه ضد الآخر .

فلما أطلع السير كاسل الهربتمان على هذه المذكرة رحب بها كتابة وأبدى موافقته على ما جاء فيها كل الموافقة لكنه لاحظ ان الاعتمادات البحرية الألمانية عن سنة ١٩١٢ قد تم وضعها ثم أضاف الى ما تقدم انه والامبراطور يسرهما ان يزور السير غراى برلين لان هذه الزيارة أضمن وسيلة للتقدم السريع بالمفاوضات . ثم بين للسير كاسل مجمل القانون البحرى الاضافى وهو يقضى بانشاء عمارة بحرية ثالثة جديدة تتركب من خمس قطع من السفن الاحتياطية الموجودة وثلاث سفن جديدة تنشأ فى خلال الست السنوات التالية ، فهذه السفن الرئيسية الثلاث هى كل الزيادة التى أضيفت إلى برنامج سنة ١٩٠٨ فبدلا من انشاء سفينتين سنوياً فيما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٧ كما نص برنامج سنة ١٩٠٨ فان الاقتراح الجديد يرمى الى انشاء ثلاث سفن الأولى فى سنة ١٩١٢ والثانية فى سنة ١٩١٤ والثالثة فى سنة ١٩١٦ .

ورجع السير كاسل بهذا ثم بعث يجيب عن السير غراى بأنه اذا سويت النفقات البحرية الألمانية بتخفيض سرعة البناء أو بأية وسيلة أخرى بحيث لا تضطر انجلترا الى زيادة نفقاتها البحرية زيادة خطيرة فان الحكومة البريطانية تكون مستعدة لفتح باب المفاوضات فى الحال مع العلم بأن مسألة النفقات البحرية ستكون موضع البحث وان الامل كبير بحلها ، فان صادف هذا الرأى قبولا فهنالك يذهب أحد الوزراء الانجليز الى برلين فأجاب بتمان بأنه مقبول بشرط أن تقدم انجلترا ضمانات كافية بتغيير سياستها العامة تغييراً ودياً ، ثم قال انه ينبغى ان تشتمل الاتفاقية على بيان بان كلتا

الدولتين موافقتان على ألا تشتركا فى خطط أو اتفاقات أو ارتباطات حربية موجهة ضد أية منهما

ولم يكن السير غراى نفسه ميالا الى قبول تلك الدعوة الودية الى الذهاب الى برلين خوفاً من اثارة وساوس فرنسا وخشية ان تكون المسألة مجرد مناورة يمكن لالمانيا ان تنكرها أو تسلم بها طبقاً لما يلائمها . وهو شخصياً لم يكن يؤمل ان تسفر الزيارة عن شيء يستحق الذكر . ولذا قرر أن لا يذهب هو وأن يذهب بدلا منه لورد هولدين وزير الحربية على ان تكون الزيارة شخصية وغير رسمية حتى اذا لم توفق الى تحقيق غايتها لم تحدث ضجة ولم يقلق لها الرأى العام . وقد كتب السير غراى فى سنة ١٩١٠ عند ما كان بيتمان يسعى فى الوصول الى تفاهم مع انجلترا الى السفير البريطانى فى برلين يبلغه ان وقف النفقات البحرية من الجانبين أو تخفيفها هو المحك الوحيد الذى يمكن ان يحكم بمقتضاه إن كان يوجد أو لا يوجد سبيل للتفاهم ، وان اقتراحات بيتمان لم تشر اشارة صريحة الى المسألة البحرية . فلما حدث ما اسلفنا سنة ١٩١٢ رأى ان الأمر آت من الامبراطور فخشى ان تلقى الحكومة الالمانية اللوم عليه إذا هو ذهب الى برلين ولم تسفر المفاوضات عن نتيجة . بيد ان غراى كان مصمما قبل كل شيء على ان لا يمس الاتفاق الودى وخاصة بعد أن أخبره تشرشل بأن وزارة البحرية تنوى ان تسحب أسطول البحر الابيض المتوسط الى بحر الشمال ليكون بمثابة رد على العمارة الثالثة التى يريد ترپتس انشاءها ومظهر لاعتماد انجلترا على الاسطول الفرنسى فى البحر الابيض المتوسط .

وقد بادر السير غراى بابلاغ السفير الفرنسى خبر المحادثات المزمع اجراؤها تطميناً لفرنسا وأكد له انه لن يبرم مع المانيا شيئاً يكون من شأنه تقييد حريته . وقد كانت مهمة هولدين كما أبلغها للسفير الفرنسى أن يبحث فى هل ألمانيا صادقة فيما عرضته من الاقتراحات أو غير صادقة ، وأن يحاول استقاء المعلومات عن خط بغداد الحديدى « أما الدخول فى مفاوضات

لخارج عن الموضوع فكل ما نرغب فيه هو أن نكتنه نيات الحكومة الألمانية ونستعلم عن خططها الخاصة بالبرنامج البحرى » . فكان موقف السير غراى هذا كفيلا بأن يقضى مقدماً على كل أمل فى نجـــاح اللجنة فى مهمتها .

وقد طرأ ظرفان كان من شأنهما أن يصعبا مهمة هذه اللجنة أيضاً وذلك أنه فى اليوم الذى وصل فيه هولدين الى برلين فى ٧ فبراير أعلن الامبراطور فى خطبته التى ألقاها بمناسبة افتتاح مجلس الريخستاج أنه ستقدم الى المجلس فى دور انعقاده مشروعات لزيادة الجيش والبحرية ، فكان من شأن هذا التصريح أن حمل ونستون تشرشل على القاء خطبة فى غلاسجو تنطوى على التحدى اذ قال « ان الاسطول البريطانى فى نظرنا ضرورة محتمة فى حين أن الأسطول الألمانى يكاد يكون للالمان من بعض الوجوه شيئاً كمالياً . وسنظهر بالاجراءات التى ستتخذها نحن أن بعض الدول البحرية الأخرى بدلا من ان تداهمنا بمضاعفة مجهوداتها ستظل وراءنا الى أبعد مما كانت » . وقد أساءت خطبته هذه المستر جون مورلى وبعض أعضاء الوزارة الذين كانوا أميل من غيرهم الى التمسك بأهداب السلام والذين كانوا يؤملون من صميم أفئدتهم أن يتم التفاهم مع بيتمان ، كما أثارت فى ألمانيا شيئاً من السخط .

وبالرغم من هذين الظرفين السيئين كان استقبال هولدين فى برلين بالغاً منتهى الودحادياً الى شىء كثير من التفاؤل فى نفس اللورد وعند الامبراطور . وقد جرى أول حديث له مع بيتمان فى السفارة البريطانية فى ٨ فبراير فوقع من نفسه أن بيتمان يرغب مثله رغبة خالصة فى تجنب الحرب . وفى اليوم التالى تناول الغداء مع تربتس والامبراطور فدارت بينهم مباحثة ودية طويلة نوه هولدين أثناءها بضرورة حيازة انجلترا لأسطول كبير يكفى لحماية تجارتها وحاجتها الحيوية من القوت والمواد الأولية . وأن لألمانيا مطلق الحرية فى انشاء السفن التى تريد . بيد أن انجلترا ستنشىء سفينتين فى مقابل كل سفينة

تضيفها المانيا الى برنامجها . وبعد مناقشة طويلة فى هذه النسبة ارتأى الامبراطور أن الأخلق أن يتجنب الكلام فى الوقت الحاضر فى برامج الانشاء وأن يجعل الاتفاق خاصاً بالمسألة السياسية المتعلقة بالسياسة العامة وشئون المستعمرات فاذا ما عقد هذا الاتفاق ونشر كلف الامبراطور تربتس أن يبلغ الريخستاج ان الحالة تغيرت تماماً بفضل هذا الاتفاق مع انجلترا وانه لذلك يمكن تأجيل انشاء السفن الثلاث المنصوص عنها فى القانون لسنى ١٩١٢ و ١٩١٤ و ١٩١٦ الى ١٩١٣ و ١٩١٦ و ١٩١٩ . فوافق هولدين فى كياسة على هذا الاقتراح واتفق على ان يحاول هو وبيتمان فى اليوم التالى وضع صيغة لاتفاق سياسى . وبعد محادثة طويلة نهائية فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩١٢ عرض بيتمان الصيغة الآتية لاتفاق سياسى وهى .

أولا : تؤكد الدولتان الساميتان المتعاقدتان كل منهما للاخرى رغبتها فى السلام والوئام .

ثانياً : لا تؤلف أية منهما اتحادا أو تشترك فى اتحاد يكون موجهاً ضد الاخرى وتعلن الدولتان صراحة انهما غير مرتبطتين باتحاد من هذا القبيل

ثالثاً : اذا اشتبك اى من الطرفين المتعاقدين الساميين مع دولة او دول اخرى فى حرب التزم الطرف السامى المتعاقد الآخر نحو الدولة المشتبكة بهذه الصورة الحياد المشرب بروح العطف على الاقل وافرغ قصاراه فى حصر دائرة الحرب .

رابعاً : لا يسرى واجب الحياد الناشىء عن المادة السابقة على الاتفاقات التى تكون الدولتان المتعاقدتان الساميتان قد عقدتاها بالفعل ما دام هذا الواجب يتنافى معها . وفيما عدا هذه الاتفاقات لا يجوز وفاقاً لنص المادة الثانية عقد اتفاقات جديدة يستحيل معها على أى من الطرفين المتعاقدين التزام الحياد حيال الآخر .

وقد عارض هولدين فى المادة الثالثة باعتبار أنها بعيدة المدى وأنها تمنع

انجلترا من المبادرة الى مساعدة فرنسا فيما لو هاجمتها ألمانيا وقصدت الى الاستيلاء على ثغور كدنكيرك وكاليه وبولونى. وهذا أمر لا يسع بريطانيا السكوت عليه لانه من الحيوى لها بصفة كونها جزيرة أن تبقى هذه الموانىء فى يد فرنسا الصديقة. قال فلو فرض أن هاجمت انجلترا دانماركا واستولت على محطة بحرية أفلا يكون لألمانيا الحرية فى أن تفعل ما تشاء؟ كذلك اذا انقضت ألمانيا على فرنسا بجيشها الهائل لن تستطيع انجلتره أن ترتبط بالتزام الحياد. فضلا عن أن مثل هذه الصيغة قد تعوق انجلتره عن القيام بما عليها من واجبات فرضتها المعاهدات القائمة نحو بلجيكا والبورتغال واليابان. ومن ثم اقترح هولدين تعديل المادتين الثانية والثالثة على النحو الآتى :

المادة الثانية — لا تهاجم أية من الدولتين أو تستعد لمهاجمة الدولة الأخرى ما دامت لم تستثرها، ولا تشترك فى اتحاد أو مشروع ضد الدولة الاخرى يكون الغرض منه تحقيق غايات عدوانية، ولا تكون طرفا فى أية خطة أو مشروع بحرى أو عسكرى وحدها أو مع دولة أخرى متى كانت هذه الخطة أو هذا المشروع موجهاً الى هذه الغاية.

المادة الثالثة — اذا اشتبك أى من الطرفين الساميين المتعاقدين مع دولة أو دول أخرى فى حرب لا يكون هو البادىء بالعدوان فيها التزم الطرف السامى المتعاقد الآخر نحو الدولة المشتبكة بهذه الصورة الحياد المشرب بروح العطف على الأقل وأفرغ قصاراه فى حصر دائرة الحرب.

ولشدة لهفة بيتمان على الاتفاق جنح الى هذا الطعم دون أن يورط نفسه بتناوله ثم أخذت ألمانيا فيما بعد تدلل بحق بأن كلمتى « ما دامت لم تستثرها » . « والبادىء بالعدوان » . غامضتان أكثر مما ينبغى ومرنتان عند التفسير اذ أنه من الصعب دائما فى المواقف المعقدة التى تؤدى الى الحرب أن يدل المرء على المعتدى الحقيقى. فجعل الحياد متوقفاً على مثل هذا الغموض والمرونة فى التأويل يسلب الاتفاق كل مزاياه وفوائده. ولو قدر أن

اشتبكت ألمـانيا فى حرب مع روسيا وفرنسا فان حياد انجلتره يصبح متوقفا على رأيها هى فى هل كانت ألمانيا المثيرة للحرب أو لم تكن .

أما فى صدد المستعمرات فلم تقم مصاعب تذكر فى سبيل الاتفاق بين بيتمان وهولدين ، وهو اتفاق لم يكن مع ذلك مقيداً لأحد الفريقين . فقد اقترح فى تقسيم المستعمرات البرتغالية أن تأخذ ألمـانيا انجولا ، وانجلتره تيمور ، واتفق على أنه فى استطاعة ألمـانيا أن تبتاع الكونغو البلجيكية على أن تعطى انجلتره حق المرور لخط حديدى بين القـاهرة والكاب . كذلك اتفق على أن تتنزل انجلتره عن زنجبار وبمبا فى مقابل عقد تسوية مرضية فى صدد سكة بغداد الحديدية كأن تكون سيطرة انجلتره على القسم من بغداد الى البصرة على مقربة من الخليج الفارسى بنسبة ٥١ ٪ .

أما فى صدد المنافسة البحرية فقد وافق هولدين على أنه لابد من عرض القانون البحرى الجديد على مجلس الريخستاج بعد اذ أشار اليـه الامبراطور علانيه . لـكنه أظهر شكه الكثير فى أن ترضى الوزارة الانجليزية بهذا التأجيل الضئيل للأنشاء البحرى وهو ما كان الامبراطور قد ذكره فى اليوم السابق . وأبدى أن انجلتره قد تضطر الى اتخاذ اجراءات مضادة للاجراءات الألمانية فضلا عن أن الرأى العام الانجليزى قد لا يوافق على عقد اتفاقيـة سياسية بين البلدين فى الوقت الذى يزيد فيه الفريقان نفقاتهما البحرية . وقد عاد هولدين الى لندن يحمل فى جعبته مشروع القانون البحرى الألمانى المزمع عرضه على الريخستاج وكان قد سلمه الامبراطور اياه سراً قبل أن يطلع عليه المجلس أو الجمهور .

ولما كان مشروع القانون ضخماً يتطلب فهمه قسطا من المعلومات الفنية فان هولدين لم يحاول درسه فى برلين . لـكنه لما عرضه على ونستون تشرشل وعلى امارة البحر ابتغاء فحصه تبين لفـاحصيه أنه يقتضى من جانب انجلتره وألمانيا على السواء نفقات بحرية باهظة . ومن ثم بعث الانجليز الى برلين

بمذكرة وجهوا فيها التفاتها لا الى القطع الثلاث المراد انشاؤها فحسب بل أيضاً الى الزيادة الكثيرة التى يتطلبها المشروع فى الرجال وفى النفقات فيما يتعلق بتجهيز العمارة الثالثة الجديدة. وأبدوا أنه أصبح من المتعين على انجلتره أن تنشى دريدنوطين فى مقابل كل دريدنوط تزيده ألمانيا على أسطولها . . . وهذه اجراءات من الجانبين لن يراها الرأى العام مما يتفق مع انشاء علاقات ودية . ولقد بعث مترنيخ تقريرا يقول فيه ان الاتفاقية السياسية توشك أن تتحطم على صخرة القانون البحرى وأنه لانقاذ الاتفاقية يجب أن يضحى بالقانون أو يعدل تعديلا كبيراً . وكان غراى قد صارحه قبل ذلك ببضعة أيام بأن من المستحيل عقد اتفاق سياسى والدولتان توشكان أن تزيدا نفقاتهما البحرية فان هذا ليكون فى عين الجمهور من المتناقضات .

وقد تركت المذكرة الانجليزية أسوأ أثر فى برلين اذ قضى السير غراى على كل أمل فى الاتفاق وعدل عن الاساس الذى قبله هولدين قاعدة للمناقشة فبدلا من الاتفاق على الحياد سمح لنفسه بالخوض فى نقد القانون البحرى ومناقشة التفصيلات مما لم يعرض له هولدين بحرف واحد—حتى فى مسائل المستعمرات لاح أن غراى يسحب باليسرى ما سبق أن أعطاه باليمنى وأنه يقيم العراقيل . مثال ذلك أنه اكتشف فجأة أن لهولنده حق الاولوية فى شراء تيمور وأنه يصعب على انجلتره أن تتنازل عن زنجبار وبمبا دون أن تأخذ عوضاً عنهما بعض الممتلكات الالمانية وأن التساهل الخاص بخط بغداد الحديدى تافه وغير مرض .

وقد تملكت الامبراطور سورة الغضب للتحول الذى ظهر على موقف انجلتره اذ كان قد وافق على المضى فى المفاوضات على الاساس الذى وضع مع هولدين وليس على الاساس الذى اقترحه غراى . وقد كتبت مذكرة بهذا المعنى لترسل الى مترنيخ لكن بيتمان حبسها بضعة أيام لانه كان برغم كل شىء يكافح وكيدرلن لارضاء غراى . وقد حاولا أن يحملا الامبراطور

وتربتس على العدول عن انشاء السفن الثلاث وتأخير نشر القانون البحرى مرة أخرى . لكن الامبراطور كان قد عيل صبره فأراد عرض القانون بعد اذ أشار اليه وبعد أن بات أسبوعان فى أيدى الانجليز . وأخيراً أبرق الامبراطور فى يوم ٥ مارس الى بيتمان بأن المذكرة الخاصة بمترنيخ يجب أن تسلم الى غراى فى صبيحة ٦ مارس ليتسنى عرض القانون البحرى على الريخستاج فى مساء اليوم نفسه . ثم اتبع طريقة غير مألوفة فأبرق بنفسه الى مترنيخ يقول انه يلوح أن انجلتره قد عدلت نهائياً عن الأساس الذى وضعه هولدين أما هو فتمسك به ، مصر على تنفيذ القانون البحرى فيما عدا تأجيل جزئى فى انشاء السفن الكبرى ، وأنه اذا سحبت انجلتره أسطول البحر المتوسط الى بحر الشمال كان عملها هذا بمثابة تهديد بالحرب وسوف يكون رد المانيا عليه زيادة أسطولها بل ربما أيضاً اعلان التعبئة .

هنا رفع بيتمان استقالته لانه لا يتحمل تبعة سياسة كهذه ولا املاء الامبراطور سياسته على سفراء ألمانيا بدون الاستئناس برأى مستشاره . واذ ذاك بادر الامبراطور بالعودة الى برلين وأقنع بيتمان بالبقاء فى منصبه ووافق على تأجيل نشر القانون البحرى مدة أخرى ومواصلة المفاوضات مع انجلتره . لكن تربتس هدد بدوره بالاستقالة اذا عدل نهائياً عن القانون البحرى . وبعد مشادة عنيفة بين الوزيرين تغلب الاميرال على المستشار فتقرر أن لا يجرى تخفيض ما فى القانون فيما عدا التأجيل البسيط فى انشاء السفن الكبرى.

لقد كانت المفاوضات مع انجلترا دائرة فى الوقت نفسه دون أن يكون ثمة أمل فى نجاحها فيما يتعلق بالتزام الحياد أو تحديد الانشاء البحرى ؛ ثم أهملت المفاوضات نهائياً فى يوم ٢٩ مارس عند ما أبلغ السير غراى مترنيخ أن الوزارة البريطانية قد رفضت بصفة نهائية الصيغة التى وضعها بيتمان خاصة بالتزام الحياد . وقد عرض غراى بدلا منها صيغة أخرى ضيقة رفضتها ألمانيا باعتبارها غير مرضية ولا تتيح الضمان الكافى من عدم الاشتباك مع انجلترا .

وكان المستر تشرشل قد عرض الاعتمادات البحرية الجديدة على البرلمان فى ١٨ مارس وكانت تقضى بانشاء سفينتين فى مقابل كل سفينة اضافية تنشئها ألمانيا وبالنفقات البحرية الجديدة التى توعد بأن تكون بمثابة رد على القانون البحرى الالمانى المنتظر . فقد تقرر أن يغادر أسطول الاطلنطيق جبل طارق الى المياه الانجليزية على ان يحل محله فى جبل طارق اسطول البحر الابيض المتوسط الذى كانت قاعدته مالطه . وفى ١٤ ابريل عرض القانون البحرى على الريخستاج فأقره المجلس المذكور كما هو فى يوم ١٤ مايو .

وهكذا فشلت لجنة هولدين لسببين أولا لان انجلترا أبت أن تعقد اتفاقاً سياسيا يقضى بحيادها وتقييد حريتها فى مساعدة فرنسا وثانياً لأن ألمانيا أبت أن تخفض القانون البحرى الاضافى تخفيضاً يرضى انجلترا . أما مسألة المستعمرات ومسألة سكة حديد بغداد فقد كانتا وحدهما اللتين تيسر الوصول فى شأنهما الى اتفاق كان على وشك أن يبرم قبيل إعلان الحرب العالمية . وبذا أدت بعثة هولدين كما أدت محادثات بوتسدام مع الروسيا فى سنة ١٩١٠ الى ازالة بعض أسباب النزاع لكنهما أخفقتا فى تحقيق غرض من أغراضهما الاساسية وهو الوصول الى اتفاق كتابى يخفف من عزلة ألمانيا السياسية ويوهن عرى الوفاق الودى الثلاثى .

توثيق عرى الوفاق الودى الثلاثى سنة ١٩١٢

كان إسقاط ألمانيا لديلكاسيه فى سنة ١٩٠٥ وارسالها المدفعية بانتر فجأة الى ثغر أغادير عملا وحشياً فى نظر الفرنسيين ومظهراً لما اعتاده الالمان من الضرب على المائدة الخضراء كلما أرادوا إحراز فوز سياسى . وقد أذعن الفرنسيون فى كلتا المناسبتين خوفاً مما ظنوه تهديداً من ألمانيا بالحرب . وفى كلتا الحالتين ارغموا على عمل ما اعتبروه تساهلا مذلا لانهم لم يكونوا مستعدين لمقابلة التحدى بمثله . وهذه الاعمال من جانب المانيا كانذارها

الذى وجهته الى الروسيا فى أزمة البوسنه وكمواقف الامبراطور المنطوية على المشاكسة أثارت فى فريق من السياسيين الفرنسيين روحا وطنية جديدة ، وأنعشت الرغبة فى الانتقام وفى استرداد الالزاس واللورين . وقد قوى هذه الروح الجديدة وزاد فى نفوس الفرنسيين التصميم والثقة بالنفس صداقتهم لانجلترا واعتقادهم المتزايد بان انجلترا لن تضع فقط اسطولها الى جانب فرنسا فى حالة نشوب حرب بينها وبين المانيا بل سوف ترسل اليها قوة تشد أزر جيشها وتعزز جناحه الايسر . ولما كان اكثر هؤلاء الزعماء الفرنسيين لا يشكون كثيراً فى أن ألمانيا سوف تحاول عدواناً جديداً فقد كان هذا مما يجعل الحرب فى نظرهم أمراً لا مفر منه ، ولذا ينبغى ان تستعد فرنسا لهذه الحرب فتزيد جيشها وتوسع بحريتها وتحكم صلاتها بحليفتها على حدود المانيا الشرقية وبصديقتها عبر بحر المانش .

وقد كان هذا الشعور الوطنى مجسما فى شخص المسيو بوانكاريه ولفيف من أصدقائه . وقد عمل بتصميمه وثباته ومقدرته على تقوية هذا الشعور ونشره اكثر مما عمل غيره . وكان من بين أسباب هذه التقوية سقوط وزارة المسيو كايو التى اتهمت بالاستخذاء والخنوع أمام ألمانيا فى أزمة أغادير وتأليف ما أسموه « الوزارة العظيمة » أو « الوزارة القومية » فى ١٣ يناير سنة ١٩١٢ برئاسة المسيو بوانكاريه الذى تقلد فيها ايضاً منصب وزارة الخارجية . والمسيو بوانكاريه من مواليد بارلى — دوك من أعمال اللورين ؛ كان فى سن العاشرة عند ما اجتاحت ألمانيا بلاده فى سنة ١٨٧٠ وانتزعت أقليمه من حضن الوطن الفرنسى ؛ وهو ابن أحد علماء الفلك المبرزين وشقيق أحد الطبيعيين النابغين ويمت بالقرابة الى أحد الرياضيين الممتازين . أما بوانكاريه نفسه فسرعان ما أظهر مقدرة فى المحاماة أدخلته مجلس النواب فى سن باكرة هى السابعة والعشرين فالوزارة بعد ذلك بست سنوات كوزير للمعارف فى سنة ١٨٩٣ . وقد اختير فيما بعد وكيلا لمجلس النواب

وعين مرتين وزيراً للمالية قبل أن يتولى رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية فى سنة ١٩١٢ . ولم يظهر منذ عهد بسمارك رجل دانى المسيو بوانكاريه فى الكفاية والمقدرة فان طول عهده بالخدمة العامة وجلده وحيويته الخارقة للعادة وقدرته على تذكر التفصيلات ووضوح غاياته وعزيمته التى لاتعرف الكلل فى تحقيق مراميه — كل هذه الصفات جعلته علما بين الساسة العصريين. واذا أضفت الى هذه الصفات مقدرته الخطابية ومرانه فى الحقوق أدركت السهولة التى كان ينتصر بها على خصومه فى مجلس النواب ويخضع بها زملاءه ومرؤوسيه فى مجلس الوزراء . وقد لا يستحسن المرء دائماً مراميه لكن المهارة والمقدرة اللتين كان يظهرهما فى تحقيقها خليقتان بالاعجاب . فقد كان يعلم بالدقة ما يريد ويسعى اليه رأساً فى عزم وتصميم .

هذا هو الرجل الذى أدار فى الغالب دفة السياسة الفرنسية الخارجية وسيطر عليها من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩١٤ ونعتقد انه كان ذا نفوذ كبير فى توجيه تلك السياسة وجهة عدوانية خطرة وهى التى لم تكن تعبر اذ ذاك عن رغبات الاغلبية العظمى للشعب الفرنسى المحب من قلبه السلام ولم تكن تلك الاغلبية لتقرها لو أنها ادركتها وفطنت الى الكارثة التى كانت تلك السياسة تفضى اليها .

اما الرجل الذى عاون بوانكاريه اكبر معاونة فى تقوية روابط الوفاق الودى الثلاثى فهو ايزفولسكى سفير روسيا فى باريس ، وقد ظهر الآن ان ايزفولسكى كان مغروراً مخدوعاً فى نفسه ميالا الى الدسائس لا يوثق به دائماً . ومن ثم كان من المحتم ان لا تؤخذ اقواله قضية مسلمة . ولقد كان من اول ما عنى به بوانكاريه بعد تشكيله الوزارة القومية تدعيم العلاقات الوثيقة بانجلترا ، إذ كان على شىء من القلق من جراء بعثة هولدين ومن الخوف من امكان وصولهــا الى عقد اتفاق مع المانيا على رغم تأكيدات السير غراى . ولذا رحب بالخطوة الغريبة التى خطاها السير فرنسيس برتى

السفير الانجليزى فى باريس لما خشى ان يتراجع السير غراى تحت تأثير زملاء له فى الوزارة امثال لورد لوربيرن والسير هاركورت وغيرهما ممن كانوا يميلون الى التفاهم مع المانيا، وان يقيم هؤلاء الدنيا ويقعدوها اذا هم علموا بالمحادثات العسكرية والبحرية التى كانت دائرة بين انجلترا وفرنسا من سنوات دون ان يعرفوا عنها شيئاً ، فاقترح سراً على بوانكاريه وبصفة غير رسمية ان يلفت نظر السير غراى بطريقة حازمة الى ما يترتب من الاخطار على عقد اتفاقية حياد مع المانيا . فبادر بوانكاريه الى العمل بهذه النصيحة دون ان يبوح بمصدرها وابرق الى كامبون فى لندن برسالة حازمة بهذا المعنى . وقدم كامبون زبدتها الى غراى فى ٢٩ مارس فى نفس اليوم الذى قررت فيه الوزارة البريطانية رفض صيغة بيتمان الخاصة بالحياد فقضت على الآمال التى كانت معقودة ببعثة هولدين . ولم يعرف على التحقيق أكان تسليم مذكرة بوانكاريه قبل اجتماع مجلس الوزراء البريطانى أم بعده وهل كان لها تأثير حاسم فى عمل انجلترا أو لم يكن . وقد اغفل غراى ذكر شىء فى مذكراته عن هذا التدخل من جانب بوانكاريه ، ولا يزال يتوقف جلاء هذه النقطة وغيرها على نشر المحفوظات الانجليزية بأكملها .

على ان بعثة هولدين حفزت بوانكاريه الى السعى فى الحصول من انجلترا على تعهد كتابى ، فقد كان اقتراح المستر تشرشل بسحب اسطول البحر الابيض المتوسط وحشده ضد المانيا فى بحر الشمال موضع مناقشة حامية فى الصحف الانجليزية والفرنسية أدت الى أن حضت صحف انجليزية كثيرة على ان يحول الاتفاق الودى الفرنسى الانجليزى الى محالفة دفاعية حقيقية معينة . وكان هذا ايضاً ما شعر المسيو بوانكاريه بوجوبه فكلف به بول كامبون ففاتح السير ارثر نيكولسن وكيل الخارجيه بأن الضرورة تقضى بتوثيق عرى الوفاق الودى باتفاق كتابى . وكان السير نيكولسن نفسه من راى السفير ، لكن السير غراى بعد الانتقادات الشديدة التى

وجهت اليه فى البرلمان لانسياقه مع تيار الاستعمار الفرنسى فى مراكش والروسى فى فارس لم يشأ أن يخطو هذه الخطوة دون علم الوزارة بأسرها . ولما كان كثير من زملائه لا يعرفون شيئا عن المحادثات العسكرية التى كانت دائرة من سنه ١٩٠٦ فقد أغفل اقتراح كامبون إذ ذاك . على أن بوانكاريه قوى الوفاق الودى الثلاثى ومركز فرنسا البحرى فى البحر الأبيض المتوسط بأن عقد فى تلك الأثناء اتفاقا بحرياً مع الروسيا .

وفى مايو سنة ١٩١٢ زار المستر تشرشل مالطه بصحبة المستر اسكويث لمباحثة لورد كتشنر فى صدد الحالة فى مصر وموقف بريطانيا فى البحر الأبيض المنوسط . فلما عاد أعلن فى البرلمان فى ٢٢ يوليه خطة الأميرالية القاضية بسحب أسطول البحر الأبيض المتوسط وحشده فى بحر الشمال . وفى الوقت نفسه اقترح على الملحق الحربى الفرنسى مشروعا للتعاون بين الأسطولين . لكن فرنسا ترددت فى قبوله لأن ديباجته الموضوعة فى لهجة تدل على الاحتراس نصت على ألا تعتبر خطة التعاون مقيدة لحرية أحد الفريقين ، وهذا الاحتياط يجرد المشروع من فوائده فى نظر الفرنسيين .

وبينما كانت هذه المحادثات دائرة وقبيل البت فيها برأى قاطع أعلن من جراء تسرع أحد مرؤوسى ديلكاسيه وتهاونه وقبل أن يؤون أوان ذلك أن أسطول برست سينتقل إلى البحر الأبيض المتوسط . فأثار هذا النبأ كما يقول المسيو بوانكاريه ضجة شديدة وعدته الصحف دليلا على أن الاتفاق البحرى قد تم بين فرنسا وانجلتره . وقد جاء هذا الخبر كحافز جديد للمباحثات بين الحكومتين إذ عاد المسيو بوانكاريه فكلف المسيو كامبون بأن يطلب من غراى اتفاقا كتابياً وافق على أن يحرره أخيراً . لكنه قبل أن يخطو هذه الخطوة الهامة رأى بحق أن يطلع عليها الوزارة بأسرها لتقرها وهكذا أبلغها نبأ المحادثات الانجليزية الفرنسية التى كانت دائرة من سنة ١٩٠٦ وأصر على ألا يكون الاتفاق الكتابى فى صورة وثيقة سياسية رسمية بل أن يكون

على شكل مكاتبة شخصية بينه وبين المسيو كامبون. وبذا سلم المسيو كامبون فى ٢٢ نوفمبر كتاباً صادقت عليه الوزارة وتلقى منه فى اليوم نفسه كتاباً آخر يماثله . وهذا ما جاء بكتاب غراى الذى توخى فيه الاحتراس :

وزارة الخارجية .

فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٢ .

عزيزى السفير .

فى السنوات الأخيرة كان خبراء بحريون وعسكريون من الفرنسيين والانجليز يتشاورون حيناً بعد حين . وقد كان مفهوماً دائماً أن مثل هذا التشاور لا يقيد حرية أية من الحكومتين فى أن تقرر فيما بعد ما إذا كانت تساعد أو لا تساعد الحكومة الأخرى بالقوة المسلحة . ونحن متفقون على أن التشاور بين الخبراء ليس ولا ينبغى أن يعتبر تعهداً يلزم أية من الحكومتين بالعمل فى ظرف طارئ لم ينشأ وقد لا ينشأ أبداً . مثال ذلك أن ترتيب الأسطولين الفرنسى والبريطانى ليس قائماً فى الوقت الحاضر على ارتباط بالتعاون فى الحرب.

على أنك ألمعت إلى أنه إذا كان لدى أية من الحكومتين سبب خطير يحملها على أن تتوقع من جانب دولة ثالثة اعتداء لم تستثر هى اليه فقد يصبح من الضرورى أن تعلم هل يسعها فى هذه الحالة أن تعتمد على مساعدة الحكومة الأخرى بالقوة المسلحة .

وإنى موافق على أنه إذا كان لدى أية من الحكومتين سبب خطير يحملها على أن تتوقع من جانب دولة ثالثة اعتداءً لم تستثر اليه ، أو شيئاً يهدد السلام العام وجب على الفور أن تبحث مع الأخرى فى هل يجب أن تعمل كلتا الحكومتين معاً على منع الاعتداء والمحافظة على السلام ، فأذا كان هذا هكذا ، بحث فى الاجراءات التى تتخذ معاً . فاذا كانت هذه الاجراءات تتطلب العمل نظر فى الحال فى خطط هيئتى أركان الحرب العامتين وعندئذ تقرر الحكومتان ما ينبغى أن يتخذ فى شأن تنفيذها ؟

ا . غراى

لقد حدد هذان الكتابان اللذان تبادلهما غراى وكامبون علاقات الوزارتين الفرنسية والبريطانية ، ما تعلق الأمر ببيانات مكتوبة ، وظل شأنهما كذلك إلى وقت نشوب الحرب. وقد لبث السير إدوارد غراى يتوهم أن « يديه طليقتان » فى حين كانت المحادثات العسكرية كما أبان المستر كامبل بانرمان والمستر أسكويث خطرة بما حدت به الفرنسيين من تشجيع ، وفى حين كان الترتيب الجديد الخاص بالأسطولين البريطانى والفرنسى والذى تم فى أواخر سنة ١٩١٢ قد وثق الروابط بين انجلتره وفرنسا أكثر مما كانت كما أنذر ونستون تشرشل . فقد فرض هذا الترتيب على انجلتره واجباً أدبياً لا مفر هو حماية شاطئ فرنسا إذا نشبت حرب بينها وبين ألمانيا — أى أن تشترك فى هذه الحرب إلى جانب فرنسا كائنة ما كانت كيفية نشوبها . . . وقد كانت السلطات العسكرية الفرنسية بوضعها الخطة المرقومة « بالثامنة عشرة » (وهى الخطة الحربية التى اتبعها الفرنسيون فى سنة ١٩١٤ ولكن فى صورة معدلة) تشعر بأنها لا يسعها أن تعتمد وملؤها الثقة على تعاون الجيش الانجليزى معها ، لكنها لم تكن تشك مطلقاً فى أن لها أن تعتمد على البحرية البريطانية . « فنى استطاعتنا فى البحر أن نعتمد دون أية مخاطرة على تأييد الأسطول البريطانى ومساعدته الفعالة . أما فى البر فالتفاهم القائم بين هيئتى أركان حرب البلدين ينص على استخدام جيش انجلتره المؤلف من ١٢٠,٠٠٠ رجل على جناحنا الأيسر . [بيد أن هذه المساعدة لا يزال مشكوكا فيها] فلنسلك إذن مسلكا حكيما بأن لا نجعل فى حسابنا هذه القوى الانجليزية حين نضع خطة القتال [١] » .

على أنه لم يكن معنى هذا ان الجنرال جوفر لم يتوقع مساعدة عسكرية من جانب الانجليز وانما كان معناه أنه ينبغى ألا توضع خطة التعبئة الفرنسية بحيث تتوقف كل التوقف على معاونة الانجليز العسكرية . فأن التفاصيل الأخرى

---

(١) الخطة الثامنة عشرة

الواردة فى « الخطة الثامنة عشرة » تدل لا على أن الحملة البريطانية كانت تتوقع فقط بل أيضاً على أنه قد نص بالذات على كيفية نقلها وحشدها على حدود البلجيك .

واعتقاد الفرنسيين بأنه يسعهم أن يعتمدوا على البحرية البريطانية ذو مغزى من الوجهة السياسية لأن هـذا سوف يجر الى اشتراك بريطانيا فى الحرب مع كل ما يترتب على هذا الاشتراك من الفوائد لفرنسا والروسيا من جراء تفوق انجلترا البحرى العظيم وامكانها بهذا التفوق أن تحاصر ألمـانيا وتقطع عنها القوت والمهمات الحربية ، فضلا عن الأثر الأدبى العظيم الذى يكون لاشتراك الأمبراطورية البريطانية بالفعل فى صف المحالفة الفرنسية الروسية .

هذه الترتيبات البحرية بين انجلتره وفرنســـا كانت تتصل اتصالا وثيقاً بالاتفاقية البحرية المعقودة بين فرنسا والروسيا . فقد رغبت الروسيا فى أن لا ينازعها أحد السيطرة البحرية على البحر الأسود وكانت تعتقد أن حليفتها فرنسا تستطيع وينبغى أن تعين الأسطول الروسى على الاحتفاظ بتفوقه فى البحر الأسود بمنع قوى النمسا أو ايطاليا البحرية من اجتياز مضيق الدردنيل والبوسفور . فاذا وقعت حرب أوربية فان هذا خليق أن يؤمن الجناح الأيسر للجيش الروسى ، وهذا بدوره سوف يكون فى مصلحة الوفاق الثلاثى فى ميادين الحرب الأخرى . كذلك كانت روسيا ترغب فى أن تنقل جانباً من أسطول البلطيق لتكبير أسطولها فى البحر الأسود ، وليكون لهـا إن أمكن قاعدة بحرية فى البحر الأبيض المتوسط . فهذه الاعتبارات وغيرها هى التى جعلت الروسيين يرغبون فى أن تربطهم بفرنسا اتفاقية بحرية وثيقة . أما الفرنسيون فرحبوا من جانبهم بذلك وأجابوا الروسيين ما أمكن الى كل رغباتهم ليقوى بذلك التضامن فى العمل بين البلدين .

ولمـا زار بوانكاريه الروسيا فى أغسطس ١٩١٢ كان من بين ما تناوله

حديثه مع سازونوف من الموضوعات الهامة تعاون القوى البحرية لدول الوفاق الثلاثى تعاوناً وثيقاً . وقد روى الأخير أن بوانكاريه أسر اليه أنه مع عدم وجود معاهدة مكتوبة بين فرنسا وانجلتره فان هيئات أركان الحرب العسكرية والبحرية فى البلدين على اتصال وثيق، وأن تبادل الآراء بين الفريقين بصفة دائمة قد أسفر عن عقد اتفاق شفوى بين الحكومتين الفرنسية والانجليزية أعلنت بموجبه انجلتره أنها مستعدة لمساعدة فرنسا بقواها العسكرية والبحرية اذا اعتدت عليها ألمانيا . وقد رجا سازونوف أن يكتم هذه المعلومات كل الكتمان ، وأن لا يتيح للانجليز أنفسهم سبباً لأن يشتبهوا فيما أبلغه إياه . ثم حض سازونوف أيضاً على أن ينتهز فرصة زيارته المقبلة لانجلتره ليبحث فى عقد اتفاق انجليزى روسى بحرى يكمل التعاون البحرى بين دول الوفاق الثلاث فيما لو وقعت حرب مع ألمانيا .

وقد عمل سازونوف برأى بوانكاريه فأطلع غراى أثناء زيارته لبالمورال فى شهر سبتمبر على زبدة الاتفاقية البحرية الجديدة المعقودة بين الروسيا وفرنسا قائلا إن الفرنسيين سيجتهدون فى تأمين المصالح الروسية فى الميدان الجنوبى بمنع الأسطول النمسوى من الدخول الى البحر الأسود . وعندئذ سأل أتؤدى انجلتره نفس هذه الخدمة للروسيا فى الشمال بصد الأسطول الألمانى عن بحر البلطيق . ويقول سازونوف فى تقريره الى القيصر أن غراى صرح له بأنه اذا نشأت الظروف المشار اليها فأن انجلتره ستبذل كل جهد لتوجيه أقصى ضربة الى قوة ألمانيا البحرية . قال ، وقد أثبت لى غراى من تلقاء نفسه ما كنت قد سمعته من بوانكاريه من أن هنالك اتفاقا بين فرنسا وبريطانيا العظمى ارتبطت بموجبه بريطانيا العظمى بأن تساعد فرنسا فى حالة وقوع حرب مع ألمانيا لا فى البحر فقط بل فى البر أيضاً بانزال جنود فى القارة وقد أشار الملك فى أحد أحاديثه معى الى هذه المسألة عينها وتكلم عنها بأقوى مما تكلم وزيره . ولما ذكرت له أن ألمانيا تحاول أن تضع قواها

البحرية فى مستوى قوى بريطانيا العظمى صاح جلالته قائلا أن أية حرب سيكون لها نتائج محفوفة بالنكبات لا للبحرية الألمانية فقط بل لتجارة ألمانيا فيما وراء البحار أيضاً قال: « وسنغرق كل سفينة تجارية ألمانية تقع فى قبضتنا ». ويلوح لى أن هذه العبارات لا تعبر عن شعور جلالته الشخصى فحسب بل تعبر أيضاً عن الشعور العام السائد فى بريطانيا العظمى نحو ألمانيا . »

وليس يعلم بالضبط ما إذا كان سازونوف قد روى حديث بوانكاريه وغراى على حقيقته فأن هذه مسألة تكتنفها الشكوك . لكن كونه قد أبلغ القيصر مثل هـذه الأقوال يدل على مبلغ تشجع الفرنسيين والروسيين — وهؤلاء بصفة خاصـة — بوجود « محادثات » عسكرية وبحرية بين انجلتره وفرنسا وميلهم الى تفسيرها بأنها وعد من الانجليز بالمساعدة فيما لو نشبت حرب أوربية عامة . وقد كان هـذا الاتفاق البحرى سبباً لتصريحات من جانب دول الوفاق انطوت على المراوغة وزادت فى اشتباه ألمانيا فى نياتهن العدوانية . فقد تسرب نبأ هذا الاتفاق البحرى بين فرنسا والروسيا من وزارة الخارجية الفرنسية أو الروسـية فسرعان ما أشارت الصحف الفرنسية الى وجوده وهذا أفضى الى تحريات من جانب ألمانيا فنفاه كوكوفتسيف فى سان بطرسبورغ دون أن يؤكد نفيه بتصريح علنى ، وأجاب غيره من الموظفين الروسيين والفرنسيين اجابات تنطوى على الروغان مؤداها أنه لم يوقع اتفاق وانمـا هناك مشاورات بين هيئات أركان الحرب العسكرية والبحرية فى البلادين لأن فرنسا والروسيا حليفتان . وبالمثـــل ما فعله مستر اسكويث والسير ادوارد غراى بعد تبادل الأخير الكتب مع كامبون فقد ظلا ينفيان فى البرلمان بصفة جدية أن هنالك أية اتفاقات سرية تلزم انجلتره بالاشتراك فى حرب تقع فى القارة وإن كان هذا — كما رأينا — هو ما كان الفرنسيون والروسيون يعولون عليه. فلما توصلت الحكومة الألمانية بصفة سرية فى ربيع سنة ١٩١٤ إلى العلم بكتابى غراى وكامبون أحدثت كافة هذه التكذيبات قلقا

فى ألمانيا . وهذا عين ما وقع لما دارت المفاوضات لعقد اتفاقية بحرية بين انجلتره والروسيا قبيل نشوب الحرب .

لقد كان كتابا غراي وكامبون بعد ذلك التأييد السياسى المتواصل الذى لقيته فرنسا من انجلترا فى خلال الأزمة المراكشية من مبدئها إلى منتهاها بمثابة أساس مرضى جداً للثقة المتبادلة بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وقد ازدادت هذه الثقة وذلك الوئام بعوامل كثيرة : بالارتياب المشترك فى ألمانيا، بالعلاقات الشخصية الودية بين السيرادوارد غراى وبول كامبون ؛ بالحقيقة الواقعة فى أنه لم يكن لانجلتره أغراض عدوانية تتعارض مع مصالح الفرنسيين ، وبالعناية التى كان المسيو بوانكاريه يبذلهافى سعيه الى تعرف رغبات السير ادوارد غراى والتوفيق بينها وبين السياسة الفرنسية ما أمكن . وقد كان بين فرنسا وانجلتره فى الواقع من الوئام والثقة المتبادلة مع كونهما « أصدقاء » فقط أكثر مما كان بين فرنسا والروسيا الحليفتين . فأن من يدقق فى فحص مكاتبات ايزفولسكى وتعرف خلقه وأساليبه وينعم النظر فى مذكرات المسيو بوانكاريه ير أنه لم تكن بين الحليفتين ذلك الاتحاد التام الذى طالما افترض وجوده بينهما .

وقد أسلفنا الاشارة الى أن المحالفة الفرنسية الروسية كانت فى الأصل دفاعية من حيث معناها وأغراضها . لكنه فى سنة ١٩١٢ وفى عهد رياسة بوانكاريه للوزارة بدأت صبغة هذا التحالف تتغير فجعلت فرنسا تعضد خطط الروسيا العدوانية فى البلقان بأكثر مما كانت تفعل وطمأنت الروسيا بأنها ستتقدم الى معونتها عسكرياً إذا جرت هذه الخطط الروسيا الى حرب مع النمسا وألمانيا . ومن بشائر هذا التغيير وأسبابه ما وقع من الدسائس ضد المسيو جورج لويس .

فجورج لويس السياسى المحنك كان يشغل منصب المدير السياسى فى وزارة الخارجية الفرنسية من سنة ١٩٠٤ إلى ١٩٠٩ ثم عين سفيراً لفرنسا لدى

الروسيا حيث ظل يشغل هذا المنصب إلى أن استدعى فى فبراير سنة ١٩١٣. وقد كان يستعمل نفوذه فى قصر التحالف الفرنسى الروسى على صبغته الدفاعية الأصلية . فكان يحبذ السياسة الانجليزية الفرنسية القاضية بالمحافظة على كيان الأمبراطورية العثمانية على نقيض ماكانت تدبره الروسيا . وكان يخشى أن تجر مطامع الروسيا فى البلقان فرنسا إلى حرب ، ويرتاب فى أغراض إيزفولسكى ودسائسه . ففى أواخر سنة ١٩١١ عند ماكان منتدباً للعمل فى منصب المدير السياسى الخالى فى باريس ناهض مساعى إيزفولسكى فى «تقييد» فرنسا باتفاق كتابى لتأييد خطة الغرض منها فتح البواغيز للسفن الحربية الروسية . وبذا تعرض لاستياء إيزفولسكى وسازونوف، هذا إلى أنهما شكوا أيضاً من أنه وهو سفير لم يبلغ باريس آراء وزارة الخارجية الروسية بالدقة . فاذا كان هذا صحيحاً فاللوم لا يقع فيه على السفير وحده فانه أيضاً يرجع إلى عدم صراحة سازونوف فى إبداء آرائه وإلى أنه كان يغير آراءه بغتة . وقد كان سازونوف فى مناسبات كثيرة منها مفاوضات بوتسدام يتخذ إجراءات هامة أو يتشاور مع ألمانيا دون أن يحيط جورج لويس بهذا مقدماً . فعدم الاكتراث لتضامن الدولتين بهذه الصورة كان يحنق بوانكاريه كثيراً، فقد كان مرماه المهم أن يؤلف الوفاق الثلاثى جبهة سياسية متماسكة ضد التحالف الثلاثى .

كذلك كان المسيو سازونوف يحمل لجورج لويس ضغنا شخصياً وكان منشأ هذا الضغن أمراً غريباً يكاد لا ينتظر من حليفتين . وذلك أن جواسيس سازونوف سعوا حتى اهتدوا إلى حل رموز الشفرة السياسية الفرنسية فصاروا يتجسسون على ما يتبادله جورج لويس وحكومته من البرقيات . وقد اشتبه جورج لويس فى ذلك وأخطر بوانكاريه مراراً بأنه ينبغى أن تبدل الشفرة فى مدد أقصر من المدد السابقة . وفى ابريل سنة ١٩١٢ ظن سازونوف أنه اكتشف فى إحدى برقيات جورج لويس التى فكت رموزها

أن لويس يتهمه بأنه يتلكأ فيما يتعلق بقرض صيني. وعندئذ كلف ايزفولسكى بأن يسعى فى استدعاء جورج لويس وابتعاث غيره سفيراً لفرنسا فى بطرسبورغ. فتولى إيزفولسكى هذه المهمة على الرحب والسعة مع كونها مهمة دقيقة جداً ومربكة. وأجابه بوانكاريه فى الحال إلى طلبه، فكلف فى ٨ مايو ١٩١٢ المسيو باليلوج المدير السياسى الجديد بأن يبرق إلى جورج لويس :

« إن رئيس المجلس قد أخطر بمزيد الأسف والدهشة بأن الحكومة الروسية ترغب فى أن ترى فرنسا ممثلة بسفير يظهر فى مهامه السياسية وعلاقاته الاجتماعية نشاطا أكثر . . .

والمسائل السياسية التى تبحث فى الوقت الحاضر بين باريس وسان بطرسبورغ من الخطورة بحيث لا ينبغى أن تشل جهودنا بالحقيقة الواقعة فى أن المسيو سازونوف يصرح بأنه لا يشعر بأنه على وئام معكم . . .

لذلك يناشد المسيو بوانكاريه وطنيتكم بالاستقالة من منصب السفارة مع انتوائه أن يجد لكم مركزاً آخر بأقرب فرصة ممكنة . وإنى مضطر إلى التسليم وإياه بالضروة القاهرة القاضية باختيار من يخلفكم . »

فلما تسلم جورج لويس هذه البرقية ذهل. ثم لما اشتبه فى أن سازونوف وإيزفولسكى يدسان له وأكد له كوكوفتسيف رئيس مجلس الوزراء الروسى أن لا علم للحكومة الروسية بطلب استدعائه أبرق إلى بوانكاريه يرجوه إرجاء قراره وعجل بالسفر إلى باريس ليعرض شبهه على بوانكاريه بنفسه. وقد عارض المسيو ليون بورجوا — وكان من أعظم أعضاء الوزارة نفوذاً — فى إجابة إيزفولسكى إلى طلبه إقالة السفير وانضم اليه فى هذه المعارضة أصدقاء آخرون . وفى تلك الأثناء تسرب شىء من الموضوع إلى الخارج فهاجت عدة صحف على إيزفولسكى وألحت باللائحة على تدخله فى شئون فرنسا بلا مبرر . وأوشك الحادث أن يحول فضيحة علنية تكدر العلاقات بين فرنسا والروسيا ، فرأى بوانكاريه أن الأحكم أن يصدر تكذيباً قاطعاً نفى

فيه أنه قدم اليه أى طلب باستدعاء جورج لويس وسمح للسفير بالعودة إلى منصبه الى أن تهدأ تلك العاصفة وتعرض مناسبة أكثر ملاءمة لنقله .

فهذا الحادث الذى وقع لجورج لويس مهم فى أنه زاد ارتياب بوانكاريه فى ايزفولسكى وجعله يسعى إلى أن تكون صلاته بسازونوف أوثق مما كانت كيما يتسنى له الأشراف أكثر مما كان يفعل على خطط حليفة فرنسا . فزار الروسيا فى أغسطس سنة ١٩١٢ ويوليه ١٩١٤ ، وجعل يردد أن فرنسا مستعدة لمساعدة الروسيا فى حالة الحرب ، ويناصر الروسيا فى خططها البلقانية أكثر مما كان يفعل ، ويدبر لها القروض فى فرنسا لتستعد عسكرياً ضد ألمانيا ، ويزيد تسليحات فرنسا نفسها ، هذا إلى نقله جورج لويس نهائياً .

وقد فعل بوانكاريه بزيارته للروسيا فى أغسطس ١٩١٢ الكثير لتقوية الروابط بين الحليفتين فسعى إلى إزالة الأثر الذى خلفته مقابلة القيصر للأمبراطور فى ميناء البلطيق وإلى التأكد من أن الروسيا لم تعقد مع ألمانيا اتفاقات أخرى على انفراد من قبيل اتفاقات بوتسدام . كذلك رغب فى إزالة الأثر الذى ترتب على حادث جورج لويس وتباحث مع سازونوف وكوكوفتسيف والقيصر فى كل الشئون المهمة التى تشترك فيها مصالح فرنسا والروسيا . كآسيا الصغرى والقرض الصينى والحرب الطرابلسية والاتفاقية البحرية الأخيرة والأمل فى تعاون الانجليز والاستعدادات التى أجرتها هيئتا أركان الحرب فى فرنسا والروسيا للتعاون العسكرى فيما لو نشبت حرب مع ألمانيا . وقد حض الروسيا بصفة خاصة على تنشيء خطوطها الحديدية المؤدية إلى الغرب والتى قد تستخدم لأغراض حربية بقصد تسهيل حشد القوى الروسية ضد ألمانيا على عجل . وقدكان الوئام يرفرف على هذه المسائل كلها. أما المسألة التى تعد أهم المسائل جميعاً فقد وقع فيها بوانكاريه على دليل مزعج آخر على عدم صراحة سازنوف: فانه لم يكن أطلعه على شروط العصبة البلقانية السرية التى وضعت فى الشتاء الماضى بمعونة الرسيا . وكانت هذه الشروط قد أمضيت

فى ١٣ مارس ١٩١٢ دون أن يشير سازنوف إلى محتوياتها وإلى الحقيقة الواقعة فى أنه كان ينتظر أن تفضى هذه العصبة الى حرب فى البلقان . فلما تلا إذ ذاك شروط هذا الحلف البلقانى لضيفه الفرنسى فطن بوانكاريه إلى طبيعتها الخطرة وقال له : « هذه أداة حرب » ثم احتج بحق لدى سازنوف على أنه أبقاه هذا الزمن الطويل دون علم بمسألة قد تجر الروسيا ففرنسا إلى حرب . ثم حض على أنه ينبغى لكل فريق أن يحيط الآخر علما تاماً بنياته . وقد عرف المحالفة بصورتها الدفاعية الأصلية لكنه أضاف فى الحال الى ذلك عبارات شجعت سازونوف على الاعتقاد بأن الروسيا تستطيع أن تعتمد على فرنسا إذا نشأت أزمة .

فقد روى سازونوف للقيصر فيما رفع اليه ، ما يلى :

«بعد أن أكدنا نيتنا المتبادلة وهى مراقبة حوادث البلقان بعين يقظة وتبادل الأنباء والآراء فى هذا الموضوع على الدوام . اتفقنا من جديد مع المسيو بوانكاريه على أن نقوم بعمل مشترك لنمنع بالوسائل الديبلوماتيكية وحسبما تقتضيه الظروف أن تتفاقم الحالة فيما لو نشأ أى تعقيد .

« والمسيو بوانكاريه يرى من واجبه أن ينوه بأن الرأى العام فى فرنسا لن يسمح لحكومة الجمهورية بأن تقرر القيـــام بعمل عسكرى من جراء مسائل بلقانية محضة ما دامت ألمانيا لم تشترك فيها ولم تثر من تلقاء نفسها حالة تقتضى تطبيق حالة التحالف . لكنه اذا وقع هذا ففى وسعنا بالتأكيد أن نعتمد على فرنسا وأن ننتظر منها القيام بكامل واجباتها حيالنا بكل دقة .

«وقد صرحت من جانبى للوزير الفرنسى بأننا أيضاً وان كنا على استعداد على الدوام للوقوف الى جانب فرنسا فى الحالات المعينة فى محالفتنا الا اننا لا يسعنا أن نبرر للرأى العام الروسى القيام بدور فعلى فى أعمال عسكرية تثيرها مسائل استعمارية خارج أوربا مادامت مصالح فرنسا الحيوية فى أوربا لم تمس .. وأنى مسرور جداً بأنه أتيح لى التعرف الى المسيو بوانكاريه والاتصال به شخصياً

ويزيد فى سرورى أن تبادلى الرأى وإياه قد أوقع فى نفسى أن الروسيا تجد فى شخصه صديقاً صدوقا أميناً وهبه الله مقدرة سياسية خارقة للعادة وعزيمة قوية لا تفل . وحبذا لو أنه حين تتحرج الحالة الدوليـة يكون على رأس حليفتنا رجل أن لم يكن بوانكاريه نفسه فعلى الأقل شخصية لها تصميمه ، طليقة كرئيس الوزارة الفرنسية الحالى من كل تهيب للمسئولية » .

وقد حاول المسيو بوانكاريه مع الدول الأخرى أن يحول دون اشعال الدول البلقانية نار الحرب بالفعل لمـــا أن جوبه بالأمر الواقع فيما يتعلق بالعصبة البلقانية والأخطار المحتمل أن تنجم عنها . لـكن مساعيه هذه جاءت متأخرة فوقعت الحرب . ولما دارت رحى الحرب وأحرز الحلفاء البلقانيون انتصاراتهم العظيمة حور بوانكاريه السياسة الفرنسية أو على الأصح غير اتجاهها . وهذا التغيير لم يكن بمقدار ما أ كده الـكثيرون من الناقدين ولا من الـكثر بالمبلغ الذى صوره به إيزفولسكى فى رسائله إلى سان بطرسبورغ .

فقد وجد بوانكاريه أن أغراض سازونوف لم تكن دائما واضحة ولا من السهل التعويل عليها فلم يكن سازونوف يبادله الرأى دائما أو يتفاهم مع فرنسا مقدما . وكان فى إجاباته على الاقتراحات الفرنسية مماطلا مراوغا . ففى بدء الحرب (البلقانية) ابتهج مع دعاة الجامعة السلافية للفوز العسكرى المدهش الذى أحرزته الدول البلقانية ضد تركيا ، لـكنه لما تم لتلك الدول النصر الساحق فى كركليسه ولولى برجاس وزحفت جنود فرديناند خفافا صوب الآستانة فترت حماسته وتولاه شىء من الضيق ، إذ احتلال البلغاريين للعاصمة التركية مما يهدد بافساد خطة الروسيا ويخيب آمالها التاريخية فى تلك البقعة . وحتى لو رفضت الدول التى تملك هناك مصالح سياسية ومالية السماح للبلغاريين بالاستيلاء على المدينة فقد تنتهز هذه الفرصة لتنفيذ فـكرة السير إدوارد غراى وهى جعل البواغيز دولية . ولذا بينما كانت معركة لولى برجاس لا تزال دائرة حض سازونوف البلغاريين على « الأخذ بأسباب الحكمة

والوقوف فى الوقت المناسب » محاولا أن يرشيهم فى مقابل إصغائهم لصوت العقل بالوعد بتأييدهم سياسياً فى المستقبل . وفى الوقت نفسه أبلغ فرنسا وانجلتره أنه ليرحب كثيراً بالسعى لدى صوفيا وبلغراد فى سبيل التوسط لكبح السلافيين المظفرين فى الحرب التى ساعدت الروسيا على نشوبها باشتراكها فى تأليف العصبة البلقانية . وبعد أيام ثلاثة وبالرغم من أن بوانكاريه كان قد بدء السعى فى الوجهة التى رغبتها الروسيا قدم سازونوف إلى الدول جميعاً دون سابق إخطار أو تشاور برنامجا كاملا للتدخل السريع يقضى بأبقاء السلطان فى الآستانة فى منطقة دفاعية تشتمل على طراقيه وأدرنه وانشاء دولة مستقلة استقلالا ذاتيا فى ألبانيا وتعويض رومانيا من وقوفها على الحياد وإعطاء منفذ لصربيا على بحر الأدرياتيك وجعل المرور حراً للبضائع النمسوية فى الأرض الصربية الجديدة .

وقد كان هذا البرنامج فيما عدا النقطة الخاصة بالمنفذ الصربى بمثابة طائفة من التساهلات للتحالف الثلاثى . هذا إلى أن سازونوف أرسل إلى بوانكاريه قبل أن يفيق من دهشته لهذه التساهلات المقترحة نبأ مذهلا آخر هو أن أسطول البحر الأسود الروسى بأكمله « سيظهر أمام العاصمة التركية » إذا احتل البلغاريون الآستانة . وكانت خطة الأميرالية الروسية تقضى عدا ذلك بأنه : « سيكون من الضرورى بطبيعة الحال لحماية سفارتنا ومصالحنا على العموم أن تنزل الجنود إلى البر . ومن المرغوب فيه إرسال بعض الفرق مع المدافع الرشاشة حتى لا يلم الضعف بالقوة البحرية . . . ولن يوسع نطاق احتلال البوسفور كثيراً لكنه بالاحتلال يصبح من السهل البقاء هناك إلى ما شاء الله . وإذا ما أصبح البوسفور بأيدينا أمكن تسوية مشكلة البواغيز المتعبة نصف تسوية . فاذا لم تعرض فرصة صالحة لمثل هذا الزحف فيجب خلقها بصورة مفتعلة ، لأنه إذا كان من المحال الاستيلاء على كافة البواغيز فلا أقل من أن نتطلع إلى الفائدة السياسية الهائلة التى للبوسفور » .

مع ذلك عادت الطمأنينة إلى الرأى العام الفرنسى بالانتصارات البلقانية وجعل يبدى اهتماما جديداً بخطط الروسيا فى البلقان. فأعلن بوانكاريه ولاء فرنسا للروسيا مما أثار حماساً شديداً. وبعث ايزفولسكى يقول فى تقرير له « لا ينجح شىء كالنجاح فانه ليلاحظ هنا تحت تأثير الحوادث الأخيرة تبدل ظاهر فى الشعور لمصلحة الدول البلقانية ووجهة النظر الروسية. » وأضاف إلى ذلك قوله إنه سيعمل كل ما فى وسعه لتقوية هذا الموقف الجديد وخاصة بالتأثير على الصحافة. لكنه بحاجة إلى أن يكون تحت تصرفه أكثر من المال المخصص لهذا الغرض. فلما قدمت الروسيا برنامجها للدول للتدخل على مقتضاه لم يتحمس له بوانكاريه لأنه يسبب خصومة بلغاريا وصربيا ولأن بوانكاريه كان قد أثر فيه ما أفادت القضية السلافية والوفاق الثلاثى من قيمة ونفوذ جديد فى التوازن الدولى بهذه الانتصارات البلقانية. كذلك كان يشتبه فى أن النمسا تظاهرها ألمانيا قد تستفيد من الحالة فتحاول التوسع فى ممتلكاتها. وهذا ما كان مصمما على منعه لا لمصلحة الروسيا وصربيا فقط بل لمصلحة فرنسا واحتفاظا بهيبة الوفاق الثلاثى. وقد كان اهتمامه بما يمكن أن تفعله النمسا أكبر من اهتمامه بقلق سازونوف على الآستانة. وقد كتب إيزفولسكى فى تقرير بتاريخ ٧ نوفمبر يقول: «يلوح الآن أن الحكومة الفرنسية تسلم بأن استيلاء النمسا على شىء من الأراضى فى البلقان مما يؤثر فى التوازن الأوربى العام وفى مصالح فرنسا الخاصة أيضاً . . . وبوانكاريه يفطن كل الفطنة إلى أن فرنسا قد تجر بهذا إلى عمل حربى. وهو يعرض هذه المسألة علينا فى الآونة الراهنة لننظر فيها لكن باليلوج فى حديث له معى سلم صراحة بأن الاتفاق المقترح قد يفضى إلى اتخاذ خطوة فعلية ».

وسرعان ما أصبح احتلال صربيا لشمال ألبانيا ورغبتها فى أن يكون لها ميناء على بحر الأدرياتيك مسألة حادة فى صورة خطرة. فقد هددت النمسا باستخدام القوة إذا لزم الأمر لمنع ذلك وفى هذا كانت تؤيدها حليفتاها.

وحبذ سازونوف طلب صربيا بطبيعة الحال ولكن لا الى الحد الذى يدفعه الى الحرب ومن ثم كان ميالا سراً الى البحث عن مقترح يوفق بين المطالب المختلفة كأن يعطى صربيا خطا حديدياً يوصلها الى الأدرياتيك لاجزءا من ألبانيا الشمالية وهو ما كانت تعارض فيه النمسا وايطاليا بصفة خاصة . ولما استفسر عما يكون موقف فرنسا إذا لم يمكن تجنب تدخل النمسا بالفعل أجابه بوانكاريه على قول إيزفولسكى .

« ان على الروسيا أن تبدأ باتخاذ المسلك الذى تراه فى مسألة تهمها أكثر مما تهم غيرها وعلى فرنسا أن تعيرها أعظم تأييد فعال . . فاذا دخلت الروسيا فى حرب دخلت معها فرنسا لأننا نعلم جميعاً أن ألمانيا ستقف من وراء النمسا فى هذه المسألة » .

فهذا القول المعزو الى المسيو بوانكاريه كان موضع انتقاده الشديد فى مذكراته إذ وصمه بأنه خطأ. فقد كان فى الواقع يصر على ألا يبذل وعودا قبلما يتقدم سازونوف ويفصح عما يريد . إذ ذاك يسع فرنسا أن تصرح برأيها . فأما عن الحرب فانه عرف ثانية ما يفرضه التحالف من واجبات بنفس العبارات التى فاه بها لسازونوف فى أغسطس : وهى أن فرنسا تدخل الحرب إذا نشأت حالة التحالف المنصوص عنها فى المحالفة وبعبارة أخرى « إذا هوجمت الروسيا من ألمانيا او من النمسا تؤيدها ألمانيا » فالى أن يقع هذا سيحتفظ بحريته فى العمل . وقد عنى بعد ذلك بيومين بان يحذر جورج لويس من تأويلات ايزفولسكى الخاطئة وطلب اليه أن يصحح أى اعتقاد خطأ قد يترتب عليها . على أن الروسيا لم تكن فى سنة ١٩١٢ مستعدة للحرب ولم ترد الحرب أية من الدول العظمى. وقد عرضت المسألة الصربية على مؤتمر السفراء فى لندن لتسويتها .

لقد كان وجود شخص دساس طماع لا يركن إلى قوله دائما كأيزفولسكى

فى منصب السفارة الروسية فى باريس أدعى الى أن يكون لفرنسا فى سان بطرسبورغ رجل له مثل آراء جورج لويس الذى كان على حذر مما تنطوى عليه مطامع الروسيا فى البواغيز من خطر. لكنه فى ١٧ فبراير ١٩١٣ أخطر جورج لويس بغتة بأقالته نهائياً من منصبه وتعيين المسيو ديلكاسيه خلفا له. وكان بوانكاريه قد أصبح رئيساً للجمهورية ولما يكد فأضحى من الممكن أن تلقى تبعة التبديل فى السفارة الفرنسية فى سان بطرسبورغ من الوجهة الفنية على عاتق وزارة بريان التى خلف فيها المسيو جونار بوانكاريه على وزارة الخارجية. وهكذا قضى على حياة جورج لويس السياسية بعد إذ « أغتيل سياسياً » كما وصف إقالته أصدقاؤه. فلم يقلد منصباً جديداً ومات فى سنة ١٩١٧ والحرب التى سعى إلى دفعها دائرة. وكون ديلكاسيه ثم باليلوج قد خلفاه فى منصبه — وكلاهما كان يحبذ كل التحبيذ توثيق روابط المحالفة بتأييد الروسيا تأييداً قوياً — يفسر الوئام الذى نشأ بين وزارتى باريس وسان بطرسبورغ. على أنه إذا كان هذا قد وثق صلات الوفاق الثلاثى فقد شجع أيضاً سازونوف على تأييد صربيا ودفعه إلى موقف الصلابة الذى وقفه من النمسا وألمانيا والذى كان من أهم الأسباب فى نشوب الحرب سنة ١٩١٤.

تجدد المحالفة الثلاثية وأخذها بأسباب الضعف

كان بسمرك يعد المحالفة النمسوية الألمانية المعقودة فى ١٨٧٩ دفاعية محضة فكان يرفض السماح بعقد اتفاقات بين هيئتى أركان الحرب الألمانية والنمسوية خشية أن تعتاق حرية السلطات المدنية فى العمل السياسى. ولذا لبثت هذه المحالفة كالمحالفة الثلاثية طويلا دون أن يلحق بها اتفاق عسكرى معين يبين عدد الجنود الذى يتحتم على كل حليف تقديمه فى حالة الحرب كما هى الحال فى الاتفاقية العسكرية المعقودة بين فرنسا والروسيا فى ١٨٩٤.

لا ولا كانت هناك سنوات طويلة أية اجتماعات دورية منظمة بين هيئات أركان حرب دول المحالفة الثلاثية ومحاضر تحريرية تعين بالتفصيل كيفية تعاون جيوشهن كما كانت الحال فى الاجتماعات السنوية التى ظلت هيئتا أركان الحرب الفرنسية والروسية تعقدانها من سنة ١٩٠٠ فصاعدا . لكنه فى يناير ١٩٠٩ عندما أخذت أزمة البوسنه تزعج الخواطر جعل مولتكه وكونراد رئيسا هيئتى أركان الحرب فى ألمانيا والنمسا يتراسلان فى شأن التعاون العسكرى بينهما . وكانت هذه المراسلة تجرى بعلم السلطات المدنية وموافقتها فى كلا البلدين واستمرت قائمة فى صورة متقطعة فى خلال السنوات التالية . وقد كانت تعززها مقابلات شخصية بين الجنرالين فى غضون زياراتهما أثناء المناورات العسكرية وفى مناسبات أخرى . وقد رأى كاتب نمسوى فى هذا التراسل « اتفاقية عسكرية » حولت المحالفة النمسوية الألمانية من صبغتها الدفاعية الأصلية إلى اتفاق هجومى . بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك فيعتبر هذا التراسل « مفتاح » مسألة تبعة الحرب بحذافيرها . لكن مولتكه أو كونراد أو أحداً من ولاة الأمور لم يشر أبداً إلى هذا التبادل للرأى باعتباره « اتفاقية عسكرية » فقد كان على النقيض من ذلك بمثابة بحث عام فى الحالة السياسية وتبادل للمعلومات فيما يتعلق بالخطة الحربية التى كانت كل هيئة تنتوى أن تضعها للقتال إذا قدر وأعلنت السلطات المدنية حرباً . فكان كونراد يجتهد فى اقناع مولتكه بأن يجعل خطة التعبئة الألمانية تنص على تسيير أكبر عدد ممكن من الجنود ضد الروسيا ليخف عدد الجنود التى يمكن للقيصر أن يوجهها ضد النمسا . يقابل ذلك أن مولتكه كان يريد أن يرسم كونراد خطته بحيث تستخدم فى صربيا عددا قليلا من الجنود وتوجه أكبر عدد ممكن إلى غاليسيا ضد الروسيا ، كيما يخف الضغط على حدود ألمانيا الشرقية بينما يكون معظم القوى الألمانية موجهاً ضد فرنسا . فهذه التدابير بين الاثنين لم يكن لها تلك الصفة التحديدية الالزامية الى كانت لتدابير هيئتى أركان حرب فرنسا

والروسيا . ومع أن بعض خطابات مولتكه وكونراد قد اطلعت عليها السلطات المدنية فأنها لم تعدل شروط التحالف بصفة قانونية فقد بقيت هذه الشروط محددة كتابة وبقى تفسيرها وتطبيقها من شأن السلطات المدنية لا العسكرية .

على أنه مما لا شك فى صحته أن هذه المراسلات بين مولتكه وكونراد ساعدت على الأعتقاد فى ڤينا بأنه اذا هاجمت النمسا صربيا فلها أن تنتظر من ألمانيا التهديد بالتعبئة ابتغاء خديعة الروسيا وغل يدها عن العمل أو أن تعتمد على تأييد ألمانيا اذا أعلنت الروسيا الحرب . فهى بهذه المثابة قد خلعت على التحالف بين الدولتين صبغة أميل الى أن تكون هجومية . وتتيجة أخرى لهذا التراسل ان مولتكه وكونراد وضعا خطتى تعبئة تتوقف كل منهما على الأخرى اذا أريد لهما النجاح ، وهذا كما هى الحال فى كل الحالات المماثلة كان يمكن السلطات العسكرية وقت نشوء أزمة من الأزمات من الضغط على السلطات المدنية لمصلحة الحرب . وسنبحث فى الجزء الثانى فى مبلغ هذه الحالة ومداها بالفعل فى يوليه سنة ١٩١٤ . فقد كانت صداقة مولتكه وكونراد الشخصية وثقتهما المتبادلة عاملا فى السنوات التى سبقت الأزمة النهائية من العوامل التى وثقت الروابط بين هاتين الحليفتين .

أما ايطاليا فكانت عنصر الضعف فى المحالفة الثلاثية فمنذ مؤتمر الجزيرة وألمانيا تشك فى ولائها . وقد كان كونراد مقتنعا لا بعدم ولائها الراجح لواجباتها التى تفرضها المعاهدة فحسب بل أيضا بعدائها الايجابى حتى أنه كان يذكرها باعتبار انها « خصم النمسا الأول » . فوضع خططا للتعبئة ضدها بل أراد أن يدخل معها فى « حرب مانعة » هذا الى ان محاربة ايطاليا لتركيا سعيا وراء امتلاك طرابلس كان مما أساء حليفتيها أيضا لأنه قد أربكهما أن تعتدى حليفتهما الأسمية على الأتراك وهم من كانتا تسعيان الى الاستفادة من صداقتهم وحسن ارادتهم . نعم ان حوادث هذه الحرب وقيام ايطاليا دولة بحرية فى البحر الأبيض المتوسط قد أدى كله الى فتور أكيد فى علاقاتها بفرنسا لكن

هذه العلاقات تحسنت ثانية فى ١٩١٢ حتى كان من رأى بوانكاريه وسازونوف كليهما أنه خير لهما أن تبقى ايطاليا « عالة » على المحالفة الثلاثية لأنها بهذه الصورة تنفع فرنسا والروسيا .

ومع أن المحالفة الثلاثية كان يسرى مفعولها الى سنة ١٩١٤ فأن البحث فى مسألة تجديدها بدأ فى صيف ١٩١١ وقد رحبت ايطاليا بهذا التجديد المبكر كوسيلة لمصالحة حليفتيها قبيل مغامرتها الطرابلسية . ورحبت به ألمانيا لأنها كانت دائماً ترحب بكل ما من شأنه أن يحسن علاقات حليفتيها إحداهما بالأخرى كيما توازن بهما قوة الوفاق الثلاثى وتضامنه اللذين كانا فى إزدياد . ولم يكن ايرنتال معارضا فيه بادىء الرأى بيد أن كونراد والضباط العسكريين كانوا مغيظين من اهانات ايطاليا وخياناتها الى حد انهم لم يروا فائدة ما فى السعى حتى الى ابقائها حليفـــة بالأسم . على أن ايرنتال — وكان فرانسو جوزيف فى صفه — أمكنه أن يقيل كونراد لأن هذا الأخير كان يحض على محاربة ايطاليا ومصادقة الروسيا . وجاءت الحرب الطرابلسية فأخرت المفاوضات لتجديد المحالفة الثلاثية ثم جددت أخيراً فى ٥ ديسمبر ١٩١٢ دون تعديل ما ومدت ست سنوات من ٨ يوليه ١٩١٤. وبعد مضى أسبوعين أخطرت ايطاليا ألمانيا بأن الصراحة تضطرها بالنظر الى الاحوال السياسية الراهنة الى القول بأنه لن يكون فى استطاعتها البر بتعهدها الذى قطعه فى سنة ١٨٨٨ بأرسال جنود تعاون الجيش الألمانى على الرين .

تأثير الحروب البلقانية

إن نشوب الحرب البلقانية وما تلاه من تضارب المصالح بين الدول جميعا عظماها وصغراها أثر فى نظام التحالف من عدة وجوه ، فقد زاد الانقسام الداخلى فى قلب المحالفة الثلاثية والوفاق الثلاثى. ونظرة فاحصة فيما كان يتبادله

أعضاء كل فريق من البرقيات فى كل يوم بل فى كل ساعة اثناء تعاقب الأزمات والتغييرات على البلقان فى غضون ستتى ١٩١٢ و ١٩١٣ ترى على سبيل المثال ان ألمانيا كانت تتألم وتمضها على الدوام تلك الخطط الدالة على الأنانية والأعمال البادية التسرع من جانب حليفتها النمسوية . كان يهيجها أن خطط النمسا كانت تتعارض أحيانا مع آرائها هى فى شئون البلقان وتهدد أحيانا سلام أوربا . ومثل هذا التصادم فى المصالح كان قائما أيضا بين فرنسا وحليفتها ولعله من الأمثلة الشائقة على هذا الخلاف داخل كل فريق تلك الدسائس التى حيكت بمناسبة التصرف فى قوله عند ختـام حروب البلقان . فقد أرادت النمسا والروسيا أن تعطيا قوله للبلغاريين فبدلا من أن توافقهما حليفتاهما ألمانيـا وفرنسا كانتا تريان أن يحتفظ بها اليونانيون فاحتفظوا بها .

على انه قد نفع فى موازنة هذا الخلاف الداخلى شعور كل فريق بانه يجب أن يفعل كل شىء ممكن ابقاء على الاتحاد والتضامن بين أعضائه . وقد كانت النمسا فى الغالب غرما على المانيا أكثر مما كانت غنما لها، وكذلك كانت حال الروسيا مع فرنسا . وكان يقع أحيانا ان يوفق العضو ذو الكلمة فى استخدام نفوذه مع حليفه لحمله على الاعتدال والمحافظة على السلام كما حدث حين لم تصادق ألمانيا على ما كانت تنتويه النمسا من التدخل ضد صربيا فى يوليه ١٩١٣ وحين امتنعت فرنسا عن الموافقة على ما اقترحه سازونوف من اجراءات للضغط على تركيا فيما يتعلق بمسألة ليمان فون ساندرس .

وقد احتوت الوثائق الألمانية المنشورة حديثا كما احتوت مذكرات كونراد أمثلة كثيرة على تشجيع ألمانيا للنمسا على اتخاذ اجراءات ضد صربيا لوضع حد لخطر صربيا الكبرى اعتقادا منها بأن هذا الخطر يهدد كيان المملكة الثنائية ويهدد حليفة ألمانيا الوحيدة الباقية تبعا لذلك وهى من تعتمد عليها . كذلك توجد حالات تعـادل هذه أو تفوقها كان فيها الموظفون الألمان وخاصة الأمبراطور يحضون النمسا على أن تتفق مع صربيا على أية صورة

ويحذرونها من استخدام القوة معها . ونعتقد على وجه العموم اننا على حق إذ نقول ان نفوذ ألمانيا كان يستخدم الى ما قبل حادث الاغتيال الذى وقع فى سيراجيفو فى سبيل الأعتدال والسلام أكثر ما كان يستخدم فى عكس ذلك .

من الصعب أن نحكم على مبلغ ما كانت فرنسا تبذله للروسيا بهذه الطريقة من التشجيع الخطر أو تنصحها به من التزام جادة الاعتدال . فأن الأدلة التى تتيحها مراسلات سازونوف مع ايزفولسكى وبنكندورف وتقاريره التى كان يرفعها الى القيصر وغير ذلك من المعلومات الروسية تتنافر غالبا من ناحية أخرى مع مذكرات بونكاريه والكتاب الفرنسى الأصفر الصادر عن شئون البلقان . بيد أنه يجب ان نذكر هنا ان هذا الكتاب الأصفر ناقص جداً وان الوثائق التى وردت فيه اختيرت كما هو ظاهر بقصد أن تكون بمثابة تأييد للرأى القائل بأن سياسة المسيو بوانكاريه كانت دائمـا فى مصلحة السلام الأوربى . وليس من الميسور الأهتداء الى جواب مرض كل الرضا عن هذه المسألة مالم ينشر الفرنسيون كامل الوثائق المتعلقة بما قبل الحرب أسوة بما فعلته ألمانيا وما انجلتره بسبيل ان تفعله .

ومن الآثار التى ترتبت على الحروب البلقانية وكان لها أكبر الشأن فى سلام أوربا وفى تجسيم المعارضة بين المحالفة الثلاثية والوفاق الثلاثى — اشتداد الحركة العامة التى رمت إلى الاستزادة من التسليح من جانب كل الدول الأوربية . وقد أسلفنا بيان الخصومة التى نشأت بين انجلتره وألمانيا من جراء الاسراع فى بناء الدردنوطات واخفـاق بعثة هولدين . فان ألمانيا فى نفس الوقت الذى أجازت فيه القانون البحرى الخاص بسنة ١٩١٢ زادت جيشها زيادة كبرى . وفى سنة ١٩١٣ نص قانون جديد للجيش على زيادة أكبر من هذه للسنوات المقبلة . وقبل أن تعلم فرنسا بهذا القانون الألمـانى الخاص بسنة ١٩١٣ كان بوانكاريه وفئة قليلة معه قد قرروا تقـديم مشروع قانون

يزيد قوة الجيش الفرنسى زيادة عظمى . ولما كانوا يعتقدون أن الحرب آتية لا محالة إن عاجلا وإن آجلا فقد أقنعوا مجلس النواب الفرنسى فأجاز القانون الذى يمد الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات وجعل نهاية سن الخدمة فى الاحتياطى الثامنة والأربعين بدلا من الخامسة والأربعين . وبذا يصبح لفرنسا فى سنة ١٩١٤ جيش اكبر بقليل من الجيش الذى يكون لألمانيا فى الأسابيع الأولى لنشوب حرب من الحروب . وهذا ما قدره خبير من أقدر الخبراء الفرنسيين هو الكولونل بوات الذى كان يتولى إدارة قسم من أقسام هيئة أركان الحرب الفرنسية . فالفكرة القائلة بأن ألمانيا كانت عند غزوها لبلچيكا وفرنسا فى سنة ١٩١٤ متفوقة فى العدد بشكل هائل قول لا صحة له .

كذلك كانت الروسيا تبذل مجهودات شديدة لتنظيم عدد أكبر من بين سكانها العديدين وتدريبهم . أما الزيادة فى النمسا وإيطاليا فكانت بالنسبة لما تقدم طفيفة . وإنى أتحاشى هنا أن أعطى أرقاماً لما كان عليه حجم الجيوش بالنسبة لبعضها البعض ومبلغ نفقاتها العسكرية لأن مثل هذه الأرقام خليقة أن تضلل تضليلا كبيراً . ومقارنة النفقات البحرية فى انجلتره وألمانيا بالأرقام لا أهمية لها ما لم يجعل فى حساب المرء رخص تكاليف الانشاء فى ألمانيا عنها فى انجلتره ونظام الخدمة الاجبارية بدلا من نظام التطوع . كذلك لا يدل على أحجام الجيوش وقواها عدد جنودها وحده بل هذه القوة تتوقف إلى حد كبير على كفاية جهازها وسرعة تعبئتها وشئون فنية أخرى تحتاج إلى تعليق طويل إذا ما استند فى المقارنة إلى قواعد عادلة موثوق بها . وقد أثارت هذه التسليحات التى كان يستعد بها فى ربيع سنة ١٩١٤ قلقاً وارتياباً متزايدين فى كل من المحالفة الثلاثية والوفاق الثلاثى . فالمفكرون ممن راقبوا هذه الحالة انزعجوا بها لكن شيئاً يذكر لم يفعل لتلافيها . وقد ذهب الكولونل هوس إلى أوربا وهو يأمل أن يقوم بشىء من أجلها فكتب إلى الرئيس ولسون

قبل مقتل الغراندوق النمسوى بشهر يقول :

« ان الحالة غير اعتيادية . فالعسكرية جنت جنوناً . فاذا لم يستطع أحد باسمكم أن يحمل الناس على غير مايفهمون فلابد من وقوع كارثة مرعبة يوماً من الأيام. وليس فى أوربا من يسعه ذلك ، فالبغضاء والتحاسد هنا أكثرمما يجب ، وحسب فرنسا والروسيا أن توافقهما انجلتره فتنقضا على ألمانيا والنمسا. فاذا أصرت ألمانيا على أن تمضى فى تضخيم بحريتها فسوف لا يكون لانجلتره خيار. فخير مايضمن السلام إذن هو أن تتفاهم انجلتره وألمانيا على التسليحات البحرية ومع ذلك فان تقرب هاتين الدولتين أكثر مما ينبغى خليق أن يضرنا بعض الضرر .

وبينما كانت أوربا منقسمة هذا الانقسام إلى فريقين متعارضين نشأ خطر جديد من مقتل الغراندوق النمسوى ومن تجدد مشاكل البلقان .

الفصل الخامس

مشاكل البلقان من ١٩٠٧ الى ١٩١٤

كانت الحالة فى البلقان عاملا من أهم العوامل فى إحداث الحرب العالمية فقد زادت الخصومة بين المحالفة الثلاثية ، والوفاق الثلاثى وبعثت على زيادة عامة فى التسليح ، وأفضت إلى اغتيال الغراندوق النمسوى وما أعقب هذا الاغتيال من نتائج وخيمة . وهى مسألة قديمة معقدة كدرت سلم أوربا قرناً ونصف قرن من الزمان . ولن نحاول هنا أن نتعقب تطورها فقد عالجه كثير من الكتاب معالجة تدل على الاقتدار . أما الحالة البلقانية فقد نشأت من عوامل كثيرة . ذلك أن إطراد تفكك الأمبراطورية العثمانية لأسباب خارجية وداخلية على السواء كان يثير فى الشرق الأدنى اضطراباً متواصلا ، وقد زادت الروسيا هذا الاضطراب بما كان يحدوها من رغبة ملحة فى بسط نفوذها على شبه جزيرة البلقان ، ومن طموح إلى تحقيق حلم طال عليه الأمد بلا تحقيق وهو الهيمنة على البواغيز المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط . وآل هابسبورغ الذين ظلوا يقيمون عبر الدانوب طوال قرون كانوا يسعون إلى الاحتفاظ بسلطتهم على أقوام من رعاياهم يلتهب الكثيرون منهم غيرة وطنية وتلح عليهم الرغبة فى تحطيم القيد والاتحاد مع أخوة لهم يعيشون فى دول مستقلة على حدود النمسا والمجر . وكانت أطماع صربيا وبلغاريا ورومانيا واليونان فى توسيع نطاق أراضيهم كيما تشمل كل الأقوام المنتسبة اليهم تدفعهم إلى نزاع دائم مع تركيا أو النمسا والمجر أو بين بعضهم وبعض . وقد تفاقمت الخصومة بين النمسا والمجر وصربيا لما أن ضمت الأولى البوسنه والهرسك

اليها . كذلك كان خلق ألبانيا والدعاية الصربية فى سبيل الوحدة القومية على حساب النمسا من الأسباب التى اشتدت معها هذه الخصومة . ولكى نفهم كيف كان منشأ الحرب العالمية فى هذه الزاوية من أوربا نرى من المناسب أن نستعرض بعض المشاكل البلقانية فيما بين سنة ١٩٠٨ و ١٩١٤ .

مبدأ الخصومة بين النمسا وصربيا

يحب الشعراء والمؤرخون الصربيون الوطنيون أن يذكروا شعبهم بأيام البطولة التى امتاز بها عهد اسطفان دوشان فى القرن الرابع عشر يوم كانت الامبراطورية الصربية المتشيعة لكنيسة اليونان الأرثوذكس ممتدة من الدانوب الى قرابة خليج كورنث ومن بحر ايجه إلى الأدرياتيك. فمن عهد هذه الأيام السحيقة إلى ما قبل الحرب العالمية ببضع عشرات من السنين حيث بدأ الوطنيون الصربيون يحلمون بمد حدودهم من جديد كيما تشمل « صربيا القديمة » بل أكثر من عهد تلك الأيام الى ذالك الحين كان الشعب الصربى يلقى جم الاضطهاد ويعانى الصعاب . فمنى أول ما منى بالأتراك ، ففى سنة ١٣٨٩ وفى فيدوف وان اكتسح السيل التركى جيشاً من الصرب والألبانيين والكروات وسحقه فى كوسوفو سحقا . لكنه نهض فى ميدان القتال بطل صربى نفذ الى خيمة السلطان المظفر حيث ذبحه وقضى فى شخصه على مضطهد الشعوب السلافية البغيض . وبذا أصبحت ذكرى كوسوفو فى التقويم الصربى يوماً عظيما وأصبح فيدوف وان يوم حسرة على الهزيمة القومية فى سنة ١٣٨٩ وابتهاج بقتل المضطهد الأجنبى . وهكذا ظل معظم الشعب الصربى أربعة قرون منذ كوسوفو يعيش فى ظل الحكم التركى ويعانيه . واستبدل فى تلك الأثناء بعض الصرب الأسلام بالعقيدة اليونانية الأرثوذكسية وخاصة فى البوسنه ، وبقوا مسلمين من ذلك الحين .

ولقد كانت النمسا أول من جاء الصربيين بشيء من الفرج وجعل السيل التركي ينحسر بعد اندفاق. فقد استعاد البرنس أوجين بجيشه الهابسبورغي بلغراد في سنة ١٧١٧ وساعد على إثارة الشوق في قلوب الصربيين الى التحرر من سوء الحكم التركي. فلما اضطرت جنود هابسبورغ الى التقهقر بعد عشرين سنة من ذلك التاريخ فر كثير من الفلاحين الصربيين في أعقاب الجنود هرباً من استعباد السلطان وا. توطنوا شمالي الدانوب في نهاية الحدود الهابسبورغية من ناحية الجنوب. هناك عاشوا واستولدوا وانضم اليهم غيرهم من اللاجئين من جنوب الدانوب. وقد عومل هؤلاء المستوطنون الصربيون من حكامهم الجديدين معاملة حسنة في مبدأ الأمر وقدرهم هؤلاء كجنود بواسل يحمون البلاد من الأتراك. لكنه في نصف القرن الثامن عشر الأخير جعلت الدعاية الرومانية الكاثوليكية والاضطهاد الاقتصادي عيش المستوطنين الصربيين مريراً إلى حد أن الكثيرين منهم آثروا الفرار آيبين إلى إخوانهم في الجنوب. فبين الاستغلال المجري وسوء الحكم التركي كان هذا الأخير أهون الشرين. ومن ثم بدأت بين الفريقين خصومة ظلت تتزايد على مر الأيام ثم تفاقمت في سنة ١٨٦٧ عند ما سحب الأمبراطور فرانسوا جوزيف الامتيازات الخاصة التي كان صربيو « الحدود العسكرية » يستمتعون بها من قديم. ومع ذلك فان العداوة المشتركة للأتراك ساعدت على العموم على الاحتفاظ بصداقة سياسية بين السلطات المالكة في فينا وبلغراد.

نعم أن النمسا « احتلت » في سنة ١٨٧٨ إقليمي البوسنه والهرسك وكان الكثيرون من سكانها من الفلاحين الذين يجري في عروقهم الدم الصربي ولذا كانت تشتهيها مملكة صربيا الجديدة — إلا أن هذا الحادث أساغه الصربيون لأن النمسا حصلت لصربيا في مؤتمر برلين على إقليمي بيروت ونيش وهما ما كانت الروسيا خليقة أن تحبو بهما ربيبتها بلغاريا لو استطاعت. ثم جاءت المعاهدة السرية النمسوية الصربية المعقودة في سنة ١٨٨١ فضمنت الصداقة

السياسية بين الحكومتين النمسوية والصربية . وكانت المعاهدة لعشر سنوات تعهدت الدولتان أن تسلك كل منهما فى خلالها سياسة ودية حيال الأخرى وأن لا تسمح فى بلادها بأية دسائس ضد الأخرى . وهكذا ظلت السياسة الصربية على العموم موالية للنمسا على الرغم من الدسائس الروسية حتى وقعت اغتيالات سنة ١٩٠٣ الخطيرة .

ذلك أنه منذ أغتيل الزعيم الصربى قره جورج فى سنة ١٨١٧ لمصلحة منافسه ميلوش أو برينوفتش باتت البلاد الصربية الأسيفة نهبة لحزازات الأسرتين المتنافستين ومسرحا لطائفة من ثورات القصر ومن التغييرات العنيفة فى الأسرة المالكة . ففى سنة ١٩٠٣ بلغت هذه الحوادث منتهاها إذ دخل القصر الملكى فى بلغراد عصبة من المتآمرين معظمهم من ضباط الجيش الصربى فى ليل ١١ يونيه وجروا الملك اسكندر أوبرينوفتش وزوجته المكروهة من مخبئها وقتلوهما شر قتلة . وعلى أن بطرس قره جورجفتش حفيد الرجل الذى قتل قبل ذلك بنحو قرن من الزمان لم يكن له ضلع مباشر فى المؤامرة فأنه استفاد منها وارتقى العرش باسم بطرس الأول . فهذه الجريمة الشنيعة والرضا الذى شمل المسئولين عنها أساء الى رؤوس أوربا المتوجة وجرح شعورها بالاستقامة فسحب معظم أصحاب التيجان ممثليهم من بلغراد دلالة على استهجانهم وظلت بريطانيا العظمى لاتجدد علاقاتها السياسية بصربيا ثلاث سنوات .

على أن الحكم الجديد أنعش الحياة الصربية انعاشاً بيناً على الرغم من عبوس أوربا له بادىء الرأى . فقد سادت فيها روح أكثر انطواء على الحرية والديمقراطية وتنشأت فى البلاد حركة وطنية قوية تمثلت فى نشاط اقتصادى جديد وفى الصحف والأدب وفى انتشار فكرة « صربيا الكبرى » . وكان بطرس الأكبر محبوباً شخصياً ، متفانيا فى مصلحة بلاده ، مشهورا بولائه وبساطته وهى الصفات التى يتحلى بها الجندى . تزوج من الأميرة زوركا ابنة نيقولا أمير

الجبل الأسود فكان هذا الزواج بادرة توثق العلاقات بين الدولتين السلافيتين ، وقضى الكثير من سنى نفيه فى الروسيا ، وخدم أخوه البرنس أرسين ضابطا فى الحرس الروسى، وتزوجت اختا زوجته من غراندوقين روسيين ، فكان كل هذا دليلا على أن صربيا ستميل بسياستها نحو الروسيا بارتقاء بطرس الأول عرشها فىسنة ١٩٠٣. وقد كان وعجل بهذا الميل مالقيه من التشجيع من عناصر الجامعة السلافية فى الروسيا وما سلكته النمسا والمجر من مسلك مثير .

وسرعان ما استبان الوزراء النمسويون فى شىء من القلق هذا النمو فى الروح القومية الصربية وفى الشعور بالميل نحو الروسيين . فاذا لم يصد هذا هدد سلامة أراضى هابسبورغ لأن معناه أن مملكة صربيا ستكون بمثابة مغناطيس خطر يجذب رعايا النمسا إلى حيث يؤلفون « صربيا الكبرى » فاذا تفككت الأمبراطورية التركية التى نخرها السوس أو جرت أزمة من الأزمات إلى نشوب الفتن القومية فى النمسا والمجر—كأن يموت الأمبراطور فرنسوا جوزيف — أو أعلنت حرب فى البلقان أو فى أوربا فسوف ينتظر من صربيا أن تحاول ضم أراض تقطنها كثرة من الصربيين . واذا فازت صربيا بالبوسنة فسوف تكون الخطوة التالية أن تشرع فى توحيد الكروات والدلماسيين والسلوفانيين والصرب القاطنين فى « بنات » جنوبى المجر، ومن شأن هذا أن يشجع القوميات الأخرى التى يحكمها آل هابسبورغ — كالرومانيين والتشك والسلوفاك—على الخروج عليهم، ومعنى هذا انتهاء النمسا .

من أجل هذا الخطر الذى كان يهدد المملكة الثنائية من ناحية القوميات المحكومة بها جعل الموظفون النمسويون يتخذون الاجراءات لخنق هذه الحركة النامية فى صربيا والتى ترمى إلى التحرر سياسياً واقتصادياً من نفوذ هابسبورغ . ولما كانت صربيا محرومة من منفذ مباشر إلى البحر فقد كانت خاضعة فى الواقع للنمسا والمجر كسوق لمحصولاتها الزراعية . فلكى تقوى

صربيا نفسها شرعت تفاوض بلغاريا فى سنة ١٩٠٥ فى اتحاد جمركى لكن النمسا تدخلت . وفى سنة ١٩٠٦ لما انتهت المعاهدة الجمركية بين النمسا وصربيا كان الشعور فى كلا البلدين من الهياج بحيث لم تتجدد المعاهدة . ومن ثم نشبت حرب جمركية لكنه بدلا من أن تفوز النمسا بسحق صربيا من الوجهة الاقتصادية حملتها على أن تبحث لها عن أسواق أخرى وخاصة فى المانيا وجعلت الصربيين ينشئون فى بلادهم مختلف الصناعات . وهكذا انقلبت محاولة النمسا فى إرهاب صربيا من الوجهة الاقتصادية حرباً عليها فبدلا من أن ترغمها على الميل بسياستها إليها نفرتها منها ، ودفعت بوزراء بطرس الأول أكثر مما اندفعوا إلى أحضان الروسيا بعد أن أوغرت صدورهم من ناحيتها ثم جعلتهم يزدادون إدراكا لحاجة بلادهم إلى منفذ اقتصادى مباشر إلى البحر كخط حديدى يصل بين صربيا وبين ميناء على الادرياتيك فى البانيا أو فى الجبل الأسود أو على بحر ايجه فى سلانيك .

روســـيا والبواغيز

فى غضون القرن التاسع عشر وخاصة عقب حوادث ١٨٧٨ جعلت الروسيا تنظر إلى إقفال السلطان للدردنيل فى وجه السفن الحربية الأجنبية كوسيلة قيمة لحماية الروسيا وعتاد لها . وقد ظل هذا الاعتبار إلى وقت نشوب الحرب العالمية قاعدة من قواعد السياسة الروسية فكانت الروسيا تصدف عن كل ما من شأنه إدخال أى تعديل على المعاهدات التى تحرم على سفن الدول العظمى الأخرى الدخول إلى البحر الأسود .

لكن المعاهدات التى كانت تحظر على السفن الحربية الروسية المرور من مضيق البوسفور والدردنيل كانت فى رأى الروسيا مسألة أخرى وقيوداً مذلة لا تتفق وهيبة الروسيا كدولة عظمى ، وكانت فى نظرها منافية لما كانت

تتطلع إليه منذ عهد بطرس الأكبر من الهيمنة على منفذ حر إلى البحر الأبيض المتوسط ، وعقبة خطيرة إيجابية تغل يدها إذا هي اشتبكت فى حرب كما وقع لها فى الحرب اليابانيـة الروسية إذ منعت من التصرف فى أسطول البحر الأسود فى حيثما كان أفيد لها وأجدى عليها . هذا إلى أن هذه المعاهدات والقيود كانت تحول فى حالة الاشتباك فى حرب مع تركيا دون تكبير الأسطول الروسى المرابط فى البحر الأسود وتمنع من الانشاء البحرى على شواطىء روسيا الجنوبية . أما زيادة هذا الانشاء فى بحر البلطيق أو تكبير الأسطول بشراء سفن حربية من انجلتره فأمر كان يتعذر عليها كما لاحظ القيصر فى كثير من الأسف فى يناير ١٩١٤ .

وهكذا أصبح فتح البواغيز للسفن الحربيـة الروسية غرضاً من أهم الاغراض التى سعى إليها الوزراء الروس فى عشرات السنوات التى سبقت الحرب العظمى مباشرة . بيد أن رعونة الوزراء الروس على شدتها لم تدفعهم إلى حد أن يدبروا الاستيلاء فى هذا السبيل على الآستانة فقد كانوا يميلون إلى التسليم بوجوب بقاء هذه المدينـــة فى يد السلطان ما دام للأمبراطورية العثمانية وجود، فان محاولة الاستيلاء عليها خليقة أن تصطدم بمعارضة من الدول العظمى لا تقوى عليهـا فضلا عن معارضة بلغاريا واليونان . هذا إلى أنه يجب أن لا يسمح بوقوع الآستانة تحت سيطرة أية دولة أخرى سواء أكانت هذه الدولة بلغاريا فى خلال حروب البلقان أو ألمانيـا يوم عين الجنرال ليمان فون ساندرس قائداً للفيلق التركى فى عاصمة السلطان كما سنبينه لك فيما بعد .

ومع ذلك فان بعض الوزراء الروسيين من ذوى الأطماع سرعان ما حملتهم المناسبات والظروف على التفكير سراً فى مشروع يقضى بأن تنزل بغتة وفى زمن السلم قوة تغتصب مرتفعات البوسفور المجاورة للآستانة . وكانت احدى هذه المناسبات فى شتاء سنة ١٨٩٦ — ١٨٩٧ إذ ظن المسيو نيليدوف سفير

الروسـيا فى الآستانة أن مذابح الأرمن المرعبة أثارت مشاعر أوربا على السلطان ونفرتها منه ومن الفوضى السائدة فى عاصمة ملكه، وهى فوضى كانت تلوح مؤاتية للروسيا إذ تتيح له فرصة حسنة للقيام بعمل جرىء تغتصب به مرتفعات البوسفور المطلة على الآستانة. فى النصف الأخير من سنة ١٨٩٦ قدم نيليدوف إلى سان بطرسبورغ لعرض خطته هذه فصادق عليها نيقولا الثانى ولو أنها كانت تهدد بأثارة حرب أوربية عامة وأقرها وزيرا الحربية والبحرية ورئيس مجلس الوزراء. لكنه لما عرضت هذه الخطة على السلطات العسكرية والبحرية لدرسها تبين لهم أنه ليكونن من المحال — حتى لو استعانوا بالكتمان الشديد — أن يحشدوا ويسيروا عدداً كبيراً من الجنود دون أن يلفتوا الأنظار فى انجلتره ويتعرضوا لمعارضتها. وهكذا عدل القيصر عن هذه الخطة فى النهاية بخاصة بعد أن عارض فيها بعض ذوى النفوذ لأسباب اقتصادية وسياسية وأدبية.

إرجاء المشكلة البلقانية بين ١٨٩٧، ١٩٠٧

وزار الامبراطور فرنسوا جوزيف القيصر نيقولا الثانى فى سان بطرسبورغ عقيب العدول عن مشروع نيليدوف فجرت بين العاهلين أحاديث ودية أسفرت عن اتفاق ذى شأن بين النمسا والروسيا على مسائل البلقان. وكانت الروسـيا فى ذلك الحين قد نشطت الى الاهتمام بسياسة التوغل الاقتصادى والسياسى فى الشرق الاقصى فكانت تحب أن تعفى من تعقيدات يمكن أن تحدث فى البلقان وهكذا تبادل وزيرا الخارجية النمسوية والروسية فى ربيع سـنة ١٨٩٧ عقب زيارة فرنسوا جوزيف مذكرات حبية تحتفظ بالحالة الراهنة فى البلقان وتؤكد نيات الطرفين فى السير على « سياسة يحدوها الوئام التام » فاحتفظت النمسا بحقوقها فى البوسنة والهرسك وأبدت رغبتها

فى إنشاء دولة مستقلة فى البانيا واتفق على ألا تعدل حالة الاستانة والبواغيز فى أى تدبير تعقده الروسيا والنمسا على انفراد . وقد قيل إن هذا الاتفاق وضع المشكلة البلقانية « فى الثلاجة » وأرجأ متاعبها إلى المستقبل وبذا زال التوتر الذى كان يلابس أغراض الروسيا والنمسا المتنافستين بعض الشىء وظل فى الواقع كذلك عشر سنوات .

على أنه إذا كان القيصر ووزراؤه قد تحدثوا عن « بورت أرثر » فقد كانوا يفكرون فى نفس الوقت فى الآستانة . فلقد تحدث مورافييف وزير الخارجية الروسية فى سنة ١٨٩٩ الى السفير الالمانى وقد أقلقه ازدياد النشاط الألمانى فى تركيا بسرعة وأزعجه ما يمكن أن يكون لهذا من الأثر الطيب فى صحة « الرجل المريض » فذكرله فى خشونة « حق روسيا وحدها فى الآستانة » وزاد على ذلك قوله : « إن حكومة القيصر يجب أن تسهر الآن على ألا يكون لدولة أخرى سيطرة على البوسفور . » وعندئذ حاول أن يخدع ألمانيا بحملها على إمضاء اتفاق كتابى يضمن البوسفور للروسيا وهدد بأن يتفاهم مع انجلتره فلم تحفل به ألمانيا .

وفى سنة ١٩٠٠ وضع مورا فييف مذكرة سرية مسهبة لتبحثها السلطات العسكرية والبحرية، وفيها يحض على الاستعداد للاستيلاء على شواطىء البوسفور فى أية لحظة وعلى العمل على منع السلطان من القيام بأى شىء يمكن أن يقوى مركزه فى البواغيز .

وفى ربيع سنة ١٩٠٤ جعل ايزفولسكى الذى كان قد نقل من طوكيو الى كوبنهاجن ، يفكر فى احداث تغيير كبير فى السياسة الروسية بالعمل على فض النزاع القائم من قديم بين الروسيا وانجلتره على المسائل الأسيوية وعقد اتفاق ودى معها يمكن الروسيا من فتح البواغيز بسفنها الحربية . وكانت أحاديثه مع الملك إدوارد السابع الذى صرح له فى احدها بأن إقفال البواغيز

ليس « مطلقا وإلى الأبد » لكن الرأى البريطانى العام يعارض فى الآونة الراهنة كل المعارضة فى فتح البواغيز حتى ليتعذر عليه (على الملك) أن يفعل شيئا فى الوقت الحاضر على غير مشيئته وهو ما لا يريده أيضا .

وفى سنة ١٩٠٧ بينما كانت المفاوضات النهائية تدور لعقد اتفاق انجليزى روسى سعى ايزفولسكى من جديد لتحقيق رجائه فى فتح البواغيز لكن السير ادوارد غراى نظراً للرأى البريطانى العام ولأن للدول الحق فى أن تستشار فى أى تعديل يطلب اجراؤه فى المعاهدات المتعلقة بالبواغيز لم يشأ أن يذكر شىء ما عن البوسفور والدردنيل فى الاتفاقية الانجليزية الروسية . وهكذا أخفق ايزفولسكى فى حمل انجلتره على العدول عن موقفها التقليدى فقرر أن يولى وجهه شطر البارون ايرنتال ليسعى عنده الى حل لمسألة البواغيز بالتعاون مع النمسا .

مساومة بخلاو فى سبتمبر ١٩٠٨

فى سنة ١٩٠٦ انتقلت إدارة الشئون الخارجية فى الروسيا وفى النمسا الى أيدى رجلين كانا أكثر عدوانا وأبعد مطامع ممن سلفوهما . ففى سان بطرسبورغ اسكندر ايزفولسكى ، رجل فطن ، داهية ، متكبر ينتمى الى نبلاء الأقاليم لكنه معروف بأعجابه الشديد بمبادىء الأحرار البريطانيين ، وفى فينا البارون ايرنتال همام ، طموح ، ارستوقراطى من ذلك النمط الذى يلقى فى بلاط الملوك . كلاهما مغامر سياسى مستعد للصيد فى الماء العكر لأرضاء مطامعه ولو قلبت المعاهدات رأسا على عقب وتعرض للخطر سلام أوربا .

فلبضعة أيام خلت على امضاء الروسيا لاتفاقية سنة ١٩٠٧ مع انجلتره واستراحتها بهذا من خطر المشاكل فى الشرق الأقصى زار ايزفولسكى فينا ، فأنعم عليه بالصليب الأكبر من نشان سان اصطفان وتشرف بمقابلة

الأمبراطور فرانسوا جوزيف ثم جرى له حديث طويل مع ايرنتال . فأسر اليه على سبيل التلبيح انه ينوى أن يحل مسألة البواغيز على الصورة التى تريدها الروسيا ، وهذا حقيق ، وأكد له بصفة خاصة انه لم نتحدث فى هذا الشأن الى الأنجليز، وهذا غير حقيق .

فشكر له ايرنتال هذه الثقة لكنه اتبع نصيحة بسمرك فيما مضى من الزمان وكانت تقضى بالتحفظ مع الروسيا حتى تظهر يدها وتفصح عن نياتها فسوّف معه ولم يتورط فى الجواب . وكان كل ما أبداه ان مسألة البوغاز مشكلة عسيرة وأنه اذا فتح بابها تعين علي النمسا أن تحدد موقفها ثم قال .

« وانى أرجوك أن تحيطنى علما بالمسألة قبل أن يؤون الأوان لتنفيذ خطط الروسيا بوقت كاف وهو عين ما أشعر به من فرض علىّ أن أبلغ الحكومة الروسية إياه اذا اتنوت النمسا والمجر يوما أن تضم البوسنة والهرسك » .

ففى فينا إذن وبهذا الحديث الذى دار فى سبتمبر ١٩٠٧ بين ايزفولسكى وايرنتال كانت دلائل المساومة التى جرت بين الاثنين فى بوخلاو بعد ذلك بسنه . والظاهر ان ايزفولسكى لم يشرع مباشرة فى خططه ولا يبعد أن يكون ذلك لما أبدى ايرنتال من تحفظ ولما كان يعرفه عن موقف انجلتره فى هذا الصدد . لكنه بعد هذا ببضعة أشهر وبعد أن ألقى ايرنتال « قنبلة تحت قدميه » بأعلانه رغبة النمسا فى مد سكة حديدية من سيراجيفو الى سيتروفتنا لتتصل بسكك مقدونيا واليونان الحديدية عاودته فكرة نيليدوف فى الألتجاء فى تحقيق رسالة روسيا التاريخية الى القوة لا الى السياسة . فعقد مجلس الوزراء الروسى جلسة سرية فى ٣ فبراير ١٩٠٨ أشار فيها ايزفولسكى الى ان الروسيا « سوف تخاطر بكل ما جنته من ثمرة مجهوداتها الطويلة التى استغرقت قرونا وتصبح دولة من الدرجة الثانية فلا تعود تقوم بدورها كدولة عظمى » اذا هى مضت فى سياستها السلبية الدفاعية التى اختطتها فى سنة ١٨٩٧ وهى إهمال

المسألة البلقانية مؤقتا . فتلت ذلك مناقشة أجملها ستوليين رئيس الوزارة بقوله انه يجب ان لا يعول ايزفولسكى على تأييد المجلس لسياسة عدوانية تنطوى على المغامرة . .

وإذ عجز ايزفولسكى عن الفوز بتأييد اجماعى لسياسته القاضية باتخاذ اجراءات عسكرية حول وجهه شطر ايرنتال والنمسا ليحقق بالوسائل السياسية جانبا متواضعا من رسالة روسيا التاريخية وهو فتح البواغيز للسفن الحربية الروسية فى المستقبل .

وقد كان ايرنتال من جانبه يفكر سرا من أشهر فى مناسبة تحول احتلال البوسنة والهرسك الى تملك تام نظرا للمصاعب الأدارية وتزايد الخطر من دعاية « صربيا الكبرى » . . فأنه على الرغم من كثرة ما أداه رجال هابسبورغ اثناء الاحتلال فى سبيل تحسين الأحوال المادية فى البوسنة والهرسك بانشاء الطرق والمدارس وتقرير النظام كانت ادارتهم محلا للانتقاد الحق فى كثير من الشئون . فلما نشبت الثورة التركية ازدادت الأخطار الأدارية والثورية وخشيت النمسا ان يطالب رجال تركيا الفتاة — وكانوا قد دعوا الى انعقاد برلمان ديموقراطى للدولة العلية بأسرها — بأن تمثل البوسنة فى هذا البرلمان فأمل ايرنتال ان يضع بضم البوسنة والهرسك دفعة واحدة حدا لأى شك فى ان هذين الأقليمين سيصبحان ملكا للنمسا والمجر .

فثورة تركيا الفجائية فى سنة ١٩٠٨ وما كان يخشى أن يترتب عليها من احتمالات لاسبيل الى التأكد منها لاح لكل من ايزفولسكى وايرنتال مؤاتيا لمساومة مفيدة للجانبين على حساب تركيا . فقد يصبح فى مكنة الروسيا تسوية « مسألة البواغيز » بالحصول على حق مرور السفن الحربية الروسية من البوسفور والدردنيل ، ويصير فى استطاعة النمسا تقوية مركزها فى البوسنة والهرسك بتحويل الأحتلال الذى استمتعت به ثلاثين سنة الى ضم مباشر .

هذا هو جوهر المذكرة التى بعث بها ايزفولسكى الى ايرنتال فى ٢ يولية ١٩٠٨

فيما يتصل بالمفاوضات المتعلقـــة بمشروعى سكتى السنجق والدانوب أدرياتيك الحـديديتين . وقد اغتبط ايرنتال بمقترح ايزفولسكى الذى كان يوافق خططه هو كل الموافقة . ولكى يبرر تفاصيل هذه المساومة دعا وزير خارجية الروسيا الى الاجتماع به فى قصر الكونت برشتولد فى بوخلاو من أعمال موارفيا .

ولما كان حديث ايزفولسكى وايرنتال فى بوخلاو فى ١٥ سبتمبر ١٩٠٨ لم يشهده غيرهما ولم تدون به اتفاقات معينة فقد تناقضت الأقوال فى شأنه بعد وقوعه ببضعة أسابيع لما لم تسفر المساومة عما كان يتوقع منها . وقد أعلن ايزفولسكى أن ايرنتال غشـه وأساء تأويل كلامه . لكن الوقائع يستطاع سردها بدقةعظيمة مما أفضى به كل وزير الى فريق ثالث . فقد وافق ايزفولسكى على أن تضم النمسا البوسنه والهرسك ووافق ايرنتال على فتح البواغيز للسفن الحربية الروسـية . كذلك وعد ايرنتال بالعدول عن مشروع سكة السنجق الحديدية وعن كل نية لمد نفوذ النمسا صوب سالونيك وأن يسحب الحاميات النمسوية العسكريه من سنجق نوفى بازار . ولمـا كانت هذه التغييرات تعدل شروطا مهمة فى معاهدة برلين فقد رأى ايزفولسكى أن يبرمها مؤتمر من الدول التى وقعت على المعـاهدة . والظاهر أن ايرنتال لم يعارض فى هذا إذ ذاك . وقد تناول البحث نقطا أقل من هذه أهمية واتفق عليهـا وهى الغاء حقوق النمسا على شاطىء الجبل الأسود وضم كريت لليونان والموافقة على استقلال بلغاريا اذا ما قرر الأمير فرديناند نهائيـاً أن ينادى بنفسه ملكا . والموضوع الهام الوحيد الذى لم يعين والذى نشأ عنه خلاف حاد لا آخر له هو التاريخ الذى كان ينبغى أن تحدث فيه هذه التغييرات وتعلن . والظاهر أن ايزفولسكى كان يعتقد أن هذه المساومة ستصادفها بعض المصاعب الجدية ولم يكن يتوقع أن يقدم ايرنتال على اجراءات معينة قبل أن تثبت خلاصة محادثات بوخلا على الورق .

ولا يبعد أن ايرنتال لم يكن قد صمم فى بوخلاو على ما فعل . لكنه فى ٢٦ سبتمبر صحت عزيمته فيما يلوح على أن يعجل بالعمل إذ بعث الى بيلوف بكتاب مستفيض يبلغه فيه ما تم عليه الاتفاق فى بوخلاو ويسوغ ما قام به لكن دون أن يعين أى موعد للضم . وفى ٢٩ سبتمبر أرسلت الى سفراء النمسا فى الخارج خطابات شخصية من فرنسوا جوزيف لتقدم فى ٥ أكتوبر الى رؤساء الدول الكبرى . وفى هذه الخطابات أنه سيعلن ضم البوسنة والهرسك فى ٧ أكتوبر .

فى تلك الأثناء كان ايزفولسكى يطوف فى أوربا على مهله ليجس نبض الدول فى مساومة بوخلاو وليحصل على موافقتهن عليها غير حاسب حسابا لامكان تعجيل ايرنتال بمواجهته بأمر واقع . ففى ٢٦ سبتمبر قابل وزير خارجية ألمانيا الهرشون وأكد له المتاعب التى ينتظر أن تثيرها صربيا مرتئيا أن من الضرورى أن يقر مؤتمر أوربى هذه الاتفاقات الجديدة . فأصغى اليه شون ثم أبدى أن ألمانيا تتوقع بعض الخدمات فى مقابل الموافقة على فتح البواغيز . وفى ٢٩ سبتمبر و ٣٠ منه أفضى ايزفولسكى فى ديزيو الى تيتونى بسر المسألة وكان هذا أول ما اتصل به بصفة معينة عن موضوع التغييرات المقبلة فتألم الوزير الأيطالى وبعث رأسا إلى فينا يناشدها تأجيل الضم فلم يلق آذنا صاغية ، ودهمه مجرى الحوادث . ومع أن تيتونى كان ساخطا على خطط ايرنتال فى البلقان ناقما عليه صمته فى صددها ، فأنه كان راغبا فى ارضاء مطامع ايزفولسكى فى مسألة البواغيز مقابل تسامح الروسيا مع ايطاليا فى شأن الاستيلاء فى المستقبل على طرابلس . وقد نوه فى البلاغ الذى وزع على الصحف عن حديث ديزيو وفى الخطبة التى ألقاها فى البرلمان فى ٤ ديسمبر ١٩٠٨ باتفاق الروسيا وايطاليا التام فى الرأى . الأمر الذى أثبت كتابة بعد ذلك بثلاثة عشر شهرا فى اتفاق راكونيجى المعقود فى اكتوبر ١٩٠٩ .

وبينما كان ايزفولسكى مستقلا القطار إلى باريس اشترى فى مو صحيفة لم يكد يطلع عليها حتى أزعجه ما ورد فيها من الدلائل على أن ايرنتال والبرنس فرديناند امير بلغاريا على وشك أن ينفذا جزءاً من الخطط التى بحث فيها فى بوخلاو ، وقد أكد هـــذا النبأ خطاب تسلمه من ايرنتال على أثر وصوله إلى باريس

الازمة البوسنوية فى ١٩٠٨—١٩٠٩

فأما فى صربيا فقد أثارت هذه الأنباء سخطاً وانفعالا عظيمين ، وأنشأت الصحف تصدر الملاحق منحية باللائمة الشديدة على هذا الخرق لمعاهدة برلين ، مطالبة بالاستعداد للجهاد ضد النمسا فآما حياة أو موت واقترض بعض الوزراء الصربيين أن الحرب واقعة لامحالة ودعى مجلس النواب الى الانعقاد على عجل . وأجاز المجلس اعتمادات للحرب وأعدت معدات التعبئة ، وشكلت عصابات مسلحة وعصابات الكوميتيجى المشهورة » وأسس بعض كبار المواطنين جمعية نارودنا أودبرانا (الدفاع الوطنى) لمنع ضم البوسنة والهرسك إلى النمسا، وبادر الأمير جورج قره جورجفتش بالتوجه إلى الروسيا ليناشد القيصر المعونة ، وتبعه باشتش على عجل ، وذهب رئيس الوزارة الصربية ووزير خارجيتها يطوفان بعواصم أوربا استمدادا للمساعدة على منع ايرنتال من الاستيلاء على هذين الاقليمين وهما اللذان كانا يعتبران قلب المملكة السلافية الجنوبية التى يطمح إلى إنشائها فى المستقبل .

لكنه بينما كان الوزيران الصربيان يرفعان عقيرتهما بالاحتجاج فى نفس على خرق معاهدة برلين بهذا الشكل السيء كانا فى نفس آخر يقترحان منح « الاستقلال الذاتى » للبوسنة والهرسك ويطلبان « تعويضاً أرضياً » لمملكتهما . فكانا يحضان على تقسيم السنجق بين صربيا والجبل الأسود

إذ يصل هذا ما بين البلدين السلافيين بحدود مشتركة ويقيم حاجزاً فى وجه النمسا يحول دون توغلها جنوباً إلى أبعد من ذلك . وكان هذا جزءاً من المنطقة التى يراد أن تمتد فيها سكة حديد الدانوب والادرياتيك لتحصل صربيا على منفذ مباشر على الادرياتيك وتقطع بهذا الخط الحديدى الذى يريد ايرنتال مده إلى سالونيك فماذا عسى أن تفعل الدول بصربيا ؟ وخاصة ماذا تنوى الروسيا عمله وهى حامية السلاف ؟

لقد كان ايزفولسكى إذ ذاك فى مأزق . كان يخشى أن يكون ايرنتال على وشك أن يفوز بمزايا نصف مساومة بوخلاو قبل أن يحصل هو على موافقة فرنسا وانجلتره على النصف الخاص بروسيا . ولذا لم يشأ أن يثير الصربيون الاضطراب قبل أن يفوز بالبواغيز فطلب إليهم أن يلتزموا الهدوء فى الآونة الراهنة وأن ينتظروا مؤتمراً تعقده الدول .

لكن ايزفولسكى سرعان ما استبان أنه لا يجد فى باريس عوناً على مشروع فتح الدردنيل . وعندما عبر المانش ألفى انجلتره لا تزال معارضة على الرغم مما كان يتوقعه من اتفاق ١٩٠٧ الودى من توثق العلاقات وزاد همه أن السير ادوارد غراى أخبره فى كياسة أن طلب فتح الدردنيل «عدل ومعقول» ولا يعارضه « مبدئياً » على أن يكون هذا الفتح « على قدم المساواة التامة للجميع » وفى جملتهم انجلتره . أما مشروع ايزفولسكى القاضى بطلب فتح البواغيز للسفن الروسية الحربية وحدها دون سفن الدول العظمى الأخرى فكان يعارضه غراى كل المعارضة . وقد حاول ايزفولسكى عبثاً أن يخيف غراى لحمله على قبول اقتراحه بالتلميح إليه بأن الرفض قد يؤدى إلى فصم عرى الوفاق الودى فقال : «ان الآونة الراهنة آونة عصيبة فهى إما أن توطد العلاقات الطيبة بين انجلتره والروسيا وتقويها وإما أن تقلبها رأساً على عقب . ومركزه هو فى خطر فهو مرتبط كل الارتباط بسياسة حسن التفاهم مع انجلتره — تلك السياسة التى دافع عنها ضد كل معارضة » .

وجعل ايزفولسكى إذ ذاك يفقـد كل أمل فى الوصول الى فتح البواغيز للسفن الروسية الحرتية برغم كل شىء . فأذا كان لم يستطع ضمان نصيبه فى فى مساومة بوخلاو فلعله لا يزال من الممكن هزيمة ايرنتال بالأصرار على أن تعرض مسألة الضم على مؤتمر من الدول الموقعة فاذا لم ينجح فى هذا فسوف يكون فشله هزيمة سياسية مذلة وضياع هيبته الشخصية فى صورة مؤلمة . ولقد جعل أنصار الجامعة السلافية ينتقدونه فى الروسيا فى حنق ومرارة لأن ايرنتال خدعه بسماحه للبرنس فردنياند بتأكيد استقلاله بنفسه بدلا من تقبله من يد القيصر ، وخاصة بتضحيته بسلافيي البوسنة الارثوذكس على مذبح سيادة هابسبورغ الرومانيـة . حتى أن أحد سفرائه لم يتردد فى استنكار حماقة رئيسه إذ أثار مسألة البواغيز وذهب يتسكع فى أوربا بعد مساومة بوخلاو بدلا من أن يعود الى الروسيا . وإذن فهذه المسألة يصح أن تسقط ايزفولسكى من منصبه .

لذا أخذ ايزفولسكى نظرا لضعف مركزه فى بلاده وفشله فى باريس ولندن يزعم للصربيين انه لم يصادق أبدا على ضم النمسا للبوسنة ، وانه حين كان فى لندن « لم يخف غيظه من النمسا واحتج بشدة على التأكيد بأنه وافق على الضم » . وصرح بأنه سيفعل كل شىء لحماية المصالح الصربية والحصول على تعويض مما أصابها . ووقف ببرلين فى طريقه الى بلاده عائدا من باريس ولندن فجعل يستنكر عمل النمسا فى أشد من لهجته السابقة « وأنحى باللائمة على النمسا والمجر التى فقدت — فى رأيه — ثقة الروسيا والدول الغربيه وأعرب عن اعتقاده وأمله فى الانتقام منها فى أبشع صورة جزاء ما اقترفته » لـكنه وجد فى برلين أن ألمانيا تؤيد حليفتها النمسوية تأييدا قويا فى رفضها عرض مسألة الضم على مؤتمر مالم يتفق مقدما على قراراته وفى جملتهـا الأعتراف بالضم . فأزاء هذه المعارضة بات يخشى أن لا يستطيع هزيمة النمسا دون تعريض سلام أوربا للخطر ، وهو ماكانت الروسيا فيما يعلم غير مستعدة له

بتاتا . ولذا نصح للصربيين بتجنب الحرب فى الآونة الراهنة لكنه أسر اليهم انه حتى لو سمح للضم بأن يتقرر فلن تكون هذه بالتسوية النهائية .

فى تلك الأثناء كان الهياج فى صربيا وبين السلافيين فى البوسنة وكرواتيا يزداد فتعددت مظاهر التحدى لآل هابسبورغ وضاعفت النمسا من جانبها اجراءات القمع وجعلت تقبض جملة على المهيجين ومن تشتبه فى انهم خونة . وتفاقمت الحال فى ديسمبر ١٩٠٨ فى البوسنة وصربيا وباتت تهدد النمسا الى درجة أنه سمح لكونراد رئيس هيئة أركان الحرب بنوع غير ظاهر من التعبئة سيرت على مقتضاه الجنود النمسويون الى الحدود الصربية دون أن تتعطل المواصلات المعتاده فى وقت السلم على السكك الحديدية . وقد هددت هذه الحالة بحرب محلية يسهل فيما بعد أن تقلب الى حرب أوربية عامة . بيد أن الروسيا رغبت فى تجنب الحرب إذ ذاك لأنها لم تكن مستعدة لمثل هذه الحرب بتاتا ولم تكن لتستطيع مد يد المعونة الحربية الى صربيا . هذا الى أنها لم تكن تعتمد على حليفتها فرنسا لرغبة هذه عن الأنسياق الى حرب مع ألمانيا على نزاع بلقانى . ولذا اضطرت الروسيا الى المضى فى النصح للصربيين بالرضوخ فى الوقت الحاضر والثقة بالمستقبل .

وفيما كانت الحالة على الحدود الصربية تستفحل والدول ، برغم نشاطها الى تبادل الرسائل ، لا تصل الى حل تقدمت ألمانيا فى آخر الأمر باقتراح للمحافظة على سلام أوربا يساعد ايزفولسكى على التخلص من ورطته ويرضى النمسا فى الوقت نفسه .

حل ألمانيا للازمة

لقد طالما قيل ان ألمانيا حرضت ايرنتال على ضم البوسنة والهرسك خدمة لمصالحها فى خط بغداد الحديدى ومرافقها الاستعمارية . لكن قولا كهذا

لا أثر له من الصحة . فأن ألمانيا كما هو الواقع لم تخطرها حليفتها فى حينه وفى صورة جلية بما كانت تنتويه مما أدى الى أنهـا لم تجد فرصة للتدخل وكبح حليفتها الا بعد فوات الأوان .

فأنه لما كتب ايرنتال الى بيلوف فى ٢٦ سبتمبر عن مساومة بوخلاو كان ولاة الأمور الألمان مشتتين هنا وهنا فى مصايفهم المختلفة . فكان بيلوف فى فيللاه على ساحل بحر الشمال وشون وزير الخارجية فى التيرول البفارى والامبراطور فى بروسيا الشرقية فكتاب ايرنتال المؤرخ فى ٢٦ سبتمبر ظل يتجول من نوردرنى الى رومنتن ويضيع الوقت فى تجواله حتى إذا بلغ الأمبراطور وعلم منه ما تنتويه النمسا كان يوم الضم نفسه قد حل . وقد حنق لهذا الكتاب حنقا شديدا ولم يكن حنقه على أنه أبقى هـذا الزمن الطويل على جهل بالموضوع فحسب بل كان أيضاً على عمل النمسـا نفسه ، فقد عده عدوانا على تركيا ليس ما يبرره ، فضلا عن اضراره بنفوذ ألمانيا ضررا بليغا وتهديده لسكة بغداد الحديدية وإثارته الريبة فى انجلتره نحو دولتى الوسط ، وقد كان الأمبراطور يخشى أن يكون عمل النمسا بداية تقسيم تركيا وأن يفضى الى حرب أوربية فقال « إنه لو أعلن السلطان الحرب فى ضيقه ورفع فى الآستانه علم الجهاد الاخضر لما لمته » « والنمسا بسياسة كهذه تدفعنا الى معارضة الروسيا معارضة تنطوى على الاخطار » هذا الى خشيته أن يعتقد الجميع أن الضم كان بموافقته إذا هو لم يقف فى وجهه . وقد كان من رأى البارون مارشال سفيره فى الآستانة استنكاره حتى ولو أدى هـذا الاستنكار الى هدم التحالف مع النمسا .

على ان بيلوف كان يختلف مع مولاه فكان يعتقد أن من واجب ألمانيا تأييد النمسا فى البلقان حتى لا تضعف المحالفة الثلاثية وكان يرى أن على ألمانيا أن تأخذ بيد النمسا فى الاجراء الذى اتخذته . واذا كان من حق ألمانيا أن تغضب منها لأنها لم تستشرها من قبل فليس بنافع شيئاً أن تحتج الآن . وأخيراً

أخذ الأمبراطور برأى بيلوف ، وأبلغ هذا فينا على الأثر قوله : « ان لحليفتنا أن تعتمد علينا اذا حدثت متاعب أو تعقدت الحالة وان على النمسا أن تقرر ما يجب عمله فى المسألة الصربية »

ودخل ايرنتال فى مفاوضات مع رجال تركيا الفتاة سعياً وراء إرضائهم بعد أن أعلن ضم البوسنة والهرسك وكانوا كالصربيين قد رفعوا عقيرتهم بالاحتجاج بادئ الرأى على خرق معاهدة برلين وحشدوا الجيوش وشرعوا فى مقاطعة البضائع النمسوية، لكنهم ماعتموا أن اقتنعوا بأنه مامن دولة أوربية ستعمد بالفعل إلى الأخذ بيدهم والانتصار بالسلاح لهم ، فقرروا آخر الأمر فى ٢٦ فبراير ١٩٠٩ بعد الذى شهدوه من مظاهرة ألمانيا القوية للنمسا أن يقبلوا ما عرضه النمسويون فى مقابل « فقدان بعض أملاك التاج » وهو مليونان ونصف مليون من الجنيهات التركية تكون بمثابة عوض من التنزل عن السيادة الاسمية على الاقليمين المضمومين .

بيد أن قبول تركيا للامر الواقع لم يسو المسألة بل زاد فى مرارة الصربيين وامتعاضهم . وأبرقت الدول العظمى فى غضون الأسابيع التى تلت اتفاق النمسا مع تركيا أخذاً وردا تحاول التوفيق بين وعد ازفولسكى للصربيين بوجوب عقد مؤتمر ورفض ايرنتال المتواصل عرض مسألة الضم على مؤتمر سعيا وراء تعديله . وأخيراً بعد أن لم تصل الدول الى حل تقدمت ألمانيا باقتراح انفرجت به الحالة بعد ضيقها فقد اقترحت على الروسيا فى ١٤ مارس بصفة سرية أن تتوسط بينها وبين النمسا . وذلك أن تطلب المانيا الى النمسا دعوة الدول الى التصديق رسميا على الاتفاق النمسوى التركى بتبادل مذكرات لهذا الغرض تنطوى على الغاء المادة ٢٥ من معاهدة برلين على شريطة ان تتعهد الروسيا مقدما بالتصديق كذلك اذا مادعتها النمسا الى هذا الأمر

وكان لهذا الاقتراح ثلاث فوائد : حصول النمسا على اعتراف الدول بالتغير الطارىء على مركز البوسنة والهرسك وتجريد صربيا من كل حجة

قانونية وأمل فى قلب هذا الأمر الواقع وأخيراً ارضاء « الوفاق الثلاثى » باجابته الى ما يطلب من وجوب اعتراف كافة الدول الموقعة على معاهدة من المعاهدات رسمياً بكل تغيير يطرأ عليها ليصبح شرعياً . وقد قدر ايزفولسكى هذا الاقتراح ومال الى الأخذ به لكنه كان لا يزال متردداً فى اعطاء جوابه النهائى لأنه كان لا يزال يأمل عقد المؤتمر وتجنب هزيمة سياسية أخرى . وكان ميله الى قبول المقترح الألمانى يرجع من أن مجلس الوزراء الروسى كان قد قرر فى ١٧ مارس أن الروسيا غير مستعدة مطلقاً لمساعدة صربيا بقوة السلاح ، كما يرجع الى ما لمح به ايرنتال من أن النمسا قد تنشر الوثائق الخاصة بمساومة بوخلاو فتثبت بذلك أن ما كان ايزفولسكى يذيعه فى كل مكان عن أصل المسألة البوسنوية لم يكن صحيحا . وقد رجا ايزفولسكى بيلوف على أثر هذا التلميح أن يصرف ايرنتال عن مثل هذا النشر وقامت ألمانيا بما طلب منها مبدية للنمسا أنه خير لها أن تحتفظ بهذه « الورقة الرابحة » ما أمكن . وأبدى ايرنتال ارتياحه الى قبول اقتراح ألمانيا على شريطة أن تصرح صربيا رسميا بأن ضم البوسنة لم يخرق ما لها من الحقوق وتتعهد بالعدول فى المستقبل عن موقف المعارضة والاحتجاج

فى تلك الأثناء كانت النمسا تجيش بخلاف داخلى ففريق يرى السلم مع صربيا وآخر يرى محاربتها . فقد عاد كونراد رئيس هيئة أركان الحرب يحض على أن تنتهز مملكة هابسبورغ هذه اللحظة المؤاتية لحرب « لا مفر منها » مع صربيا « لأن هذا الثعبان الصغير الخطر » يجب أن يسحق فى « حرب مانعة » كيما يصبح فى المستقبل عاجزاً عن الضرر . وكانت حجته فى ذلك أن الروسيا وايطاليا ليستا مستعدتين للحرب استعداداً كافياً وأن رومانيا لا تزال موالية وتركيا راضية . وفرنسا وانجلترة قد لا يعدو الأمر معهما الاستنكار دون التدخل . كان يرى أن هذه الفرصة لن تعود وأن الأخلق أن تنتهز لمناقشة صربيا الحساب ودفع خطر « صربيا الكبرى » إذ المنتظر أن يتم تنظيم

الروسيا وايطاليا فى المستقبل من جديد وتزداد جيوشهما . فاذا لم تنشب الحرب الآن ونشبت بعدئذ أصبح على النمسا أن تحارب فى ثلاثة ميادين . لكن ايرنتال والامبراطور فرنسوا جوزيف كانا من الجهة الأخرى ميالين للسلام وان كان بيلوف قد خشى أن يلينا يوماً لضغط كونراد . وقد حدث بالفعل فى ١٥ مارس أن نصح ايرنتال لفرنسوا جوزيف بالموافقة على دعوة جنود أخرى وتوجيهها سراً الى الحدود الصربية . ولذا كانت الحالة عصيبة . وقد كان بيلوف يعتقد أن من الضرورى للحيلولة دون وقوع الحرب بين النمسا وصربيا أن يضغط باقتراحه الخاص بالتوسط ويحصل على رد نهائى من ايزفولسكى . ولذا أرسل فى يوم ٢١ مارس تعليمات بهذا المعنى الى السفير الألمانى فى سان بطرسبورغ وقد جاء فيها :

« قل للمسيو ايزفولسكى اننا علمنا مع الارتياح بتسليمه بالروح الودية التى أملت اقتراحنا وأنه يميل الى الأخذ به . . . واننا ننتظر أن يجيبنا بنعم أو لا . ولذا سنعتبر كل رد مشروط أو غامض أو ينطوى على الروغان بمثابة رفض وعندئذ ننسحب وندع الأمور تجرى فى أعنتها ، فتقع مسئولية الحوادث المقبلة على عاتق ايزفولسكى وحده بعد أن نكون قد بذلنا مجهوداً صادقاً لنساعده على جلاء الحالة بطريقة يسعه قبولها . »

بهذا فهم ايزفولسكى انه « مخير بين أمرين » إما تسوية مسألة الضم عاجلا بتبادل المذكرات واما أن تغزى صربيا . وقد استشار القيصر وفى اليوم التلى أعطى رده رسمياً بالايجاب المطلوب . وكان القيصر قد ابرق الى الامبراطور يقول إنه مغتبط كل الاغتباط بأن اقتراح المانيا قد جعل التسوية السلمية ممكنة .

هذه هى الحوادث التى سرعان ما شوهت فانقلبت أسطورة تزعم ان المانيا هددت الروسيا بالقوة واذلتها بانذار نهائى . وقد استغلت الصحف الروسية هذه الأسطورة واذاعها فى انجلتره السير ارثر نيكولصن واستخدمها ايزفولسكى وسيلة لتلمس العذر لنفسه حيال منتقديه فى الروسيا ، مع ان السير

ادوارد غراى كان قد تقدم فى تلك الأثناء بصيغة للتوسط تماثل صيغة المانيا فخاطب النمسا بلغة تكاد ان تكون اللغة التى خاطب بها بيلوف الروسيا قائلا : « فاذا اخفق هذا فسينسحب ويدع الأمور تجرى مجراها . »

وبعد ان قبلت الروسيا مقترح المانيا حذت انجلتره وفرنسا وايطاليا حذوها على الأثر . وتبادلت الدول المذكرات بناء على دعوة النمسا وصدقت مؤخراً على ما صدر من جانب ايرنتال وحده إذ ألغى مادة خطيرة فى معاهدة اوربية .

على انه قبل ان يصل الى فينا نبأ تسليم الروسيا او على الرغم من هذا النبأ كان حزب الحرب قد اصبحت له اليد العليا فقرر مجلس الوزراء فى ٢٩ مارس « التعبئة الصفراء » او التعبئة حرف « ب » (بلقان) . وكان هذا يستلزم التعبئة الكاملة لخمسة فيالق من خمسة عشر فيلقاً كانت وقتذاك تؤلف الجيش النمسوى المجرى . وقد غادر كونراد مجلس الوزراء وهو مقتنع بأن ما طالما حض عليه من مناقشة صربيا الحساب على وشك ان يقع اخيراً .

لكن صربيا عبأت أخيراً بتحذير الروسيا إياها من الدخول فى حرب فى الوقت الحاضر ونصحها لها بأن تثق بالمستقبل . فقررت فى آخر لحظة أن ترضخ لمشورة الدول وأعلنت فى ٣١ مارس ١٩٠٩ فى فينا رسمياً ذلك التصريح الذى كان قد اتفق عليه ايرنتال مع سفير انجلتره فى فينا * فسرحت الجيوش الصربية والنمسوية فى خلال بضعة الأسابيع التالية وانفرجت بذلك أزمة الضم . لكننا سنرى فيما بعد كيف أن الصربيين بتشجيع الروسيا لم يوفوا بتعهداتهم التى أرغموا على قطعها وكيف أن كونراد شكا فيما بعد مراراً وتكراراً من أن ألمانيا منعت النمسا فى سنة ١٩٠٩ من التخلص من الخطر الصربى بالطريقة الوحيدة المرضية دواما وهى استعمال القوة .

---

* وقد أسلف المؤلف الاشارة اليه (المعرب)

عواقب الازمة البوسنويه

لقد عالجنا فى شىء من التفصيل هذه الحوادث لأن الآثار التى ترتبت على أزمة الضم ظلت محسوسة أمداً طويلا ويمكن أن تعد من الأسباب التى أحدثت الحرب سنة ١٩١٤. نعم أن ايرنتال أحرز فيما لاح سنة ١٩٠٩ نصرا سياسياً كان للنمسا باهراً بقدر ما كان مذلا للروسيا وصربيا ، لكنه كان من تلك الانتصارات التى يدفع ثمنها غاليا والتى تبـــدو فى حينها باهرة فأذا نظر اليها عن بعد ألفيت تنطوى على الاخفاق والفشل أكثر مما تنطوى على النجاح . فقد جعل ايرنتال أوربا ترتاب فى أساليب السياسة النمسوية ولا تطمئن اليها وعاد هو باللوم من جراء خرقه معاهدة خطيرة دون مسوغ . وقد انتزع من صربيا تصريحاً مذلا أمّل أن يضع حداً لدعاية « صربيا الكبرى » لكن مثل هذا الاذلال تصيب به أمة أخرى لا نخاله دالا على المهارة السياسية ولا نتصوره ناجحاً حقيقة فى تحقيق الغرض المرجو منه . فانه على النقيض من ذلك يترك عادة مرارة لاذعة فى النفس ويبعث فى الغالب على حدوث المتاعب فى المستقبل . وقد كان فان صربيا لم تحفل بما وعدت به من العيش مع النمسا كما يعيش الجار مع الجار بل سمحت بأن تصبح أرضها أتونا تنبعث منه حملات التهييج الضار ويتطاير الشرر إلى قلوب الرعايا البوسنويين والسلافيين فى مملكة هابسبورغ فيشجع فيها الخيانة وعدم الولاء .

كذلك باءت ألمانيا بشىء من الريبة واللوم اللذين أصابا حليفتها . ومع أنه لم يكن لألمانيا فى الواقع سابق علم بيّن باجراء ايرنتال المتعلق بالضم ، ولا هى شجعته على اتخاذه فأن الدول وكثيرين من المؤرخين لم يقتنعوا كثيرا بتأكيدات ألمانيا إذ ذاك وبعد ذاك وإباتتها للحقائق . وكان طبعياً أن يشتبهوا من الصورة القوية التى أيدت بها برلين فينا فى خلال الأزمة كلها فى أن ألمانيا متواطئة مع النمسا منذ البداية وموافقة على عملها كل الموافقة ، حتى كان من

جراء ذلك أن فسر مسعى ألمانيا فى الوصول إلى حل يقر الأمر الواقع الذى أحدثته النمسا ويتيح فى الوقت نفسه لايزفولسكى خط الرجعة عن موقف كان الروسيون يدركون أكثر منه أنه لا قبل بالثبات فيه — نقول كان من جراء ذلك أن فسر مسعى ألمانيـا فى الوصول إلى هذا الحل بأنه « تهديد باستعمال القوة » « وانذار نهائى » . ومن سوء حظ ألمانيا أن يتعزز هذا الشعور بتلك الخطبة المنطوية على المباهاة وعدم الكياسة التى القاها غليوم حينما زار فينا فى سنة ١٩١٠ واعلن فيها للعالم انه وقف إلى جانب حليفته « ودرعه يلمع على صدره » .

اما تأثير هذا الحادث بحذافيره على الشريك الثالث فى المحالفة الثلاثية فكان وخيم العاقبة من كل وجه بالنسـبة لدولتى الوسط . فأن ايطاليا لم تستشرها حليفتاها مقدما فى كل شيء ولم تمكن من القيام بأى دور ذى شأن فى حل الأزمة فكان من جراء ذلك ان جرحت عزتهـا وأن باتت مطامعها مهددة بازدياد نفوذ النمسا فى شبه جزيرة البلقان . هذا إلى ان مرأى الجنود النمسوية تتسلط على الحدود ومشاهدة التحصينات فى بولا وعزم النمسا على انشاء الدردنوطات وشعور الايطاليين تبعاً لذلك بأنهم دون النمسا من حيث القوة العسكرية والبحرية كان يثير فى قلوبهم حقدهم الخفى على النمسويين . وقد جاءت خطط ايرنتال العدوانية فهددت ما جرت به التقاليد من سيادة البندقية على الأدرياتيك . زد على ذلك ما كان قائما بين البلدين من المنازعات القومية وان النمسا كانت الدولة الوحيدة التى لم ترد على الدعوة إلى المعرض الدولى الذى كان يراد إقامته فى سنة ١٩١١ . وهذا خلا الذكريات الأليمة التى أثارتها احتفالات العيد الخمسينى لحروب سنة ١٨٥٩ . وقد اعرب فورتيس رئيس الوزارة السابق عن هـــذا الشعور بالمرارة فى خطبة حارة قوبلت بالتصفيق الشديد إذ قال : « ان هنالك دولة واحدة فقط ترى ايطاليا أن الاشتباك معها فى حرب ليس ببعيد . وهذه الدولة هى حليفتها بكل اسف

فعلى الحكومة ان تدعو الأمة إلى تضحيات جديدة للتوفيق بين قوانا العسكرية ومقتضيات الحال . » وازدادت شكوك إيطاليا فى قيمة المحالفة الثلاثية لها وكانت بعد تلك الحوادث ببضعة اشهر على تمام الاستعداد للتوقيع على اتفاق راكونيجى السرى مع الروسيا . وكان الغرض من هذا الاتفاق ان تتعاون الروسيا وإيطاليا سياسياً فى الشرق الأدنى فضلا عن انه كان بمثابة شاخص جديد فى طريق انتقال ايطاليامن المحالفة الثلاثية إلى الوفاق الثلاثى .

على ان ابلغ ما ترتب على ازمة البوسنة من الآثار واخطرها شأناً هو ماحدث فى الروسيا . فقد هاجت صحف الجامعة السلافيةوماجت فى حملة طويلة عنيفةضد المانيا كان قوامها أن الحرب بين الكتلة السلافيةوالكتلة التيوتونية « واقعة لا محالة » وانه يجب أن تبادر الروسيا الى الاستعداد لها . وفى الواقع لقد شرعت الروسيا بعد ذلك بقليل فى تنظيم جيشها وبحريتها من جديد وزيادتها زيادة كبرى ظلت تتواصل إلى سنة ١٩١٤ . وقد كانت هذه الهزيمة السياسية التى جرها ايزفولسكى بيده آلم شىء جره فى حياته على نفسه ، فأثرت فى مسلكه بقية أيامه وملأته رغبة فى الانتقام واسترداد هيبته الشخصية المفقودة . وقد كانت عاصفة الانتقادات التى وجهتها اليه عناصر الجامعة السلافية فى الروسيا سبباً من الأسباب التى أرغمته على التخلى عن منصب وزير الخارجية فى سبتمبر ١٩١٠ وتولى منصب السفارة الروسية فى باريس فهناك بات فى موقف يسمح له بوقف نشاطه الذى لا يقر ودسائسه المنطوية على المكر على توثيق الروابط بين الروسيا وفرنسا وانجلتره . فقد أدرك الآن أن تأييدها وزيادة التسلح هما وحدهما اللذان يمكنانه من التفادى من مثل هذه الهزيمة السياسية ، أو إذا لزم الأمر ، من المخاطرة فى حرب . وفى الوسع تعقب مجهوداته التى بذلها فى سبيل تحقيق هذه الأغراض بالتفصيل فى الوثائق المنشورة حديثاً ، وهى مجهودات ألمعنا اليها فى الفصل السابق موجزين .

أما فيما يتعلق بالصربيين فقد ظل ايزفولسكى يشجعهم سراً ويحضهم على

الاستعداد لمستقبل أسعد من حاضرهم يسعهم فيه أن يعولوا على الروسيا فى تحقيق أطماعهم فى انشاء دولة يوجوسلافيا . وفى الواقع ان ايزفولسكى لم يقبل ضم البوسنه والهرسك على أنه تسوية نهائية بل كان يعتبر هذا الأمر ويشجع الصربيين على اعتباره « الزاس لورين صربية » فلكى يتحرر هذان الأقليمان يجب أن يواصل الصربيون جميعاً — فى صربيا وفى النمسا والمجر على السواء — استعداداتهم السرية . وهذه هى الخطة التى كانت تحدو مفاوضاته السرية مع ايطاليا وبلغاريا فى اكتوبر وديسمبر ١٩٠٩ والتى أدت به فى النهاية الى تأليف العصبة البلقانية فى ١٩١٢ . وقد كانت كل هذه النيات تنطوى على إمكان حدوث تغييرات فى البلقان قد تفضى فى الختام الى تغلب الكتلة السلافية على الكتلة الجرمانية وهو ما أكد القيصر ووزراؤه للصربيين أنه « واقع لامحالة » . وهذه التأكيدات المشجعة من جانب الروسيا على تحقيق أطماع صربيا فى التوسع وانشاء دولة « صربيا الكبرى » تفسر بعض الشيء عدم وفاء صربيا بالتعهدات التى قطعتها للنمسا فى ختام الأزمة البوسنويه . أما كون صربيا لم تكن تنوى بصفة جدية منذ البداية أن توفى بعهودها الجديدة بل كانت تنوى أن تنقل فقط القاعدة التى تقوم عليها حملتها السرية ضد النمسا وتبدل أسلوبها فظاهر من الوثيقة الكاشفة التالية التى وضعت بعد بضعة أيام فقط من قطع العهود التى اعلنت رسمياً فى ٣١ مارس . وهى :

تعليمات من الحكومة الملكية الصربية بتاريخ ١٧ ابريل ١٩٠٩ الى وزير صربيا المفوض فى فينا فى شأن مواصلة الدعاية لصربيا الكبرى فى النمسا والمجر .

ان الحكومة الملكية الصربية التى تتناول سياستها الخارجية مصالح كافة الكتلة الصربية والتى تثق بتأييد انجلتره وفرنسا والروسيا قد صحت عزيمتها على أن تترقب اللحظة التى يسمح فيها صربيا المضى وكلها أمل فى النجاح فى تحقيق مصالحها الشرعية فى البلقان وفى الجنوب السلافى بأسره . فألى أن تحين هذه اللحظة ترغب الحكومة الملكية فى الاحتفاظ مع فينا بالعلاقات التى تقتضيها المعاملات فقط والتى يراعى كل المراعاة أن لا يكون عليها مأخذ وذلك دون أن يكون هنالك اتفاق سياسى من أى نوع . ولهذا السبب لن تتخذ الحكومة أى اجراء فى سبيل التشجيع

على تجديد الاتفاق التجارى مع المملكة (الثنائية) ولهذا السبب أيضا يجب أن تقيم أعمالها القومية فى الاراضى التابعة لتاج هابسبورغ على قواعد جديدة .

[ويلى ذلك اخطار لموظفى المفوضية والقنصليات الصربية فى النمسا والمجر بالكف منذ الآن عن كل اشتراك فعلى وشخصى فى دعاية صربية قوية وأن يطمسوا كل أثر لمثل هذه الاعمال من جانب وزارة الخارجية الصربية بحيث تنقطع المكاتبات التى كانت دائرة الى الآن مع الصنائع السياسيين فى النمسا والمجر . ولن تزود المفوضية والقنصليات الصربية بعد ٢٨ ابريل بالاموال التى كانت تزود بها لهذه الاغراض عدا ٧٥٠,٠٠٠ دينار تخصص لقضية خيانة « أجرام » و ٤٠٠٠ دينار للتأثير فى الصحف النمسوية والمجرية . ولن تحتاج المفوضية الصربية فى فينا بعد الآن الى اعتماد مالى للحصول على معلومات عسكرية لان المبالغ اللازمة ستوضع من الآن تحت تصرف وزارة الحربية الصربية وصنائعها . ثم تأخذ التعليمات فى سرد القاعدة السرية الجديدة التى يجب أن تقوم عليها دعاية « صربيا الكبرى » منذ الآن] .

فلكى تبقى السياسة الخارجية للحكومة الملكية وهى السياسة التى تتناول الكتلة الصربية بأسرها سليمة برغم العدول الآنف الذكر عن كل عمل مباشر فى النمسا والمجر قد باتت الحكومة الملكية تبث دعايتها القومية فى الجنوب السلافى تحت ستار الدعاية القومية المتعلقة بالجامعة السلافية وسيتخذ تنظيمها صورته النهائية فى روسيا الشقيقة فى أول يوليه من هذه السنة . فبواسطة التعضيد الذى من هذا القبيل سنضمن تأييد حكومة الأمبراطورية الروسية القومية لامانينا فى المسائل الحاسمة . وسيزود هذا التنظيم بوسائل عظيمة وينشأ مركز جديد (للتهييج) فى مملكة التشك الشقيقة يلتف حوله كل الذين يرغبون فى السعى أو الذين يجب أن يسعوا الى خلاص شخصيتهم القومية بتغلب فكرة الجامعة السلافية . وكلما لاح من الضرورى القيام بدعاية ثورية سيعنى بها من الآن فصاعدا من جانب سان بطرسبورغ ومن براغ الذهبية . وسنشجع أيضا هذه الحركة بصلات سيكون من شأن هيئة أركان الحرب فى المستقبل الاحتفاظ بها .

والذى يدل أيضا على أن صربيا كانت تعتمد وملؤها الثقة على مساعدة الروسيا لها فى اغتصاب البوسنه والهرسك فى المستقبل بالقوة منشور سرى صادر من اللجنة التنفيذية لمؤتمر الجامعة السلافية عقد فى سان بطرسبورغ بعد ذلك ببضعة أسابيع . والمنشور موجه إلى الجمعيات السلافية فى البلقان واليك خلاصته : إن الروسيا على وشك أن تعيد تنظيم جيشها وتصلح إدارتها الداخلية فالى أن يتم هذا التثبيت المزدوج يجب على الشعوب السلافية أن تتعلق بالصبر ولا تكف عن الثقة بالروسيا . وقد أمكن المندوبين الصربيين فى المؤتمر السلافى فى بطرسبورغ وموسكو أن يقتنعوا على المكان بأن كافة طبقات المجتمع الروسى تحدوهم الرغبة فى أن يصبح فى مكنة الروسيا أن تتولى

رسالتها بهمة بصفة كونها حامية العالم السلافى . وعلى صربيا والجبل الأسود أن تكونا على تمام الأهبة لإكمال وحدتهما باحتلال نوفى بازار وغزو البوسنه والهرسك ، ويجب أن تكون بلغاريا مستعدة للاستيلاء على الأراضى التى وعدت بها فى معاهدة سان ستيفانو وأن تتسع حتى تصل الى أبواب الآستانة. فحكم رجال تركيا الفتاة لا يمكن أن يدوم طويلا وتصفية تركيا أقرب مما يمكن أن يظن . إذ ذاك تحقق الروسيا متحدة مع الشعوب السلافية الأخرى المثل السلافية العليا وتحول دون استغلال النمسا وألمانيا لتركيا لمنفعتهما الخاصة. فعلى كافة الشعوب السلافية أن تتحد فى تلك الأثناء ويشد بعضها بعضاً. وعليها أن تعمل بصفة خاصة على زيادة قواها الاقتصادية . يجب عليها أن تغلق أبواب أراضيها فى وجه التجارة والصناعة الألمانيتين بمقاطعتهما . فأما المال الذى يعوز سلافيي البلقان للقيام باستعداداتهم العسكرية فستقدمه الروسيا رأساً أو تحصل عليه بمساعدة فرنسا وانجلتره . ولا شك أنه لن تمر سنتان أو ثلاث على الأكثر حتى يحين الوقت الذى يوجه فيه العالم السلافى بزعامة الروسيا ضربته الهائلة . »

فهذا التشجيع الذى كانت صربيا تلقاه سراً من جانب الحكومة الروسية وجهراً من الصحف المنتمية الى الجامعة السلافية هو الذى ساعد على إثارة الحملة القومية العنيفة بين الصربيين فى كل من صربيا والبوسنة وبين الكرواتيين وهو الذى ساعد فوق ذلك على اضطراب أذهان الشبان الموالين لصربيا واختلال عقولهم غير المتزنة فذهبوا يشرعون فى سلسلة اغتيالات ضد الموظفين النمسويين كانت خاتمتها تلك الحادثة المحزنة التى اغتيل فيها الغراندوق النمسوى فى سيراجيفو وأفضت مباشرة الى الحرب العالمية . وقد كان الوزراء النمسويون عالمين نوعاً ما بهذا التشجيع يشتبهون فى أن الروسيا أحق من صربيا بأن تكون أصل الخصومة بين صربيا والنمسا . . وهى خصومة ظلت من حيث شدتها كما كانت من قبل تقريباً . فبينما كانت «نارودنا او دبرانا» ثم

« اليد السوداء » بعدها تقومان بأهاجة الصربيين سراً وإثارة هذا العمل الضار كانت السلطات النمسوية لا تنى عن نكأ الجروح وإثارة بغضاء الصربيين بالقبض جملة على من تشتبه فى أنهم من المهيجين فى النمسا والمجر .

ولقد مضت السنوات الثلاث الواقعة بين ١٩٠٩ و ١٩١٢ — بين نهاية الأزمة البوسنوية وتأليف العصبة البلقانية — دون أن تتخللها منازعات حادة حول مشاكل البلقان (اللهم الا ما وقع من تأثير الحرب الطرابلسية ضد تركيا) . وفى خلال هذه السنوات الثلاث كانت النمسا مشغولة بتثبيت مركزها فى الاقليمين اللذين ضمتهما حديثاً فهجرت مشروعها الخاص بمد سككها الحديديه من البوسنة فوادى القاردار جنوباً نحو سالونيك وسحبت حامياتها العسكرية من سنجق نوفى بازار إجابة لرغبات صربيا والجبل الأسود (والروسيا وايطاليا أيضاً) .

وفى ألمانيا استقال بيلوف من منصب المستشار فى شهر يوليه ١٩٠٩ لأسباب أسلفنا بيانها وخلفه بيتمان هولفيج صديق غليوم الثانى منذ كان يطلب معه العلم فى جامعة بون . وكان المستشار الجديد عديم الخبرة بالشئون السياسية تعوزه أسمى صفات رجال الدولة ولم يكن له زرابة اللسان ومهارة الكلام اللذان كان بيلوف يستر بهما غلطاته حين تفلت منه الفرص ويصور بهما حالة ألمانيا فى أزهى من صورتها الحقيقية . بيد أنه كانت لبيتمان فطنة عرف بها أهل بلده ، وشعور عال بالشرف والاستقامة ، ورغبة خالصة فى المحافظة على سلام أوربا .

وقد كانت ألمانيا منذ أزمة البوسنة الى أزمة يوليه ١٩١٤ تستخدم نفوذها فى كبح النمسا مع التأكيد لها بأنها مستعدة للقيام بواجباتها نحوها كحليفة وتضغط عليها بخاصة فى الحروب البلقانية لمصلحة السلام فى أوربا . حتى لقد كان رئيس هيئة أركان الحرب النمسوية يتضايق كثيراً من عدم تأييد برلين لبلاده فى الشئون البلقانية ، وحتى باتت الحليفتان أكثر انقساماً مما كان يظن على

وجه عام بدلا من أن يسود حسن التفاهم بين رئيسى هيئتى أركان حرب الجيشين الألمانى والنمسوى . وقد كان بيتمان يشعر فى بعض المناسبات بأن من الضرورى أن يجدد عهوداً سبق أن قطعها بتأييد خطط كانت النمسا تراها جوهرية لمصالحها الحيوية فى البلقان . لأنه لو فعل غير هذا لتعرض لاستياء البالبلاتس ولأضعف المحالفة التى كانت لا تزال حجر الزاوية فى سياسة ألمانيا الخارجية إضعافاً شديداً . لكنه كان كثيراً ما يرسل الى السفير الألمانى فى فينا تعليماته بمنع النمسا من اتخاذ أى اجراء ضد صربيا أو الاقدام على مخاصمة الروسيا والحيلولة بينها وبين أعمال أخرى تدل على عدم الا كتراث . وقد كانت النمسا تعبأ أحياناً بهذه النصائح ولا تكترث لها أحياناً أخرى . بيد أن إظهار ألمانيا بمظهر من كانت له السيطرة التامة على حليفته كما فعل كثير من الكتاب لا ينطوى على شيء من الواقع بتاتاً فان ألمانيا لم تأخذ تدريجاً فى أن يكون لها السيطرة التامة على مصير حليفتها الا بعد أن بدأت الحرب بالفعل وبدا على النمسا هذا الضعف العسكرى وما صحبه من عجز .

مساومة راكونيجى فى اكتوبر ١٩٠٩

بينما كانت ألمانيا تعمل هكذا على كبح جماح النمسا وتخفيف حالة التوتر فى البلقان كانت الروسيا تستعد فعلا للحرب « التى لا مفر منها » بين الكتلة السلافية والكتلة الجرمانية لتؤدى أخيراً رسالة روسيا التاريخية فى صدد الآستانة والبواغيز وتتحقق بذلك أطماع صربيا فى التوسع على حساب النمسا . وقد كان ايزفولسكى يضع هذا الغرض نصب عينيه لما أن رتب أن يزور القيصر الملك فيكتور عمانوئيل فى قصر راكونيجى جنوبى تورينو فى أكتوبر ١٩٠٩ . وقد عقد هنا اتفاق سرى بين روسيا وايطاليا ووقعه ايزفولسكى وتيتونى وكان يتضمن الرغبة المألوفة فى المحافظة على الحالة الراهنة فى البلقان لكنه انتقل منها الى النص على أنه اذا ثبت استحالة هذا وهو ما تتوقعه

الدولتان فسيوافقان على تأييد مبدأ القومية فى تطور الدول البلقانيـة . وقد كان أهم نصوص هذا الاتفاق ما جاء فى المادتين الرابعة والخامسة :

٤ — اذا رغبت الروسيـا وايطاليـا فى عقـد اتفاقات تتعلق بالشرق الأوربى مع دولة ثالثـة غير ما هو قائم فى الوقت الحاضر فسيفعل كل منهما ذلك فقط بالاتفاق مع الأخرى .

٥ — تتعهد إيطاليا والروسيا بأن تنظرا بعين العطف ، الأولى إلى مصالح الروسيا فى مسألة البواغير والثانية الى المصالح الايطالية فى طرابلس وبرقه .

ويلوح أن ايزفولسكى لم يعلم سفيرى الروسيا فى باريس ولندن فى الحال بما تدل عليه هاتان المادتان بالضبط ولم يخبر بهما حتى بوانكاريه إلا بعد نشوب الحرب البلقانية بعد ثلاث سنوات .كذلك كان المسيو تيتونى حريصاً على كتمان خبر هذا الاتفاق حتى لا يتسرب منه شىء إلى ألمانيا أو النمسا مع أنهما كانتا حليفتيه . وقد كان فى نفس الوقت الذى وعد فيه الروسيا بألا يعقد اتفاقات فى شأن البلقان دون اشتراكها يفاوض النمسا مدفوعا بخداعه المعهود فى نفس هذا الموضوع . ويقترح عليها عقد « اتفاق يقضى بألا تعقد أية من الدولتين اتفاقاً مع دولة ثالثـة فى شأن البلقان دون علم الأخرى » وكان تيتونى قبـل اجتماع راكونيجى بأسبوع يرغب فى أن يضيف زيادة فى التعيين « أن تتفق ايطاليا والنمسا على ألا تعقدا اتفاقات مع الروسيا دون اشتراك كل منهما . ثم وقع اتفاق راكونيجى وبعد بضعة ايام وقعت إيطاليا اتفاقا مع النمسا من وراء الروسيا ودون أن تراعى البتة ما وعدت به فى راكونيجى . فالى مثل هذا الغش نحو الروسيا والنمسا على السواء كانت المطامع الايطاليه فى البلقان وأراضى أفريقيا تدفع بالسنيور تيتونى والحكومة الايطالية ! .

مع هذا الكتمان الشـديد الذى كان ايزفولسكى وتيتونى يحيطان به اتفاقهما انتشرت الاشاعات حوله ولابسته الشبه . فهللت دول الوفاق لمقابلة

راكونيجي وانزعجت المانيا والنمسا وتركيا . لكنه أكد لهن تأكيدا خطيرا كاذبا معا انه لم يتفق على شيء سوى ابداء الرغبة المشكورة من جانب ايطاليا والروسيا فى المحافظة على الحالة الراهنة فى البلقان وفى السماح للدول البلقانية بأن تتطور التطور العادى السلمى .

وقد ساعد اتفاق راكونيجي على جذب إيطاليا من محيط المحالفة الثلاثية الى دائرة الوفاق الثلاثى أو على الأقل على وقوفها على الحياد ببقائها « عالة » على المحالفة الثلاثية ، وقامت مع سياسة راكونيجي محاولات من جانب ايزفولسكى فى أواخر سنة ١٩٠٩ لتقريب صربيا من بلغاريا لمصلحة الكتلة السلافية لكن منافسات البلقان وما كان يخالج كل فريق من الشكوك كانت أقوى من أن تتكلل معها هذه المجهودات بالنجاح فوقفت المفاوضات .

ولم يكن مع ذلك معنى اتفاق راكونيجي ومفاوضات بلغاريا وصربيا أن الروسيا كانت تبيت أية نية لحرب عاجلة تحل بها مشاكل البلقان بل كانت هذه الأمور بمثابة « الاستعداد للمستقبل » وهو ما كان الخطة التى جرت عليها الروسيا إذ ذاك ريثما يتم لها تنظيم جيشها وبحريتها من جديد وتكون قد نجحت فى الحصول من فرنسا وانجلتره على تاكيدات أوضح تتأيد بها مطامعها فى البلقان .

ويقص المسيو نيكليودوف انه لما حظى فى سنة ١٩١١ بمقابلة القيصر قبل أن يتولى منصبه فى صوفيا «قال لى نيقولا الثانى ، بعد ان تعمد الاستراحة فترة تقدم بعدها نحوى وحدجنى بنظرة فاحصة : اصغ الىّ يا نيكليودوف . لا يغب عن بالك لحظة اننا لا نستطيع الدخول فى حرب فأنى لا أرغب فيها وسأعمل كل ما فى وسعى ليتمتع شعبى بمزايا السلام . فى هذه اللحظة على الأخص يجب أن يتجنب كل شيء يمكن أن يؤدى الى الحرب . فأن من المحال علينا ان نواجه حربا قبل خمس أو ست سنوات وفى الواقع قبل سنة ١٩١٧ ... ومع ذلك فأذا تعرضت أهم مصالح الروسيا وتعرض شرفها للخطر فقد نرد

على التحدى فى سنة ١٩١٥ اذا لزم الأمر لا قبل ذلك كائنة ما كانت الظروف أو الحجة التى يتذرع بها » .

« فلو أن هذه الملاحظة » — كما يبدى المستر لويس ديكنسن بحق — « صدرت من الامبراطور بدلا من أن تصدر من القيصر لعدها كافة مؤرخينا برهانا جليا على ذنب ألمانيا وألمانيا وحدها . لكنى لا أسوقها دليلا على الذنب ولا على ذنب روسيا وحدها بل أسوقها كدلالة أخرى على الحالة الفكرية التى كانت تسود الوزراء والأمراء جميعا « الحرب آتية . نحن لا نريدها لكن يجب أن نكون مستعدين واذا اتت . . . ! »

مسعى ايزفولسكى لفتح الدردنيل فى ١٩١١

لقد حاول ايزفولسكى مرتين أن يحقق مطمعه فى فتح الدردنيل للسفن الحربية الروسية فآب فى كلتيهما بالفشل ومنى بالأخفاق وكانت الأولى فى خلال المفاوضات لعقد الاتفاقية الانجليزية الروسية سنة ١٩٠٧ والثانية اثناء مساومة بوخلاوســـنة ١٩٠٨ . ويرجع فشله فى كلتا المحاولتين الى معارضة السير ادوارد غراى وعدم تأييد الفرنسيين إياه . لكنه فى اواخر سنة ١٩١١ اعتقد ايزفولسكى أن الحالة فى أوربا تدعوه الى بذل مجهود يكون أكثر حظا فى النجاح : فالفرنسيون يزحفون على فاس وأزمة اغادير التى نجمت عن هذا وثقت الروابط بين دول الوفاق وأكدت الأواصر على الأخص بين فرنسا وانجلترة؛ ثم ان ألمانيا التى استثارت انجلترة الى ما يقرب من الحرب دفاعا عن فرنسا والاتفاقية المراكشية أرغمت على قبول تسوية توشك أن توقع نزلت فيها عن كل مطلب فى مراكش فى مقابل قطع من الكنغو الفرنسية ; والروسيا لم تبذل لفرنسا فى التأييد السياسى الفعلى الفعال ما بذله لها السير إدوارد غراى والمستر لويد جورج فان ايزفولسكى على النقيض من ذلك كان يعمل « بكل قواه » لحمل فرنسا على الاعتدال ويحضها على قبول كثير

من المطالب الألمانية وكثيرا ما أبدى المسيو نيراتوف الذى تولى أعمال وزارة الخارجية الروسية اثناء مرض سازونوف الطويل « ان الرأى العام الروسى لا يفهم ان تقع حزب (بين فرنسا والمانيا) على مسائل المستعمرات » وبالمثل موقف القيصر فأنه حتى لما ابان له المسيو جورج لويس سفير فرنسا فى سان بطرسبورغ ان لشمال افريقيا من « الأهمية الحيوية » لفرنسا ما للقوقاز من الأهمية للروسيا اجابه نيقولا الثانى « ضعوا نصب اعينكم ان تتجنبوا القتال فانتم تعلمون ان استعداداتنا لم تتم . » ومع هذا كله وبالرغم من قلة الاكتراث البادية فيه لمصالح فرنسا الحيوية فأن ايزفولسكى كان يباهى بأنه يستطيع ان يحصل من الفرنسيين على وعد بتأييده فى مسألة البواغيز فى مقابل موافقته بلا اعتراض على التسوية الفرنسية الألمانية الخاصة بمراكش .فلما علم من تيتونى فى سبتمبر ١٩١١ أن إيطاليا على وشك أن تغتصب طرابلس بعد أن حركها إعلان الحماية على مراكش ورغبة منها فى الاستفادة من مختلف العهود السرية التى قطعتها لها الدول ، اعتقد ان الفرصة قد سنحت « لقبض » نصيبه فى مساومة راكونيجى .

لقد كان طرح مسألة البواغيز فى سنة ١٩١١ يفسر عادة بأنه عمل لم يؤذن خاريكوف سفير الروسيا فى الآستانة فى القيام به وانه كما قال جوتش كان بمثابة جس نبض لتعرف موضع هبوب الريح فى هذا الموضوع . ومما ساعد على اكساب هذا القول شيئا من الوجاهة أن وزارة الخارجية الروسية بادرت الى التنصل من عمل سفيرها . بيد أن حقيقة الأمر كله عند ايزفولسكى ، فهو الأصل والمحرك وخاريكوف أداته ، فلما عجزت الأداة استدعاه . وهذا هو الرأى الذى يبدو من الوثائق الحديثة التى نشرت عن هذا الحادث الممتع

فأن ايزفولسكى لم يكد يعلم بما تنتويه ايطاليا حتى كتب إلى نيراتوف فى ٢٦ سبتمبر يذكره باتفاق راكونيجى السرى ويبدى له اغتباطه مما سوف تحدثه ايطاليا لألمانيا والمحالفة الثلاثية من الارتباك ويحض على أن الفرصة

قد سنحت « لجنى أعظم منفعة ممكنة لمصالحنا من الحوادث المقبلة » فالآن اوان إرغام رجال تركيا الفتاة على تسوية مسائل كالتى تتعلق بالسكك الحديدية فى آسيا الصغرى والحدود التركية الايرانية ومسألة البواغيز قبل كل شيء بعد إذ أوهنت تركيا حربها مع إيطاليا .

وقابل إيزفولسكى تيتونى فى باريس من فوره ليذكره « بالشروط التى تعهدنا على مقتضاها بالأعتراف بحرية إيطاليا فى العمل فى طرابلس » وليرجوه فى أن « تعطينا ايطاليا فى الوقت الذى تأخذ فيه فى تنفيذ برنامجها فى طرابلس تأكيدات فى مقابل ذلك بألا تنسى فى المستقبل القيام بارتباطاتها التى تعهدت بها حيال حقوقنا فى البواغيز التركية » فأجابه تيتونى بالأيجاب ووعده بأن يقدم له تأكيدات كتابية دقيقة . وكتب ايزفولسكى إلى نيراتوف يطلب تحريك مسألة البواغيز ثم قصد على الأثر إلى أسرته فى بفاريا ليقضى معها عطلته .

فلما تلقى نيراتوف فكرة ايزفولسكى اقرها فى الحال وارسل إلى خاريكوف فى الآستانة يكلفه بأن يستفيد من ظروف الحرب الطرابلسية وينتهز فرصة المفاوضات الدائرة بين فرنسا والمانيا حول مراكش وضعف الصدر الأعظم الجديد لفتح باب المحادثات فى موضوع سكك الاناضول الحديدية وفى مسألة البواغيز ايضاً إذا رأى ذلك من الحكمة على القاعدة التالية :

« تتعهد الحكومة الامبراطورية ببذل تأييدها الفعال للحكومة العثمانية للمحافظة على النظام الراهن لبوغازى البوسفور والدردنيل وللأراضى المجاورة . ولتسهيل تنفيذ ذلك تتعهد حكومة الدولة العثمانية من جانبها بألا تعارض فى مرور السفن الحربية الروسية من البواغيز على شريطة ان لا تقف هذه السفن فى مياه البواغيز إلا باتفاق . »

وابلغ خاريكوف ايضاً الخطة التى يتبعها فى ذلك وهى الحصول اولا على موافقة تركيا والاحتفاظ بحق ابداء إيضاحات للدول فى شأن هذا التعديل

لمعاهدات دولية وبذا توجه خاريكوف الى مقابلة سعيد باشا الصدر الاعظم وباحثه فى الموضوعات التى ارتآها نيراتوف ثم سلمه كتابا يتضمن الاقتراح القاضى بفتح البواغيز وتسوية شئون اخرى، وطلب الرد عليه فى خلال اسبوع.

اما سعيد باشا فلم يرقه الاقتراح بتاتا ورأى بطبيعة الحـــال انه يضع الآستانة تحت رحمة اسطول روسى فضلا عن ان المـادة التى تتناول تأييد الروسيا فيما يتعلق بالبواغيز والارض المجاورة لم تقع فى نفسه موقعاً طيباً لانها كانت تهدد بانزال تركيا منزلة الدولة التابعة لقيصر الروسيا فى الوقت الذى تشتبك فيه فى حرب مع إيطاليا لاتدرى ما تصنع فيها. ولذا لجأ الصدر الأعظم إلى التسويف المألوف عند الأتراك كلما تعلق الأمر بمطالب غيرمقبولة ولبث عدة أسابيع يروغ من اعطاء جواب معين زاعما لخاريكوف أن الذى اخره هو اضطراره إلى مشاورة وزرائه

وافضى المسيو خاريكوف باقتراحه الى السفير الفرنسى فى الآستانة أيضا فأبدى المسيو بومبار أن الفرصة سانحة له لـكنه كان فطينا حين ارتأى وجوب الحصول على موافقة انجلتره؛ ثم أبرق بالأمر الى باريس. بيد أن الحكومة الفرنسية انزعجت لهذا الخبر انزعاجا كبيرا وبعثت فى الحال الى سان بطرسبورغ تستفسر عن معنى ما أسره خاريكوف الى بومبار .

إذ ذاك ألفى نيراتوف وايزفولسكى نفسيهما أمام مهمة دقيقة جداً وهى الحصول على موافقة الدول على هذا التعديل لمعاهدات دولية تتعلق بالبواغيز فأما إيطاليا والمانيا فقد وافقتا بسهولة إذ كانت إيطاليا فى حاجة إلى مساعدة الروسيا سياسياً للضغط على تركيا وحملها على التخلى عن طرابلس؛ فأعطى تيتونى ايزفولسكى فى الحـــال وعداً كتابياً معيناً املاه عليه ايزفولسكى وضمن به موافقة الحكومة الايطالية. وابدت المانيا ايضاً موافقتها التامة إذ ادرك بيتمان هولفيج وكيدرلن وزيرخارجيته بفطنتهما ان انجلتره ستعارض على كل حال وانه لذلك لاحاجة بألمانيا إلى إغضاب الروسيا إذ كل معارضة

من جانبها ستكون بمثابة خدمة لبريطانية تكوى هى بنارها .

وأثرت المانيا فى النمسا فأبدت هـذه إيضا استعدادها للموافقة مع تحفظ يحمى النمسا من اعتداء الاسطول الروسى عليها . اما فرنسا وانجلترا فكانت مهمة الروسيا معهما شاقة .

ولما عاد إيزفولسكى من تيجرنسى فى بفاريا إلى مقر وظيفته وجد كتاباً «سرياجداً» من نيراتوف يخبره فيه بتبليغات خاريكوف لسعيد باشا وبومبار واستعلام فرنسا عن ذلك ويرتئى لايزفولسكى أن الآن أوان إرغام الحكومة الفرنسية على إعطاء وعد كتابى بالموافقة .

وعليه قدم إيزفولسكى بتاريخ ١١ أكتوبر بيانا طويلا مقنعاً إلى المسيو دى سلف وزير الخارجية الفرنسية ناشده فيه « أن لا يرفض أن يعين بأية صورة موقف الحكومة الفرنسية حيال الوسائل التى سوف نرى إن عاجلا وإن آجلا أن اتخاذها ضرورى فيما يتعلق بالبواغيز والأراضى المجاورة » . « ونظراً لعدم إلمام المسيو دى سلف المتناهى بشئون السياسة الخارجية اجتزأت بهذا البحث العام الذى أسلفت الاشارة اليه. وإنى أنتوى العودة إلى الموضوع بعد قليل وعندئذ أبدى رغباتنا الواضحة » .

وفى اليوم التالى شكا إيزفولسكى ثانية من جهـل دى سلف قائلا « إن المصيبة هى أن المسيو دى سلف قليل العلم إلى درجة ظاهرة بكافة هاته المسائل وإنه فى الوقت نفسه غارق فى مسألة مراكش والكونغو إلى أذنيه» وأعقب هذا بكلمة عن ضرورة رشوة الصحف الفرنسية ، مستشهداً على نفع ذلك بما حصل فى المسألة الطرابلسية قائلا: « إنى أعلم أن تيتونى قد عالج الصحف الفرنسية الكبرى بطريقة وافيـــة جداً وبيد سخية غاية السخاء . والنتائج واضحة » .

وعلى أن المسيو جوستان دى سلف كان فى الواقع قليل الخبرة بمشاكل البلقان إلا أن وصفه بهذا « الجهـل المطبق » أمر ينطوى على الغلو . فقد كان حذراً مخلصاً شريفاً لا يريد أن يُتعجل إلى بذل وعد قد يشجع حليفـة

فرنسا على القيام بمغامرات بلقانية خطرة قد لا تسر صديقة فرنسا عبر بحر المانش . وقد اتصل به من بول كامبون أن الأنبـاء وصلت إلى لندن عن طريق إيطاليا بأن خاريكوف قدم طلبا رسمياً إلى الآستانة ، وأن انجلتره قد اتخذت الموقف الذى وقفته فى سنة ١٩٠٨ وهو . « أنهـا مستعدة لأن ترى البواغيز مفتوحة على شريطة أن يكون ذلك للسفن الحربيـة من كافة الأمم على السواء » . وقد جرى للسفير الروسى فى لنـدن حديث مع السير إدوارد غراى وجرت أحاديث أخرى فى هذا الصدد فكان يزداد فى كل مرة جلاء ان من المحال حمل السير إدوارد غراى على تغيير موقفه .

وأخيراً سـعى إيزفولسكى من ٤ نوفمبر فى « إرغام » فرنسا على إعطاء وعد كتابى فى وقت كان فيـه دى سلف منشرح الصدر لانتهاء المفاوضات الطويلة مع المانيا وقبل أن يتسع الوقت للوزير القليـل الخبرة للاستئناس برأى انجلتره أو برأى غيرها فى مشكلة البواغيز كتب إلى دى سلف يثنى على مهارته فى تسوية المشكلة المراكشية ويعرب فى قلق عن « أمله الثابت فى أنه فى اللحظة التى تأخذ فيها فرنسا صديقة الروسـيا وحليفتها فى إقامة مركزها فى شمال أفريقيا على أساس جديد ثابت ، تكون الحكومة الفرنسية التى لم تن وزارة الأمبراطورية عن أن تقدم لها أخلص المساعدات السياسية مستعدة من جانبها لأن تؤكد لنا اعترافها بحريتنا فى العمل فى البواغيز وفى شمال الصين فلا تأبى علينا موافقتهـا على الاجراءات التى يمكن أن نتخذها لتأمين مصالحنا وتقوية مركزنا هناك » .

لـكن المسيو دى سلف لم يكن ليؤخذ بهذه السهولة . فقد كانت تخالجه من ناحية السفير الروسى شكوك دل عليها استفساره فى سان بطرسبورغ عما اذا كان إيزفولسكى كتب ما كتب من تلقاء نفسه أو بناء على تعليمات من نيراتوف . وكان من الفطنة بحيث استشار السير إدوارد غراى ثانية فعلم أن انجلتره لا تنوى الموافقة على ضمان الروسيا لحالة البواغيز الراهنة مع الأراضى

المجاورة » ولذا تحاشى دى سلف أن يورط نفسه وعهد ، لحسن حظ فرنسا ، إلى المسيو جورج لويس بالمهمة الشاقة ، مهمة الرد على كتاب إيزفولسكى المؤرخ فى ٤ نوفمبر . وكان المسيو لويس فى تلك اللحظة منتدباً للقيام بأعمال منصب بوزارة الخارجية الفرنسية بعيداً عن سفارة سان بطرسبورغ حيث كان سفيراً لدولته ، فوضع صيغة رد مهذبة لكنها غير مورطة وسلمها أخيراً للمسيو إيزفولسكى فى ٤ يناير سنة ١٩١٢ .

على أنه بينما كان السير إدوارد غراى والمسيو دى سلف بردهما المهذب المنطوى على التسويف قد نجوا من التورط مقدماً بتأييد معين لبرنامج غير محدود ، كانت الحوادث التى تقع فى الآستانة تزيد فى كرب إيزفولسكى . فانه بعد أن حاول خاريكوف عدة أسابيع عبثاً أن يحصل على جواب من الصدر الأعظم قدم فى ٢٧ نوفمبر مذكرة رسمية إلى حاسم بك وزير خارجية تركيا تشتمل على مطالب الروسيا المتعلقة بفتح الدردنيل وبعض مسائل أخرى . فهاج ثائر حاسم بك وراح فى ورطته وارتباكه يفاتح صديقه الحميم سفير المانيا فى الأمر وينفض على سمعه مخاوفه وسخطه على الروسيا . فأبدى له البارون مارشال عطفه التام وبعث إلى وزارة الخارجية الألمانية بياناً مسهباً برأيه فى الأمر طالباً مساعدة تركيا على مقاومة الروسيا . فلما أخبرته وزارة الخارجية بأنها لن تعارض فى فتح البواغيز لأنه لا شك فى أن انجلتره ستعارض فى هذا الفتح ، وانها لذلك لا تريد أن تكون فى خدمة انجلتره فتسئ إلى الروسيا دون ماحاجة إلى هذه الاساءة ، قدم مارشال استقالته . لكنه أقنع بعد ذلك بسحبها لما تبين له أن وزارة الخارجية الألمانية كانت على صواب فى تقدير موقف انجلتره .

فى تلك الأثناء تسربت أنباء مفاوضات خاريكوف إلى الخارج فأسخطت رجال تركيا الفتاة والصحف الروسية . ثم شجع حاسم بك على مقاومة مطالب خاريكوف ما علمه من أن السير إدوارد غراى أخبر السفير التركى فى لندن

« أن خطوة الروسيا تلوح لى فى غير محلها فى الآونة الراهنة » وانه لا بد لهذه الخطوة من موافقة جميع الدول الموقعة .

وهكذا اخذ يبين من جراء الموقف الذى وقفته انجلتره وفرنسا وتركيا ان فكرة إيزفولسكى غير قابلة للتحقيق فى تلك اللحظة. وكان المسيو سازونوف قد قدم باريس ولما يكد بعد ان لبث فى دافوس طويلا يطلب الراحة فتحدث إلى ستيفان لوزان بما يلى :

« ليس هنالك « مسألة تتعلق بالدردنيل » كما ينشر كل يوم فى كل مكان « والمسألة » بمعناها السياسى هى التى يفهم منها مطلب تقدمه حكومة واجراءات سياسية أو مفاوضات . والروسيا لا تطلب شيئاً ولم تشرع فى مفاوضات ولا حاولت أية اجراءات سياسية . »

وللقارىء أن يحكم على مبلغ ما فى تكذيب سازونوف هذا من الصدق مما أطلع عليه فى الصفحات السابقة . وقد كلف خاريكوف فى ١٥ ديسمبر أن يبلغ حاسم بك أنه لما كانت مقترحات الروسيا قد أفشيت قبل أوانها دون أن يكون الذنب فى ذلك على الروسيا فمن المحال الاستمرار فى المفاوضات . وأبرق سازونوف الى السفراء الروسيين فى الخارج يحاول إفهامهم أن خاريكوف تجاوز التعليمات المرسلة اليه بالانتقال من المحادثات الخاصة إلى مفاوضات رسمية . واستدعى خاريكوف فى مارس ١٩١٢ وحل محله المسيو جيرس ؛ وبذا انتهت محاولة ايزفولسكى الثالثة لفتح البواغيز . والظاهر أن ايزفولسكى انتهى فى أمر البواغيز إلى الاقتناع بأن هنالك طريقة من اثنتين لفتحها : الأولى أن يغير عليها فى زمن السلم والثانية أن تفتح نتيجة حرب أوربية عامة . وقد كان مجلس الوزراء الروسى ينظر فى عدة مناسبات بين ١٩١٢ و ١٩١٤ فى الرأى الأول ليعدل عنه باعتبار كونه غير عملى . ولذا بقى الرأى الثانى وهو الحرب الأوربية العامة . ولكى يستعد ايزفولسكى لهذه الحرب جعل يعمل ملحا ويثابر فى خلال السنتين التاليتين حتى إذا ما نشبت تلك الحرب بغتة قيل أنه صاح مبتهجاً « C'est ma guerre ! » .

روسيا والعصبة البلقانيه

تحت تأثير خمسة قرون قضتها الشعوب المسيحية البلقانية فى الاضطهاد التركى وبتأثير تيارالحركة القومية التىاستفاضت فىالقرنالتاسع عشر ، ألهمت تلك الشعوب اللهفة علىالوحدة القومية والاستقلال ، فلما حلت سنة١٩١١ كانت قد خطت فىسبيل تحقيق تلكالآمال الحارة خطوات واسعةصحبت ذلك التداعى المتواصل فى دولة آل عثمان . فاليونان وصربيا وبلغاريا ورومانيا باتت جميعها ممالك مستقلة لكن آلافا من اليونانيين والصرب والبلغاريين والرومانيين فضلا عن المقدونيين والألبانيين كانوا لا يزالون يعيشون تحت الحكم الأجنبى ، تركياً كان أو نمسوياً . وهؤلاء أيضا كانوا يتوقون إلىالحرية وينزع بهم الشوق إلى الاتحاد مع إخوانهم فى تلك الممالك المستقلة . وقد بدا لحظة من ثورة تركيا التى ظنأنها ديموقراطية ومن ضم النمسا للبوسنهوالهرسك فى سنة ١٩٠٨ أنهاتينالدولتين قد دبت فيهما الحياة وأن يومتحريرالسلافيين لا ينتظر أن يكون قريب الحلول . بيد أن المثل الخيالية التى كان يتعلق بها رجال تركيا الفتاة وعدم اكتراثهم الأخرق بالتقاليد أفضى بهم إلى مخاصمة العناصر غير التركية أكثر من ذى قبل ، وجر إلى إضعاف الأمبراطورية المتداعية التى حفظها عبد الحميد بمهارته وأساليبه القاسية فوق ضعفها . وقد جاءت الحرب الطرابلسية فوجهت اليها ضربة أخرى مرنحه ، وأدت مباشرة إلى تشكيل العصبة البلقانية التى دفعت بالأتراك خارج اوربا تقريباً . وقدكان هذا المطمع الطبيعى ، مطمع الدول البلقانيه فى تحرير إخوانهم من الحكم الأجنبى وضمهم اليهم هو السبب الأكبر فى العصبة البلقانية لكنه أكانت هذه العصبة تتألف لو لم يقم هارتويج ونيكليودوف وزيرا الروسيا المفوضان فى بلغاريا وصوفيا فى هذا الصدد بدور فعال ؟ هذا من المشكوك فيه .

فأنه بنما لم تنفع سياسة ايزفولسكى وخاريكوف نضجت السياسة الى

سلكها هارتويج ونيكليودوف وآتت أكلها ؛ فقد كانت ترمى الى تشكيل عصبة سلافية بلقانية تحت رعاية الروسيا تحتفظ اسما بالحالة الراهنة على أن يستطاع عند اللزوم توجيهها ضد تركيا أو النمسا. وقد سعى الروسيون سعياً حثيثاً لخلق هـذه العصبة منذ شبت ثورة تركيا الفتاة وضمت النمسا البوسنه فى ١٩٠٨ ؛ لـكن هذه المجهودات كلها كانت تبوء بالفشل نظراً للبغضاء والحسد اللذين كانا متأصلين فى قلوب الصربيين والبلغاريين هؤلاء ضد اولئك ، ولسوء الظن الذى كان يخالج ملك بلغاريا الماكر من ناحية الجميع حتى وزرائه . فلما جاء نبأ إعلان ايطاليا الحرب على تركيا فى سبتمبر ١٩١١ حيت فكرة العصبة السلافية فى البلقان ، وعمل الوزيران الروسيان المفوضان فى بلغراد وصوفيا بلا ملل ولا كلال على إزالة التنابذ وسوء الظن من بين الوزراء الصربيين والبلغاريين وأعاناهم على مهمة تكاد تكون فوق طاقة البشر وهى الاتفاق على تقسيم الأسلاب حين تنتزع من تركيا . وكانا فى الوقت نفسه يطلعان نيراتوف على كل خطوة يخطوانها فى المفاوضات ؛ واخيراً فى ١٣ مارس ١٩١٢ اتفقت صربيا وبلغاريا على معاهدة ووقعتاها .

وفى هـذه المعاهدة ضمنت صربيا وبلغاريا كل منهما للأخرى سلامة اراضيها واستقلالها واتفقتا على ان تؤيد كل منهما الأخرى فيما لو شرعت دولة من الدول العظمى فى الحصول بالقوة ولو بصفة مؤقتة ، على ارض فى البلقان . فهذا كان يحمى صربيا من اية محاولة يمكن ان تقوم بها النمسا للعودة الى احتلال سنجق نوفى بازار او لاغتصاب نواح من مقدونيا والبانيا تشتهيها صربيا . وكانت عين فرديناند تتطلع الى مقدونيا وطراقية بل ربما ايضا الى الآستانة فأحب ان تكون المحالفة الجديدة موجهة ضـد تركيا ، وعليه نص ملحق سرى على انه اذا شبت قلاقل فى تركيا وتعرضت حالة البلقان الراهنة للخطر تبادلت صربيا وبلغاريا الرأى فى اتخـاذ اجراء عسكرى مشترك ، فاذا لم تعترض الروسـيا على خطتهما نفذتاها كاتفاقهما ، واذا نشأ بينهما

خلاف عرض على القيصر ليفصل فيه بما يراه والتزم حكمه الطرفان .

فلما عاد المسيو سازونوف الى تولى أعماله فى وزارة الخارجية الروسية فى أوائل ١٩١٢ ألفى المعاهدة الصربية البلغارية توشك أن تتم . ولما كانت المفاوضات قد دارت فى شأنها اثناء غيبته وكانت المعاهدة تتضمن نصاً يقضى بابقائها طى الكتمان الشديد لم يدر أينبغى أن يحيط دول الوفاق الثلاثى علما أم لا. ومع أن هذه المعاهدة كانت تزعم المحافظة على الحالة الراهنة وتخول الروسيا حق الاعتراض عند الدخول فى حرب فانه يلوح ان سازونوف كان يدرك ان من السهل أن تتشجع الدول البلقانية بها على الدخول فى حرب قد تجر بدورها الروسيا وحليفتها فرنسا . وظاهر أنه فكر فى ٢ فبراير ١٩١٢ لحظة فى حمل فرنسا على البحث واياه بحثاً وافياً فى المظهر الجديد الذى اتخذته المشكلة البلقانية . فوضع طائفة من الأسئلة لتكون قاعدة للبحث وكانت تدور حول ما تفعله فرنسا والروسيا اذا شبت ثورة فى تركيا أو اعتدت النمسا على ألبانيا أو السنجق أو نشبت حرب بين تركيا وإحدى الدول البلقانية ، وعرضها على الموسيوجورج لويس ؛ لكن السفير الفرنسى كان فى منتهى الحيطة يرى ان على الابواب أخطارا عظيمة فأبدى تحفظاً شديدا لخطةسازونوف . وكانهذا عالما بفشل ايزفولسكى فى حمل فرنسا على تأييد الروسيا فى فتح البواغيز فتراجع وقنع بابلاغ فرنسا وانجلتره فقط أن هناك معاهدة بين صربيا وبلغاريا دون أن يحيطهما علما بدقائقها وبصبغتها العدوانية ولم يعد الى عرض اسئلته على بساط البحث ثم جعل يروغ من فرنسا كلما سعت الى استكناه دخيلته .

وهكذا لم يعلم بوانكاريه لأول مرة بكامل نص المعاهدة الصربية البلغارية الا لمـــا زار سان بطرسبورغ فى أغسطس ١٩١٢ فصاح عندئذ منزعجاً : Mais c'est là une convention de guerre وهو عين ماقاله نيكليودوف بالضبط حين أرسل المعاهدة الى سان بطرسبورغ . ولقد غضب بوانكاريه

لاخفاء تفاصيل هذه المعاهده عن فرنسا حليفة الروسيا وكتمانها عنها هذا الزمن الطويل مع أنها خليقة أن تؤدى الى حرب فى البلقان ومع أنها دبرت تحت رعاية الروسيا وأثبتّ حينذاك قوله :

انى لم أخف عنه (عن سازونوف) انى لا استطيع ان افهم كيف لم تبلغ الروسيا هذه الوثائق لفرنسا ... فان هذه المعاهدة تحوى جرثومة حرب تنشب مع تركيا بل وأخرى تنشب مع النمسا ، وتبسط سلطان الروسيا على الممالك السلافية لأن الروسيا جعلت حكما فى كل المسائل . وقد لاحظت للمسيو سازونوف ان هذه الاتفاقية لا تتفق بحال من الاحوال والتفسير الذى قدم لى فهى والحق يقال اتفاقية حرب

الخطر البلقانى والدول فى سنة ١٩١٢

فى ١٧ سبتمبر استفاضت أنباء فظائع الاتراك وهياج الخواطر فى بلغاريا طالبة الحرب الى حد أخاف سازونوف بغتة فتقدم الى الدول جميعاً يقترح عليها ان تشير على تركيا بأدخال اصلاحات عاجلة فى مقدونيا. ولما كان الأمر يتطلب العمل السريع حتى لا يتولاه البلغاريون بأنفسهم فى مقدونيا فقد تقدم الى تركيا بنصيحة فورا دون ان ينتظر رأى صديقتيه دولتى الوفاق . بيد ان اقتراحه لم يسفر عن نتيجة فعالة لعدة اسباب : لأن السير إدوارد غراى لم يكن يرغب فى الضغط على الاتراك ولأن بوانكاريه لم يكن يحب ان يعمل الامتعاونا مع انجلتره ثم لأن المانيا بعد الذى خبرته فى الماضى لم تعد تثق بفلاح اى اصلاح يجريه الاتراك فى مقدونيا .

واخيراً فى ٢٢ سبتمبر بادأ بوانكاريه فاقترح على انجلتره والروسيا صيغة لضبط الدول البلقانية على أن تقرها دول الوفاق الثلاثى ثم تقدمها الى المانيا والنمسا للموافقة عليها ، فأخبره ايزفولسكى انه يخشى الا يصادف هذا المسلك قبولا لدى سازونوف او انجلتره لانه يعد بمثابة تنويه بانقسام اوربا الى فريقين ، فأجابه المسيو بوانكاريه بأنه فى الامكان كتمانه . وبعد ان اجرى فيه تعديلا مرضاة لانجلتره والروسيا اتفق معهما عليه . وكان يقضى بأن

تدعو دول الوفاق الثلاثى المانيا والنمسا الى الموافقة على الاشتراك معهن فى النصح لدول البلقان بألا تكدر السلام وأن تحذرهن بأنه لن يسمح لهن بالحصول على غنم أرضى حتى ولو كدرن السلام . وفى ٢٨ سبتمبر فاتح جول كامبون الهركيدرلن فيختر ببرلين فى الموضوع فلقى منه ترحيباً قلبياً به فلم يبق إلا مسألة من يقوم بهذه المهمة غير المحمودة — مهمة إعلان ذلك للدول البلقانية . فارتأى الهركيدرلن أن تنهض بها الروسيا والنمسا باسم الدول العظمى وقبل اقتراحه . وفى ٧ أكتوبر أمكن الحصول نهائياً على موافقة الدول العظمى جميعاً وأصدرت الروسيا والنمسا فى اليوم التالى الانذار المتفق عليه لدول البلقان التى كان الهياج فيها بالغاً أقصاه ؛ لكن الأوان كان قد فات فانه فى نفس اليوم ، ٨ أكتوبر ، أعلن الجبل الأسود الحرب على تركيا وانضم اليه الحلفاء البلقانيون على عجل .

حروب البلقان فى ١٩١٢ - ١٩١٣

من المحال كما نرى أن نأتى فى مجمل لمشاكل البلقان فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٧ و ١٩١٤ على كل المسائل المعقدة ونستعرض كل الأمور التى نشأت بين الدول العظمى ودول البلقان نفسها فان معالجة هذه الشئون معالجة وافية لتملأ مؤلفاً قائماً بذاته ، ولذا سنعالج الحروب البلقانية هنا بمنتهى الايجاز فنقول .

لما انضمت بلغاريا وصربيا واليونان إلى الجبل الأسود فى حربه مع تركيا فى أكتوبر سنة ١٩١٢ لم تلبث أن دهشت نفسها وأدهشت العالم بتلك السرعة التى أحرزت بها انتصاراتها التامة . فقد احتل اليونان سالونيك وزحف البلغار يحدوهم النصر على القلاع القائمة للدفاع عن الآستانة واكتسح الصربيون وادى الفردار الأعلى كله وسنجق نوفى بازار والقسم الشمالى من ألبانيا ؛ ولم يقف فى وجه الحلفاء المظفرين من القلاع التركية الا قلاع أدرنه ويانينه واشقودره .

وقد أزهت الصربيين هذه الفتوحات التى ضاعفت أراضيهم ولاحت مبشرة بامكان تحقيق مطامعهم فى انشاء دولة « صربيا الكبرى » على حساب النمسا تحقيقاً عاجلا . وكان هارتويج وزير الروسيا المفوض فى بلغراد يشجعهم ، والروسيا تؤيد بلا ريب مايطلبه الصربيون من شمال ألبانيا وموانئ على الأدرياتيك تأييداً قوياً . فلقد جاءت الأنباء من سان بطرسبورغ بأن حزب الغراندوقات العسكرى المنتصر للجامعة السلافية كان يضغط على القيصر المحب للسلام ليحمله على الدخول فى حرب إذا لزم الأمر انتصاراً لصربيا .

وكانت النمسا وإيطاليا والألبانيون أنفسهم لا يرحبون أبداً بهذه الانتصارات غير المألوفة والتى لم تكن فى الحسبان فلم يكن يروق الألبانيين وعددهم أقل من مليونين وقسطهم من المدنية قليل — نقول لم يكن يروقهم وهم المنقسمون إلى فرق متناحرة مختلفة العقائد إذ فيهم الرومانى الكاثوليكى واليونانى الأرثوذكسى والمسلم — أن يقعوا تحت حكم الصربيين . ولم يكونوا يحبون أن يستبدلوا بالنير التركى نيراً صربياً . فلما اكتسحت الجيوش الصربية واليونانية أراضيهم وهددت استقلالهم أنقذ اسماعيل كمال الموقف بأن عجل بالدعوة إلى عقد جمعية تمثل الزعماء فى كافة نواحى ألبانيا . فلما كان يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ رفعت على فالونا الراية الوطنية التى تمثل نسر اسكندر بك الأسود ذا الرأسين على أرضية فى مثل حمرة الدم ، وأعلن استقلال ألبانيا ووقوفها على الحياد ، وقد تم هذا بموافقة النمسا وإيطاليا .

فقد كانت كلتاهما تحضان على انشاء دولة مستقلة فى ألبانيا وإن اختلفت صور هذا الاستقلال وتفاوتت بواعث الدولتين عليه . كانت كلتاهما وهما حليفتان لكنهما متنافستان تحبذان خلق ألبانيا كوسيلة لصد صربيا عن الأدرياتيك الذى كانتا تطمحان الى التسلط عليه ، لكن هاتين الدولتين المتنافستين كانتا تختلفان على تفاصيل تشكيل تلك الامارة الألبانية المرغوب

فيها : فالنمسا كانت تريد ألبانيا مستقلة استقلالا تاماً يحكمها إما زعيم من أهل البلاد وإما حاكم آخر تهيمن النمسا عليه وتؤثر فيه بدرجة ما ، وتكون قوية بقدر المستطاع تشتمل على ايبك وجاكوفا وديّره وبريزرن كما تشمل اشقودره ويانينه . فأن ألبانيا التي يكون لها مثل المساحة والقوة اللتين تريدهما النمسا لها سوف تحرم صربيا من جانب من ثمرات انتصاراتها التى لم تكن فى الحسبان وتساعد على صد حركة « صربيا الكبرى » فى المستقبل .

لكن ايطاليا لم تكن تريد أن تكون ألبانيا أقوى مما يجب أن تكون عليه بلاد لايطاليا فيها مطامع من الوجهة السياسية والتجارية والعسكرية . فقد كانت تبغى أن تسيطر على مرفأ فالونا وأن تنشىء خطا حديدياً يخترق الجبال الى سالونيك ويصد اليونانيين عن التقدم صوب الشمال . فايطاليا كانت تتطلع — وفى يدها برنديزى على أحد شواطىء الأدرياتيك ولها السيطرة على الساحل الألبانى على الشاطىء الآخر — الى أن تجعل من البحر الأدرياتيكى بحيرة ايطالية ولذا كان حسبها أن تحبس الصربيين عن الساحل وتؤثر على اعطاء البانيا أراضى واسعة وأميراً تسيطر عليه النمسا — أن تترك المنطقة الألبانية تحت سيادة الأتراك الأسمية يحكمها حاكم تعينه الدول العظمى وتعاونه جندرمه بقيادة ضباط سويديين او اسبانيين او سويسريين او بلجيكيين .

على أنه فى آخر نوفمبر اخذت هذه المسألة الألبانية ومعها كل المنافسات والريب التى زادت الحرب البلقانية من حدتها — نقول أخذ هذا كله يهدد سلام أوربا بشكل جدى . فالروسيا بالرغم من تردد سازونوف كانت تميل إلى مؤازرة الصربيين فيما استولوا عليه بالفعل من شمال البانيا ، والنمسا وايطاليا كانتا مصممتين على تعضيد الزعماء الألبانيين فى معارضتهم لصربيا ، فشرعت الروسيا تعبىء جانباً من جيشها ضد النمسا وكانت النمسا قد أعدت بالفعل العدة لمحاربة صربيا، وكان يظن أنها عبأت ثلاثة فيالق فى غاليسيا ضد الروسيا . وقد أعيد كونراد رئيس الحزب العسكرى النمسوى إلى وظيفته فى

رياسة هيئة أركان الحرب العامة فى ٧ ديسمبر فلما بدا للروسيا أن الخطر من الحرب وشيك الوقوع تراجعت . وكان بوانكاريه يشجعها على الثبات إذ ذاك وهو الذى كان يحذرها من التغالى فى تعضيد صربيا إلى حد المخاطرة يوم زارها قبل أن يحرز حلفاء البلقان انتصاراتهم العظيمة ؛ فقد كان يرى أن التحالف البلقانى الجديد يعادل فى قوته قوة الدولة العظمى فمتى كان هذا التحالف من جانب الروسيا فالأمل كبير فى انتقام فرنسا إذا هاجمت النمسا الروسيا واشتبكت فرنسا وألمانيا فى حرب عامة . وقد كان يعول على عدم ولاء ايطاليا للمحالفة الثلاثية ويأمل فى مساعدة انجلتره المسلحة للوفاق الثلاثى بعد ذلك التبادل للمذكرات الذى تم ولما يكد بين بول كامبون والسير إدوارد غراى فى لندن .

على أن السلم ظل قائماً بين الدول العظمى بفضل المساعى التى بذلتها الحكومتان الانجليزية والألمانية ، وأبدى الجميع تساهلا فوافق مؤتمر السفراء الذى عقد فى لندن فى ١٦ ديسمبر على مقترح غراى الذى أراد أن يوفق به بين جميع المطالب، وكان يقضى بانشاء دولة مستقلة فى ألبانيا تحدد تخومها فيما بعد .

وقد كانت هذه التسوية كأغلب التسويات التى يراد بها التوفيق بين المطالب المتنافرة فلم ترض الدولتين اللتين كانت لهما المصلحة الأولى فى مصير ذلك البلد الصغير الأسيف . فصربيا كانت ممتعضة أشد الامتعاض لحرمانها من ثمار انتصاراتها ومن المنفذ الاقتصادى الذى لبثت تؤمل طويلا أن يكون لها على بحر الأدرياتيك . وإذ جردتها الدول العظمى من أرض توقعت أن تحصل عليها فى تلك الناحية شعرت — وشعورها هنا طبيعى — بأن لها الحق فى ان تسأل بلغاريا تعديل شروط معاهدتها معها ، واعطاءها جانباً من مقدونيا . فأبت عليها بلغاريا ما سألت وأفضى هذا الرفض الى الحرب البلقانية الثانية إذ فاجأت بلغاريا صربيا باعتدائها المنطوى على الغدر فى آخر يونيه ١٩١٣ .

وشكت النمسا أيضاً مر الشـــكوى من أن ما حدث فى صدد البانيا فى لاشهر التالية لاتخاذ اقتراح غراى كان يتعارض كله تقريباً مع رغباتها وضاراً بمصالحها . وأسوأ مثل لهذاواغرب ما وقع فيه تلك الطريقة التى تحدى بها الملك نيقولا ملك الجبل الاسود الدول واسطولها الدولى إذ استمر يحاصر اشقودره التى خص بها المؤتمر البانيا . هذا الى ان ايبك وجا كوفا وديبره وبرتزرن لم تدخل فى حدود الدولة الجديدة . ومعنى هذا وفاقاً لرأى النمسا أن نحو نصف مليون ألبانى ســـيتركون تحت رحمة الجنود الصربية والجبلية.وفى الجنوب كانت اليونان تطلب أن تحدد التخوم بحيث يجعل فى نصيبها الألبانيون التابعون للكنيسة اليونانية الارثوذكسية . وأراد كونراد رئيس هيئة أركان الحرب العامة النمسوية أن يرغم اليونان على العدول عن مطالبها فى جنوب ألبانيا إما بالطرق السياسية واما بمظاهرة حربية تشترك فيها النمسا وايطاليا لكن النمسا لقيت فى هذا الصدد معارضة من حليفتها نفسها.

وعلى ان التسوية الألبانية درأت خطر الحرب العاجلة بين الدول العظمى فقد بقيت عاملا من اكبر العوامل فى اضطراب حبل السياسة فى البلقان الى ان تلاشت اهميتها بجانب نشوب الحرب العالمية . وقدكانت سبباً غيرمباشر لتطاحن الاختين صربيا وبلغاريا فى يونيه ١٩١٣ وباعثا على ازمة نمسوية صربية جديدة فى نوفمبر التالى .

لما هاجمت بلغاريا صربيا بغتة فى نضالهما من اجل مقدونيا واطلقت الحرب البلقانية الثانية (التى استمرت من ٣٠ يونيه الى ١٠ اغسطس١٩١٣) اصابتها الهزيمة فى هذه الحرب على عجل . فقد انتهزت رومانيا واليونان تلك الفرصة الصالحة لتسوية مشاكلهما معها بالانضمام الى صربيا . حتى تركيا عادت فكرت بالهجوم لاسترداد طراقية التى كانت فقدتها قبيل ذلك . وإذ ترى بلغاريا نفسها مهاجمة من اربع جهات منهوكة القوى من جراء ما بذلت من جهد فى الحرب البلقانية الأولى اضطرت عاجلا الى طلب الصلح

فتوقيع معاهدة بوخارست . وقد جردتها هذه المعاهدة من جانب كبير من فتوحاتها الاخيرة فى تركيا واعطت لرومانيا بعض أراضيها التى كانت لها من قبل ، فازدادت بذلك قوة منافسيها فى البلقان وتركت هى تعانى العزلة ويمضها الامتعاض . ومن ثم تاقت الى تأييد النمسا أو الروسيا لان هذا التأييد يتيح لها خير فرصة للتخلص من معاهدة بوخارست لكنها كانت قد افقدت الجميع ثقتهم بها فترددت الروسيا فى مؤازرتها خشية ان تسىء الى صربيا وترددت النمسا بالمثل خشية أن تسىء الى رومانيا

لقد خرجت صربيا من حربى البلقان موفورة القوة والمنزلة تشعر ، بما تجدد فيها من الثقة بالنفس ، بأنها اكثر عزما على تحقيق مطمعها فى « صربيا الكبرى » فقد ضاعفت أرضها تقريباً وزات سكانها من ثلاثة ملايين الى ما يقرب من أربعة ملايين ونصف مليون . وسرعان ما اشيع أن صربيا والجبل سيندمجان كخطوة أولى فى سبيل « صربيا الكبرى » فأما الخطوة الثانية فالأستيلاء على البوسنة والهرسك ودلماسيا والأقاليم السلافية الجنوبية فى النمسا والمجر .

هذه المطامع الخطرة التى لا تعرف المبالاة فى سبيل الطموح الى التوسع والتى كانت تتسلط على نفوس الصربيين يوما فيوما وتحدو حتى أكبر زعيم فيهم ورئيس وزرائهم الموسيو باشتش ، تفصح عنها عبارة لهذا الاخير أبداها لزميله اليونانى المسيو بوليتيس بعد إذ فرغ من اقتسام غنائم الحرب البلقانية الثانية فى مؤتمر صلح بوخارست فقال . « لقد كسبنا الشوط الاول فيجب أن نستعد الآن للثانى وسيكون مع النمسا . » وأدل من هـذا على اغتراره بقوته ماصرح به للقائم بأعمال المفوضية الصربيـة فى برلين حين قابله فى مارينباد بعد ذلك ببضعة أيام قال :

« لقد كان فى وسعى فى الحرب البلقانيـة الأولى أن أسبب حرباً أوربية لأحصل على البوسنه والهرسك . لكنى خشيت أن نضطر حينذاك إلى

التساهل كثيراً لبلغاريا فى مقدونيا فأحببت قبل كل شىء أن أضمن الاستيلاء على مقدونيا لصربيا ثم أطلب بعد ذلك البوسنه . »

لكنه من الخطأ أن نظن أن المسيو باشتش كان ينوى القيام عاجلا « بشوطه الثانى » مع النمسا فقد هداه التفكير الهادئ إلى أنه قبل المضى فى هذا يجب أن يثبت ما جناه فى مقدونيا ويستوثق من تأييد الروسيا . ومن ثم زار الروسيا فى يناير سنة ١٩١٤ ليخطب ابنة القيصر لولى عهد صربيا وليوصى على ١٢٠,٠٠٠ بندقية بذخيرتها وعلى بضعة مدافع من طراز هوتزر على الأخص . ومع أن المسيو باشتش كان يريد انتظار الفرصة المناسبة فلم يكن الكثيرون من الشبان الصربيين الوطنيين وخاصة الضباط التابعين لجمعية « اليد السوداء » السرية يشاطرونه هذا الشعور فقد أزهتهم انتصاراتهم الأخيرة كثيراً . فجعلوا يتطلعون فى شوق وقلق إلى اليوم الذى طالما وعدتهم به الروسيا ، يوم تكون الأمبراطورية السلافية العظمى على استعداد للأخذ بيدهم فى ذلك الصراع الذى « لا مفر منه » بين الكتلة السلافية والكتلة الجرمانية، ويوم تخلق نهائيا «صربيا الكبرى» على حساب امبراطورية هابسبورغ

وبقدر خيلاء صربيا واستقوائها كانت النمسا تشعر بوهن عزيمتها وضعف قوتها وتأثر منزلتها من جراء حرب البلقان . فمع انها لم تشترك فيها ولم تفقد أرضا بسببها فقد تعرض مركزها تعرضاً خطيراً إذ أصبح رعاياها من القوميات الاخرى اكثر قلقا وقبولا للدعاية الضارة مما كانوا واضحت رومانيا حليفة لا يعتمد عليها كما كان يعتمد عليها من قبل وصربيا عدوة اكبر عداوة واكثر نشاطا . هذا الى الانقسام الدائم والارتياب المتواصل بين ايطاليا والنمسا والخطر الذى يهدد هذه من ان تجد نفسها يوماً مضطرة الى القتال فى حرب فى اربعة ميادين تواجه فيها ايطاليا وصربيا ورومانيا والروسيا . فقد بات هذا الخطر ايضا اكثر تهديدا للنمسا عن ذى قبل . وإذ يدرك الحزب العسكرى فى فينا كل هذه الأخطار اخذ يفكر جدياً من جديد

فى هلا ينبغى للنمسا أن تعالج خطر « صربيا الكبرى » فى الحال .

تحذير ألمانيا للنمسا فى يوليه سنة ١٩١٣

لما هاجمت بلغاريا صربيا هذا الهجوم المنطوى على الغـــدر فى آخر يونيه سنة ١٩١٣ ونشبت حرب البلقان الثانيـة ، تلك الحرب التى لم تدم طويلا لكنها كانت محفوفة بالنكبات ، اتخذ برشتولد فى مبدأ الأمر موقف الانتظار لاتفاقه وطبيعته المترددة ومطابقته لرغبات المانيا وإيطاليا . لكنه لم يكن ينتوى أن يصبر أكثر ممـا صبر على أى توسع آخر فى أراضى صربيا وذلك برغم النصائح التى كان سفير المانيا فى ڤينا يسديها اليه حاضاً إياه على التريث . وقد بعث الأخير فى أول يوليه سنة ١٩١٣ يقول :

انهم يريدون هنا أن يعارضوا أى تدخل من جانب الروسيا لمصلحة صربيـا اذا أصاب البلغاريون انتصارا حاسما . وقد سألنى الـكونت برشتولد كيف تكون هذه المعارضة فقال اما بالطرق المباشرة فى سان بطرسبورغ واما باحتـلال بلغراد [الامبراطور : « هذا جنون مطبق ، معنى هذا أن تقع الحرب ! »] .

وتدخل النمسا والمجر دون استشارة من جانب الروسيا ان يكون ضروريا الا اذا انتصرت صربيا انتصارا حاسما وخيف من وقوع المحظور بانشاء دولة صربيا الـكبرى . . . وقد لفت نظر الوزير الى أنه ما دام تدخل الروسيا لمصلحة صربيا قد يفضى الى معارضة من جانب النمسا والمجر فـكذلك تدخل النمسا ضد صربيا خليق أن يحمل الروسيا على المعارضة . فعلق برشتولد على هذا بقوله « ربما »

وبعد يومين من ذلك عاد برشتولد فأبدى مخاوفه للسفير الألمـانى الذى بعث إلى برلين يقول :

سألنى الـكونت برشتولد أن أزوره اليوم وقد قال لى إنه يرى من واجبـه أن لا يترك الحـكومة الألمـانية تجهل خطورة موقف المملكة الثنائية . فمسألة سلافيى الجنوب أو بعبارة أخرى مسألة امتلاك الأقاليم التى يسكنها سلافيو الجنوب والاستحواذ عليها بلا منـازع مسألة حيوية تهم المملـكة كما تهم المحالفة الثلاثية ، ولن يصبح فى الامكان الاحتفـاظ بهذه الاقاليم اذا باتت صربيا أقوى مما ينبغى لها أن تكون ، وكل الآراء المتعارضة متفقة هنا على هذا . ولذا فلا

يبعد أن تضطر المملكة إلى التدخل إذا أوقعت صربيا ببلغاريا هزيمة منكرة وضمت قطعا من الاراضى تتجاوز ما كان لصربيا القديمة أو ما يقرب من هذا . ولا يمكن أن ندع صربيا تمتلك مناستر بأية حال .

فلما سألته متى وكيف يكون تدخله قال إنه لا يصعب اختيار اللحظة المناسبة بلا ريب . فهو لا يستطيع بطبيعة الحال أن يقول الآن شيئاً عن كيفية العمل فهذا رهن بالظروف . وهو يرى أنه سوف يكون عليهم أن يبدأوا بمحادثة سياسية فى بلغراد يسندها ضغط عسكرى إذا لم تفض إلى نتيجة ، فاذا تدخلت الروسيا انتقل ميدان العمل إلى سان بطرسبورغ.

وعاد الوزير فأعرب لى عن أمله فى أن تقدر برلين حرج مركز المملكة . فكل غرضها هو أن تحافظ على ممتلكاتها التى يسكنها سلافيو الجنوب وفى جملتها تريستة بالتأكيد . وهو غرض لا تحملها عليه سياسة تنطوى على المغامرة أو نية فى الفتح . وأوفق الحلول لهذه المسألة هو أن تظل صربيا صغيرة وأن يهزمها العدو . وهو يؤثر هذا كثيراً على أى احتلال لصربيا يمكن أن تقوم به المملكة . فاذا لم يقع هذا فسوف تكون المملكة مضطرة الى العمل لصيانة ممتلكاتها ولا يجب أن نغفل من حسابنا الخطر الداهم من « بيدمونت » صربية تجثم على حدود المملكة .

بلغت هذه البرقية برلين وبيتمان وياجو وزير الخارجية الألمانية غائبان فى حفلة سباق اليخوت التى كان الأمبراطور يقيمها كل عام فى كيال وكان ملك إيطاليا وملكتها حاضرين هذه الحفلة إذ ذاك يصحبهما وزير خارجيتهما سان جوليانو . فحول تسيمرمان وكيل الخارجية هذه البرقية على كيال وعليها تعليق ملطف فحواه :

« يكاد لا يلوح فى الآونة الراهنة أن هناك داعياً ما الآن تضطرب أعصاب فينا بصفة خاصة . إذ لا موجب للكلام الآن عن خطر صربيا الكبرى . ولتكن مهمتنا أن نهدئ روع فينا وأن نجعلها تحيطنا علما بنياتها أولا بأول ولا تتخذ قرارات ما قبل أن تسمع رأينا . »

فى تلك الأثناء ازداد قلق برشتولد إذ خشى أن تكون رومانيا على وشك أن تنقض على بلغاريا فتضعفها إلى حد يتم لصربيا النصر عليها وعندئذ يستفحل خطر صربيا الكبرى . ولذا أبرق إلى سفيرى النمسا فى برلين وروما فى ٤ يوليه يطلب اليهما أن تتخذ حليفتا النمسا « الاجراءات فى بوخارست كى يصدا رومانيا عن أى عمل جديد ضد بلغاريا . » فرفض

بيتمان أن يقوم بذلك وأبدى ، كما كان يفعل غالبا ، ان الطريق لمنع رومانيا من الانقضاض على بلغاريا هو أن تضغط النمسا ضغطا قويا فى صوفيا كيما تحمل الملك فرديناند على أرضاء الملك كارول واجابتــه الى مطالبه العادلة الخاصة بتعويضه ببعض الأراضى . وقد زاد بيتمان على ذلك الملاحظات الحكيمة والتحذيرات الفعالة الآتية ليزداد بها علم برشتولد :

« إن القتال الناشب بين بلغاريا من ناحية وصربيا واليونان من ناحية أخرى لا يؤثر بحال من الأحوال على خط السير الذى ترسمته النمسا والمجر إلى الآن ، فهذا القتال على النقيض من ذلك ليس مما يزهد فيه بالنسبة لمصالح النمسا والمجر على الأخص اذا ضربنا صفحاً عما يحدثه من اعتياق التجارة والسفر . ولا يمكن إلا أن يفيد المملكة الثنائية أن تخرج بلغاريا وصربيا من الحرب ضعيفتين متنازعتين ، فعندئذ يتسع الوقت للنمسا لتدبير الطريقة التى يمكن أن تعيش على مقتضاها مع صربيا ، الأمر اللازم كائنة ما كانت الظروف.

« وليس يعلم أحد كيف ينتهى القتال الدائر الآن بين بلغاريا وصربيا لكن الأكيد أنه أيا كان المنتصر ستبقى كلتاهما ضعيفة حاقدة على الأخرى . فلا ينبغى أن تعترض النمسا والمجر هذه النتيجة . وحتى لو كسبت صربيا فلن يزال أمامها الطريق بعيدا الى تحقيق فكرتها فى صربيا الكبرى . لأنه حتى حينذاك لن تصل صربيا الى الادرياتيك ؛ وبضع شقق من الأراضى كبرت أو صغرت لن تقلب الأمور رأسا على عقب . أما اذا حاولت النمسا والمجر الآن بالطرق السياسية ان تحرم صربيا مما كسبته من الأراضى فلن يساعدها الحظ بل يكون كل ما تصيبه أن تثير حفيظة صربيا الى أقصى حد . فاذا حاولت هذا بقوة السلاح فسوف يكون معناه حربا أوربية . إذ ذاك تتأثر مصالح ألمانيا الحيوية أعظم تأثر. ومن ثم أفترض أن الكونت برشتولد سيبلغنا مقدما ما يستقر عليه رأيه قبل اتخاذ قرار فيه . . . وانى لا يسعنى الا أن أحذر بألحاح من الرغبة فى ابتلاع صربيا فأن هذا خليق أن يضعف النمسا . »

وقد أفضى هذا التحذير العاجل الحاسم من جانب ألمانيا فى ٦ يوليه الى كف يد برشتولد وكونراد عن التسرع بالاقدام على مغامرة طائشة كانت تعرض سلام أوربا للخطر . وقد أسهبنا بعض الشىء فى تبيان هذه القصة لنرتى من ناحية أنه كان يسع ألمانيا أن تفعل هذا فى يوليه ١٩١٤ ولنصور من ناحية ما كان قائما بين برلين وفينا من خلاف فى الرأى ومن ناحية ثالثة لتصحيح ما لا بس اعتقاد النـاس خطأ مما أذاعه السنيور جليوتى عن هذا الحادث . . فقد أدخل فى الروع أن ألمانيا لا ايطاليا هى التى حالت دون تسرع النمسا فى حين أن تحذير بيتمان هولفيج العاجل المؤرخ فى ٦ يوليه لاردسان جوليانو المؤرخ فى ١٢ يوليه هو الذى كان له التأثير الحاسم فى فينا .

الدسائس حول قوله فى سنة ١٩١٣ (١)

كان من جراء الحرب البلقانية الثانيـــة واستيلاء اليونانيين على قوله والاتراك على أدرنه من البلغاريين أن حيكت دسائس تكشف تلك الاساليب التى كان يلجأ اليهـا الساسة فيما قبل الحرب وتلقى ضوءا غريبا على ماهية التأييد أو على الأصح عدم التأييد الذى كان الحليف يلقاه من حليفه حين يتعلق الأمر بمصالحهما الذاتية .

كانت غالبية سكان قوله من اليونانيين وكثرة سكان المنطقة المجاورة من البلغار . ولذلك كانت كل من بلغاريا واليونان تزعم لنفسها الحق فى امتلاكها . اما الدول العظمى فكانت منشقة على نفسها فى صددها فالنمسا والروسيا على الرغم من تنابذهما فيما عداها كانتا تريان اعطاءها للبلغار فى حين كانت ألمانيا وفرنسا تريدان أن تختصا بها اليونان . وكانت غاية برشتولد من وراء ماراى أن

(١) اجملنا هذا الفصل لعلة تأثيره فى مجرى الحوادث التى افضت الى الحرب العالمية (المعرب)

يحفظ التوازن مع صربيا وأن يكتسب صداقة بلغاريا فقد وعدها بقوله سرا وأخفى هذا الأمر عن ألمانيا . اما سازونوف فكانت له غاية أخرى : أن يضم بلغاريا الى جانب الوفاق الثلاثى ويوفق بينها وبين صربيا فتتفرغ هذه للنمسا فيما لو نشبت حرب أوربية . هذا الى ما كان يراه فى اعطاء قوله لبلغاريا من ضمان ضد اليونان ومعاكستها الممكنة لمطامع الروسيا فى البواغيز. ولم يحط سازونوف فرنسا بنياته هذه بل حاول أن يكسب تأييد الرأى العام الفرنسى برشوة الصحف الفرنسية ؛ بيد أن الاتراك كانوا أسخى منه وأندى كفا فانفقوا على الصحف الفرنسية — على قول الوكيل الروسى المالى فى باريس — خمسة ملايين من الفرنكات . فلم تؤيد فرنسا قضية سازونوف .

أما الأمبراطور فكان يميل إلى تأييد صهره قسطنطين ملك اليونان وكانت ألمانيا ترمى إلى اكتساب اليونان لصف المحالفة الثلاثية . وشجعها على هذا ما كان أكده لها فينزيلوس من أن اليونان لن تنضم الى الوفاق الثلاثى « ما بقى قسطنطين على العرش وما بقى هو وزيرا » وكان يسعى بذلك وراء كسب رضاء ألمانيا لما أن ألفى نفسه مهددا بالدخول ضد بلغاريا فى حرب بلقانية ثانية . لكنه عاد فيما بعد فأعلن أنه يريد أن يكون بمعزل عن هذا الفريق أو ذاك وهدد بالاستقالة اذا انضمت اليونان إلى المحالفة الثلاثية وفاقا لرغبة الملك قسطنطين . ورأت ألمانيا من جانبها المضى فى تأييد اليونان حتى لا تحبط مساعيها لضمها إلى المحالفة الثلاثية فلما لاحظت النمسا أن هذا قد يبعد بلغاريا عن المحالفة الثلاثية كان جواب برلين أن اليونان يعول عليها أكثر مما يعول على بلغاريا .

أما باعث فرنسا على تأييد اليونان فكان لاعتبارات منها البعثة الفرنسية التى كانت تدرب الجيش اليونانى وتزويد فرنسا لهذا الجيش بالمدافع ومنها رؤوس الأموال التى وظفها الفرنسيون فى القروض اليونانية . هذا إلى ما أكده

ايزفولسكى من أن الباعث لفرنسا على تأييد اليونان كان الخوف من أن تصبح لألمانيا الكلمة العليا فى أثينا فتتعرض مصالحها فى الشرق الأدنى للخطر .

وقد أدركت الروسيا والنمسا أن حليفتيهما لا تؤيدانهما لمحاولتا تسوية الأمور لمصلحة بلغاريا واقترحتا كل بمفردها أن تحتفظ الدول العظمى بحق تعديل النصوص الخاصة بقوله فى معاهدة بوخارست أو المعاهدة نفسها فى المستقبل حتى لا يحبط مؤتمر بوخارست . لكن هذه المحاولة فشلت بنشر برقية للملك كارول بعث بها الى الأمبراطور يبلغه أن الصلح أصبح مضمونا وسيبقى بفضله نهائياً . وقد رد عليه الأمبراطور يهنئه ببرقية رقيقة نشرتها شركة وولف التلغرافية مع برقية الملك كارول . وكانت غاية ألمانيا من النشر أن تصد برشتولد عن فكرة تعديل معاهدة بوخارست وان كان هذا النشر قد أهاج النمسا كثيرا .

إنذار النمسا لصربيا فى ١٨ أكتوبر ١٩١٣

فى صيف سنة ١٩١٣ بعد الحرب البلقانية الأولى والقرار الذى اتخذ بانشاء دولة مستقلة فى البانيا اتفق مؤتمر السفراء على تشكيل ثلاث لجان تكون مهمتها انشاء دولة ألبانية قادرة على الحياة والبقاء ، واحدة تحدد التخوم بين البانيا واليونان وثانية تحدد التخوم الشمالية بينها وبين صربيا والجبل الأسود وثالثة للأشراف الدولى تدير شئون ألبانيا الى أن تهتدى الدول العظمى إلى أمير مقبول من البلاد وتتفق على تنصيبه .

لكن لجنتى الحدود لقيتا من التعطيل الشىء الكثير قبل أن تصبحا على استعداد للبدء بالعمل على المكان. حتى وهاتان اللجنتان تجولان فى منطقة البلاد الجبلية الوعرة كانتا تلقيان كثيرا من المتاعب والتعطيل حينما تتعطل سياراتهما فتضطران الى المسير على ظهور الجياد أو المشى على الأقدام ، وحينما

يلجأ اليونانيون مع لجنة الجنوب الى جميع أنواع الحيل المكشوفة غير المجدية فى محاولة خدعها لحملها على الاعتقاد بأن غالبية السكان تتكلم اليونانية وأنها فى منتهى التحمس للأندماج فى مملكة قسطنطين ، إذ كانت مواكب الفلاحين تشخص فى القرى بانتظام يثير الشبه مرتدية الزى اليونانى وتأخذ فى الصياح بأعلى صوتها « الاتحاد أو الموت ». فلم تنطل هذه الحيلة على اللجنة لاعتقادها بأنهم مسوقون الى هذا الغرض وبأن القوة قد استعملت مع الألبانيين والمسلمين لالزامهم عقر دورهم وإخراس ألسنتهم حتى اضطر الأمر الى احتجاج رسمى لدى أثينا . وفى الشمال كان الصربيون أقل سذاجة وأكثر حذرا وان كان هذا لم يمنع الجنود الصربية من التعرض لأعضاء اللجنة فى الطريق والقبض عليهم فى كثير من الأحيان. زد على ذلك أن ممثلى الدول الست العظمى فى لجنتى الحدود سرعان ما انقسموا الى ثلاث فرق يشايع كل منها الموقف السياسى الذى يقفـــه رؤساؤها فى لندن فكان المندوبون الفرنسيون والروسيون ينتصرون لليونان والصربيين والجبل الأسود بينما كان النمسويون والايطاليون يتشيعون لألبانيا ويرون اعطاءها اوسع منطقة ممكنة وبين هذين الفريقين المتطرفين اللذين كان لغوهما فى كثير من الشئون التافهة يهدد بأحباط عمل اللجنتين كله كان المندوبون الألمان والانجليز يجتهدون فى البحث عن تسويات مرضية تتفق والحالات الواقعة وتطابق التعليمات المتلقاة من لندن .

وفيما هذا التباطؤ يلابس اعمال اللجنتين فى تحديد التخوم الألبانية ونظرا للعداوة المتبادلة بين الصربيين والألبانيين نشبت اعمال عدائية على الحدود إذ عاد الصربيون فاحتلوا بعض الأراضى الألبانية وإذ عمد الألبانيون على اثر هذا التحرش الى الانتقام لأنفسهم بالهجوم على فصيلة صربية وايقاع الهزيمة بها . عندئذ عبأت صربيا جانباً من جيشها . . . مما جعل بعض الدول تنذرها كل بمفردها بوجوب احترام قرارات مؤتمر لندن ، لكن المؤتمر فى مجموعه عجز عن توجيه إنذار اجماعى وهو الذى يكون له وحده الأثر الفعال .

فبالنظر الى هذه الظروف والى أن الجنود الصربية أصرت على البقاء فيما احتلته من الأراضى الألبانية عاد برشتولد ومعه البارون كونراد رئيس هيئة أركان الحرب النمسوية العامة ينعمان النظر فيما يجب اتخاذه من الأجراءات الصارمة . ومن ثم حض كونراد ثانية على أن الوقت قد حان أخيرا لتناقش النمسا صربيا الحساب بصفة نهائية. وكان قد علم من البرنس هوهنلوهه الذى عاد اخيرا من سان بطرسبورغ انه لا ينتظر ان تتدخل الروسيا اذا عجلت النمسا باتخاذ اجراءاتها ضد صربيا وابدت فى هذا همة : فالآن خير من ذى بعد لأن الروسيا تحاول أن تنزع رومانيا من المحالفة الثلاثيـة وتضمها إلى الوفاق الثلاثى . وقد كان هذا أيضاً رأى البارون نوبسكا الذى كان يتجول أخيراً فى رومانيا متنكراً فى زى راع فقد روى لكونراد أن الرأى العـام معاد كله للنمسا والمجر وأن رومانيا تقع كلها فى حبائل الروسـيا وفرنسا لـكن برشتولد — وكان رجلا هياباً متردداً — كان يميل إلى القناعة بالايماءات والرضى بالاجراءات الناقصة .

وقد عقد مجلس الوزراء النمسوى جلستين طويلتين فى ٣ و ١٣ أكتوبر بحث فيهما بصفة جدية فيما يجب أن يتخذ . . فكان من رأى كونراد أنه يجب إرغام صربيا على قبول الاندماج سلمياً فى النمسا والمجر فيكون مركزها فيها كمركز بفاريا أو سكسونيا فى الامبراطورية الألمانية . . فاذا لم يمكن هذا وُجه اليها بلاغ نهائى تتبعه حرب عاجلة حامية إذا هى لم تجب عليـه جواباً مرضياً . وعند ما تنتهى الحرب — والنمسا لا شك منتصرة فيها — أمكنها أن تضم اليها بعض أراضى صربيا وأن ترضى رومانيا وبلغاريا واليونان بنواح منها . . وبذا تتعدل معاهدة بوخارست تعديلا فعـالا فى مصلحة النمسا . أما الاجراءات الناقصة كاحتلال بضع مدن صربية كرهينة فما لم يكن يريده كونراد.

أما الكونت تيزا الزعيم المجرى القوى ورئيس الوزارة المجرية منـذ ٦ يونيه سنة ١٩١٣ فكان مع تسليمه بوجود الخطر الصربى يميل إلى الالتجاء إلى الطرق السياسية . كان يرى أن مؤتمر لندن لم يسفر عن شىء سوى خيبة

الأمل فوجب لذلك أن تكون للنمسا والمجر سياسة مستقلة تتعلق بها وحدها لكنه كان يعارض بتاتاً فى أن يدمج من الصرب فى المملكة الثنائية أكثر مما أدمج سواء أكان هذا بتدبير سلمى أم باستعمال القوة ، فهذا أمر غير عملى وضار بالمملكة نفسها ومن المؤكد أنه سيقابل فى أوربا بالاعتراض . يجب أن تطالب صربيا بشدة أن تجلو عن الأرض الألبانية فاذا لم ينفع معها هذا وجه اليها بلاغ نهائى وأنزلت بها هزيمة سياسية بل عسكرية اذا لزم الأمر . لكنه لا ينبغى بحال أن تضم أراض من صربيا . أما الفريق المعادى للنمسا فى البلقان وهو المؤلف من صربيا والجبل الأسود ورومانيا واليونان ففى الوسع صده باكتساب تركيا وبلغاريا وهما اللتان كانتا على وشك أن تصطلحا. فمثل هذا التنظيم الجديد خليق أن يوجد فى البلقان توازناً دولياً صالحا يوازى التوازن الدولى القائم بين المحالفة الثلاثية والوفاق الثلاثى .

بقى برشتولد وهذا كان حائراً بين برنامج كونراد العسكري وأخذه بالعمل الحاسم وبين الكونت تيزا الذى كان يرى الالتجاء الى الطرق السياسية . ولعله لم يكن بين من تولوا المناصب ذات المسئولية فى ساعة الخطر من هو أقل جدارة منه وأكثر ارتباكا . كان يبسط ما للموضوع وما عليه ويظل يتراوح فى تهيب واضطراب بين التأثيرين المتعارضين . ولذا تردد فى اتخاذ أى اجراء عسكرى ضد صربيا خشية أن تعارضه ألمانيا وإيطاليا وخوفا من أن تتدخل الروسيا أيضاً . ولم يكن يرى من السهل اقناع فرنسوا جوزيف بالموافقة على الحرب فوق أنه كان يعلم بمعارضة فرنتس فرديناند لها . وأخيراً مال الى الأخذ بالتساهل مع صربيا فيما يتعلق بحدود البانيا وبأن تعد العدة للمستقبل راجياً أن تتحسن الحالة السياسية العامة فى تلك الأثناء .

وهكذا كانت نتيجة المناقشة ان لم يتخذ قرار معين وبالرغم من أن الصربيين حرقوا عدة قرى وذبحوا الألبانيين على مقربة من دبره حتى خرج السكان من ديارهم يؤمون الساحل — بالرغم من هذا قنع برشتولد بتقديم

« طلب حبى » فى ١٤ أكتوبر الى صربيا يرجوها فيه سحب جنودها من ألبانيا واحترام قرارات مؤتمر لندن ولها هى أن تحدد المهلة التى تنسحب فى خلالها . وقد نصح سازونوف وبيشون أيضاً باشتش بسحب جنوده فى الحال .

لكن رئيس الوزارة الصربية لم يصغ الى هذه النصيحة الطيبة . . بل رد على النمسا على النقيض منها يقول إن سحب الجنود الصربية يتوقف على أحوال ألبانيا المستقبلة حيث الفوضى الضاربة أطنابها فيها تعرض أمن رعاياه المحبين للسلام للخطر . بل لقد ذهب الى أبعد من ذلك فطلب الى مؤتمر لندن أن يعدل قراراته السابقة ويختص صربيا ببعض المواقع ذات القيمة الحربية وفى نفس الوقت احتل الجبل الأسود — وكان قد حصل من الحكومة الفرنسية على قرض جديد ولما يكد — بعض الأراضى الألبانية وكان فيما روى عنه على وشك أن يأمر بالتعبئة العامة ضد شعب كان مفروضا أن تحميه الدول العظمى وتحكمه . فبدا لفينا كما لو كانت صربيا والجبل الأسود واليونان تنوى سرا أن تعود الى احتلال تلك البلاد الموزعة الأسيفة وتجابه الدول العاجزة بأمر جديد واقع .

فى تلك الأثناء أعرب برشتولد لألمانيا عن رجائه فى أن تؤيد النمسا أدبيا إذ لن يعدو الأمر هذا ما دام أنه لا الروسيا ولا فرنسا تريد الحرب فى الآونة الراهنة . فأكدت وزارة الخارجية الألمانية لبرشتولد ذلك التأييد الأدبى وكلفت ممثلى ألمانيا السياسيين بمظاهرة مساعى النمسا فى المحافظة على حياة ألبانيا ثم حضت على أن يستخدم السير ادوارد غراى نفوذه فى العمل على احترام قرارات مؤتمر لندن . لكن السير ادوارد غراى كان متغيبا عن المدينة فى نهاية الأسبوع ووكيل الخارجية السير أير كرو لم يكن يرى أن يتخذ أجراءاً ما دون أن يتلقى تعليمات السير ادوارد . وقد جاء جوابه غير مشجع فقد أبدى فيه أنه لا يظن أن غراى يوافق على مطالبة صربيا بالجلاء العاجل عن ألبانيا ولا بجلاء تحدد مهلته .

وبغتة فى وسط ليل ١٧ اكتوبر المتداخل فى ١٨ أرسل برشتولد بلاغا نهائيا الى بلغراد بعد أن ارتاح الى تأييد ألمانيا الأدبى ودون أن يطلعها بعد ذلك على شيء ، وكان متأثرا فى عمله هذا بآخر الأنباء التى اتصلت به عن ألمانيا فأصر فى انذاره على أن تحترم صربيا أراضى ألبانيا وتسحب جنودها فى خلال ثمانية أيام أو تضطر النمسا مع الأسف الى الالتجاء الى الاجراءات الواجبة لتحقيق مطالبها .

وقد أخذت هذه الهمة التى أبداها برشتولد بشكل حاسم أوربا جمعاء على غرة لأن أحدا لم يكن يتوقعها ، وحنق لهذا البلاغ النهائى كل من باشتش وهارتويج وتولاهما الارتباك لما أن علما به وخاصة بعد إذ تبعته انذارات قوية من كل الدول العظمى التى انتبهت بغتة الى ما يمكن ان يقع من تعقدات خطيرة . فلفتت صربيا الى وجوب احترام قرارات مؤتمر لندن حتى رومانيا لم تحجم عن توجيه تحذيرها ايضاً . وهكذا قررت صربيا ان ترضخ فى الحال واصدرت اوامرها الى جنودها بالجلاء عن الأراضى الألبانية المحتلة .

ان هذه الحوادث التى وقعت فى ١٩١٣ فيما يتصل بألبانيا مما يساعد على تفسير المسلك الذى سلكته النمسا فى يوليه ١٩١٤ وهى اذ ذاك تحت تأثير تحرش اشد من هذا . . . فانه لما عجلت النمسا بنفسها بالعمل الحازم فأرسلت إنذارها النهائى المنطوى على التصميم اكترثت صربيا لمطالبها فى الحال ولم تتدخل الروسيا وحققت وزارة خارجية فينا غرضها العاجل .

وهنـــاك عامل آخر فى مركز البلقان كان ينطوى على الخطر بالنسبة للنمسا والمجر وساعدت الحروب البلقانية على اظهاره اكثر مما كان ظاهرا — ذلك هو التغيير الذى طرأ على رومانيا .

اللغز الرومانى

ان معاهدة ١٨٨٣ السرية جدا التى انضمت بها رومانيا الى دول التحالف الثلاثى جددت عدة مرات كانت آخر مرة فى ٥ فبراير ١٩١٣ . ففى السنوات الأولى لعقد هذه المعاهدة لم يكن يساور النمسا والمانيا اى خوف جدى من ان لا تقوم رومانيا بارتباطاتها . فالملك كارول — وكان اميرا من اسرة هوهنزولرن تعلم فى المانيا ومال بكليته الى وجهة النظر الألمانية — كان فى نظر الجميع رجلا شريفا مستقيما يوثق بولائه الشخصى الى أن مات فى اكتوبر ١٩١٤ ، هذا الى ان مصلحة رومانيا الذاتية كانت تضمن ولاءها للمحالفة الثلاثية إذ هى قد أمنتها من بسط الروسيا سلطانها او اعتدائها عليها فى اى تقدم لها نحو الآستانة وحمتها من اعتداء بلغاريا او تركيا لامتلاك دوبروجه .

لكن الحالة فى سنة ١٩١٤ كانت قد تغيرت تغيرا عظيما وان كان الملك كارول قد ظل مواليا على الدوام . فقد تبدل شعور الشعب الرومانى الى حد أن النمسا ، والمانيا الى حد ما ، جعلتا تتساءلان بصفة جدية أتكفى مكانة الملك كارول الشخصية لحمل بلاده على رأيه ، وهو بعد كل شىء ملك دستورى ، وشعور الشعب المعادى للنمسا فى بلد ديمقراطى برلمانى قد يطغى على ما يؤثره الملك شخصيا .

ولقد نشأت العداوة للنمسا بين الرومانيين ثلاثة عوامل — وهى العداوة التى هددت بالقضاء على التحالف : ١) سياسة المجر نحو ترانسلفانيا ٢) سياسة النمسا حيال بلغاريا . ٣) مسعى الروسيا وصربيا لانتزاع رومانيا من المحالفة الثلاثية ووضعها فى صف الوفاق الثلاثى .

فأما عن العامل الأول فاللوم يقع على نبلاء المجر فقد كانوا يرفضون دائما أن يمنحوا رعاياهم الرومانيين والسلاف حق الانتخاب الديموقراطى الحقيقى حرصاً منهم على استبقاء مركز السيادة الذى كان لهم منذ العصور

الوسطى حتى ولو كانوا فى القرن العشرين . فأبوا على الرومانيين فى ترانسلفانيا عدداً معقولا من الكراسى النيابية فى مجلس نواب المجر ولم يأبهوا برغبات هؤلاء الوطنية فى شأن المدارس واللغة ، فكان من أثر هذا الرفض الممض لحقوق سياسية ان ازدادت بطبيعة الحال مرارة النفوس بين القوم وعظم شوقهم الى الخلاص ، وهى احساسات كان يشاطرهم فيها اخوانهم الرومانيون على جانبى جبال كرباتيا .

والعامل الثانى الذى امتعض منه الشعب الرومانى وهدد بانتقال رومانيا من صف المحالفة الثلاثية الى جانب الوفاق الثلاثى هو موقف النمسا حيال النزاع البلغارى الرومانى الذى نشأ عن الحرب البلقانية الأولى . فقد شكت الصحف الرومانية مر الشكوى من سياسة « التفرج » تلك السياسة الخاطئة : فقد كان خليقاً بالملك كارول أن يتدخل وقت أن كان البلغاريون مقيدين أمام أدرنة والآستانة وأن يصر على أن تنزل له بلغاريا عن إقليم سيلستريا بلجيق الواقع جنوبى دوبروجه « تعويضاً » لرومانيا من وقوفها على الحياد . لكن رومانيا بدلا من أن تتخذ سياسة أنانية فعالة من هذا النوع وقفت موقف الانتظار واثقة بكرم بلغاريا وبأن تضغط الدول العظمى لمصلحتها للحصول لها على « التعويض » المطلوب . فخاب رجاؤها فى الاثنين ، فقد ظلت بلغاريا طوال الشهور الأولى للحرب البلقانية قاسية القلب لا تصغى الى رجاء تاكيه جوتسكو فى « التعويض العادل » فلما تركت المسألة أخيراً للدول العظمى تقرر ما تراه فى شأنها فى مؤتمر سان بطرسبورغ المنعقد فى مارس سنة ١٩١٣ لم تحصل رومانيا على كل ما كان الوطنيون يظنون أن لهم الحق فى نيله .

فالمفاوضات التى دارت فى شأن هذا « التعويض » هى التى جعلت وزراء رومانيا والرأى العام فيها ينقلبون أكثر من ذى قبل على النمسا والمجر . فقد اشتبهوا (بحق) فى أن النمسا لا تؤيد مطالب حليفتها من بلغاريا فيما يتعلق

بسيلستريا وشقة من الأرض واقعة جنوبى دوبروجه تأييداً يذكر . ولم يكن وزراء الملك كارول يطالبون بهذه الأراضي فحسب بل كانوا أيضاً يصرون على ان هيبة رومانيا تقتضي النمسا ان تظهر نحوّ رومانيا فى مسعاها الى سيلستريا ما تظهره من الهمة والنشاط فى صد صربيا عن الوصول الى الأدرياتيك . اما موقف ألمانيا معهم فكان باعثاً على ارتياحهم . . واخيراً لما هددت رومانيا بتعبئة جيشها ضد بلغاريا لتحصل على الأرض التى تشتهيها حاولت النمسا ان تصدها فأنذر البرنس فيرستبرج وزير النمسا المفوض فى بوخارست ، الملك كارول بأن هجوم رومانيا على بلغاريا يتعارض كل التعارض مع سياسة النمسا وانه اذا أصرت رومانيا على ذلك فقد تتدخل النمسا .

هذا الضغط الذى استخدمته النمسا أو حاولت أن تستخدمه مع الملك كارول أضعف مركز الملك وزاد فى عزلته عن شعبه ، حتى قيل انه يصغى لنصح النمسا بالمحافظة على السلام لمصلحة بلغاريا ؟ وقد ازداد ضغط الشعب الى حد حمل الملك فى النهاية على الرضوخ للرأى العام فانضم الى صربيا واليونان فى الحرب البلقانية الثانية ضد بلغاريا وحصل لبلاده على «التعويضات» — قطعة سخية من الأرض البلغارية جنوبى دوبررجه تمتد من سيلستريا على نهر الطونة الى كونستانزه على البحر الأسود . فتقوت امانى الرومانيين القومية وانتعشت اطماعهم فى تحرير إخوانهم بهذه الحرب الناجحة التى لم تدم طويلا وهكذا « اثار الأكل شهيتهم » على حد المثل الفرنسى . اما نتيجة ذلك فكانت ان الفت النمسا والمجر نفسها مهددة تهديداً جدياً بحركة اخرى هى « رومانيا الكبرى » ترمى الى فصل الرومانيين الموجودين فى ترانسلفانيا فى النهاية كما ترمى دعاية « صربيا الكبرى » الى فصل الصربيين القاطنين فى البوسنة وفى غيرها من أنحاء المملكة الثنائية . ففى نوفمبر ١٩١٣ افهم وزير من وزراء رومانيا فرنسا ان الصداقة القديمة التى كانت تربط بلاده بالنمسا « اصبحت فى خبر كان وان مسألة الرومانيين المقيمين فى ترانسلفانيا باتت اهم

مسالة فى نظر الرأى العام الذى يرغب صراحة فى التقرب من الروسيا » .
وفى ديسمبر سلم الملك كارول فى النهاية لوزير النمسا المفوض فى بوخارست بأن الشعور العام قد تحول الى حد « انه لا يستطيع مع الأسف ان يضمن القيام بارتباطات المعاهدة السرية القائمة بين رومانيا والمملكة الثنائية » .

لقد كان برشتولد كالمنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً ابقى بسياسة النفاق العقيمة التى زعم انه يؤيد بها مصالح دولتين متعارضتين كرومانيا وبلغاريا ففقد ثقة إحديهما واضاع ارادتها الحسنة قبل ان يحصل على ما يعوضه منهما عند الأخرى. وهذا « الفرار » من جانب رومانيا واقعة من اهم الوقائع التى حدثت لسياسة النمسا الخارجية فى ربيع ١٩١٤ . وقد استغرقت المسألة الصربية من انتباه الكتاب والتفاتهم الشىء الكثير لأنها فى النهاية سببت الحرب العالمية لكنه فيما يلى هذه المسألة لم يرهق أدمغة رجال الخارجية النمسوية شىء كمسألة رومانيا فى بضعة الأشهر التى سبقت الحرب. وستساعد هذه العجالة التى اوردناها على جلاء بعض النقط الغامضة الأخرى كخطط فينا المتضاربة ، وتردد برشتولد وغلطاته ، والانقسام النمسوى الألمانى، ومقابلة كونوبشت التى جرت بين الأمبراطور غليوم وفرنتس فرديناند — تلك الأمور التى قام من حولها كثير من التلميحات الخفية .

فى تلك الأثناء كانت الروسيا تحاول الاستفادة من هذه الحالة بجذب رومانيا الى ناحية الوفاق الثلاثى وتأليف عصبة بلقانية برعايتها تحل محل تلك العصبة التى فككتها بلغاريا بالحرب البلقانية الثانية ومع أن القيصر كان يحكم بعض أهالى بيسارابيا الرومانيين فقد سعى وزراء الروسيا المفوضون فى بوخارست الى تحويل مطامع الرومانيين فى الوحدة القومية من بيسارابيا الى ترانسلفانيا واستخدمت الروسيا نفوذها بفطنة لمصلحة رومانيا لتحصل لها فى معاهدة بوخارست على ما كانت تطالبه من « تعويضات » . وقد حفظ الرومانيون للروسيا جميلها بانضمامها الى ألمانيا فى الحيلولة دون تعديل المعاهدة

بقدر ما استنكروا مسعى النمسا الى هذا التعديل .

ويدل على مرمى الروسيا من كسب رومانيا وانه كان جزءاً من خطتها القاضية بالاستعداد لحرب اوربية عامة — نقول يدل على هذا دلالة واضحة ذلك التقرير السرى الذى رفعه سازونوف الى القيصر فى ديسمبر سنة ١٩١٣ اذ يقول :

« اننى فى حين اكرر أمنيتى فى الاحتفاظ بقدر الأمكان بالحالة الراهنة ارى من الضرورى ان اكرر أيضا انه يصعب ان تتقدم مسألة البواغيز خطوة الا بما يطرأ من مشكلات فى اوربا . هذه المشكلات بقدر ما تدلنا الظروف الحالية ، ستجد فرنسا الى جانبنا كحليفة وانجلتره كذلك او على الأقل ملتزمة الحياد المشرب بروح العطف اذ كانت محالفتها لنا ، مع امكانها ، غير مضمونة كل الضمان . ففى البلقان يسعنا اذا نشأت هذه المشكلات الأوربية ، ان نعول على صربيا وربما أيضا على رومانيا . ومن هذا يتعين جليا علينا ان نسعى سياسيا فى خلق مناسبات تجعل رومانيا ادنى ما يمكن الينا وهذه سياسة ينبغى ان لا نفتر عن الجرى عليها فى غير ما تعجل . فمركز رومانيا فى البلقان يبادر الى الذهن من عدة وجوه مركز ايطاليا فى أوربا . فهاتان الدولتان مريضتان بحب العظمة مضطرتان لعجزهما عن تحقيق مشروعاتهما علانية الى القناعة بسياسة اقتناص الفرص ترقبان دائما أية جهة فى جانبها القوة لتنضما اليها .

« وهنالك عاملان يلعبان دورا هاما فى عدم استقرار الحالة الحاضرة فى البلقان ، أولها النمسا والمجر بما تنطوى عليه من حركة قومية نمت نموا ظاهراً من جراء النجاح الذى أحرزه الصربيون والرومانيون والذى يؤثر فى اخوانهم ممن تضمهم حدود مملكة ها بسبورغ ، والعامل الثانى هو ان بلغاريا لن تروض نفسها على النتائج الأليمة التى اسفرت عنها معاهدة بوخارست بالنسبة لها . »

وفى أوائل سنة ١٩١٤ خطت الروسيا خطوات أخرى لكسب رومانيا

فشجعت ائتلافا بين صربيا واليونان ورومانيا كان يرمى فى الظاهر الى خدمة السلام والمحافظة على الحالة الراهنة فى البلقان لكنه مما يمكن أن تستخدمه الروسيا لحل مسألة البواغيز فى وقت تقع فيه « مشكلات أوربية . وقد كان هذا الاتفاق بين الدول الثلاث مما يتفق وسياسة الروسيا القاضية بتعضيد صربيا ضد النمسا ، فلكى يحققه سازونوف جرت له أحاديث طويلة مع رئيسي وزارتى صربيا واليونان المسيو باشتش والمسيو فنزيلوس فى فبراير سنة ١٩١٤ . هذا الى ما دار بين باشتش والقيصر من حديث مشجع ذى مغزى روى باشتش فيما يلى حكايته الممتعه :

« لقد دامت المقابلة ساعة كاملة فاستقبلنى القيصر فى مكتبه وأقبل نحوى حين دخلت يريد ملاقاتى عند الباب ومد إلىّ يده دون أن ينتظر تحيتى له ثم دعانى إلى الجلوس . . . وقد سردت عليه سياسة صربيا التى ترغب فى المحافظة على السلام . . . وانتهزت فرصة الكلام عن رومانيا فأبديت انى اجتمعت ببرتيانو أثناء إقامتى فى بوخارست وانه كان إذ ذاك متحمساً لفكرة التحالف مع اليونان وصربيا . ثم أعربت عن أن فى نيتى التعريج على بوخارست فى طريق عودتى إلى بلادى لأستوثق مما إذا كان برتيانو لا يزال على استعداده وآرائه التى أفصح لى عنها حينما كنت فى بوخارست فأبدى القيصر استحسانه لذلك وقال ان لرومانيا فى بلاد النمسا والمجر ثلاثة ملايين ونصف مليون من الرومانيين وان هؤلاء يرومون الاتحاد مع رومانيا .

« ثم حولت الحديث الى ما تزود به النمسا بلغاريا من السلاح فقال لى القيصر إن المانيا أيضاً تساعد بلغاريا فرجوت القيصر أن تساعدنا الروسيا بالمثل وأن تورد لنا من مستودعاتها ١٢٠,٠٠٠ بندقية بذخيرتها وبضعة مدافع وخاصة الهوتزر . . فسألنى القيصر أخاطبت أحداً من وزراء الروسيا فى هذا الشأن ، قلت نعم حادثت وزير الحربية سوخوملينوف كما حادثت سازونوف وقد أجابنى وزير الحربية ان هذا ليكونن على ما يرام اذا سمحت به السياسة

الروسية . وهنا انتهزت هذه المناسبة لأعرب عن سرورنا من أن الروسيا قد تسلحت تسلحاً تاماً لأن هذا يحدونا بشعور الطمأنينة وبالأمل فى مستقبل حسن . . . ثم قلت إننى سأعطى سازونوف بمجرد عودتى من تزارسكو سيلو قائمة بما نحتاج اليه فقال حسناً فانى سأقابل سازونوف غداً وسأرى ماتحتاجون اليه

« وسألنى القيصر كم جندياً تستطيع صربيا أن تنزل الى الميدان وقال لقد أدهشت صربيا العالم لما أن جندت ٤٠٠,٠٠٠ مقاتل . قلت اعتقد أننا نستطيع أن نجند نصف مليون مقاتل حسنى العدة . قال القيصر : هذا يكفى فهذا أمر عظيم وفى استطاعتنا أن نحرز به شيئاً كثيراً » .

« ثم تناولنا الكلام عن حاجتنا الى رعاية التحالف مع اليونان . . والى وجوب العمل على عقد تحالف مع رومانيا أوسع نطاقا من مجرد صيانة معاهدة بوخارست .

« وعند ما أذن لى فى الانصراف رافقنى الى الباب . . وقال : إننا سنفعل لصربيا كل شىء » .

وهكذا بعد أن أفضى باشتش الى القيصر برغبته الحقيقية شخص الى عاصمة رومانيا يصحبه فنزيلوس . ولكى يتيح القيصر حلقة أخرى لربط روسيا ورومانيا دعا ولى عهد رومانيا الى زيارة الروسيا مع زوجته وولده البرنس كارول فتوجهوا اليها فى ٢٧ مارس سنة ١٩١٤ ولبثوا هناك ثلاثة أسابيع . وكان البرنس كارول وسيصبح ملكا على رومانيا لا يعطف على المانيا وآل هو هنزلرن عطف الملك كارول فقد رباه زعيم من أقوى زعماء رومانيا الوطنيين وأشدهم عداء للنمسا فكان خاضعاً لتأثيره .

وفى ١٤ يونيه سنة ١٩١٤ رد القيصر والقيصرة يصحبهما المسيو سازونوف زيارة أمراء رومانيا . وقد جرى حديث سياسى خاص بين سازونوف وبراتيانو أبدى فيه الوزير الروسى « أن تغييرات هامة سوف تطرأ على الحالة السياسية فى أوربا وان رومانيا تحسن صنعاً اذا أدركت علامات الساعة

وأصغت الى صوت الحكمة » . فأكد المسيو براتيانو للمسيو سازونوف رداً على ذلك أن رومانيا غير مكلفة بالاشتراك فى أية حرب كانت الا اذا مست مصالحها الخاصة رأساً واذ وجد سازونوف هذا الجواب غامضاً وكان يرغب فى انتزاع بيان أكثر وضوحا منه سأل براتيانو صراحة هذا السؤال ذا المغزى قائلا : « ماذا يكون موقف رومانيا فيما لو نشبت حرب بين الروسيا والنمسا والمجر واضطرت الأولى تحت تأثير الظروف أن تلجأ الى عمل عسكرى ؟ » فأجاب براتيانو : « ان موقف رومانيا فى هذه الحالة سوف يتوقف على الظروف التى تؤدى بالروسيا الى اللجوء الى العمل العسكرى ضد النمسا والمجر كما يتوقف على ما تتطلبه مصالح رومانيا فى تلك اللحظة . » فاستخلص سازونوف من هذا الحديث ما ارتاح اليه وهو « أن رومانيا ليست مرتبطة بأى ارتباط يحملها على مناصرة النمسا ومناهضتنا كائنة ما كانت الظروف . بيد أن الحقيقة هى أن رومانيا إذا نشبت الحرب بيننا وبين النمسا والمجر ستنحاز إلى الجانب الأقوى الذى يستطيع أن يتعهد لها بأعظم ربح .»

هذه الدلائل على ازدياد التقرب بين بوخارست وسان بطرسبورغ وعلى تكون العصبة الصربية اليونانية الرومانية التى كان الأصل فيها كراهية هذه الدول الثلاث المشتركة لبلغاريا والتى يمكن أن توجه بسهولة ضد المملكة الثنائية — هذه الدلائل أثارت مخاوف فينا وارتيابها وكانت سبباً فى ازديادهما فكيف تعالج النمسا هذا الخطر الذى ستزيد رومانيا من شره الى جانب الوفاق الثلاثى ؟ .

هنا كلف كونراد هيئة أركان حربه بوضع الخطط لحملة ضد رومانيا وأشار ببناء الاستحكامات على حدود رومانيا أو — بما هو افضل — باعلان حرب مانعه على صربيا تنقذ النمسا دفعة واحدة من خطر صربيا الكبرى وتجلو الحالة السياسية العامة . لكن نصيحته هذه لم يعمل بها لأن الأمبراطور فرنسوا جوزيف والغراندوق فرنتس فرديناند والكونت تيزا وأمبراطور

ألمانيا كانوا جميعاً معارضين فى اتخاذ أى إجراء قد يحمل على عداوة رومانيا.

وقد آثر الكونت برشتولد الانتظار شأن كل ضعيف متردد وأمل أن يكسب جانب رومانيا بالتساهل ومن ثم شرع تيزا فى مفاوضات لمصالحة الرومانيين فى ترانسلفانيا لكنه سرعان ما ظهر عقم هذه المفاوضات فعدل عنها فى آخر مارس ١٩١٤ بعد ان أحبطها عناد المجريين المنطوى على الأنانية من جانب ومغالاة الرومانيين وامتعاضهم فى جانب آخر. وبعث برشتولد أيضاً بالكونت تسرنين وزيراً مفوضاً لدى بوخارست فى اكتوبر ١٩١٣ بدلا من البرنس فيرستنبرج الذى لم يكن محبوباً شخصياً من بعض وزراء رومانيا وغرضه من ذلك أن يحول شعور رومانيا لمصلحة النمسا. فأخذ تسرنين يعمل بصفة جدية على تنفيذ تعليمات برشتولد ليحسن العلاقات بين البلدين اللذين كانا حليفين شكلا وعدوين فى الواقع لكنه لم يلبث بعد بضعة أشهر أن أدرك أن لا أمل فى رسالته. وهكذا بات يعتقد أن سياسة التفاؤل والتراخى التى يتبعها برشتولد هى محض سخافة وجعل ككونراد يفكر فى وجوب القيام بشىء أكثر إيجابا من هذا فانه فى مارس ١٩١٤ ختم رسالة من رسائله المنطوية على التشاؤم بهذا التحذير الذى كان كأنما يتنبأ به تنبأ قال:

« إن واجبى يحتم علىّ أن أوجه التفاتكم الى أننا ننزلق هنا بسرعة مرعبه. والوقت الآن من ذهب وليس سوى النعام من يغمض عينيه ويترك الأمور تجرى كما تجرى هنا. ذلك أنه يجب أن أكرر، ولو مائة مرة إذا لزم الأمر، أن المعاهدة النمسوية الرومانية قصاصة لا قيمة لها من الورق. فرومانيا، لو نشبت حرب، لن تقف فى صف المملكة الثنائية والحالة الحاضرة هى أسوء ما يمكن أن نتصوره بالنسبة لنا لأنها تربطنا دون أن تفيدنا. وسياسة التردد السلبية، سياسة العوم مع التيار وترك الأمور تجرى فى أعنتها وتنساق على سجيتها لن تحسن هذه الحالة. فليس سوى العمل الايجابى الحاسم من جانب النمسا وليس سوى التصميم الحديدى الذى لا يلين والذى يرغم رومانيا على كشف نياتها

شيء يمكن فى آخر لحظة أن يدرأ الكارثة التى لا سبيل الى سبر غورها . »

وقد ارتأى تسرنين عدة خطط بديلة من هذه الحالة مما قد تلجأ اليه المملكة الثنائية إحداها أن تعطى ترانسلفانيا لرومانيا على شريطة أن المملكة الرومانية التى تتسع بهذه الصورة ، تندمج فى الامبراطورية النمسوية ويكون لها مثل مركز بفاريا فى الامبراطورية الألمانية . وهذه الخطة كان يراها تسرنين مموقة لكنها غير عملية أما الحرب المانعة التى كان كونراد يحض عليها ضد صربيا فلم يكن تسرنين يرى فيها مايراه أمثال تيزا من أنها عديمة النفع غير مرغوب فيها لأن النمسا والمجر مشبعة بالسلافيين بما فيه الكفاية فليس ثمة بالتأكيد من يريد صربيين آخرين فى المملكة الثنائية . لكن إذا خرجت النمسا ظافرة من حرب تشهرها على صربيا — وهذا ما يقوله تسرنين — فسوف يكون فى الاستطاعة الاستفادة من أراضى صربيا فى اكتساب دول البلقان الأخرى. فالنقطة التى كان تسرنين يحض عليها بصفة خاصة هى العمل على إجلاء الموقف فيما يتعلق بمعاهدة التحالف ، فالحالة الحاضرة لا تقوم بالنسبة للنمسا بقلامة ظفر لأن الملك كارول لم يعد يسيطر عليها . وقد يضطره الرأى العام إلى انكار المعاهدة او النزول عن العرش إذا حدث اعتداء من جانب الروسيا على النمسا وقامت بين النمسا ورومانيا حالة التحالف . فلكى تحمل رومانيا على الأفصاح عن نفسها كان يرى تسرنين ان يفشى سر وجود المعاهدة الى احدى الصحف فتذيعه . وإذ ذاك يسع المرء من الطريقة التى تنفى بها حكومة رومانيا صحة ماروته الصحيفة ومن الكيفية التى يناقش بها الرأى العام فى رومانيا هذه الرواية — نقول يسع المرء ان يقرر ما تستطيع النمسا ان تعول عليه . بيد ان برشتولد رفض كل هذه الارتياءات وكان كل مافعله ان فوض تسرنين على الرغم منه أن يجس نبض الملك كارول فى كياسة فيما اذا كان يحب أن تذاع المعاهدة . لكن الملك كارول راغ من ذلك كما تنبأ تسرنين وهكذا بقى برشتولد وشركاؤه لا يدرون على التحقيق أتظل المعاهدة السرية المعقودة مع رومانيا قائمة فى حالة نشوء ازمة ام لا .

وكان هنالك اقتراح آخر يمكن أن تعوض به النمسا خسارة رومانيا المرجحة وهو أن تحذو حذو الروسيا فتنشىء عصبة بلقانية تحت رعايتها توازن بها العصبة الصربية اليونانية الرومانية التى ترعاها الروسيا . فقد توفق النمسا بين بلغاريا وتركيا وتجذبهما الى دائرة التحالف الثلاثى عوضا عن رومانيا وقد نظر الى هذا الاقتراح بعين الاعتبار فى ربيع سنة ١٩١٤ ووضعت لتنفيذه مذكرة مستفيضة كان الفراغ منها فى اللحظة التى اغتيل فيها فرنتس فرديناند فى سيراجيفو .

لقد كانت هذه المشكلة الرومانية احدى النقط الكثيرة التى شجر عليها الخلاف بين السياستين الألمانية والنمسوية . فمع أن العلاقات بين بوخارست وفينا كانت تزداد توتراً فقد ظلت بوخارست وبرلين على ود أكيد وعملت ألمانيا الكثير لابقاء الملك كارول وشعبه على ولائهم المحالفة الثلاثية ، فسلمت فى خلال الحرب البلقانية الأولى بعدالة مطالب رومانيا فى « التعويض » ورفضت كل ما تقدم به برشتولد من مشاريع فى مصلحة بلغاريا . ولما نشبت الحرب البلقانية الثانية أبت ألمانيا ان تشترك مع برشتولد فى الضغط على رومانيا لحملها على التزام الهدوء وكانت ترى أن ليس من حسن السياسة أن تغامر النمسا باضاعة حليف مخلص كالملك كارول سعيا وراء صديق غادر كالملك فرديناند ملك بلغاريا ، وأن النمسا ارتكبت غلطة بترك الخوف من « صربيا الكبرى » يتملكها الى هذا الحد ونسيانها أنها تحكم رومانيين كما تحكم سلافيين وكانت ألمانيا ترى رأى رومانيا فى أن النمسا إذ تقول إنها لا تطيق « صربيا الكبرى » تنسى أن ررمانيا لا يمكن ان تطيق هى أيضاً « بلغاريا الكبرى » . ولقد أحنقت برشتولد هذه المراعاة لشعور رومانيا من جانب ألمانيا حتى انه احتج عليها ثلاث مرات فى برلين . لكن وزير الخارجية الألمانية فون ياجو ييناكان يسلم ببعض حجج برشتولد أبدى «إننا لسنا بحاجة الى الاشتراك فى جميع غباوات فينا . » وأخيراً بعد أن عبأ الملك كارول جيشه

وانتزع دوبروجه الجديدة من بلغاريا بالقوة ثبتته المانيا فى أراضيه الجديدة بالوقوف فى وجه المساعى النمسوية والروسية لحمل الدول العظمى على تعديل معاهدة بوخارست . وقد استمر هذا الخلاف فى الرأى بين برلين وفينا فى خلال الأشهر التى تلت الحروب البلقانية . . . واستفحلت المظاهرات العدائية التى كانت تقوم بها فى رومانيا « عصبة التمدين » ضد النمسا واشتدت حملات الصحف الرومانية . وحدث أن مثلت رواية ضد آل هابسبورغ تسمى « المستر نو تارى » كتبها ترانسلفانى فأثارت جمهور النظارة فى المسرح الوطنى ببوخارست الى درجة الجنون فخرجوا فى حفل حاشد ومروا امام القصر الملكى ينشدون الأغانى الحربية وينادون « بسقوط النمسا » وحياة الروسيا . وقد اسف الملك كارول لهذا كله وخشى إن هو ناهض رواية « المستر نو تارى » ان يكون ذلك سبباً للاعلان عنها وزيادة الطين بله . وقد سلم فى الشتاء بأنه اذا استمر هذا الشعور العدائى للنمسا فلن تناصر رومانيا النمسا لو وقعت حرب اوربية فليست معاهدات التحالف بكافية فى ذاتها بل يجب ان تؤيدها الشعوب .

لقد أزعجت هذه الحالة برلين حتى لقد جعل الامبراطور من الخطر الرومانى اهم موضوع تناولته مباحثاته مع فرانتس فرديناند والنمسويين أثناء زيارته لفينا وميرمار وكونوبشت قبيل حادث اغتيال سيراجيفو . فأعرب عن أمله فى أن تتساهل النمسا للرومانيين فى شأن ترانسلفانيا . وحاذرت ألمانيا من تنفيذ ما تقضى به خطط كونراد من إقامة الاستحكامات على حدود كرباتيا او ما يرتئيه تسرنين من نشر المعاهدة الرومانية واملت ان تمر هذه النوبة وان تعود رومانيا الى ولائها المعهود اذا حرصت المحالفة الثلاثية على ان لا تبدى من القلق واضطراب الاعصاب اكثر مما يجب . كانت ترى ايضا ان الملك كارول قد لا يستطيع فى حالة حدوث حرب أوربية أن يقوم بتعهداته لكنه بين ذلك وبين الانضمام الفعلى الى جانب العدو بون شاسع وهكذا ظل مستقبل رومانيا لغزاً يحير ويزيد فى عدم استقرار البلقان ودسائسه .

مسالة ليمان فون ساندرس

كان بحثنا إلى الآن فى مشاكل البلقان من وجهة النظر إلى مصالح النمسا والروسيا المتعارضة وأمانى دول البلقان القومية . فنى أواخر سنة ١٩١٣ عين الجنرال ليمان فون ساندرس الألمانى فى منصب عسكرى فى الآستانة فأحدث تعيينه انقساماً بين الروسيا وألمانيا يستحق لعدة أسباب أن نبذل له من العناية والالتفات أكثر مما وجه اليه فى العادة . فقد كان آخر أزمة سياسية مهمة وقعت قبل يوليه سنة ١٩١٤ . وهى كهذه الأزمة الأخيرة من الأزمات التى كان لنفوذ هاتين الدولتين وهيبتهما فى الشرق الأدنى دخل فيها . لكنها مثال حسن للكيفية التى تسوى بها الأزمات إذا توفر حسن النية من الجانبين . وتسويتها المرضية برهان على أن الحرب ليست بالأمر الذى « لا مفر منه » . وقد باتت فى حوزتنا أخيراً كل الوثائق الضرورية المتصلة بهذا الحادث وأصبح لذلك فى وسعنا أن نتتبع ما كان يدور بخلد سازونوف ويشتغل به ذهنه وما كان يصدر عن هذا الذهن من جفاء فى التعبير وتحول سريع بين التطير تارة والتفاؤل أخرى وخوف من « الرأى العام » الروسى وجنوح خطر الى الالتجاء الى الاجراءات العسكرية ابتغاء الخدعة فى طلب انتصار سياسى . كذلك قد أضحى فى وسعنا أن نلم بتلك التيارات المتعارضة فى سان بطرسبورغ وأعمال الوفاق الثلاثى الخفية وموقف ألمانيا المتناهى فى الاعتدال والمسالمة .

لقد أسخط سازونوف وأثار حنقه ما سمعه فى نوفمبر سنة ١٩١٣ من أن جنرالا ألمانيا هو ليمان فون ساندرس سيتولى قيادة الفيلق التركى فى الآستانة فتمثل هذا لذهنه حركة ماكرة لا مبرر منها ولا ينبغى السماح بها قصدت بها ألمانيا الى الاستزادة من سلطتها ومكانتها فى الدولة العلية لتحبط « الرسالة

التاريخية » التى ابتغت بها الروسيا الهيمنة على الآستانة والبواغيز (وهى مناطق ذكرها سازونوف على أنها « متاخمة لحدودنا » فكان قوله هذا غريباً لكنه ذو دلالة ومغزى .) وقد أبرق فى الحال من إيالته فى القرم إلى السفير الروسى فى برلين يقول :

« لشد ما أدهشنى عند ما علمت بما تم بين ألمانيا وتركيا من اتفاق يتعلق بالمدربين العسكريين أن هذه المسألة الخطيرة لم يعرض لها المستشار (الألمانى) أثناء حديثنا الصريح الودى . وابتعاث بعثة عسكرية ألمـــانية إلى مناطق « متاخمة لحدودنا » لا يمكن إلا أن يثير ثائرة الرأى العام الروسى وإلا أن يفسر بالتأكيد بأنه عمل ظاهر العداء لنا . وخاصة وضع الجنود التركية فى الآستانة تحت إمرة جنرال ألمانى من الأمور التى لابد أن تثير بيننا المخاوف والريب . فأرجوك أن تخاطب الحكومة الألمانية بهذا المعنى . »

وقد شاطر المسيو ديلكاسيه سازونوف سخطه هذا وألهبه وان كان ذلك منه لأسباب تختلف عن أسباب سازونوف بعض الشىء . فقد خشى السفير الفرنسى أن يكون من وراء هذا « شروع ألمانيا فى جذب تركيا إلى المحالفة الثلاثية وهو ما لا يمكن للوفاق الثلاثى أن يغض الطرف عنه » وأبدى أن المـانيا تتمتع بالفعل فى آسيا الصغرى بسلطة اقتصادية وسياسية هائلة بسكة حديد بغداد وانه سيكون لها الآن أسطول فى شرق البحر الأبيض المتوسط وستتخذ لها فيه قاعدة بحرية ومحطة للفحم . اما إيطاليا فتطمع فى الحصول على امتيازات بانشاء ميناء ومد سكة حديدية فى الأناضول وايجاد منطقة نفوذ إيطالية فى جنوب آسيا الصغرى ؛ والنمسا بالمثل تريد لنفسها شيئاً . هذا ما قدره ديلكاسيه ؛ وهو فيما يتعلق بمطامع إيطاليا والنمسا ليس بعيداً عن الصواب لكن المانيا كانت تعارض هذه المطامع ولو ان كلتيهما حليفتاها ؛ كانت تخشى ان تطالب الدول الأخرى بأمثال هذه « التعويضات » ومعنى هذا تقسيم تركيا نهائياً . فكانت تعـارض معارضة شديدة فى إجراء هذه

العملية الجراحية إذ ذاك خشية ان تؤدى إلى حرب بين الدول العظمى ولأنها كانت تريد الاحتفاظ بالحالة الراهنة ما أمكن نظراً لمركزها الحسن فى تركية آسيا ولنفوذها العظيم فى الآستانة، اوّ على الأقل إلى ان تتمكن الدول من الاتفاق فيما بينها على تقسيم تركيا تقسيما حبيا مرضياً للأطراف جميعاً: أما ديلكاسيه فقد اخطر حكومته بعد هذا ببضعة ايام هذا الاخطار المظلم: «لقد بدأ تهشيم تركيا او هو يوشك ان يبدأ وستشغل المانيا مركزاً يضمن لها جميع مزايا التقسيم».

كان الأصل فى بعثة ليمان فون ساندرس رغبة رجال تركيا الفتاة فى صبغ الأدارة التركية بالصبغة الغربية الحديثة. فما كادوا يتولون زمام الأمور حتى دعوا عدداً من كبار الأجانب لمساعدتهم، فدعوا من الفرنسيين اثنين هما المسيو لوران ليكون مستشاراً ماليا والمسيو بومان لتدريب الجندرمة التركية وثالثا هو المسيو ليون اوستروروج المستشار القضائى المدرب ليساعد فى الاصلاحات القضائية. ودعوا من الانجليز السير ريتشارد كروفورد لتنظيم الجمارك والسير وليم ويلكوكس للقيام بمشروعات للرى فى العراق. ودعوا غير هذين آخرين هما الاميرال السير دوجلاس جامبل والأميرال ليمبوس لأعادة تنظيم البحرية وتدريب رجالها بينما كان على الجنرال الألمانى فون درجولتز الذى كان موظفا بالفعل لدى الأتراك أن يقف جانبا من وقته على تدريب الجيش التركى

على أن فون درجولتز ألفى مركزه صعباً لانشقاق ضباط تركيا الفتاة على أنفسهم وجنوحهم الى خلط السياسة بالشئون العسكرية وجريهم فى الترقيات على نظام أخرق. كذلك كان فون درجولتز يشكو من حرمانه من السلطة فاستعفى من عمله؛ فقد أثبت الضباط والجنود المسنون من الاتراك وهم من حاول أن يغرس فيهم النظام البروسى والأساليب البروسية عجزهم عن تقبل هذه التعاليم وفضحوا أنفسهم فضيحة مؤلمة عندما هاجم الحلفاء البلقانيون

تركيا فى أواخر سنة ١٩١٢

وحدث فى ٢ يناير ١٩١٣ أثناء هدنة الحرب البلقانية الأولى ومفاوضات لندن أن طلب أحد رجال تركيا الفتاة سراً من فانجنهايم سفير ألمانيا فى الآستانة أن يوافيه بأسرع ما يمكن بالشروط التى استخدم على مقتضاها الجنرال الفرنسى ايدو لتنظيم الجيش اليونانى واغلب الظن أنه كان يفكر فى نفس هذا الشىء بالنسبة لتركيا بعد إذ منيت بهذه الهزائم المنكرة فى الثلاثة الأشهر الماضية ؛ لكن مقتل ناظم باشا وثورة الآستانة على الوزراء على أثر تساهل المندوبين الأتراك فى لندن أخرا خطط ذلك التركى وان كان قد أتيا الى الحكم بمحمود شوكت باشا وهو رجل كان يعاونه حزب من الشبان الاتراك ذوى العزيمة والوطنية قد طووا الأضالع على ادخال اصلاحات قوية فى تركيا بمساعدة المستشارين الاوربيين باعتبار أن هذا هو المنقذ الوحيد لبلادهم من انحلال عاجل تام ولما كان فون درجولتز ورفقاؤه قد بدأوا مع الاتراك تعاليم الالمان العسكرية فقد كان من الواضح ان يولى شوكت باشا وجهه شطر المانيا دون سواها من الدول لتزوده بالمدربين العسكريين وهكذا رجا الأمبراطور بواسطة الملحق العسكرى الألمانى فى الآستانة ان يعيره بعض الضباط البروسيين ليقوموا بتقوية الآستانة . فحبذ الامبراطور هذه الفكرة وطلب فى ٢ ابريل الى وزارة خارجيته ان تبدى رأيها فيها وفى هل هناك اعتراض عليها من الوجهة السياسية وزاد على ذلك قوله ان المسألة ليست مستعجلة إذ لا يجب ان يذهب الضباط الى تركيا الا بعد ان تضع الحرب البلقانية أوزارها فلم تعترض وزارة الخارجية .

ودارت عندئذ مفاوضات طويلة بين السلطات العسكرية التركية والالمانية انتهت فى نوفمبر بالتوقيع على عقد نهائى لبعثة عسكرية المانية مؤلفة من اثنين وأربعين ضابطا المانيا برياسة الجنرال ليمان فون ساندرس

ومع ان كتاب الوفاق الثلاثى زعموا عامة ان المانيا هى التى اثارت بعثة

ليمان فون ساندرس فان الوثائق الألمانية خلو من أية دلالة على ذلك . والواقع أن كل دليل ينقض هذا الزعم ويؤكد أن البعثة انما كانت بناء على طلب الأتراك أنفسهم سعياً وراء خلاصهم .

على أنه أهم من أصل هذه البعثة الألمانية العسكرية أغراضها وآثارها كما بدت فى رأى الأتراك والألمان والروسيين .

فقد قرر محمود شوكت باشا والاتحاديون فى ربيع ١٩١٣ أن يطلبوا من انجلتره سبعة عشر مفتشاً انجليزياً يستخدمون فى الجندرمة الأناضولية وفى الادارة المدنية ، وذلك خوفاً من دسائس الروسيا جنوبى القوقاز ورضوخا للضغط والالحاح فى اجراء إصلاحات فى أرمينيا . فوافق غراى أولا ثم خفض العدد الى خمسة مراعاة لعواطف الروسيين والألمان . فى نفس الوقت رغب محمود شوكت فى أن تبعث ألمانيا الى تركيا بمدربين عسكريين جدد وكان يعتقد أن تعاون الانجليز والألمان هو وحده الذى يمكن أن يجدد تركيا كما أبان للسفير الألمانى فى ٢٦ إبريل ١٩١٣ حين قال له : « انه لا سبيل الى بعث تركيا الا بتعويلها على المانيا وانجلتره فقد كان سبب مصائبها الى الآن أن هاتين الدولتين كانتا متعارضتين . ولذا يجب أن أعنى بأن تصبح تركيا الأرض التى يتم عليها التفاهم بين الانجليز والألمان . » الى أن قال « انى أعتمد على ألمانيا فى اعادة تنظيم الجيش إذ هذا أهم نقطة فى برنامجى . . . كذلك سأعتمد على الحكومة الألمانية فى اصلاح التعليم . . أما النمسا فلست بحاجة اليها . وانما أنا بحاجة الى مساعدة الانجليز فى فروع الادارة المختلفة فى شمال الأناضول وشرقه . . وسيصلح الانجليز البحرية أيضاً . . »

وقد أصغى السفير الألمانى بانتباه الى خطط الصدر الأعظم وحث ألمانيا على اجابة الطلب الخاص بالمدربين العسكريين ورحب ترحيباً قلبياً بفكرة محمود شوكت اشا فى تعاون انجلتره وألمانيا على تقوية تركيا . وأطلق لخياله العنان فى آفاق المستقبل السعيدة . . . فقد كان فانجنهايم متحمساً

لتركيا متفائلا بمستقبلها حتى قال فيه أصدقاؤه انه تترك . وقد كان كثيراً ما يجنح الى تجاوز حدود وظيفته والتدخل فى شئون الأتراك حتى اضطر الامبراطور أحيانا الى إلزامه حدوده . ولذا يجب أن تقرأ رسائله بتحفظ ويحترس من قبول ما فيها جملة واحدة على أنه يمثل رأى حكومته .

ولقد كان الامبراطور كثير التشكك لا يقر ڤانجنهايم على تحمسه وقد علق على خطط محمود شوكت باشا بقوله « انها نيات حسنة لكنها خيالية الى حد كبير ! فالحقيقة أن استخدام الأمم الأوربية المختلفة فى شئون تركيا الداخلية هو بمثابة قنطرة كبيرة للدسائس وجسر يؤدى الى تقسيم تركيا ! وليس من السهل الزام كل دولة حدها وقصر عملها على دائرة واجباتها ! وخاصة فيما يتعلق بالانجليز ! » على أن الامبراطور برغم هذه الاعتبارات التى كانت بنت ساعتها كان قد وافق فعلا على فكرة ابتعاث مدربين عسكريين وقد حث بعد ذلك على التعجيل بالتدابير الخاصة بها وبالجملة فقد كان يرى فيما يلوح وكما قال للروسيين أن هذه البعثة مسألة عسكرية أكثر منها سياسية .

وقد أخطر الباب العالى الحكومة البريطانية بالمشروع وبحث فيه بصفة عامة مع القيصر والملك جورج أثناء زيارتهما لبرلين فى ٢٤ مايو لشهود زفاف كريمة الامبراطور على دوق برانزويك . فقد أخبرهما الامبراطور بما طلبه الأتراك من ابتعاث ضباط ألمان فوافق القيصر والملك جورج كل الموافقة . وقال الملك :«من الطبيعى أن يتوجهوا اليكم فى طلب ضباط لاعادة تنظيم جيشهم . وقد طلب منا أن نرسل أناساً لاعادة تنظيم البوليس والجندرمة وسنفعل » كذلك قال القيصر « ان من الضرورى تحصين خط شطالجة تحصيناً قوياً حتى لا تستطيع البلغار دخول [الآستانة] »

لكن سازونوف فيما بعد اعترض بقوله إن الحكومة الألمانية لم تسلك مسلكا حميداً إذ أخفت عن الروسيا كل شىء حتى أتاها نبأه فى نوفمبر . . . وقد حمل هذا الامبراطور على تعليق مناسب وان لم يكن برلمانياً فقال : « يا له

من كذاب أشر ! لقد أخبرت به القيصر شخصياً فى الربيع . . . فاذا لم يكن القيصر قد أبلغه شيئاً عنه فيكون قد اعتبره أقل اهمية من ان يذكر وعده طبعياً . »

اما ليمان فون ساندرس نفسه فلم يكن يعلم من المشروع شيئاً حتى اقترح عليه فى ١٥ يونيه . وقد كان المعتقد فيه بحق انه اقدر بكثير من فون درجولتز . ويقول الجنرال ليمان فى هذا الشأن صادقاً :

« ان عمل اعضاء البعثة سيكون عسكرياً محضاً ؛ ونص العقد يدل على ذلك بوضوح . فكل ما قيل من جهات كثيرة كتابة او فى الصحف من أن عمل البعثة سيتناول ايضا الدائرة السياسية لا صحة له البتة . »

وفى آخر نوفمبر لما اعد العقد اخيراً وأمضى طلب الجنرال ليمان لمقابلة الامبراطور غليوم فقال له الامبراطور ما محصله :

«لا يعنك مطلقاً ان يكون فى الحكم أنصار العهد الجديد او القديم فمهمتك قاصرة على الجيش وحده . أبعد السياسة عن هيئة الضباط الأتراك فالاشتغال بالسياسة اكبر خطأ . وستقابل فى الآستانة الأميرال ليبوس على رأس البعثة البحرية الانجليزية فلتكن علاقتك به حسنة ! انه يعمل للبحرية وانت تعمل للجيش فلكل منكما ميدان عمله المنفرد »

ووصل الجنرال ليمان فون ساندرس اخيراً الى عاصمة تركيا فى ١٤ ديسمبر ١٩١٣ فاستقبل فيها بعزف الموسيقى العسكرية ومشى فى ركابه حرس فخرى . لكنه كان قبل وصوله بشهر قد اصبح هدفاً لنزاع سياسى أوشك ان يتناول هيبة الروسيا والمانيا بل منزلة الوفاق الثلاثى والمحالفة الثلاثية .

فأنه فى ٢ نوفمبر ١٩١٣ ابرق المسيو جيرز سفير الروسيا فى الآستانة الى سان بطرسبورغ بأن هناك إشاعة عن قرب مجىء بعثة عسكرية المانية ستكون بناء على ايضاحات زميله الألمانى البارون فانجنهايم الودية كالبعثة العسكرية الفرنسية الموجودة فى بلاد اليونان . لكن جيرز علم بعد ثلاثة ايام من ذلك

أن ليمان فون ساندرس سيتولى أيضاً قياده الفيلق التركى المرابط فى الآستانة فهذا الوجه الجديد للمسألة أثار فى الحال معارضة الروسيا وفرنسا وأعقبتهما فى المعارضة انجلتره باعتبار أن هذا يخول الجنرال فون ساندرس مركزا غير الذى كان لفون درجولتز من قبله ويختلف عن مركز المدرب الفرنسى العسكرى فى اليونان .

وقد بلغ نبأ البعثة العسكرية الالمانية بطرسبورغ فى وقت كان فيه سازونوف متغيباً فى القرم مشغولا برفع تقرير الى القيصر. وكان كوكوفتسيف رئيس الوزارة الروسية ووزير المالية يدبر فى فرنسا قرض خمسمائة المليون فرنك اللازمة لأنشاء السكك الروسية الحديدية التى تستعمل فى أغراض حربية لكنه كان فى برنامجه ان يعرج على برلين فى طريقه الى بلاده ليشكر للأمبراطور انعامه عليه بنشان النسر الأسود . ولذا تقرر أن ينتهز كوكوفتسيف فرصة وجوده ببرلين ليبسط لولاة الأمور اعتراضات الروسيا على البعثة العسكرية الألمانية . وتقريره الذى رفعه الى القيصر بما جرى له من حديث فى هذا الشأن مع بيتمان هولفيج والامبراطور خير ما يشرح مسألة ليمان فون ساندرس فى اللحظة التى باتت عندها مسألة سياسية جدية . قال :

«لقد أدخل كل من المستشار والامبراطور فى روعى أن هذا المشروع نشأ فى الربيع الفائت وأن المستشار كما أكد لى فى خلال حديث لا أشك فى صدقه ، يكاد لا يلم بتفاصيله ؛ فكل الذى إتصل به هو أن الحكومة التركية طلبت الى المانيا أن تقوم بتدريب الجيش التركى وان امبراطور المانيا أشار الى هذه المسألة فى حديث خاص مع جلالتكم فى مايو الفائت ببرلين وأن جلالتكم لم تعارضوا مبدئيا . . . أما ما جرى بعد ذلك من ترتيبات لتنظيم فيلق فى عاصمة تركيا يكون انموذجا للفيالق وتسند قيادته الى ألمانى فما لم يكن يعلمه بالكلية . فقد اتخذ سيره المعتاد فى الادارات العسكرية فى الامبراطورية .

والذى أعتقده انه صادق فى كل ما قال ولا أظن انى مخطىء فى التقدير حين اقول إن فكرة فيلق فى الآستانة بقيادة ضباط من الألمان لم تكن فى الحقيقة معلومة لديه الى ما قبل وصولى ببضعة ايام .. [ثم لخص كوكو فتسيف مطلبا له صبغة البديل فى قوله] وهو اما العدول عن قيادة جنود تركية والاكتفاء بحق التفتيش عليها كما كانت الحال فيما مضى وإما — اذ بدا هذا غير ممكن للوعود التى اعطتها ألمانيا لتركيا — ان يكون مركز الفليق الانموذج فى غير الآستانة كأدرنه أو أسيا الصغرى لا على مقربة من حدودنا ، أو فى منطقة المصالح التى لفرنسا . »

وقد بدا اقتراح تولى ليمان فون ســاندرس القيادة فى غير الآستانة حيث قد يقلق وجوده راحة سفراء الدول مبشراً لاول وهلة بازالة اعتراضات الروسيا . وقد حبذه جيرز وسفربيف ونيراتوف كما حبذه كوكوفتسيف بيد انه سرعان ما نشأت فى الحال المصاعب من ناحية المصالح الانانية التى لفرنسا والروسيا نفسيهما ، فقد عارضت فرنسا بشدة فى ان يتخذ ليمان فون ساندرس مركز قيادته فى أزمير ، وارتأى بيشون ان يكون فى أدرنه . لكن اختيار أدرنه كما ابدى السفير الروسى فى برلين فى فطنه « مما يحدث فى الراجح هياجاً عظيما فى بلغاريا ويبعد هذه البلاد عنا نحن الروسيين اكثر مما ابتعدت . »

اما بيتمان فكان بطبيعة موقف المسالمة الذى اتخذه فى المسألة بحذافيرها ولرغبته الصادقة فى ايجاد حل مرض للروسيا ، مستعداً كل الاستعداد للنظر فى هذا الاقتراح . ولما فوتح ليمان فون ساندرس فى اعتراضات الروسيا أبدى انه لاحاجة بالقائد الى تولى قيادة الفيلق فى الآستانة اذا تيسر عدد كاف من الجنود يتيح للمدارس الحربية الفرصة للقيام بتمريناتها وأنه يسع القائد الالمانى ان يتولى القيادة فى أدرنه . وقد حبذ السفير الروسى فى الآستانة هذا الحل لكن الاتراك رفضوه فى غضب إذ كانوا يعدون مساعى الروسيا التى لا مبرر لها تدخلا فى شئون تركيا الداخلية لا يقبلونه .

على أن سازونوف لم ينتظر ريثما يتلقى جواب ليمان فون ساندرس بل عجل فارتأى أن تنضم اليه فرنسا وانجلتره فى طلب تعويضات ، واقترح عليهما « فيما لو بدا من غير المناسب تقديم اعتراضات أخرى فى برلين أن يقوموا معاً بعمل مشترك فى الآستانة يبدون به أن الامتيازات التى نالتها المانيا تفتح مسألة إعطاء الدول الأخرى تعويضات مماثلة » . وقد وافقت فرنسا فى مبدء الأمر على هذا دون تردد . واليك ما كتبه ايزفولسكى الى سازونوف فى هذا الشأن قال : فبيشون « موافق على رأيكم كل الموافقة ... واذا لم يعدل الباب العالى عن تحقيق هـذا المشروع ففرنسا ستطلب تعويضات تفوق المألوف وتكون لها صبغة معنوية وسياسية » .

أما السير إدوارد غراى فلم يحبذ اقتراح سازونوف بادى الرأى . وقد سلم سياسياً بمبدأ طلب التعويضات لكنه أبدى خوفه من أن يكون من الصعب تحقيق هـذه التعويضات . وقد كتب بنكندورف الى سازونوف يقول : « ان غراى يرى أن خير ما يفعل هو أن تدور مفاوضات حبية مع ألمانيـا لحملها على تغيير مشروعها الأصلى ، ويظن أن الامبراطور غليوم ومستشاره يبحثان عن مخرج من هذه الحالة . » فقـد كان غراى لجهله نوعا ما مشا كل البلقان وسوء ظنه الى حد ما بالسياسة الروسية من جراء شئون فارس يخشى أن تفضى ذبذبة سازونوف بسهولة الى نكبة ما .

ولما لم يوفق سازونوف الى حمل ألمانيا على الرضوخ عدل عن فكـرة « التعويضات » وقرر أن يحاول ارغام تركيا على الغاء العقد أو تعديله بتقديم شىء فى مرتبة البلاغ النهائى اليها من جانب دول الوفاق الثلاثى . ولكى يحصل على تأييد السير ادوارد غراى لخطة الهجوم هذه ، كـلف بول كامبون بأن يقنع غراى بالاشتراك « فى إفهام الباب العالى العواقب التى تنجم من تقليد القيادة على فيلق الآستانة لجنرال ألمانى . فان هـذا بالاختصار يضع رجال السلك

السياسى المقيمين فى الآستانه تحت الوصاية الألمانية ويعطى ألمانيـا مفتاح البواغيز ويجعل فى حيز الامكان ان يتدخل الجنرال الالمانى تدخلا عسكريا يمس سيادة السلطان رأساً الخ . » فاذا وافق السير ادوارد غراى على هـذه الآراء فيجامل بأن يطلب منه وضع صيغة المذكرة التى تقدم من دول الوفاق الثلاثى الى الباب العالى .

وقد وافق غراى على المقترح الفرنسى ووضع على عجل صيغة تصريح شديد العبارة يتضمن الحجج الواردة فى هذا الأقتراح ويبلغ مرتبة البلاغ النهائى. وكان هذا التصريح سينذر الحكومة التركية بأنه اذا احتفظ الجنرال ليمان فون ساندرس بقيادته « فسوف تطلب الدول الأخرى بمثل هذه المزايا لنفسها . » ووافق عليـــــه المستر اسكويث رئيس الوزارة وأرسل الى دولتى الوفاق الثلاثى الأخريين ليكون قاعدة لانذارات من قبيله يوجههـا سفراء الدول الثلاث فى الآستانة . ولما بعث به المسيو بيشون الى الســـــفير الألمانى فى الآستانة زاد عليـه « انه من الضرورى ان لا تشك الحكومة التركية فى الاتفاق التام القائم بين انجلتره وفرنسا والروسيا على هذه المسألة . »

والآن وقد ضمن سازونوف كما كان يظن اتفاق فرنسا وانجلتره التام قرر بغتة أن يحاول استخدام هذا الاتفاق وسيلة فى برلين لخديعة ألمانيا وحملها على الرضوخ قبل ان يشرع سفراء دول الوفاق فى عملهم فى الآستانة . فانه اذا نجح فى هذا فى برلين أحرز فوزاً سياسياً اعظم شأناً من فوز يحرزه فى الآستانة وسوى المسألة بذلك . ولذا ابرق الى ايزفولسكى فى باريس يطلب أن يؤخر بومبار تقديم المذكرة لتركيا .

وكلف فى الوقت نفسه سفر بيف فى برلين أن يوجه التفات الحكومة الى الاجراء المقترح القيام به فى الآستانة من جانب دول الوفاق الثلاثى فيما لو لم تجب ألمانيا جواباً مرضياً . فأجابه ياجو وزير الخارجية الألمانية بأنه لا يستطيع بعد ان يعطيه رداً معينا ، وانه كتب الى الجنرال فون ساندرس

بأن يدرس الحالة المحلية في الآستانة فاذا امكن ان يتفق مع ولاة الأمور الاتراك على انه ليس من الوجهة الفنية ما يحول دون نقل الفيلق الانموذج الى مركز آخر فان الحكومة الألمانية عندئذ تستطيع ان تعدل عقد الجنرال فون ساندرس بسهولة . وفى اليوم التالى اى فى ٥ ديسمبر ابلغ السفير الألمانى المسيو سازونوف انه « على الرغم من ارتباك مركز الحكومة الألمانية فانها سائرة فى طريق تسوية المصعبة التى نشأت لكنه لا بد لها من شيء من الوقت حتى لا يقع فى النفس انها لانت للضغط » فأجابه سازونوف بقوله « إنه مستعد لتلقى الاقتراح اذا لم تؤجل الحكومة الألمانية قرارها الى موعد ابعد مما يجب . » وفى الوقت نفسه كلف سفر بيف فى برلين بأن يشير الى انتقادات صحف الجامعة السلافية لسازونوف ، « فاذا قال الوزير الألمانى ان حكومته لا تستطيع تسوية المسألة مع الباب العالى فأخبره بأننا سنسعى سعينا على عجل لتسوية المسألة فى الآستانة لا فى برلين واننا سنتخذ الاجراءات المتفق عليها فى الحال . »

ولم يكن سازونوف فى الواقع يريد الانتظار فقد استخلص ان من المحال حمل المانيا على تقرير شيء فى الحال، وأن وسياته فشلت. هذا الى ما اتصل به من ان السلطان اصدر فى ٤ ديسمبر إرادة سنية بتعيين الجنرال ليمان فون ساندرس عضواً فى المجلس الحربى وقائداً لفيلق الآستانة ، ولذا ابرق الى لندن وباريس فى ٧ ديسمبر يقول : « إننا نرى من المرغوب فيه ان يتقدم السفراء الثلاثة فى الحال الى الحكومة التركية بالمذكرة الآتية التى صيغت وفاقاً لاقتراح انجلتره . »

لكن المسيو سازونوف أحزنه ان يعلم ان السير ادوارد غراى غير رأيه فى تلك الاثناء وفى خلال تلك المدة التى أخر فيها سازونوف نفسه إجراء دول الوفاق الثلاثى فى الآستانة . فقد وجد سازونوف الآن ان الاتفاق (بين دول الوفاق) لم يكن « تاماً » كما كان يفترض . فان « مذكرته » التى اقترح تقديمها كانت اشد لهجة من « تصريح » غراى .

كذلك نشأ سوء فهم فيما يتعلق بالصورة التى يقدم بها دول الوفاق تصريحهن الى الصدر الأعظم فسازونوف وبيشون كانا يريان أن يسلك فى ذلك مسلك سياسى شديد وهو تقديم السفراء الثلاثة فى وقت واحد مذكرة مكتوبة واحدة ؛ لكن السير ادوارد غراى كان يرى أن يعامل الصدر الأعظم بألطف من هذا . « فمن رأيه أن تكون المذكرات متشابهة ولكن لا تقدم فى وقت واحد . »

وفى تلك الأثناء أخذ غراى يسمع أيضاً من القائم بأعمال السفارة الألمانية فى لندن حكاية عن البعثة العسكرية الألمانية تختلف اختلافاً كبيراً عما صوره له بول كامبون . . . فقد قال له كيلمان بين ما قاله إن فيلق الآستانة أختير أنموذجا للفيالق لأن الآستانة مركز المدرسة الحربية وهيئة أركان الحرب وكلتاهما مما يتصل به المدربون الألمان على الدوام ؛ وذكر أن الجنرال ليمان فون ساندرس سيشغل فى الجيش مركزاً شبيهاً بمركز الأميرال الانجليزى ليمبوس فى البحرية وهو من لم تحتج دولة من الدول على تعيينه . وقد أثرت نقطة الأميرال ليمبوس تأثيراً عميقاً فى غراى ، وبدأ يرى أنه قد يضع نفسه فى مركز لا يتفق والمنطق اذا طلب أن يتخلى الجنرال ليمان فون ساندرس عن قيادة فيلق واحد من فيالق الجيش فى الآستانة فى حين يتولى الأميرال ليمبوس قيادة الأسطول التركى كله . . ولم يكن غراى كما كتب السفير الروسى بعد ذلك ببضعة أيام آسفا « يلم قبل الآن بتفاصيل الاتفاق المعقود مع الأميرال الانجليزى بالضبط . . . وفى الحق أن مركز الأميرال الانجليزى يزود ألمانيا بحجة تحدث هنا متاعب ؛ فقد حدثنى عنها نيكولسن مراراً . »

فالحجج التى أدلى بها كيلمان جعلت غراى يحترس من مناورات سازونوف وزاد فى احتراسه ما تلقاه من السير لويس ماليت من الآستانة من معلومات صحيحة عن أهمية استمرار التعاون الانجليزى الألمانى فى انشاء أحواض بحرية لتركيا فى أزميد ، وعن تصريح الأميرال ليمبوس بأن

السلطة المخولة له أوســـع فى الحقيقة من السلطة المخولة للجنرال ليمان فون ساندرس وأنه أجر البيت الذى اختير فى الآستانة للجنرال الألمانى . وأخيراً تحذير السير لويس ماليت (سفير انجلتره فى تركيا) من أن مطالب الروسيا المنصبة على سحب ليمان فون ساندرس قد تؤدى بسهولة الى خلق حالة خطرة كالتى خلقها الفرنسيون فى سنة ١٨٧٠ .

من ثم غير غراى موقفه فأصبح يرى أن « مذكرة » سازونوف سابقـة لأوانهـا . وبدلا من تحذير السلطان من العواقب الخطرة التى تترتب على تعيين ليمان فون ساندرس بات يرتئى الآن « الاستعلام شفويا » من الأتراك فى أدب عن العقـد المحرر بينهم وبين الجنرال الألمانى ومدى السلطات التى ستكون له .

وقد سبب السير ادوارد غراى لسازونوف انفعالا وحزنا بتحوله عن موقفـــه ذلك التحول الذى ضايقه لـكن سازونوف بالرغم من ذلك أدرك أن لا فائدة من رفضه وأن ليس أمامه الا قبوله . وهكذا كان فقـد ذهب سفراء الوفاق الثلاثة فى الأستانة الواحد بعد الآخر يستعلمون شفويا فى رقة حاشية عن صيغة عقد الجنرال فون ساندرس ومركزه وعما اذا كان هذا يهدد استقلال تركيا وسيادتها وينال من سلطتها على الآستانة والبواغيز . فأعطوا المعلومات التى طلبوها عن العقد . أما المسألة الأخرى فأجابهم الصدر الأعظم بأنها لا تعنى سوى تركيا .

فى تلك الاثناء كان السفير الألمانى فى الآستانة لا يألو جهداً فى السعى وراء حل سلمى معقول للمسألة بحذافيرها . فحض تركيا على التساهل وتعديل عقد الجنرال ليمان واجتهد فى حمل الملحقين العسكريين الألمانى والروسى فى الآستانة على الوصول الى اتفاق . ثم عجل أخيراً بالسـفر الى برلين وهناك دبر الحل الموفق . فقد رفع الجنرال فون ساندرس رتبة فى الجيش البروسى فاستتبع هـذا أن يرقى فى الجيش التركى الى مشير (فيلد مارشال) كما ينص

العقد المحرر معه وهكذا أريح من قيادة الفيلق الأول فى الآستانة . وبقى مفتشا للجيش التركى ومديراً للمدرسة الحربيّة دون أن تكون له قيادة ما على جنود فى العاصمة التركية — وهى النقطة التى كان يعارض فيها سازونوف بشدة . وقد أعلن هذا الحل المرضى لروسيا فى ١٤ يناير ١٩١٤ وختم به هذا الحادث فى سلام دون أن يترتب عليه خطر الحرب بين دول الوفاق الثلاثى والمحالفة الثلاثية . وقد كتب سفير الروسيا فى برلين الى المسيو سازونوف يقول . « لقد فعلت وزارة برلين فى الواقع كل ما أمكنها لأجابتنا الى رغباتنا العادلة ولم يكن هذا بالسهل عليها بالنظر الى الحملة التى وجهتها الصحف الى الحكومة . »

بقى أن هذه المسألة بحذافيرها تدل على أنه حتى الأزمة السياسية الخطيرة بين روسيا وألمانيا قابلة لأن تسوى تسوية معقولة سلمية على شريطة أن تكون ألمانيا على استعداد للتساهل وأن تكبح فرنسا وانجلتره جماح الروسيا وتصدها عن الألتجاء الى أعمال فى غاية التطرف والتسرع ، وعلى شريطة أن لا يحفل الفريقان بضوضاء الصحف المتطرفة وانذار العسكريين بالويل والثبور . . . وقد كان من تأثير مسألة ليمان فون ساندرس فى برلين أن قوت الشعور بأنه وان كان سازونوف يجنح الى الانفعال ويلجأ الى الخديعة الا أنه من المشكوك فيه أن تؤازره انجلتره فى هذا الخداع . وهذا سبب من الأسباب التى حملت ألمانيا فى يوليه ١٩١٤ على الأعتقاد بادئ الرأى بأن لا خطر عليها من شد أزر النمسا .

خطط سازونوف للاستعداد

كثير من الكتاب الذين يطالبون بتعديل معاهدات الصلح يصورون المسيو سازونوف بأنه الرجل الذى « أغوى » فى أواخر سنة ١٩١٣ على الاشتراك فى « المؤامرة الفرنسية الروسية » التى كان يحيكها المسيو بوانكاريه

والمسيو ايزفولسكى «لاشعال نار الحرب» منذ سنة ١٩١٢ بصبغ المحالفة الفرنسية الروسية بالصبغة البلقانية. بيد أن الصورة لا تنصف المسيو سازونوف كثيراً من حيث استقلاله فى الرأى وهى تقيم وزناً أكثر مما يجب لتأثير ايزفولسكى وبوانكاريه فى سياسة الروسيا الخارجية. فكثيراً ما كان المسيو سازونوف يجرى فى شئون البلقان على خطط لم تكن تتفق بحال من الأحوال مع خطط ايزفولسكى بله خطط بوانكاريه. ومن يشأ الألمام بالسياسة التى جرت عليها الروسيا فى شتاء سنة ١٩١٤ وربيعها فليرجع إلى تقاريره التى كان يرفعها إلى القيصر وإلى مداولات مجلس الوزراء الروسى أكثر مما يرجع إلى رسائل السفير الروسى فى باريس التى كان فيها كثير التمدح بنفسه. فان تأثير ايزفولسكى على السياسة الروسية قد بالغ فيه ايزفولسكى نفسه وغالى فيه الكتاب الذين كانوا يحكمون عليه من حكمه على نفسه.

وخير شاهد على آراء سازونوف الحقيقية هو التقرير المسهب الذى رفعه إلى القيصر فى أوائل ديسمبر ١٩١٣ ففيه أجمل الحالة العامة التى أعقبت حروب البلقان وخاصة الخطر الذى كان يهدد السلام ببقاء تركيا واليونان طويلا دون اتفاق. فقد استخلص سازونوف من مركز تركيا الضعيف أن انحلال الدولة العثمانية ليس ببعيد وأن الدول جميعاً تحسب من الآن ما يكون من نصيبها حين يأتى أوان التقسيم النهائى وأن روسيا على ذلك يجب أن تقرر الموقف الذى سوف تقفه.

ونظرة نزيهة الى تقريره هذا الذى يمنعنا طوله من أن نورده كله ترى أنه لم يكن يرغب فى إحداث حرب أوربية بل كان على النقيض من ذلك يصرح مراراً وتكراراً بأنه يجب المحافظة على الحالة الراهنة ما أمكن. لكن الحالة فى البلقان كانت مزعزعة جداً والروسيا لم تكن لتسمح أبداً بأن تقع البواغيز فى يد دولة غيرها وهو ما كان يوشك أن يحدث يوم تقدم البلغاريون فى سنة ١٩١٢ حتى بلغوا أبواب الآستانة. ولذا فقد كان عليه هو وغيره من الوزراء الروس

أن يرسموا الخطط استعداداً لانتزاع البواغيز اذا ما نشأت مشكلات أوربية كان يتوقع حدوثها فى كل لحظة. ومن ثم سأل القيصر أن يأذن له فى مشاورة غيره من الوزراء فى خطط الاستعداد هذه واليك ما جاء فى هذا التقرير:

« ليس فى مصلحتنا المباشرة أن نسعى لتوسيع ممتلكاتنا بحال من الأحوال فان مقتضيات تطورنا الداخلى من شأنها أن تجعل للاحتفاظ بالسلام أكبر شأن فى نظرنا. على أننا وإن كنا لانستطيع التخلى عن هذه المهمة الرئيسية إلا أنه ليس يسعنا أن نتجاهل ما فى الموقف الدولى من الأخطار التى لا يتعين درؤها علينا وحدنا. وهذا مايحملنا ويحمل الدول الأخرى على السواء على ألا نغفل عن الاحتفاظ بحقوقنا ومصالحنا فيما لو اقتضت الظروف أن ندافع عنها بقوه السلاح.

« فعدم التأكد من استقرار تركيا ومن حياتها يفتح أمامنا باب المسألة التاريخية الخاصة بالبواغيز وقدر أهميتها بالنسبة لنا من الوجهتين السياسية والاقتصادية؛ فأذا طرأ تغيير على الحالة الراهنة فلن يسع الروسيا أن تسمح بحل المسألة فى غير مصلحتها أو بعبارة أخرى لن يسعها مطلقاً أن تقف فى ظروف بعينها موقف المتفرج.

« ولقد حلت مؤقتاً مسألة صيانة البواغيز حلا يوجب الرضا من حيث تعلقها بمصالحنا المباشرة فأن تركيا قد باتت دولة لاهى بالقوية ولا بالضعيفة ولم تعد خطراً على روسيا بل أنها هى التى تحسب حساب روسيا نظراً لتفوق الروسيا عليها فى القوة. وقد كان ضعف الامبراطورية العثمانية وعجزها عن تجديد نفسها وفاقاً للقانون والحضارة لمصلحتنا الى الآن إذ أوجد فى نفوس الأجناس الواقعة تحت حكم الهلال ميلا الى ناحية الروسيا الارثوذكسية. وهذا الميل هو إحدى الدعامات الأساسية التى يرتكز عليها مركزنا الدولى فى الشرق وفى أوربا.

« فهل يسعنا السماح بوقوع البواغيز فى أيدى دولة أخرى ؟ ان الجواب

على ذلك هو بالنفى لأن وضع البواغيز فى أيدى دولة أخرى قوية معناه خضوع جنوب الروسيا من وجهة تقدمه الاقتصادى لتلك الدولة . . . هذا الى أنه من يملك البواغيز لا يملك فقط مفاتيح البحرين الأسود والأبيض المتوسط بل يملك أيضاً باب الموصل الى آسيا الصغرى ويكن له النفوذ والسلطان فى البلقان وعليه فان الدولة التى تحل محل تركيا على شواطىء البواغيز لا يبعد أن تتطلع الى السير على الدرب الذى سار عليه الاتراك قديما.

[وقد أعرض المسيو سازونوف عن كل اقتراح يرمى الى وضع البواغيز على الحياد ونزع سلاحها وألح فى ضرورة وضع برنامج تفصيلى للاستعدادات] ثم قال : « ينبغى علينا أن ندرس ما يمكن أن نتخذه من الوسائل لمضاعفة قوتنا العسكرية والبحرية فى البحر الأسود وماينبغى على وزارتى الحربية والبحرية عمله لتعجيل التعبئة بمد سكك حديدية جديدة وترقية وسائل النقل . وهل يمكن أو لا يمكن تقرير مهمة جيشنا وأسطولنا فى اقتحام البواغيز والاستيلاء على الآستانة فيما لو اقتضت الظروف ذلك ؟

[ثم أشار المسيو سازونوف الى المسائل الرئيسية التى ينبغى البحث فيها وهى أولا كيفية التعجيل بتعبئة تجريدة عسكرية قوية . ثانيا : اعداد خطوط المواصلات اللازمة لهذه التعبئة . ثالثا : تقوية أسطول البحر الأسود حتى يصبح متفوقا على الأسطول التركى ويكون فى استطاعته اختراق البواغيز واحتلالها مؤقتا أو بصفة دائمة اذا اقتضت الحال ذلك . رابعا : زيادة النقالات البحرية . خامسا : انشاء سكك حديدية عسكرية فى القوقاز .] واستطرد يقول :

« وانى إذ أكرر الرغبة التى أعربت عنها آنفا فى إطالة الحالة الراهنة بقدر الامكان أرى أيضاً من الضرورى أن أعيد ما سبق لى أن قلته من أنه يصعب أن تتقدم مسألة البواغيز خطوة دون أن يكون ذلك من جراء مشكلات أوربية . وأرى من الأحوال الحاضرة أن هذه المشكلات اذا وقعت ستجد فرنسا حليفة لنا وانجلتره حليفة ممكنة وان كانت غير مضمونة أو على الاقل

ملتزمة الحياد المشرب بروح العطف وفى استطاعتنا فى البلقان أن نعتمد على صربيا وربما على رومانيا فيما لو وقعت تلك المشكلات الأوربية ».

وقد اعتمد القيصر هذا التقرير وحدثت المناقشة المشار اليها بين الوزراء فى ١٣ يناير سنة ١٩١٤ وأرسل سازونوف صورة منها الى وزير البحرية وهذا بعث بها الى هيئة أركان الحرب فى وزارة البحرية لأنعام النظر فيها. وقد وافقت هذه الهيئة من صميم فؤادها بطبيعة الحال على اقتراح سازونوف القاضى بتقوية اسطول البحر الأسود. وقد أبان أعضاؤها أن هذه الطريقة وحدها هى الكفيلة بجعل صوت الروسيا مسموعا بين الدول الأوربية وفى كافة المعاملات مع تركيا حيث كان النفوذ الروسى ضعيفا فعلا. ثم أنهم ارتأوا اقتراحات عديدة لتقوية اسطول البحر الأسود فى الحال ومنها انجاز البوارج التى بدىء بناؤها وابتياع عدة سفن من طراز الدريدنوط من الخارج ومنع تركيا من شرائها واعداد الخطط لتضامن أسطولى البلطيق والبحر الأسود ضد تركيا

وعلى أساس هذه الاقتراحات رفع وزير البحرية الى القيصر تقريرا مطولا يؤيد فيه ماذهب اليه سازونوف من الآراء.

فى تلك الأثناء وضع سازونوف فى يوم ٥ يناير سنة ١٩١٤ مذكرة مفصلة لتوزيعها على الوزراء لتكون أساسا للمناقشة عند انعقاد المجلس الخاص. وقد أجمل فيها ما دار من المفاوضات فى شأن ليمان فون ساندرس ثم استطرد يقول:

« ثالثا: ينبغى اتخاذ القرارات اللازمة من الآن فيما ينبغى عمله فيما لو اقتضت الظروف سند مطالبنا بالقوة.

« رابعا: قد تكون وسائل القوة هذه فى صورة إحتلال بعض الجهات فى آسيا الصغرى مثل طرابيزون أو با يزيد مع اعلان اعتزامنا البقاء هناك الى أن تجاب مطالبنا.

« خامسا: بعد أن تحدد الوسائل التى يمكننا اتخاذها نفاتح حكومتى انجلترا

وفرنسا سرا فى الموضوع لأن أمثال هـذه الوسائل لا يمكن اتخاذها بطبيعة الحال الا بعد أن نستوثق من استعداد هاتين الدولتين لاتخاذ أمثالها .

« سادسا : ينبغى فى المفاوضات التى تجرى مع الحكومتين المذكورتين ، الاصرار على اتخاذ الحيطة التامة وتوحيد العمل بين الدول الثلاث ليتسنى — بقدر الأمكان — منع اشتداد النزاع تفاديا من وقوع حرب أوربية . وينبغى فى الوقت نفسه بذل المساعى من جانبنا لأعداد فرنسا وبريطانيا العظمى لضرورة مواصلتهما العمل الذى تكونان قد بدأتاه فى سبيل المصلحة المشتركة الى النهاية .

« سابعا : اذا قبلت الدول الثلاث هذه النظرية ولم تؤد المفاوضات فى برلين الى الغاية المرجوة فينبغى التفاهم على وسائل الارغام الواجب اتخاذها وهى .

ا — مقاطعة تركيا ماليا مقاطعة تامة .

ب — إذا لم تفلح هذه الوسيلة فى الوصول الى النتيجة المطلوبة كما حدث فى مسألة أدرنه فان الدول الثلاث يمكنها أن تسحب ممثليها من الآستانه .

ج — تحيط حكومة انجلترا وفرنسا وروسيا الباب العالى علما فى الوقت نفسه بالأجل المعين لاجابة مطالبها على أن يبدأ تنفيذ وسائل القهر بعد فواته مع تحذير البـــاب العالى بأن لا سبيل لوقف هذه الوسائل الا بأجابة المطالب جميعا.

« ثامنا — اذا اقتضت الظروف اتخاذ إجراءات تمهيدية ذات صبغة عسكرية كأرسال نجدات الى القوقاز ليتسنى لنـا بمقتضاها تنفيذ الوسائل القهرية فى الحال فمن الصواب ابقاء هذه الاجراءات فى طى الكتمان بقدر المستطاع . ولاريب فى أنه ينبغى — من الوجهة السياسية — أن نكون قادرين على اتخاذ الاجراءات العاجلة لترجمة الاقوال الى الافعـال فيما لو قضت الظروف بارسال إنذار . »

فهذه المذكرة تبين رغبة سازونوف — بقدر الامكان — فى منع اشتداد

النزاع تفادياً من وقوع حرب أوربية . ولكنها تدل فى الوقت نفسه على اعتزامه الالتجاء الى « وسائل القهر » والتهديد باستخدام القوة للخديعة تمهيدا لاحراز فوز سياسى واستعدادا — فيما لو اقتضت الظروف ذلك — لاتخاذ الاجراءات العاجلة لترجمة الأقوال الى الأفعال على شريطة أن يكون واثقا من تأييد بريطانيا وفرنسا . وقد أبلغ القيصر فى يوم ٩ يناير أن ما تبديه روسيا من الحزم قد يكون له التأثير المطلوب لا على ألمانيا وحدها بل على تركيا أيضاً « ولكن لا ينبغى أن يبرح عن البال ذلك الخطر الذى ينشأ من احتمال تعقد الحالة الدولية فى أوربا تعقداً شديداً » وقد كان مصمما على أن لا تسلم الروسيا ببعثة فون ساندرس باعتبارها أمراً واقعاً لأن « التسليم هنا يكون بمثابة هزيمة سياسية وقد تكون له عواقب وخيمة . فأنه يزيد من صلف ألمانيا والنمسا ويحمل فرنسا وانجلترا على الاعتقاد بأن روسيا يمكن أن تقبل شروط فى سبيل الاحتفاظ بالسلم . ومتى رسخ هذا الاعتقاد فى نفس صديقتنا وحليفتنا فقد يصبح تضامن الوفاق الودى الثلاثى معرضاً للتفكك ووقتئذ تسعى كل من هاتين الدولتين الى صيانة مصالحها بالاتفاق مباشرة مع دول الفريق المعارض.»

وكان أشد ما يخشاه سازونوف أن تتفق انجلترا وألمانيا فيما بينهما على تسوية مسألة فون ساندرس بتغير مركز الأميرال ليموس وإذ ذاك تصبح روسيا بمفردها وجهاً لوجه أمام ألمانيا . « هنالك تكون روسيا فى عزلة سياسية تامة لأنه يستحيل التعويل على فرنسا وحدها وهى التى تميل — حتى بدون هذه التسوية الانجليزية الألمانية المحتملة — الى التضحية بمصالح سياسية كبيرة فى سبيل ما تحصل عليه من وراء التسوية من المزايا المالية . . . . أما اذا كان الرد الوارد من انجلترا وفرنسا (فى شأن استخدام الوسائل القهرية) مرضياً فهنالك نحتفظ بكل قوانا ونحتاط الحيطة التى قد يقتضيها تعقد الحالة لأنه سيتحتم علينا الدفاع عن مصالحنا بشدة الى النهاية »[١]

١ تقرير سازونوف الى القيصر فى ٢٧ يناير .

وفى يوم ١٣ ينـــاير سنة ١٩١٤ أى فى الوقت الذى أوشكت أن تحل فيه مسألة فون ساندرس حلا مرضياً اجتمع المجلس الخاص الذى ظل المسيو سازونوف يمهد له منذ بضعة أسابيع وكان اجتماعه برئاسة المسيو كوكوفتسيف رئيس الوزارة ووزير المالية . ولم يحضره إلا كبار الموظفين كوزير الحربية سوخوملينوف ووزير البحرية جريجوروفيتش والخارجيـة سازونوف ورئيس أركان حرب زيلنسكى وسكرتيرين من قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية . فأبلغ سازونوف المجتمعين أن الأنبـاء الأخيرة تدل على قرب ترقية الجنرال فون ساندرس الى رتبة المشير فى الجيش التركى ومن ثم سيتخلى عن قيادة الفيلق التركى فى الآستـانه وهى أنباء سارة لـكنه لا يسع المرء أن يسترسل فى تفاؤله لأن الترقية لم تتم بعد .

وذكر الجنرال سوخوملينوف أنه ينبغى اقناع تركيا بالعدول عن البعثة العسكرية الألمانية بتاتاً وقال إن كل بحث فى تعديل شروط استخدامها يعتبر أمرا ثانويا فرد سازونوف بأن كل رأى يبدى للآستانه فى هذا الموضوع لن تلتفت اليه مالم يكن مصحوباً بوسائل قهرية كالتى أشار اليها .

أما المسيو كوكوفتسيف ذلك الرجل الرشيد الميال الى السلام فقد أراد أن يعرقل كل عمل عدوانى ينطوى على التسرع ، فأحب قبل البحث فى الوسائل القهرية أن يلفت النظر الى مسألتين على جانب عظيم من الأهمية :

أولا ـــ أن الحـكومة الألمانية تبحث عن مخرج من الموقف الذى نشأ عن المطالب الروسية وبهذه المناسـبة ترى الحـكومة الألمانية أن من المصلحة لحل الأشكال حلا مرضيا أن تجتنب روسيا التصريح بشىء يكون شبيهاً بالانذار النهائى لألمانيا وإلا اضطرت ألمانيا إلى أن تزداد اصرارا على موقفها إذ لابد لحـكومتها من مراعاة موقف الرأى العام فى بلادها .

ثانيا ـــ ينبغى أن تواصل الحـكومة الروسية المفاوضات التى ظلت دائرة

مع حكومة برلين منذ شهرين الى أن تقنع روسيا بأن لا أمل فى الوصول بها الى نتيجة مرضية .

كذلك بين المسيو كوكوفتسيف أن الوسائل القهرية لا ينبغى اتخاذها إلا بالتضامن التام بين كافة دول الوفاق الثلاثى : فانه لينبغى على الروسيا قبل القيام بأى عمل أن تستوثق من مدى المساعدة التى تمدها فرنسا بها وهل يمكن الاعتماد على اشتراك بريطانيا فى الضغط على الباب العالى .

فأجاب المسيو سازونوف بأنه فكر فعلا فى كل هذا وأنه لا يزال هناك شك فى مبلغ استعداد انجلترا للاشتراك فى العمل الجدى . أما فيما يتعلق بفرنسا فان المسيو ديلكاسيه قد أكد بلسان وزير الخارجية الفرنسية أنها مستعدة للذهاب الى أقصى حد تريده الروسيا .

فقال المسيو كوكوفتسيف إن أية اجراءات قهرية كاحتلال آسيا الصغرى مثلا ستتبعها حتما حرب مع ألمانيا وهنا تساءل : أهذه الحرب مع ألمانيا مرغوب فيها وهل فى استطاعة روسيا أن تشهرها ؟ .

وردا على ذلك وافق المسيو سازونوف على أن الحرب مع ألمانيا من جهة المبدأ غير مرغوب فيها ، وأما فيما يختص باستطاعة روسيا لها فهو ليس مطالبا بالاجابة عن هذا السؤال . وهنا تكلم وزير الحربية ورئيس أركان الحرب « بأن روسيا على أتم استعداد للحرب مع ألمانيا فضلا عن استعدادها لمقاتلة النمسا : على أن مثل هذا القتال غير مرجح . ولو حصل لكان من المنتظر جداً أن تقف فيه هاتان الدولتان وجها لوجه أمام الوفاق الثلاثى . »

هذا البيان الصريح من رجال العسكرية الروس يقضى طبعاً على كل ماقيل عن عدم رغبة الروسيا فى اعلان الحرب فى سنة ١٩١٤ لعدم استكمال استعداداتها .

وخالف المسيو كوكوفتسيف جميع الحاضرين وكرر مرة أخرى أن احتلال طرابيزون أو بايزيد لامناص من أن يؤدى الى تدخل ألمانيا ولكن

سازونوف رأى أن مثل ذلك الاحتلال يصح أن يعتبر من الاجراءات الفعالة التى قد ترد ألمانيا عن التدخل. وشاركه فى هذا الرأى وزيرا الحربية والبحرية ورئيس هيئة أركان الحرب. أما المسيو كوكوفتسيف الذى كان يعتبر أن دخول الروسيا فى الحرب فى الوقت الحاضر يكون بمثابة نكبة عليها، فقد قال إن تورط روسيا فى أية حرب أوربية أمر غير مرغوب فيه — وهو رأى شاركه فيه غيره من أعضاء المؤتمر».

وأخيرا أجمل المسيو كوكوفتسيف روح المناقشة بقوله إن المفاوضات ينبغى أن تستمر فى برلين لابعاد فون ساندرس عن قيادة الفليق التركى فى الآستانه فاذا تبين أنها لن تؤدى الى نتيجة مرضية اتخذت الاجراءات القهرية بشرط أن توافق فرنسا وانجلترا على اتخاذها. أما اذا لم تستوثق روسيا من اشتراكهما الايجابى فى هذه الاجراءات فلا يجوز اتخاذ اجراءات قهرية قد يؤدى اتخاذها الى الحرب مع ألمانيا» ومن هنا جعل سازونوف يضاعف مساعيه فى ربيع سنة ١٩١٤ للحصول على تأييد انجلترا لمطامع روسيا فى الشرق الأدنى ولكى ينال من السير غراى توكيدات معينة كعقد اتفاق بحرى بين انجلترا وروسيا؛ وسرعان مابدأت المفاوضات لتحقيق هذه الغاية لكنه لما تسربت أخبارها عدل عنها.

ومن تفاصيل أعمال هـذا المجلس الخاص يستبين المرء أن سازونوف كان الى جانب رجال العسكرية فى استعدادهم لاتخاذ الاجراءات القهرية المطلوبة لابعاد الجنرال فون ساندرس عن قيادة الفيلق التركى فى الآستانه. كذلك يرى أنه بينما لم يكن سازونوف راغباً فى الاشتباك فى الحرب مع ألمانيا مفضلا عليهـا الفوز بانتصار سياسى فقد كان على تمام الاستعداد لاتخاذ اجراءات رجح أن تؤدى الى الحرب معها على شريطة أن يضمن تأييد انجلتره وفرنسا له فقد كان على استعداد للتهديد باستعمال القوة وأن « ينفذ التهديد بالفعل » فيما لو أخفق فى إدراك غرضه بالخداع. وقد كان ذلك مسلكه فى يوليه سنة ١٩١٤ فما

لبث أن أدى إلى اشعال نار الحرب . ولئن كان مسلكه لم يؤد فى ينـاير من تلك السنة إلى الحرب فما ذلك إلا لأن ألمانيا أبدت فى الوقت المناسب شيئاً من التساهل فى صدد مسألة الجنرال فون ساندرس ولأن المسيو كوكوفتسيف بذل كل ما فى وسعه لمنع أى تحرش ينطوى على العجلة من ناحية روسيا كاحتلال طرابيزون أو بايزيد. ويدل هذا المؤتمر على التباين العظيم بين اعتدال كوكوفتسيف ومسالمته وتأثيره الضابط للعواطف وبين سياسة المخاطرة المنطوية على الضغط العسكرى التى كان يشير بها سازونوف ويؤيده فيها رجال العسكرية والبحرية. ونظراً لأن كوكوفتسيف كان وزيراً للماليـة فقد نظر إلى الأمور بعين رجل الأعمال أكثر مما نظر اليها بعين السياسى ، وكان شأنه كشأن الكونت فيتى من حيث عنايته بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية البحتة . فلم يكن يحفل كثيراً بالخزعبلات التى لاكتها ألسنة الساسة عن مصالح الجامعة السلافيـة وهيبة روسيا أو « رسالتها التاريخيـــة » بل وضع نصب عينيه ما قد تجره الحرب الأوروبية من العواقب الوخيمة على تجارة روسيا وماليتها وكيانها السياسى فى الداخل . فلما أن سأل المجتمعين صراحة «هل الحرب مع ألمانيا مرغوب فيها» لم يسعهم إلى أن يجيبوا بالنفى . لهذا كان من سوء حظ روسيا والعالم أجمع أن المسيو كوكوفتسيف بعد ارفضاض هذا المجلس بأيام وجيزة اضطر أن يحتذى حذو الكونت فيتى فاعتزل الخدمة وترك المجال خاليـا للمسيو سازونوف وأنصار الجامعة السلافية ورجال العسكرية الروس.

وقد روج اعتزال المسيو كوكوفتسيف منصب رئاسة الوزارة إشاعة مؤداها أنه سيعين سفيراً فى باريس وينقل ايزفولسكى الى رومه أو الى عاصمة أخرى. فذعر ايزفولسكى لهذه الاشاعة وراح يستعطف سازونوف بأن لا ينقله الى باريس لأن نقله على قوله «يوقعنى فى ارتباكات مالية عظيمة إذ كان مرتب رومه ينقص عن مرتب باريس ٤٠٫٠٠٠ فرنك . . . . وأنت تعلم أن ايرادى محدود جداً وإنى لم أمكن ولدى بعد من العيش مستقلا ولم أعمـل لمستقبل

ابتى شيئاً » فأذا فقد منصبه هذا ، فسوف أبحث عن عمل فى بنك وهذا صعب جداً ومؤلم لى بعد نحو ٤٠ سنة قضيتها فى الخدمة السياسية » .

وقد أثرت توسلات ايزفولسكى فى سازونوف وبعث الاوس يكيل له الثناء بعد بضعة أيام ويشكره على « احباط مساعى كوكوفتسيف فى ان يحل محلى فى سفارة باريس . »

ومن يدرى كيف كان يكون مجرى التاريخ لو أن كوكوفتسيف حل محل ايزفولسكى فى سفارة باريس أو لو أنه ظل فى منصب الرئاسة يؤثر بنفوذه فى يوليه سنة ١٩١٤ . لا ريب أنه كان بفضل تعقله وقوة خلقه ومنطقه السليم وصداقته للامبراطور غليوم ورجال السياسة فى برلين يتمكن من منع الاجراءات الطائشة التى أدت الى اعلان الحرب العالمية . ولكن حظ روسيا السيء هو الذى جعلها تتخلى عن الساسة الحقيقيين أمثال فيتى وكوكوفتسيف وتتمسك بسياسيين من طراز سازونوف وايزفولسكى يتعلقون « بالهيبة » .

ومع أن مسألة فون ساندرس قد سويت بطريقة مرضية فى يناير سنة ١٩١٤ فان المسيو سازونوف بعد أن تخلص من تأثير المسيو كوكو فتسيف السلمى ظل يواصل البحث فى الاستعدادات العسكرية بل أنه عاد مرة أخرى الى التفكير فى ذلك المشروع العدوانى القاضى بالاغارة فجأة على البواغيز بأنزال قوة عسكرية الى البر وهو المشروع الذى دار البحث فيه بصفة جدية فى سنتى ١٨٩٦ و ١٩١٢ وعدل عنه فى كلا الحالتين لعدم استكمال الاستعدادات. ففى ٢١ فبراير سنة ١٩١٤ عقد مجلس خاص آخر يرأسه سازونوف وحضره الخبراء العسكريون والبحريون مع المسيو دى جيرز سفير روسيا فى الآستانة ذلك الرجل النشيط المولع بالشر .

هناك لفت سازونوف أنظار الحاضرين الى التقرير الذى رفعه الى القيصر بتاريخ ٥ ديسمبر ونال موافقته وهو القاضى بانجاز الاستعدادات للاستيلاء فجأة على البواغيز بالتضامن بين اسطول البحر الأسود وقوة

عسكرية تنزل الى البر . وقد طلب مواصلة البحث فى النقط الفنية التى تكفل التعجيل بتعبئة الجنود ونقلهم وتعزيز أسطول البحر الأسود ومد السكك الحديدية العسكرية فى القوقاز .

وقال سازونوف — مشيرا الى أنه من الممكن أن تعارض اليونان وبلغاريا فى استيلاء الروسيا على البواغيز — إنه بالنظر الى العداوة التاريخية القائمة بين مصالحهما المتنافرة فى الوقت الحاضر يوجد ما يحمل كثيرا على افتراض أن احدى هاتين الدولتين ستنضم الى جانبنا اذا انقلبت الأخرى عدوة لنا وبذا تعرقل كل منهما الأخرى . قال سازونوف : « وليس من الممكن الظن بأن اجراءاتنـــا فيما يتعلق بالبواغيز خليقة أن تقع دون حرب أوربية عامة . والمفروض أنه فى مثل هذه الظروف ستوجه صربيا كافة قواها ضد النمسا والمجر . وتحول الأمور هذا التحول الحسن فى السياسة الرومانية والرأى العام الرومانى ، وهو مايشاهد الآن ، يبرر أن نشك الى حد ما فى أن تقف رومانيا ضدنا فيما لو وقعت حرب بيننا وبين النمسا . . . فأذا وقع تصادم بيننا وبين المحالفة الثلاثية فلن تسير ألمانيا والنمسا جنودا نحو البواغيز . وإذا افترضنا السوء فقد ترسل ايطاليـا كتائب للنزول الى البر وان كان من الخطر على ايطاليا أن تعرض حدودها لهجوم فرنسا » .

وهكذا كان الموقف السياسى فى نظر سازونوف مساعداً على الاستيلاء على البواغيز بالقوة حتى ولو أدى الأمر الى الاصطدام بدول التحالف الثلاثى لـكن الجنرال زيلنسكى رئيس أركان الحرب « أبدى اعتقاده بأن محاولة الاستيلاء على الآستانه يكاد أن لا يكون ممكنا دون حرب أوربية عامة ؛ وفى هذه الحالة يحتاج الأمر الى أن يبعث الى الجهة الغربية ضد ألمانيا بالجيوش التى يراد ارسالها للاستيلاء على البواغيز لأن الانتصار ضد ألمانيا يعتبر انتصارا أيضا فى مسألة البواغيز . واقترح المسيو جيرز أن تكون الجنود المراد ارسالهم الى البواغيز من ميدان القوقاز لـكن الجنرال زيلينسكى والجنرال دانيلوف

صرحا بأن هذا اقتراح غير عملي لأن الجنود يصلون من ذلك الميدان فى حالة دخول تركيا الحرب ولأنه لايمكن لأسباب فنية تعبئة هؤلاء الجنود بسرعة . وقد اتفق رأى هذين الجنرالين على أنه مع قيام أو توقع نشوب معركة فى الجهة الغربية لا يمكن الاستغناء عن عدد كبير من الجنود لارسالهم الى البواغيز لأن الحرب فى تلك الجهة تقتضى استخدام كافة قوى الدولة ولذا لا يمكن التخلي عن فيلق واحد أو تركه للقيام بأعمال خاصة بل ينبغي توجيه كل القوة الى الميدان الرئيسى « لأن الانتصار فيه معناه الفوز بقرارات فى مصلحتنا فى المسائل القانونية » .

وبالرغم مما أبداه الخبراء البحريون من النظريات المبنية على التفاؤل فى صدد إرسال تجريدة عسكرية إلى البواغيز فان رئيس هيئة أركان الحرب كان على ما يلوح يعبر عن الروح السائدة فى المجلس عندما قال بأن هذه التجريدة لا يمكن أن تحدث إلا فى حالة أزمة تؤدى الى وقوع حرب أوربية عامة ولان الجيش الذى يذهب الى البواغيز سيحتاج اليه فى الجهة الغربية ضد النمسا وألمانيا وعليه فلا محل لأرسال تجريدة بذاتها فى الوقت الحاضر . لكن هذا لا يمنع من التأهب لارسالها فيما بعد ولذا قرر المجلس بعد المناقشات الطويلة فى التفاصيل الفنية أن يقترح على القيصر سلسلة من الاجراءات التمهيدية ومن بينها زيادة قوة تعبئة التجريدة ومضاعفة سرعتها وحشد عدد وافر من النقالات البحرية وتجهيزها بالقوارب الصغيرة لتسهيل عملية النزول الى البر أو الصعود الى ظهر النقالة ثم تقوية أسطول البحر الأسود باضافة عمارة ثانية اليه تكون من أحدث الطرادات وأقواها وشراؤها من الخارج إن أمكن ؛ وأخيراً مد خطوط حديدية عسكرية جديدة فى القوقاز لتسهيل التعبئة فى تلك الجهة كجزء لازم من « الاجراءات المطلوبة استعداداً للهجوم على البوسفور » وقد رفعت تفاصيل أعمال هذا المجلس الى القيصر فى ٥ ابريل فأقرها بحذافيرها .

ثم أقر مجلس الدوما مبلغ ١١٠ مليون روبل لتنفيذ البرنامج البحرى

الخاص بتقوية أسطول البحر الأسود فيما بين ســــنتى ١٩١٤ و ١٩١٧ . وإذ قد تقرر أن لا ينفق فى سـنة ١٩١٤ سوى ٢٥ مليون روبل من هذا المبلغ فالمظنون أن روسيا لم تكن تفكر فى التعجيل بارسال تجريدة إلى الآستانة إلا إذا حدث ما يهدد الحالة الراهنة ويؤدى إلى حرب أوربية عامة .

ومن مراجعة أعمال هذا المجلس الخاص يتضح أن المسيو سازونوف كان يفكر فى الاســـتيلاء على البواغيز عنوة ، لكن الخبراء العسكريين اعتبروا ذلك مستحيلا من الوجهة العملية لأنهم كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بالجنود لاستخدامها ضد المانيا والنمسا . على انهم كانوا جميعاً على اتفاق بأن روسيا لا يمكن أن تسمح بسقوط البواغيز فى أيدى دولة أخرى ومن ثم تقرر اتخاذ هذه الاجراءات التمهيدية لا نزال تجريدة فى البواغيز فيما لو سمح ارتباك الحالة فى أوربا بذلك ، وقد كان يرجح تعقدها فى المستقبل ولكن ليس فى القريب العاجل .

خلاصة لاهم المشاكل البلقانية

إن الأصل فى هذه المتعبة هو ازدياد تداعى الامبراطورية العثمانية على مر الأيام حتى باتت عاجزة عن السيطرة على القوميات المسيحية الخاضعة لحكمها . فقد أضحت هذه القوميات تحدوها رغبة طبعية فى الحرية السياسية والوحدة القومية . لكنه نظراً لحوادث التاريخ الماضى كانت جماعات كبيرة من هذه الشعوب ما تزال تعيش تحت حكم الأتراك أو النمسويين فلم تكن تستطيع تحقيق أمانيها القومية إلا بتقطيع أوصال تركيا وتمزيق النمسا تمزيقاً جزئياً . ومن ثم حدثت الحروب البلقانيــــة فى سنتى ١٨٧٦ — ١٨٧٨ و ١٩١٢ — ١٩١٣ ، ومن ثم نشأت الكراهية بين النمسا والصرب وهى التى أخذت تتفاقم على مر الزمن لأن كلا من هاتين الدولتين كانت لها مصلحة جوهرية ينبغى السهر على رعايتها ، فكانت للنمسا فى حفظ كيانها كدولة ولصربيا

فى إرضاء الروح الذى بعثه فيها القرن العشرين من حيث الحرية السياسية والوحدة القومية .

وقد كان كلما ازدادت تركيا ضعفاً ازداد التحاسد بين النمسا وروسيا وتضاعفت غيرة الواحدة من ازديادنفوذ الأخرى فى البلقان. فالروسيا كانت ترغب فى تأدية « رسالتها التاريخية » والنمسا تحاول درء الخطر الذى يهدد كيانها من وجود دولة سلافية قديمة على حدودها الجنوبية. على أن هذا التحاسد والتنافس ظل لا يكدر صفو السلم العام سنوات طويلة بفضل بسمارك وعصبة الباطرة الثلاثة وبفضل مغامرة الروسيا بعد ذلك فى الشرق الأقصى . لكن مطامع المسيو إيزفولسكى والكونت إيرينتال أدت إلى اشتداد هذا التنافس كنتيجة لمساومة بوخلاو. وقد نجح إرينتال فى ضم البوسنه والهرسك واخفق إيزفولسكى فى فتح البواغيز لأن المانيا كانت تشد أزر النمسا ؛ هذا بينما انجلترا لم تقبل اقتراح المسيو إيزفولسكى فتح البواغيز للبوارج الروسية واقفالها فى وجه بوارج الدول العظمى الأخرى . ومع أن ضم البوسنة لم يؤد إلى نشوب الحرب بفضل الحل الذى ارتأته المانيا فان ذلك الضم قد زاد الخصومة بين النمسا والصرب من ناحية وبين النمسا وروسيا من الناحية الأخرى . ومن ثم أخذت روسيا تشجع الصرب على التأهب للمستقبل ليتسنى لها بمساعدة روسيا تحقيق أمنيتها فى إنشاء « صربيا الكبرى » على حساب النمسا . وكان على صربيا أن تصبر ريثما يتم استعداد الروسيا .

فأما وقد انتهى إيزفولسكى من عقد اتفاق راكونيجى مع إيطاليا واعتقد أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الوفاق الثلاثى فقد انتهز فرصة الحرب الطرابلسية للقيام بمجهود ثالث لفتح مسألة البواغيز بواسطة المفاوضات التى دارت بين خاريكوف والحكومة التركية . ولكنه فشل مرة أخرى بسبب عدم تأييد فرنسا ومعارضة انجلترا المباشرة ومن ثم بدأ يعتقد أن لا سبيل إلى تحقيق أمانيه إلا عن طريق حرب أوربية عامة فجعل يضاعف همته

لتعزيز أواصر الصلة وتوثيق عراها بين دول الوفاق الودى استعداداً لهذه الحرب التى « لامفر » منها. فى تلك الأثنـاء انتهز المسيو نيراتوف والمسيو هارتويج والمسيو نيكليودوف فرصة القلق الذى ساد البلقـــان بسبب الحرب الطرابلسية لتكوين حلف بلقانى غايته فى الظاهر المحافظة على الحالة الراهنة لـكنه من حيث تأثيره العملى كان يرمى الى تشجيع الدول البلقانية على اشهار الحرب على تركيا. ومع أن الدول العظمى وخاصة انجلترا والمانيا تمكنت من اجتناب توريط أوربا فى حرب عامة إلا أن الحروب البلقانية جرت إلى زيادة الشكوك ومضاعفة الكراهية وانتشار الدسائس وغموض الحالة لا بين الدول العظمى التى شرعت فى زيادة تسليحاتها فحسب بل بين الدول البلقانية نفسها وخاصة فى النمسا والصرب. وقد وجدت صربيا بعض العزاء فى مقدونية بعد تغيظها من حرمان الدول إياها من أن يكون لها منفذ على بحر الأدرياتيك. لـكنه كان من شأن هذه الحال أن طوت بلغاريا على ضغن شديد. ولذا وثقت صربيا من صداقتها مع اليونان ورومانيـا تحت رعاية روسيا لحماية نفسها من الانتقام البلغارى من ناحية واستعداداً ليوم النضال ضد حكم آل هابسبرج البغيض من ناحية اخرى. ومع أن المسيو باشيتش ومن عداه من ولاة الأمور المدنيين فى الصرب لم يرغبوا فى حرب سـنة ١٩١٤ ولا أعدوا العدة لها إلا أنهم غضوا الطرف عن حملة تهييج كان من شأنها وقوع عدة حوادث اغتيال اختتمت بفاجعة سيراجيفو. وفى تلك الأثنـاء كان يزداد انزعاج النمسا من الأخطار التى أصبحت تهدد كيانها نفسه كحملة التهييج والدعاية داخل حدودها وخارجها لانشاء « صربيا الـكبرى » وتحول رومانيا عنها والعلاقات الوثيقة التى كانت الروسيا تنشئها مع هاتين الدولتين اللتين لم يكن يمكن تحقيق أمانيهما الوطنية إلا بتمزيق أوصال النمسا. أما ان النمسا كان فى وسعها اتقاء خطر إنشاء « صربيا الـكبرى » « ورومانيا الـكبرى » بمنح رعاياها السلافيين والرومانيـــين بعض حقوقهم المعقولة فى الحرية

والديمقراطية أو باقامة نظام الحكم « الثلاثى » فى النمسا فمسألة افتراضية سنشير اليها فيما بعد . لكن النمسا لم تجربها على كل حال بل رأت على العكس من ذلك أن نجاتها لا تكون إلا عن طريق حرب تصغر حجم صربيا بتنازلها عن بعض أراضيها لبلغاريا ورومانيا وألبانيا . وكثيراً ما حاولت اعلان هذه الحرب لولا أنها كانت تصد عنها إما بتأثير ألمانيا كما حدث فى يوليه سنة ١٩١٣ واما بتساهل صربيا كما حدث فى مارس سنة ١٩٠٩ واكتوبر سنة ١٩١٣ . لكنه فى يوليه سنة ١٩١٤ رحبت النمسا كما سنبين ذلك فيما بعد بالفرصة التى أتاحها لها مقتل وريث العرش النمسوى لاعلان حرب محلية على الصرب .

وعلى أن المسيو سازونوف لم يكن يحفل قط بالصربيين أنفسهم حتى أنه كثيراً ما تخلى عنهم فى الأوقات العصيبة إلا أنه كان يشجعهم ويؤيدهم أحياناً باعتبارهم طلائع « الكتلة السلافية » فى البلقان وعتاداً مدخراً للحرب المقبلة مع النمسا . نعم أنه كان ميالا إلى السلام لكن تخوفه من سطوة أنصار الجامعة السلافية فى الروسيا ورجال العسكرية هناك وانتقادهم جعله يعمل على تحقيق « رسالة روسيا التاريخية » . وإذ رأى فشل إيزفولسكى فى فتح البواغيز بالوسائل السياسية السلمية وفشله شخصياً فى إرغام ألمانيا على تعديل شروط الاتفاق الخاص بقيادة الجنرال فون ساندرس فى الآستانة فى الحال — وفى كلتا الحالتين نشأ الفشل غالباً عن معارضة السير غراى — فقد وقر فى نفس وزير خارجية روسيا أن لا سبيل إلى تحقيق مطامعه فى البلقان إلا عن طريق « المشكلات الأوربية » . وبينما حاول إيزفولسكى تحقيق غاية متواضعة هى فتح البواغيز للبوارج الروسية إذا بسازونوف يطمح إلى تحقيق « الرسالة التاريخية » التى لاكتها ألسنة أنصار الجامعة السلافية وهى الاستيلاء على البواغيز والاشراف على الآستانة . وإذا كان سازونوف قد استولى عليه القلق من بعثة ساندرس فلأنه رأى فى وجودها فى الآستانة ما يضعف الأمل فى تحقيق تلك « الرسالة » ومن هنا نشأ اقتراحه الخاص باتخاذ الاجراءات القهرية لحمل تركيا على

التخلى عن تلك البعثة . لكنه لم تتخذ إجراءات قهرية أولا لأن ألمانيا تساهلت فى الوقت المناسب وثانياً لأن نفوذ المسيو كوكوفتسيف رجح كفة السلام . ومن هنا أيضاً نشأت فكرة المسيو سازونوف إرسال تجريدة لفتح البواغيز بالقوة ولكن الخبراء العسكريين قرروا وقتئذ أنها مسألة غير عملية وان كان لا بأس من التأهب لها فى حالة حدوث ارتباكات أوربية فى المستقبل. وفى ربيع سنة ١٩١٤ شرع هو والمسيو إيزفولسكى والمسيو بوانكاريه فى توثيق عرى الصداقة مع انجلترا بالمفاوضات التى دارت لعقد اتفاق بحرى بينها وبين روسيا كيما يكون تماسك الوفاق الودى — متى جد جد الحرب الأوربية التى لا مناص منها — أشد وأقوى منه فى الماضى حتى إذا ماحدثت أزمة جديدة اضطرت ألمانيا والنمسا إلى الاذعان أو الاشتباك فى الحرب مع دول الوفاق الودى التى يكون التفوق والقوة فى جانبها . وفى يوليه سنة ١٩١٤ بعد ارتفاع تلك اليد التى كان يلوح بها كوكوفتسيف خيل إلى سازونوف أن هذا التماسك بين دول الوفاق الودى قد أصبح أمراً مضموناً لما أن أتاح مقتل الغراندوق فرديناند وارسال الانذار النمسوى إلى صربيا تلك المشكلات الأوربية التى قرر أن تحقق الروسيا أخيراً رسالتها التاريخية بواسطتها .

وقد كانت تركيا وسائر الدول البلقانية فى حالة غير مستقرة . وكان تعارض المصالح يوجد عداء مستمراً بين تركيا واليونان وبين روسيا وتركيا وبين النمسا وصربيا ؛ أما بلغاريا ورومانيا فكانت كل منهما تسير وراء مطامعها الشخصية وتتحين الفرص للانضمام إلى الفريق الأقوى أو الذى يكفل لها قسطا أكبر من الغنيمة . ولم تكن بين الدول العظمى دولة واحدة تقبل التسليم فى أمر تعتقد أن له مساساً بهيبتها ولكن الحالة فى البلقان كانت سبباً آخر لعدم تساهل واحدة من الدول الأربع فرنسا والروسيا وألمانيا والنمسا فى صدد الأزمة النمسوية الصربية فى يوليه سنة ١٩١٤ لاعتقاد الجميع بأن هذا التساهل قد يكون له تأثير حاسم فى سياسة بلغاريا ، ورومانيا ، وقد

كان من الأمور المسلم بها منذ سنوات عديدة أن ايجاد كتلة بلقانية قوية يكون له من التأثير عند حدوث حرب أوربية عامة ما لدولة من الدول العظمى . وهذا ما جعل روسيا فى ربيع سنة ١٩١٤ تعمل لاكتساب صداقة رومانيا تمهيداً لتكوين تلك الكتلة من رومانيا وصربيا واليونان . وقد قابلت النمسا هذا السعي بأن سعت من ناحيتها إلى تكوين كتلة أخرى من بلغاريا وتركيا . هكذا كان الموقف عندما عجلت الرصاصات التى أطلقت فى سيراجيفو بأثارة النزاع بين صربيا والنمسا وأدت الى أزمة لها مساس بهيبة التحالف الثلاثى والوفاق الودى وسطوتهما .

وكاتب هذه السطور لا يعتقد أنه لم يكن من الحرب مفر . لكنه مع ذلك مستعد كل الاستعداد للتسليم بأن مشاكل البلقان من بين كافة المشاكل التى تنافرت فيها المصالح وقيل فيها إن الحرب معها لابد واقعة — أقول ان مشاكل البلقان هذه كانت أبعد هذه المشاكل جميعاً عن أن تحل بتسوية سلمية .

انتهى الجزء الاول

صفحة الخطأ والصواب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٩	٢٤	وقد قام	قام
١٣	١	٢	٣
٢٦	٢٣	عاصمه	عاصمه
٦٥	١٠	دقص	سقصى
٧٨	٢	تصعها	تصعاتها
١٤٨	٢٤	فرنسا إلى ايطاليا	ايطاليا الى فرنسا
١٦٧	١٤	طالبه	صالته
«	١٥	وأجره	وأجرها
٢١٨	١٩	أقصى	أنسى
٢٤٠	٢٣	الأكبر	الأول

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٥٧	٦	من	الى
٢٨٩	١١	سألى	سأت
٢٩٢	٧	ألمانيا لا ايطاليا	ايطاليا لا ألمانيا
٣٢٢	١٢	الألمانى	الفرنسى
٣٣٧	٣	لأون	الأول
«	١٠	العدواه	العدوانى
«	١٨	كلا	كلتا
«	١٩	رأسه	رأسه
٣٤٢	٩	الدون	الدول